محمد عادل زكي

نقد الاقتصاد السياسي

الطبعة الرابعة

دار الفتح
للطباعة والنشر


نقد
الاقتصاد السياسي
الطبعة الرابعة

إهداء ٢٠١٥

اسرة الدكتور / محمد عادل زكى
جمهورية مصر العربية

إهداء ٢٠١٥

اسرة الدكتور / محمد عادل زكى
جمهورية مصر العربية

محمد عادل زكي

نقد الاقتصاد السياسي

الطبعة الرابعة



دار الفتح
للطباعة والنشر
شارع سوتير، الاسكندرية، أمام كلية الحقوق
س. ت: ١٩٨٢/١٠٨٢١٩
ت: ٤٨٤٠٦٦٤/٤٨٧٠٢٠٣. ف: ٤٨٧٠٢٠٤ (٠٣)
نقد الاقتصاد السياسي، زكي، محمد عادل
الطبعة الأولى والثانية (٢٠١٤)
الطبعة الثالثة (٢٠١٥)
١. الاقتصاد– نظريات. مذاهب
٢. تاريخ الفكر الاقتصادي
٣. الاقتصاد الدولي
٤. التاريخ العام– تاريخ الحضارات العام
٢٩٩ ص: ١٧,٦x٢٤.٩٩سم. غلاف.
AF- Najed – Arabic Typesetting (١٢/١٥/٢٠/١٨).

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٣/٢٦٥٤٧
ISBN 978-9953-82-6321-5

(الطبعة الرابعة)

١٤٣٦/٢٠١٥

الآراء الواردة في هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات فكرية تتبناها الدار

فلنطمح إلى أكثر من الوجود

مدخل

تتلخص أهدافي في الأبحاث الراهنة في العمل من أجل إعادة اكتشاف القوانين الموضوعية لعلم الاقتصاد السياسي؛ رجوعاً إلى أصول هذا العلم المهجورة، والسعي نحو استكماله كعلم محل انشغاله ظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي. الظواهر الَّتي تتمفصل حول قانون القيمة. وهو ما استلزم تكوين الوعي بماهية نمط الإنتاج الرأسمالي، وتحليل مفرداته، وقوانينه الموضوعية وتطورها التاريخي، من جهة، ونقد قانون القيمة من جهة أخرى.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، الَّتي تتلخص في إعادة كتابة هذا العلم من خلال استكماله؛ كان من المتعين أن أرفض، منهجياً، المركزية الأوروبية الَّتي أرَّخت للعالم ابتداءً من تاريخ أوروبا الاستعمارية. والاتخاذ، قدر الإمكان، من تاريخ البشرية بأسرها حقلاً للتحليل، وهو ما سيوجب علينا التعرف إلى طبيعة وخصائص وسمات النشاط الاقتصادي في المجتمعات السابقة على تبلور الرأسمالية كنظام مهيمن آنياً على الصعيد العالمي.

ومن المفترض أن لا يكون السعي نحو تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من قبيل الترف الفكري، إنما يجب أن يكون أحد مراجع ذلك السعي رغبة في تلمس الإجابات عند هذا العلم، علم الاقتصاد السياسي، عن مجموعة الأسئلة الَّتي ترتبط، بحسم، بوجودنا الاجتماعي ذاته، فإن فلح هذا العلم في تقديم هذه الإجابات تعين علينا اتباع خطواته الفكرية، إنما بوعي ناقد. أما إذ لم يفلح؛ فقد تعين هجره واللجوء إلى غيره يُسعفنا في سبيل الكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظواهر الَّتي تؤرقنا نحن أبناء الأجزاء المتخلفة بصفة خاصة، وبصفة أخص ما يؤرقنا من ظواهر تتعلق بتجديدنا اليومي لإنتاج تخلفنا الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي. ولذلك، كانت أحد مراجع أهدافنا الرغبة في الإجابة على سؤال التخلف، ومن ثم سؤال التنمية. فهل سيفلح الاقتصاد السياسي، بعد افتراض استكماله، كعلم اجتماعي في تقديم إجابة؟ لا شك أن الإجابة على هذا السؤال نفسه تقتضي أولاً تحديد العلم الَّذي يمدنا بأدوات

فكرية تمكنا من الإجابة، ثم، ثانياً، نقد هذه الأدوات في سبيل التأكد، دوماً وباستمرار، من صحتها باختبارها على أرض الواقع.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد قسمت البحث إلى ثلاثة كتب: الكتاب الأول: ينشغل بالتحديدات وبيان **الإشكاليات المركزية** محل اهتمامنا. والكتاب الثاني يفترض، استناداً إلى الواقع التاريخي، أن الاقتصاد السياسي توقف عن التطور عند أفكار محددة، ومن ثم يضحى محل الانشغال هو **استكمال العلم** وبلوغ الأفكار الَّتي لم يصل إليها. أما الكتاب الثالث فهو يعيد النظر في **المركزية الأوروبية** الَّتي هيمنت على علم الاقتصاد السياسي؛ فأفرغته من محتواه الإنساني وأفقدته طابعه العالمي.

وإني لآمل أن تسهم هذه الأبحاث في فتح باب المناقشة الَّتي تعي أن درس الحاضر في ضوء الماضي لفائدة المستقبل، إنما يعني الفهم الناقد الواعي بحركة التاريخ البطيئة والعظيمة، الَّتي كونت في رحمها الحاضر بجميع تفاصيله، وتركت لنا تشكيل المستقبل، نعم تشكيل المستقبل، بل الاختيار بين الموت والحياة... إما الموت انتحاراً جماعياً على ظهر كوكب يعتصره نظام عالمي لا يعرف العدالة أو الرحمة، وإما الحياة بدفع عجلات التاريخ نحو مستقبل لديه مشروع حضاري وإنساني يستلهم وجوده من تراث البشرية المشترك. حقاً إما الطموح إلى أكثر من الوجود. وإما الصلاة لئلا يأتي المخرب شتاءً بعدما قاد المخبولون العميان. هلا طمحنا إلى أكثر من وجودنا ؟ فلنطمح إلى أكثر من الوجود.

محمد عادل زكي

الكتاب الأول
الأساسيات والإشكاليات المركزية

الفصل الأول
موضوع الاقتصاد السياسي[١]

(١)

من اليسير على الملاحظ أن يرصد هذا العالم الهائل من السلع الَّذي نعيش فيه، فكل حياتنا صارت مرتبطة بحال أو بآخر بالسلع؛ كي ننتج، كي نستهلك، كي نبادل، كي نهادي، كي نهدم، كي نبني... إلخ؛ لا بد من السلع. والسلع، بشكل مجرد، ليست سوى عملية ضم وفصل لمواد موجودة سلفاً في الطبيعة.

ولكي يمكن اعتبار هذه العملية من الضم والفصل عملية إنتاج سلعي؛ يتعين أن يكون الهدف من وراء هذا النشاط هو الإنتاج من أجل السوق. من أجل التبادل النقدي. من أجل البيع. وليس من أجل الإشباع المباشر. فالفلاح الَّذي ينتج خبزاً ليأكله لا ينتج سلعة. والواقع أن الفلاح لم يعد ينتج كي يأكل، إنما بات يعتمد كليةً على السوق! فلم يعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو الإشباع المباشر، إنما صار الهدف هو إنتاج السلع من أجل السوق. من أجل البيع، ومن ثم الربح. ولأن الربح هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي؛ فلا يتعين على الرأسمالي، ولا يتعين علينا أن ننتظر منه، أن يعمل على إشباع الحاجات الاجتماعية! فكُل ما يهم الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل كُلفة ممكنة.

وفي السوق لا تظهر فقط السلع المادية إنما تظهر كذلك سلع الخدمات، مثل النقل والمواصلات والتعليم والطب والسياحة وأعمال المصارف... إلخ، وجميعها تعد

---

(١) أول مَن استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي هو الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان في القرن السابع عشر؛ ولكن شومبيتر يرى أن ذلك هو فضله الوحيد، أما الكتاب فهو"وضيع، وفاقد للأصالة"!

"Antoyne Montchretien, Sieur de Watteville (c.1575-1621), Traite de l'oeconomie politique (1615), seems to have been the first to publish a book under the title of Political Economy. This was, however, his only merit. The book is a mediocre performance and completely lacking in originality. Though there is a rough common sense about its recommendations, it abounds in elementary slips of reasoning that indicate a level of competence rather below than above its own time".

Joseph A.Schumpeter, **History of Economic Analysis** (New York: Oxford University press,1959).p.167-168.

من قبيل العمل المنتج. إذ لم تعد ثروة المجتمعات، مع نمط الإنتاج الرأسمالي، تزيد بفضل الإنتاج السلعي فحسب، إنما تزيد أيضاً بسبب إنتاج سلع الخدمات. فثمة بلدان تَعتمد كليةً تقريباً على أعمال المصارف أو السياحة أو التسوق، وربما الدعارة الَّتي صارت سلعة مطروحة في الأسواق العالمية! ويُشترط كَيْ يكون العمل المأجور منتجاً، مع الرأسمالية أن يزيد القيمة، مع التمييز بين الأخيرة وبين الثروة(٢)، على الصعيد الاجتماعي. فالطبيب الَّذي يعمل في أحدى المؤسسات الطبية بأجر يعد عاملاً منتجاً، كما العامل الَّذي يعمل في مصنع للحديد والصلب. فالإثنان مأجوران وينتجان قيمة زائدة. إذ يشتري الرأسمالي، صاحب المؤسسة أو المصنع، قوة عمل الطبيب أو العامل، ويوفر لهما وسائل الإنتاج، وفي نهاية اليوم أو الأسبوع أو الشهر يدفع لهما الأجر، بغض النظر عن الحالات الَّتي عالجها الطبيب، والمنتجات الَّتي أنتجها العامل. فلقد اشترى الرأسمالي قوة العمل، ولم يَشترْ العمل نفسه. والتفرقة بين قوة العمل والعمل تتيح، بمفردها، فهم كيف تزيد القيمة.(٣)

---

(٢) الثروة هي: مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من منتجات تخصص للاستعمال النهائي، ومنتجات يُعاد استخدامها في عملية الإنتاج الاجتماعي. محمد دويدار، **مبادىء الاقتصاد السياسي: الأساسيات** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨)، ص٢١٤. ويُشترط في الثروة على هذا النحو أن تكون ذات منفعة ومحدودية في العرض وقابلية للتحويل والانتقال، انظر:
Nassau Senior, **Political Economy** (London: Richard Griffin and Co,1854) p.59.

(٣) يتعين أن يكون من الواضح وجوب التفرقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للكلمة. وبطبيعة الحال فإن ما ننشغل به في أبحاثنا هو المعنى الاصطلاحي. فالقيمة، كما سنرى عند الكلاسيك وماركس، كجوهر اجتماعي، تنقسم إلى: قيمة الاستعمال، الَّتي تعني صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة، وقيمة المبادلة الَّتي تعني صلاحية السلعة للمبادلة بسلعة أخرى، وهذه الصلاحية، كما يقول ريكاردو، تُستمد من أمرين: مدى ندرتها من جهة، وكمية العمل المبذولة في إنتاجها من جهة أخرى. هنا يَجب الوَعيْ بالفارق بين القيمة في ذاتها والمظهر النقدي الَّذي تتخذه حين التداول، المعبّر عنه باصطلاح الثمن. كما يَتعين الوَعيْ بالفارق بين القيمة التبادلية للسلعة وثمنها الطبيعي. وسوف نُعالج هذه الأفكار بالمتن لاحقاً. أما القيمة في اللغة، فإنما وردت على نحو:"أن يدفع الرجل إلى الرجل الثوب فيقومه بثلاثين درهماً ثم يقول: بعه، فما زاد فهو لك، فإن باعه بأكثر مِن ثلاثين بالنقد فهو جائز. القيمة واحدة. والقيم وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم". ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، ج٥، ص ٤٠٢. ووافق المعنى نفسه ما ورد في: عبد الله البستاني، **فاكهة البستان** (بيروت: المطبعة الأمريكانية،١٩٣٠)، ص١٣١٢، ونكاد نجد اتفاقاً بين القدماء من الفقهاء المسلمين على الخلط بين القيمة والثمن، انظر: **فتح القدير** (٤٣٧/٧) **وبدائع الصنائع** (٥١/٤) **شرح المحلى** (٢٤٨/٣) **شرح الزرقاني** (٢٠٨/٦) حيث أن القيمة لديهم هي:"ما يُقدّر به الشيء حسب سعره في السوق". بيد أننا في مرحلة متقدمة تاريخياً نجد تفرقة بين القيمة والثمن لدى الفقيه ابن عابدين (١٧٨٤-١٨٦٣) في **الحاشية**، وكأن التفرقة صارت ضرورة تاريخية، فالثمن هو ما تراضى عليه المتعاقدان سواء أزاد على القيمة، أو نقص، وأما القيمة فهي ما قوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة، ولا نقصان. للمزيد من التفصيل: **رد المحتار على الدر المختار: حاشية ابن عابدين** (بيروت: دار احياء التراث العربي،١٩٨٧)، ج٤، ص٥١-٥٢. وقد أخذ **مرشد الحيران** بتعريف ابن عابدين حرفياً في المادة٣٢٠. انظر: محمد قدري، **مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان** (القاهرة: المطبعة الكُبرى الأميرية، ١٨٩١)، ص٥١. وفي اللغتين الفرنسية والإنجليزية لا يختلف المعنى كثيراً عن كلام القدماء من فقهاء الإسلام، بل يكاد يطابقه، حيث القيمة، في هاتين اللغتين، تعني الثمن، الثروة، وإن كان المعنى أكثر وضوحاً، في مرحلة متقدمة أيضاً، في =

وحينما نسأل: كيف تزيد القيمة[٤]؟ نكون أمام أول مستوى من مستويات ظهور الاقتصاد السياسي. **مستوى القيمة**. إذ ظهر الاقتصاد السياسي كَيْ يوضح كيف تزيد هذه القيمة. فالرأسمالي يشتري مواد العمل بـ ٣ وحدات، وأدوات العمل بـ ٣ وحدات، وقوة العمل بـ ٤ وحدات، ولكنه لن يفعل ذلك إلا بقصد الربح. فإذ ما وجد بين يديه، بعد الإنتاج وقبل البيع، نفس الـ ١٠ وحدات الَّتي بدأ بها، فلن يقدم على هذا الاستثمار بالأساس. فماذا يفعل؟ إن ما يمكنه فعله هو أن يدفع للعامل هذه الـ ٤ وحدات (بافتراض أن ساعة عمل واحدة تساوي وحدة من الأجر) ويأخذ منه عملاً يساوي ٨ وحدات، نصفهم مدفوع الأجر والنصف الآخر غير مدفوع الأجر. والفارق، أيْ الـ ٤ وحدات، بين ما دفع الرأسمالي للطبيب أو للعامل. وما أنتجه هذا الطبيب أو هذا العامل هو القيمة الزائدة.[٥] وهي على هذا النحو يمكن أن يستخلصها

= قاموس أكسفورد؛ حيث الإشارة إلى عنصري المنفعة والمبادلة، وتوضيح المعنى من خلال قدرة السلع على شراء بعضها البعض، انظر في ذلك :

Clifton& Laughlin, **Nouveau Dictionnaire** (Paris:Librairie Grainer présures1904), p.626.Jean-Paul Colin, **Dictionnaire Des Difficultés du Française** (Paris: Les Usuels du Robert, 1977), p.775.H.Fowler&F.Fowler, **The Concise Oxford Dictionary** (Oxford: Oxford University press, 1939), p.1361.

بالإضافة إلى المُعطى في المعاجم اللغوية، يتم عادة تناول القيمة على أساس، لا ننشغل به في أبحاثنا الراهنة، هو كونها تمثل بعض الصفات الإنسانية المحمودة في إطار ما يسمى القيم الاجتماعية، وهي تشير إلى بعد أخلاقي فلسفي يتوافق ربما من زاوية ما مع القيمة حين النظر إليها من جهة فكرة الثمن العادل، للمزيد من التفاصيل عن هذا التناول الفلسفي والتفسيرات الاجتماعية والإنسانية، واعتبارها مِن قبيل المثل العليا، يُمكن الرجوع إلى: توفيق الطويل، **أسس الفلسفة**، ط٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، زكريا إبراهيم، **مبادىء الفلسفة والأخلاق** (القاهرة: مطبعة الفجالة، ١٩٦٢). رالف بارتن بيري، **آفاق القيمة: دراسة نقدية للحضارة الإنسانية**، ترجمة عبد المحسن عاطف سلام (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨)، بصفة خاصة الفصل الأول: تعريف القيمة. والفصل الخامس عشر: الاقتصاد وعلم الاقتصاد.

(٤) يتعين أن نعي ان العملية الإنتاجية، بالمعنى العام للإنتاج، تحتاج إلى أشياء أخرى كثيرة مثل: الأرض، والطاقة، والمواد، والآلات، والفكرة، والإدارة،... إلخ؛ بيد أن تلك الأمور إن كانت مهمة من زاوية ما من أجل"تسيير" عملية الإنتاج، هي، في نفس الوقت، ثانوية وغير مؤثرة في عملية زيادة القيمة، فالنقل مثلاً لا يزيد قيمة السلعة، وإنما يمكن لعملية النقل خلق قيمة في حقل صناعة النقل نفسه.

(٥) اتصور ان إنتاج القيمة الزائدة يجب أن يُنظر إليه نظرة علمية، دون نعرات ثورية مغيبة، فهو ليس رذيلة تماماً، كما يُقال، إن قِيل، وإنما النظام الرأسمالي المعاصر، كشكل تاريخي من أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، لا يُمكن أن يعمل بدونه، فهو القانون العام الحاكم لعمل الرأسمال، أياً كان الشكل الَّذي يتخذه (صناعي، أو تجاري، أو مالي) وأياً ما كان حقل توظيفه (الزراعة، أو الصناعة، أو التجارة). ومن هنا يجب علينا، إن رغبنا في مستقبل إنساني، مراجعة الخطاب الأيديولوجي غير العلمي ضد الرأسمال. لأنه مُشوش ومعطل وليس بإمكانه دفع عجلات التاريخ، فأياً ما كانت شرور الرأسمالية، كشكل تاريخي لأحد أنماط الإنتاج، وهي بلا ريب بغيضة، كثيرة ظاهرة، فيجب علينا، إن أردنا الفهم؛ ومن ثم التغيير، أن نُقدّر كُل حضارة تقديراً موضوعياً بعيداً عن الأهواء وادعاء امتلاك ناصية الحقيقة الاجتماعية، ونبحث في الوقت ذاته عن القانون الموضوعي الحاكم لعمل النظام ككُل. والقانون العام الَّذي افترض أنه يحكم عمل النظام الرأسمالي، وكُل تنظيم اجتماعي يعتمد على العمل الإنساني =

الرأسمالي من الطبيب كما العامل تماماً. ولكن، هل استخلاص هذه **الزيادة** في القيمة من الشغيلة المأجورين يخضع لهوى الرأسمالي؟ أيْ: هل هو الَّذي يُحدد، بإرادته المستقلة والمنفردة، مقدار ما سوف يختص به من القيمة الزائدة؟ أم أن هذه القيمة الزائدة تخضع لقانون موضوعي يحكم عملها في إطار النظام الرأسمالي؟ وهل هذا القانون يرتبط عمله بإطار سوق معين، المنافسة الكاملة مثلاً؟ أم هو قانون موضوعي من قوانين النظام نفسه، يحكم عمل هذا النظام في الأسواق كافة، بما فيها الأسواق الاحتكارية؟ الإجابة على هذه الأسئلة تمثل المستوى الثاني لظهور علم الاقتصاد السياسي. **مستوى الإنتاج**. إذ ظهر الاقتصاد السياسي كَيْ يُقدم إجابات على الأسئلة الَّتي تثور بشأن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الأرباح في النظام الرأسمالي، ومن ثم تقديم إجابات على الأسئلة الَّتي تثيرها إشكاليات **تجديد الإنتاج الاجتماعي** بوجه عام. وسوف يكون هذا المستوى من مستويات ظهور الاقتصاد السياسي محل بحث لاحقاً.

(٢)

فلنعد إلى الوحدات الَّتي زادت. ما هو اتجاه هذه الـ ٤ وحدات الزائدة الَّتي تحققت بفضل العمل؟ كيف يتم توزيعها على الصعيد الاجتماعي؟ هنا يتبدى المستوى الثالث من مستويات ظهور الاقتصاد السياسي. **مستوى التوزيع**. فإذ ما افترضنا أن الأرض الَّتي شيَّد عليها الرأسمالي مصنعه مستأجرة، وافترضنا[٦] أيضاً أن الرأسمال الَّذي يستثمره الرأسمالي هو رأسمال مقترض من أحد المصارف، فيمكننا تتبع اتجاه هذه الزيادة في القيمة، إذ سوف يتم توزيع الزيادة الَّتي تحققت اجتماعياً بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، كالأتي:

= هو قانون القيمة؛ ومن هنا؛ ومن هنا فقط، قد نتمكن من فهم النظام بل والقضاء على شره، ومن ثم رسم المشروع الحضاري لمستقبل آمن لأجيال لم تأتِ بعد ونتحمل أمامها المسئولية التاريخية كاملة.

(٦) الافتراض هنا غرضه عرض الفكرة كاملة من أجل تكوين الوَعْي بتوزع القيمة الزائدة، بوجه عام، بين الطبقات المختلفة، ولا يعني إيماننا، في هذه المرحلة من البحث، بأحد أشكال هذا التوزيع، إذ سوف نتقدم خطوات فكرية في الفصل السابع كَيْ نُقدم فرضية مؤداها ان القيمة الزائدة، مع هيمنة قانون حركة الرأسمال، لم تعد تنحل إلا إلى ربح **عام** (الضرائب والرسوم والأتاوات الحكومية، وادخار للتوسع في وسائل الإنتاج أو إنشاء مشروعات جديدة) وربح **صاف** (دخل للرأسمالي المستثمر من أجل تجديد إنتاج الطبقة نفسها)، في القطاع المنتِج لها.

أولاً: طبقة ملَّاك الأراضي ستحصل على نصيبها/دخلها في صورة ريع، الَّذي هو **ثمن** التخلي عن منفعة الأرض. وحينما نقول "ثمن" فإن هذا يعني أن هذا الفعل من التخلي عن منفعة الأرض إنما هو في ذاته، مع التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، عملية بيع لسلعة معدة للطرح في السوق.

ثانيا: طبقة الرأسماليين الماليين/ النقديين ستحصل على نصيبها/دخلها في صورة فائدة، الَّتي **هي ثمن** التخلي عن السيولة النقدية. التخلي عن الرأسمال كسلعة. وما ذكرناه أعلاه بشأن الريع، كثمن، ينطبق تماماً بشأن الفائدة من جهة كون فعل التخلي عن السيولة النقدية، أيْ التخلي عن الرأسمال كسلعة، في ذاته يعد بيعاً لسلعة في مقابل ثمن يُسمى الفائدة.

ثالثا: طبقة الرأسماليين الصناعيين ستحصل على نصيبها/دخلها في صورة ربح، الَّذي هو **ثمن** المغامرة وتحمل مخاطر المشروع. وما ذكرناه أيضاً أعلاه بشأن الريع والفائدة، **كثمنيْن**، ينطبق تماماً بشأن الربح من جهة كون فعل المخاطرة بالاستثمار في قطاع معين عبارة عن بيع لسلعة في مقابل ثمن يسمى الربح.

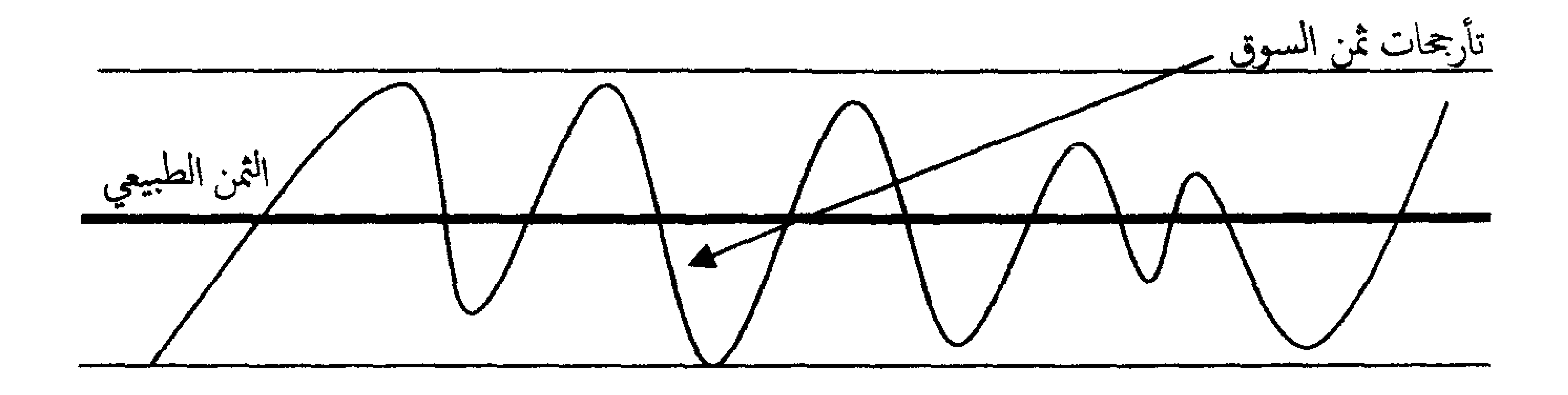
بوجه عام سوف تتوزع القيمة الزائدة في صورة دخول للطبقات الاجتماعية المختلفة المشاركة، وربما غير المشاركة فعلياً، في عملية الإنتاج. وابتداءً من هذا التوزيع، على الصعيد القومي الداخلي، تتم عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي. الاقتصاد السياسي يفترض هنا أن الاقتصاد مُغلق، أَيْ لا يُقيم علاقات تبادل خارجية مع بلدان آخرى. كما يفترض سيادة المنافسة الكاملة. فهل يختلف الأمر إذ ما أدخلنا اعتبارات التبادل الخارجي في التحليل، ثم انتقلنا بمستوى هذا التحليل من أسواق المنافسة الكاملة إلى أسواق الاحتكار؟ والأهم، سؤال، ما هو وضع الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي- في سياق افتراض التبادل مع العالم الخارجي وسيادة الاحتكار- من توزيع القيمة الَّتي زادت على الصعيد الداخلي والصعيد العالمي؟ أَيْ: هل يُعاد ضخ القيمة الزائدة في مسام الاقتصاد القومي المنتِج لها بفضل العمال المأجورين؟ أم تتسرب إلى الخارج كَيْ تغذّي مصانع ومؤسسات الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي الَّتي تنتج السلع والخدمات الَّتي تعتمد عليها الأجزاء المتخلفة في سبيل

تجديد إنتاجها الاجتماعي؟ يتبدى هنا المستوى الرابع، والأخير، لظهور علم الاقتصاد السياسي. **مستوى نمو الاقتصاد وتطور قوى الإنتاج الاجتماعي**. إذ يمدنا الاقتصاد السياسي، ابتداءً من قانون القيمة، بمجموعة من الأدوات الفكرية الَّتي تمكنًا من تحليل ظاهرة تؤرقنا بالأخص نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وهي ظاهرة التكون التاريخي للتخلف الاجتماعي والاقتصادي. إذ يظهر الاقتصاد السياسي على هذا المستوى، مستوى نمو الاقتصاد وتطور قوى الإنتاج الاجتماعي، كيْ يُقدم مجموعة من الأدوات التحليلية والمرتكزات الفكرية الَّتي تمكنا من تعدية الظاهرة، ظاهرة تجديد إنتاج التخلف، إلى الكُل الاجتماعي والتاريخي الَّذي تنتمي إليه؛ من أجل وَعيْ ناقد متجاوز للرؤى الخطية والتصورات الميكانيكية الَّتي لا تنشغل بإثارة التكون التاريخي للظاهرة وتتعامل معها كمعطى، وفي أفضل الأحوال تعتبرها أسباباً لعدم الاندماج في النظام الرأسمالي؛ بعدم اللحاق بركب البلدان المتقدمة! ومن ثم يعد التخلف، وفقاً لهذه التصورات، سبباً لعدم الاندماج، وليس نتيجة لهذا الاندماج!

(٣)

فلنرجع إلى الدخول المختلفة للطبقات الاجتماعية المتناقضة؛ فالريع والفائدة والربح، كدخول لهذه الطبقات الاجتماعية، هي في واقعها، كما ذكرنا، أثمان؛ فالريع، كما ذكرنا أيضاً، هو ثمن التخلي عن منفعة الأرض. والفائدة هي ثمن التخلي عن السيولة النقدية. والربح هو ثمن المغامرة وتحمل المخاطرة. أيْ أننا صرنا هكذا أمام مجموعة من السلع المطلوب معرفة كيف تتحدد أثمانها؟ فعلى سبيل المثال: لماذا دفع الرأسمالي ٢ وحدة لمالك الأرض، ولم يدفع وحدة واحدة؟ أو ثلاث وحدات؟ ولماذا دفع ٣ وحدات كفائدة، ولم يدفع وحدة واحدة؟ أو ٢ وحدة؟ وهو ما يستوجب منا طرح نفس السؤال بصدد الأجر كثمن لقوة العمل، وطرح نفس السؤال أيضاً بصدد أثمان مواد العمل وأدوات العمل؛ فلماذا دفع الرأسمالي للعامل ٤ وحدات، ولم يدفع ٢ وحدة؟ أو ٥ وحدات؟ ولماذا ثمن وسائل الإنتاج (مواد العمل+ أدوات العمل) ٦ وحدات؟ ولم يكن ٥ وحدات؟ أو ٧ وحدات؟ بوجه عام كيف تتكون الأثمان؟ كيْ نعرف كيف تتكون الأثمان يتعين أن نذهب إلى السوق حيث تظهر الأثمان. ولنراقب

الأمر. فالأثمان كما تطرح نفسها في السوق يميزها عدم الثبات. أيْ التأرجح. فقد نجد سلعة (ومن هذه السلع: قوة العمل، أو التخلي عن منفعة الأرض، أو التخلي عن السيولة النقدية، أو المخاطرة) ربما تتغير أثمانها ثلاث أو أربع مرات في اليوم الواحد. السمك مثلاً. في أول اليوم يكون له ثمن. وفي وسط اليوم له ثمن ثان. وفي نهاية يوم السوق له ثمن ثالث. فماذا يعني ذلك؟ ذلك يعني أن السوق، أيْ حقل التداول، لا يوضح كيف يتكون الثمن. هو فقط يوضح كيف تتأرجح الأثمان ارتفاعاً وانخفاضاً حول محور محدد يمثل ثمناً عادلاً[٧]، أو ضرورياً[٨] أو طبيعياً[٩]. هذا التأرجح يجوز أن يكون مرجعه انخفاض الطلب أو ازدياد العرض أو ارتفاع درجة الحرارة أو قرار حكومي، أو.... إلخ. ولذلك، فالَّذي يتعين أن ننشغل به ليس تأرجحات، أو وفقاً لتعبير ماركس انحرافات، ثمن السوق حول الثمن الطبيعي للسلعة، إنما يشغلنا التعرف إلى هذا الثمن الطبيعي نفسه. الأمر الَّذي يتعين معه أن نُغادر السوق. نَخرج من حقل التداول ونتوجه إلى حقل الإنتاج. حيث مُكونات الثمن الطبيعي. الثمن الطبيعي لكُل ما هو مطروح من سلع في السوق للبيع.



فإذ ما توجهنا إلى حقل الإنتاج؛ فكَيْ نتعرف إلى كيفية تكون الثمن الطبيعي لسلعة ما، بما فيها قوة العمل، والتخلي عن السيولة النقدية والتخلي عن منفعة الأرض والمخاطرة، كسلع، يمكننا أن نتعرف إلى مكونات هذا الثمن الطبيعي، أو

(٧) اصطلاح خاص بالمدرسيين في القرن الثاني عشر.

(٨) اصطلاح خاص بالطبيعيين في القرن السادس عشر.

(٩) اصطلاح خاص بالكلاسيك في القرن الثامن عشر. ونلاحظ ان آدم سميث يذكر أن الثمن الطبيعي يمكن تسميته أيضاً **الثمن المركزي**، الَّذي تدور في فلكه دوماً أثمان السلع كافة. أما ماركس فسوف يبحث عن هذا الثمن تحت اسم "ثمن الإنتاج" وهو يختلف من جهة تركيبه العضوي عن التصورات الفكرية السابقة عليه، ولَكنه يحتفظ بنفس الجوهر وهدف التعرف إلى الثمن الَّذي يتحدد عنده قرار الإنتاج. وسوف نُعالج هذه الإشكاليات بالتفصيل لاحقاً.

المركزي، فهو يتكون من: الأجور والريع والفائدة والربح[١٠]. فما علينا إلا أن نعهد بالأمر إلى أحد المحاسبين كَيْ يقوم بحساب قدر الأجور الَّتي دُفعت للعمال، وقدر الريع، أيْ الإيجار، الَّذي دُفع إلى مالك الأرض المقام عليها المشروع، وقدر الفائدة الَّتي سُددت عن قرض الرأسمال؟وقدر الربح الَّذي سيحصل عليه الرأسمالي، **بعد حساب قيمة المستهلك من وسائل الإنتاج**، ثم يقوم ببعض العمليات الحسابية الَّتي بمقتضاه يحسب مقدار الإنتاج، ويوزع على كُل وحدة من السلعة نصيبها من نفقة إنتاجها. وحينئذ سيكون بين أيدينا الثمن الطبيعي للسلعة! ولكن، الَّذي بين أيدينا، في الحقيقة، إنما هو نفقة إنتاج! فالواقع أن صديقنا المحاسب لم يحل المشكلة! إذ لم نزل أمام مجموعة أثمان تحتاج إلى تفسير هي الأخرى! أردنا معرفة ثمن واحد، هو ثمن السلعة، وجدنا أنفسنا، مع صديقنا المحاسب، أمام أربعة أثمان! الأجر كثمن لقوة العمل، والريع كثمن للتخلي عن منفعة الأرض، والفائدة كثمن للتخلي عن السيولة النقدية، والربح كثمن للمخاطرة، ومن ثم أثمان مواد العمل وأدوات العمل. جميعها أثمان تحتاج أيضاً إلى تفسير! هذا التفسير يتطلب منا، منهجياً، التعرف أولاً إلى مصدر هذه الدخول، فإذ ما عرفنا مصدرها، تعيّن أن نعرف كيف يتحدد هذا التوزيع. التعرف إلى هذا المصدر ينقلنا من حقل الأثمان والسوق والتداول، إلى حقل القيمة والإنتاج. هذا الانتقال يجعلنا، مرة أخرى، أمام المستوى الأول. **مستوى القيمة**. ما هو، وكيف يتحدد، الثمن المحوري/ القيمة الحقيقية لهذه الأشياء؟ الثمن المحوري الَّذي تتأرجح حوله أثمان السوق. **الثمن الَّذي عنده يتحدد قرار الإنتاج**. ظهور الاقتصاد السياسي هنا إنما يعني، ومباشرة، ان الاقتصاد السياسي يمفصل الإنتاج والتوزيع، وبالتبع تطور قوى الإنتاج الاجتماعي، حول القيمة، ومن ثم يُصبح الاقتصاد السياسي بحالته الراهنة، المهجورة، هو علم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة. بل هو علم قانون القيمة. ابتداءً من الوعيْ بالخطوط المنهجية الَّتي تُشكل موضوع العلم محل انشغالنا؛ كان لنا أن ننتقل إلى الفصل الثاني كَيْ نتعرف إلى الإشكاليَّتين الرئيسيَّتين في أبحاثنا الراهنة.

---

(١٠) يتمثل المفهوم المحاسبي، السائد مدرسياً، للربح في فائض الإيرادات الَّتي يحققها المشروع خلال فترة زمنية معينة عن المصروفات. عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات** (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨)، ص٥٩. أو أنه الفرق بين سعر البيع والتكلفة المتغيرة للوحدة، أو الفرق بين الإيرادات والتكلفة المتغيرة للبضاعة. انظر: **المحاسبة الإدارية: بموجب المنهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** UNCTAD (عمّان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣)، ص٢٦٩.

الفصل الثاني
المركزية الأوروبية

(١)

يتخذ ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣) من أوروبا بوجه عام، وبوجه خاص إنجلترا[١]،

(١) ولكن لماذا إنجلترا؟ لأن إنجلترا كانت مهيأة تاريخياً أكثر من غيرها من بلدان أوروبا الغربية لانطلاق الرأسمالية من أرضها، وأحد أهم الأسباب الّتي أدت إلى انهيار الإقطاع في إنجلترا، ومن ثم قيام الرأسمالية، هو أن الإقطاع لم يكن عريقاً فيها، ففي المجتمعات الإقطاعية تتوزع مناصب القضاء والقوة العسكرية بين الملاك المحليين، ويستغلون هذه السطوة في سلب كل الحقوق المحلية وامتلاكها، وقد يوكلون هذه السلطات إلى مَن ينوب عنهم ممن يستغلون الفلاحين بدورهم. غير أن إنجلترا كانت موحدة نسبياً، ومنظمة مع وجود استقرار واستمرار للسلطة المركزية الملكية منذ غزو "النورمانديين" لها عام ١٠٦٦. وبحلول القرن الـ ١٦ أصبحت تحت حكم أسرة "تيودور" أقل إقطاعاً وأكثر دولة أوروبية متمتعة بالوحدة تحت سلطة مركزية. لذلك كانت الطبقة الإنجليزية الحاكمة أقل قدرة عن مثيلاتها من الطبقات الحاكمة في باقي دول أوروبا في استعمال سلطتها العسكرية لانتزاع الفوائض الزراعية من الفلاحين بالقوة، واعتمدت تلك الطبقة بشكل أكبر على الآليات الاقتصادية المستمدة من ملكية الأرض الزراعية، وتأجيرها، وعلى العمالة ذات الأجر، كما سهلت الدولة الموحدة نسبياً ولادة سوق وطنية... فلقد كان الملاك الإقطاعيون يعيشون على حقهم في الإنتاج الزراعي، أو العمل، أو مدفوعات من الفلاحين المرتبطين بزراعة الأرض، وفي القرن الخامس عشر بدأت علاقات السوق تسود على العلاقات الإقطاعية وأصبح اللوردات، هم أصحاب الأرض الزراعية، ويعيشون على ريعها الّذي يدفعه الفلاحون، والّذين يتنافسون في السوق على إيجار الأراضي. وكانت العمالة المأجورة تزداد لاستغلال الأرض الّتي أصبحت ضمن الممتلكات الّتي تباع وتشترى... ويرجع السبب في انتشار الإيجار من ناحية إلى العوائد المضمونة الّتي كانت توفرها الإيجارات في فترة لم يكن الإزدهار الزراعي مستقراً، ومن ناحية أخرى يرجع السبب في هذا إلى أن مستوطني الأراضي البور في الماضي، والّتي استصلح الكثير منها في القرن الثالث عشر، كانوا دائماً يدفعون إيجارات مقابل هذه الأراضي. وكان العامل الثالث هو تزايد تعقيدات حياة ملاك الأراضي الّذين وفر لهم النمو التجاري مجالاً أوسع من السلع الجاهزة ومواد الرفاهية الّتي يمكن أن يشتروها. وإذ تعود مالك الأرض على مستوى معيشة أعلى وعلى دخل منتظم يمكن حسابه مما يوفر الإيجار بشكل مضمون، صار من الضروري له أن يحاول تغطية مصروفاته. وكان الأثر الكُلي هو انهيار ما تبقى من الرابطة المحلية المتينة الّتي كانت تربط بين السيد والفلاح لاستغلال الأرض وتقسيمها إلى طبقات اجتماعية عريضة. أصبحت الزراعة السوقية أو المنضوية ضمن آليات السوق إضافة جديدة للإنتاج الرأسمالي من نواح عديدة. فالمنافسة بين المزارعين/المستأجرين أدت إلى الابتكار والإبداع للحصول على محاصيل أكبر وأوجد مكنتهم من إنتاج طعام يكفي النمو السكاني، وأصبح لدى الفلاحين، ولدى العمال الزراعيين المأجورين نقوداً ينفقونها في سبيل شراء السلع الاستهلاكية المطروحة في السوق. كما أدى تعاظم الكفاءة الزراعية إلى وجود زيادة في العمالة الزراعية لا حاجة لأحد إليها، ومن ثم تم ضخ هؤلاء للعمل في إنتاج السلع الاستهلاكية الّتي كان إنتاجها يزداد في المناطق الريفية الّتي كانت تبزغ كمراكز جديدة للإنتاج... ومع نمو العمالة المأجورة، ظهرت أول بوادر التقسيم الطبقي، فقد نظم العمال الحرفيون أنفسهم في القرن الـ ١٨ في "اتحادات". أما البدايات المبكرة لتنظيمات العمال، فقد بدأت قبل ذلك. فقد أسست جمعيات العمالة المؤقتة بشكل قوي في إنجلترا في القرن الـ ١٦، ويمكن تتبع جذورها إذا رجعنا بالتاريخ إلى القرن الـ ١٤. كانت العمالة المؤقتة تضم عمال المياومة، ويؤجرون من قبل صاحب أي عمل لفترة محددة من الأيام. ومع اختلاف درجات مهاراتهم، فإنهم كانوا حرفيين بوجه عام،... وبالرغم من بدائية تلك التنظيمات الّتي اتسمت ببدائية ممارسات القرون الوسطى، فإنهم استخدموا وسائل تعد متقدمة جداً بالنسبة إلى عصورهم؛ ففي كوفنتري عام ١٤٢٤، كما يقول فولتشر، أضرب عمال المياومة وهم يرتدون ملابس العمل مطالبين برفع أجورهم، وتدخلت السلطة المحلية للتوصل إلى تسوية ملائمة. وهكذا ففي تلك المرحلة المبكرة، كان الحرفيون قد أصبحوا مقسمين إلى نوعين من العمالة، عمالة موظفة، وعمالة =

حقلاً للتحليل. وابتداءً من ذلك يعتنق مبدأ تقسيم تاريخ العالم، الَّذي يعتمد على أنماط الإنتاج، إلى أربع مراحل: المشاعية البدائية، ثم العبودية اليونانية والرومانية، ثم الإقطاعية الفرنسية والإنجليزية، ثم الرأسمالية الإنجليزية أيضاً. وقد نجد لديه بعض الإشارات المتفرقة إلى أحوال مصر القديمة أو الأجزاء البعيدة في الهند أو الصين أو أمريكا، ولكن دون أن يتخلى عن المركزية الأوروبية الَّتي ترى تاريخ العالم ابتداءً من تاريخ أوروبا.

وفي **رأس المال**، أهم مؤلفات ماركس وقمة إنتاجه الفكري على الإطلاق، بل وقمة نضج الاقتصاد السياسي نفسه، تقوم فرضيات ماركس على أساس أن الرأسمالية في أوروبا، وفي إنجلترا بوجه خاص، تحمل من الخصائص والسمات ما يجعل منها نظاماً مختلفاً عن التنظيمات الاجتماعية السابقة عليها (أي: البدائية والعبودية والإقطاعية) إذ رأى ماركس أن الرأسمالية تميز بظاهرتين حاسمتين غير معروفتين في المجتمعات السابقة

= مؤقتة ودخلاً في صراع محموم ضد بعضها... وقد كان كل الإنتاج الحرفي يدار برءوس أموال صغيرة، وبرز في بعض الصناعات، وبشكل خاص في صناعة الملابس، نوع وشكل جديد من أشكال الإنتاج، وهو نظام "الإقراض بفائدة". ففي حالة إنتاج الملابس، بدأ التجار يستخدمون أموالهم في شراء الصوف الخام، ويدفعونه إلى المغازل، ثم المناسج، ثم يسلمونه إلى التفصيل النهائي والتشطيب، ويبيعونه كملابس كاملة الصنع. وبالرغم من أن من كانوا يقومون بذلك النوع من العمل من التجار، فإنهم كانوا أقرب في عملية الإنتاج من التجار المشتغلين بالمشاريع التجارية الدولية البحتة. وكانوا بالفعل حرفيين في الأصل، لا تجاراً. كانت هذه الخطوة المهمة على طريق ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي. ولم تكن بالفعل إنتاجاً رأسمالياً تماماً، إلا إذ ما نظرنا إلى أن المنتج النهائي لن يكون على ملك منتجه المباشر، فصاحب الرأسمال كان يمتلك في بداية العمل المواد الخام، إلا أنه لم يكن يمتلك كُل مواد العمل أو أدواته. فكان النساجون يعملون في منازلهم في نسج ما يتفقون على نسجه على أنوالهم المنزلية، وكان الصوف المراد نسجه يوزع على وحدات نسج صغيرة منتشرة في بيوت كثيرة، ولم يكن بمقدور التاجر صاحب الصوف التحكم مباشرة في العمالة المنتشرة في بيوت كثيرة، ويعملون على أنوال لا يملكها. ومع مرور الزمن وزيادة الطلب، وفي الأشكال الأخيرة لذلك النظام، أصبح النساجون يستأجرون أنوالاً من صاحب أنوال رأسمالي، أو يستأجرون أماكن العمل الَّتي تضم أنوالاً من صاحبها. وازدادت هيمنة صاحب العمل على العمال العاملين على تلك الأنوال، وتلاشى نظام هيمنة التاجر المصنع مع بداية ظهور المصانع. للمزيد من التفصيل حول هذه المرحلة التاريخية، انظر: جيمس فولتشر، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، ترجمة رفعت السيد علي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، ل. فيشر، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**، ترجمة محمد زيادة والسيد العريني (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٠). ج. كرامب، أ. جاكوب، **تراث العصور الوسطى**، ترجمة سعيد عاشور وآخرين (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٩٤)

Thomas Munck, **Seventeenth Century Europe: State, Conflict and The Social order in Europe 1598-1700** (London: Macmillan,1990). John Merriman, **A History of Modern Europe from the Renaissance to present** (New York,: W.W.Norton & Company,1996), Norman Davies, **Europe : A History**(Oxford: Oxford Univ press,1996). **Chronology of European History 15,000 B.c to 1997, Volume 1: 15,000 B.c – 1763, Edited by John Powell** (London: Fitzroy Dearborn publisher,1998).

على الرأسمالية!

الظاهرة **الأولى**: هي ظاهرة بيع قوة العمل؛ إذ كان العبد بأكمله، في المجتمع العبودي، ملكاً لسيده، بما يحتويه من قوة عمل. فالعبد في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بوجه عام لا يبيع قوة عمله لسيده، وإنما يباع بأكمله. والرأسمالية فقط، وفقاً لماركس، هي الّتي تعرف ظاهرة بيع قوة العمل.(٢)

أما الظاهرة **الثانية**، فهي الإنتاج من أجل السوق: فحينما ينحل المجتمع العبودي، في روما، ويأتي المجتمع الإقطاعي؛ فسوف يرى ماركس أن القاعدة، في المجتمع الأخير، هي أن إنتاج الفلاحين يعد إنتاجاً لـ (منتجات) وليس لـ (سلع). لأن المنتج كي يكون سلعة لابد وأن يكون معداً للتبادل. للبيع من خلال السوق. وهو ما ينفيه ماركس بصدد المجتمعات الإقطاعية في أوروبا الغربية؛ فجزء من المحصول، وفقاً لإضافة إنجلز إلى الطبعة الرابعة لـ **رأس المال**، الّذي كان ينتجه الفلاح الأوروبي في القرون الوسطى كان يدّخر جزء منه من أجل إعادة الإنتاج، وتجديد إنتاج المنتجين المباشرين أنفسهم، والجزء الآخر يذهب إلى السيد الإقطاعي على شكل الخراج، وإلى القساوسة على شكل العشور. ولكن، كما في **رأس المال**، لا القمح المقدم على شكل الخراج ولا القمح المقدَّم على شكل العشور صارا سلعة لمجرد كونهما أنتجا من أجل اعطائهما لأشخاص آخرين؛ فلا يكفي، كي يعتبر المنتج سلعة، كما ذكرنا، أن يتم إنتاجه من أجل الآخرين فحسب، إنما يجب أن يمثل لمنتجه قيمة مبادلة. فالناتج كي يكتسب صفة السلعة يتعين أن يكون منتجاً من أجل السوق. من أجل المبادلة النقدية. من أجل البيع. وهو الأمر الّذي يرى ماركس، أنه غير متحقق مع نمط الإنتاج الإقطاعي، ولن يتحقق إلا مع نمط الإنتاج الرأسمالي.(٣) فمع النظام الرأسمالي سوف يحدث التغيّر الجذري؛ فمن جهة، ستصبح قوة العمل سلعة تباع وتشترى في سوق خاص بها هو سوق العمل. ومن جهة أخرى، سوف تصبح كل المنتجات سلعاً معدة للتبادل في

---

(٢) انظر:

Karl Marx **Capital: A Critique of Political Economy**, vol I, (New York: The Modern Library, 1906), p.65.

(٣) Marx, **Capital**, vol I, op, cit, p.96.

السوق. ووفقاً للتصور العام لماركس، يعد بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق، من الأمور غير المسبوقة تاريخياً. والرأسمالية بمفردها هي الَّتي شهدت هاتين الظاهرتين.[٤]

(٢)

وبعد ماركس، لدينا من النماذج ما يوضح أن أوروبا صارت، وبشكل نهائي، حقل التحليل المعتمد في أبحاث الاقتصاد السياسي. النموذج **الأول**: روزا لوكسمبورج (١٨٧١- ١٩١٩) والنموذج **الثاني**: روبرت هيلبرونر(١٩١٩- ٢٠٠٥).

فمن أجل أن تثبت روزا أن قبل الرأسمالية (الأوروبية طبعاً!) لم تكن هناك حاجة تستدعي ظهور علم الاقتصاد السياسي، حيث علاقات الإنتاج شفافة، كما تقول، ومظاهر النشاط الاقتصادي، بوجه عام، بسيطة لا تحتاج إلى علم يشرح ظواهرها أو يكشف عن قوانينها الموضوعية، كتبت متخذة من إمبراطورية شارل مان (٧٤٢- ٨١٤) نموذجاً:"في القرون الوسطى، نجد أن الفلاح الصغير في مزرعته، تماماً مثل العاهل الكبير في أملاكه، يعملان تماماً ما يودان الحصول عليه عن طريق الإنتاج. غير أنه ليس في الأمر من سحر: فالاثنان إنما يريدان سد حاجات الإنسان الطبيعية من الغذاء والشراب والثياب، وبعض شؤون الحياة الأخرى. أما الفارق الوحيد فهو أن الفلاح ينام على القش، بينما المالك العقاري الكبير ينام على فراش من ريش النعام، والفلاح يشرب إلى المائدة بيرة أو شيئاً يشبهها، بينما يشرب المالك الكبير، خموراً ثمينة. إن الفارق الوحيد يكمن في كمية ونوعية المواد المنتجة. بيد أن أساس الاقتصاد وغرضه الَّذي هو سد الحاجات البشرية، يظلان أنفسهما. مقابل العمل، الَّذي ينطلق من هذا الهدف الطبيعي هناك نتيجته الواضحة. وهنا، مجدداً، في عملية العمل نفسها، ثمة فوارق عديدة: فالفلاح يشتغل بنفسه. برفقة أفراد أسرته، ولا يحصل من ثمار العمل إلا على ما توفره له قطعة الأرض الَّتي يملكها. أو حصته من الأرض المشاعية...

---

(٤) مع الأخذ في الاعتبار أن ماركس لديه الوعي، في إطار المركزية الأوروبية بالطبع، بأن الرأسمال لم يخترع، كما يقول، العمل الزائد، بل في كل مجتمع يمتلك قسم منه وسائل الإنتاج يتحتم على القسم الآخر أياً ما كان: عامل حر أم غير حر، سواء أكان في أثينا أو روما أو العالم الرأسمالي المعاصر، أن يضم إلى وقت العمل الضروري من أجل اعالة نفسه وقت عمل زائد كي ينتج وسائل المعيشة لمالك وسائل الإنتاج. مع الأخذ في الاعتبار ذلك نلاحظ أن ماركس يرى الفارق من جهة شكلية بحتة. إذ أن الشكل الَّذي ينتزع به هذا العمل الزائد هو وحده الَّذي يميز التشكيلات الاقتصادية للمجتمع مثل المجتمع القائم على أساس العبودية عن مجتمع العمل المأجور. والاعتداد بالشكل على العكس يوهن الفرق لأن المجتمعات السابقة على الرأسمالية، كما سنرى تفصيلاً، عرفت في أحوال عديدة ومواضع كثيرة انتزاع العمل الزائد بنفس (الشكل) الَّذي عرفته الرأسمالية!

ولكن سواء أعمل كل فلاح لنفسه برفقة عائلته، أم عمل الجميع معاً لحساب السيد الإقطاعي بقيادة العمدة أو المشرف الملكي، ليست نتيجة هذا العمل سوى كمية معينة من وسائل العيش بالمعنى الواسع للكلمة، أي بالضبط ما يحتاجه الفلاح للعيش أو تقريباً بمقدار ما يحتاج لهذا العيش. بإمكاننا طبعاً أن نُدير مثل هذا الاقتصاد في كل الاتجاهات، وأن ننظر إليه من كل جانب، وسنجد أن لا سر فيه ولفهمه نحن لا نحتاج لأي علم خاص ولا لأبحاث عميقة".(٥)

في هذا المجتمع (الأوروبي!) الَّذي تحلله روزا لوكسمبورج لا تباع قوة العمل ولا تشترى، كما أن مُنتجات الفلاحين ليست معدة، كقاعدة عامة، للبيع في السوق. ويتعين أن ننتظر، وفقاً لفرضية روزا، مجيء الرأسمالية كي نرى بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق، كظاهرتين غير مسبوقتين تاريخياً؛ أي كما لاحظ وأوضح ماركس بالتمام والكمال!

وابتداءً من المركزية الأوروبية نفسها، أي كتابة تاريخ العالم ابتداءً من تاريخ أوروبا، الغربية تحديداً، يقدم هيلبرونر فرضيته، وفقاً للتقليد الماركسي، وهي أن الَّذي يميز الرأسمالية هو أن "عناصر الإنتاج"، (وفقاً لاصطلاحات النيوكلاسيك!) الممثلة في العمل والأرض لم يكونا قبل الرأسمالية محلاً للتبادل. وإن الرأسمال أيضاً كأحد عناصر الإنتاج لم يكن أكثر من ثروة مكتّزة. ولكن مع الرأسمالية تبدَّل الحال.

فوفقاً لفرضية هيلبرونر، لم تكن الأرض، كقاعدة عامة، قبل الرأسمالية، محلاً للتداول. ولم تصبح هكذا إلا عندما تمكنت الرأسمالية من فرض هيمنتها على المجتمعات؛ فصارت الأرض خاضعة لمنظومة البيع والشراء بعدما أصبحت مما يمكن التخلي عنه وبيعه وشرائه ورهنه والتصرف فيه بجميع أنواع التصرفات الناقلة للملكية. فقد كانت القاعدة في الريف، مع نمط الإنتاج الإقطاعي، أي قبل الرأسمالية، أن الفلاح في أوروبا في القرون الوسطى عاش مرتبطاً بضيعة سيده؛ فيخبز في فرن السيد ويطحن في طاحونته، ويزرع حقوله، ويخدمه في الحرب، ولكن نادراً ما كان يؤدي له أجراً عن خدماته. وحتّى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر لم تكن هناك أرض

---

(٥) روزا لوكسمبورج، **ما هو الاقتصاد السياسي؟** ترجمة إبراهيم العريس، سلسلة دليل المناضل؛ ١ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)، ص١٦٨.

بوصفها ممتلكات قابلة للبيع الحر. لقد كانت هناك أرض بطبيعة الحال، ضياع وأبعاديات إقطاعية وإمارات، لكنها لم تكن بالتأكيد، كما يقول هيلبرونر، عقاراً يباع ويُشترى كلما دعت المناسبة. كانت مثل هذه الأراضي تشكل جوهر الحياة الاجتماعية وتهيىء الأساس الَّذي تقوم عليه سمعة المرء ومكانته في المجتمع. وبالرغم من أن الأرض كانت قابلة للبيع وفق شروط معينة،(٦) إلا أنها لم تكن بوجهٍ عام للبيع. فالنبيل الَّذي كان يشغل مركزاً طيباً لم يفكر في بيع أرضه. إن كل مجتمع يستبعد أشياء لها قيمتها من نطاق البيع والشراء، ومن هذه الأشياء الأرض في نظر العصور الوسطى. ومن جهة أخرى، وفقاً لهيلبرونر أيضاً، فحين يتم الحديث عن سوق العمل مع النظام الرأسمالي المعاصر فسيكون المقصود مباشرة تلك العملية من المفاوضة الَّتي يبيع فيها الأشخاص قوة عملهم لمن يدفع أعلى ثمن! وهنا يكتب:"وكل ما يمكن قوله إن هذه العملية (يقصد بيع قوة العمل"م.ع.ز") لم يكن لها وجود في العالم السابق على العصر الرأسمالي. كان هناك خليط من الأقنان والصبيان وعمال اليومية مما يقومون بالعمل، ولكن هذا العمل لم يكن على الإطلاق له (أي قبل الرأسمالية "م.ع.ز") سوق يباع فيه ويشترى".(٧)

وأخيراً، وفقاً لنفس الفرضية، لم يكن الرأسمال أكثر من تعبير عن ثروة مكتنزة، إنما مع الرأسمالية، فلن يصبح الرأسمال كذلك، إنما سيمسي علاقة اجتماعية تنتمي إلى حقل الإنتاج. فقبل الرأسمالية كان الأسلوب المفضل في الإنتاج (في أوروبا في القرون الوسطى!) هو العملية الإنتاجية الَّتي يستغرق أداؤها أطول فترة وأقل قدر من العمل. وكان الإعلان محرماً، وكانت الفكرة الَّتي تخطر إلى عضو النقابة الحرفية أن يخرج منتجاً أفضل نوعاً من زملاءه، فكرة، كما يقول هيلبرونر، تنطوي على الكثير مِن الخيانة! ويؤكد هيلبرونر على صواب مذهبه بالاستشهاد بما كان عليه الحال في إنجلترا خلال القرن السادس عشر؛ فحين أطل الإنتاج الكبير في صناعة النسيج برأسه لأول مرة احتجت نقابات الحرف لدى الملك الَّذي اعتبر الورشة العجيبة الَّتي

(٦) "كانت الأراضي تُباع أحياناً، وكان أحد الملوك هو الَّذي يمول المبيعات، وقد قام أحد مؤرخي الأديرة في إنجلترا.. بتسجيل عملية بيع قرية إيلتون لأحد الملوك مقابل ٥٠ ماركاً في عام ١٠١٢، إلا أن مثل هذه العمليات كانت نادرة، ولا يبدو أن هناك مَن كان يعرف أكانت إيلتون تستحق هذا المبلغ؟ نظراً لعدم وجود سوق للأراضي، مثل ما نعرفه اليوم". إي. كانتريري، **موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**، ترجمة سمير كريم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١)،ص٤٦.

(٧) انظر:

R. Heilbroner, **The worldly Philosophers** (New York: Simon &Schuster, 1961) p25.

تضم مائتي نول ومجموعة من الجزارين والخبازين لتوفير الغذاء للقوة العاملة، خروجاً على الأعراف والقانون.[٨]

(٣)

إذاً نحن أمام، على الأقل، ظاهرتين[٩] جديدتين على العالم المعاصر، هما: بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق. وهذه الظواهر بتلك المثابة هي الَّتي تميز العالم الرأسمالي المعاصر من جهة، وسبب ظهور الاقتصاد السياسي كعلم لكي يفسر هذه الظواهر (الطارئة/الجديدة!) ويكشف عن قوانينها الموضوعية من جهة أخرى.

ولكن، هل هذه الظواهر حقاً غير مسبوقة تاريخياً؟ ولم يكن لها وجود، كما ذهب ماركس وتابعوه، إلا مع النظام الرأسمالي المعاصر الَّذي هيمن منذ خمسة قرون فقط؟ أم هي ظواهر معروفة تاريخياً قبل هيمنة الرأسمال بمئات السنين؟ وإذ ما كانت فعلاً معروفة فلم لم يظهر الاقتصاد السياسي كي يفسرها ويكشف عن قوانين حركتها؟ إن الطريق الَّذي سوف يسلكه الذهن في سبيله لتقديم إجابة على هذه الأسئلة تعيّن أن يكون مُعبَّداً بموقف واضح رافض للمركزية الأوروبية الاستعمارية، والاتخاذ من تاريخ العالم حقلاً للتحليل. وهو ما سوف نحاول فعله عبر أبحاثنا الراهنة. ولنرجيء، منهجياً، معالجة هذه الإشكالية إلى ما بعد طرح إشكاليّتنا الرئيسية الثانية، وهي المتعلقة بمباديء الاقتصاد السياسي كما تبدت على يد الكلاسيك وماركس.

---

(٨) Heilbroner,op,cit,p.28.

(٩) إذ نتفق إلى حد كبير مع هيلبرونر في تفرد النظام الاجتماعي المبني على الرأسمال، نسبياً، بظاهرة تحول الأرض إلى سلعة ومن ثم إمكانية التعامل عليها بأنواع التصرفات القانونية كافة.

الفصل الثالث
مبادىء الاقتصاد السياسي

(١)

حدد ماركس لنفسه هدف الكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم عمل هذا النظام الجديد غير المسبوق تاريخياً، والَّذي يحتوي، من وجهة نظره، على ظواهر غير معروفة من قبل في العالم. وبوجه خاص، كما ذكرنا في الفصل السابق، ظاهرة بيع قوة العمل، وظاهرة الإنتاج من أجل السوق.

وإذ يُحدد ماركس هدفه على هذا النحو يشرع في مراجعة الفكر السابق عليه، أَيْ الفكر الاقتصادي للطبيعيين، وفرنسوا كينيه (١٦٩٤-١٧٧٤) بصفة خاصة، والفكر الاقتصادي للكلاسيك (١٦٢٣-١٨٧١) وبوجه خاص آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) باعتبارهما تنظيراً رأسمالياً للرأسمالية الناشئة نفسها، وبصفة أخص ريكاردو، الَّذي اعتنق ماركس أهم تصوراته في أهم المواقع الفكرية المحورية وأكثرها خطورة في مجمل مذهبه في **رأس المال**[١]. وقد بدا هذا التأثر على مستوى المنهج؛ إذ استخدم ماركس أعلى درجات التجريد كما فعل ريكاردو. كما ظهر على مستوى الموضوع؛ إذ مثّلت نظرية القيمة كما صاغها ريكاردو العمود الفقري في الجسم النظري لمعظم كتابات ماركس الاقتصادية، وبوجه خاص في **رأس المال**. ومن أجل استخلاص مبادىء الاقتصاد السياسي، بعد نقدها وتبلورها على يد ماركس، يكون من المتعيَّن، في مرحلة أولى، التعرف إلى مجمل البناء النظري للكلاسيك، بوجه خاص آدم سميث وديفيد ريكاردو، **لأنه البناء الَّذي سوف يخضعه**

---

(١) "هل كان لماركس مُعلِم؟ نعم. فالفهم الحقيقي لاقتصاده يبدأ بأن ندرك أنه كواحد من أصحاب النظريات، كان تلميذاً لريكاردو، لا بمعنى أن حجته تبدأ بشكل واضح من أفكار ريكاردو فحسب، وإنما بالمعنى الأهم بكثير وهو أنه تعلم من ريكاردو فن صوغ النظريات. كان دائماً يستخدم أدوات ريكاردو، وكانت كُل مشكلة نظرية تعرض نفسها له في صورة الصعاب الَّتي لاقاها خلال دراسته العميقة لريكاردو، وفي صورة ما استشفه من تلك الدراسة من إيماءات بالتوافر على المزيد من العمل. ولقد اعترف ماركس نفسه بالكثير من هذا". جوزيف شومبيتر، **عشرة اقتصاديين عظام**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص٤٠. ولكن إريك رول يؤكد على أن الَّذين يقولون أن ريكاردو هو أستاذ ماركس، بصفة خاصة في ما يتعلق بنظرية القيمة الزائدة، إنما يغفلون تأثير آدم سميث الحاسم على الأخير. للمزيد من التفصيل، انظر:
Eric Roll, **History of Economic Thought** (London: Faber and Faber, 1973), p.125.

ماركس، بشكل مركزي، للمراجعة والنقد[٢]. ثم التعرف، في مرحلة ثانية، إلى مبادىءالاقتصاد السياسي بعد أن قام ماركس بمراجعتها. فلنتقدم الآن خطوة فكرية إلى الأمام بغرض التعرف إلى مبادىء الاقتصاد السياسي، الَّتي سوف نخضعها نحن أيضاً بدورنا للمراجعة، عند كُل من آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس.

(٢)"يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله. وبما ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كاقتصاد سياسي بموضوعه فإن النقد الّذي يُصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يُصيب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في ذات وجوده". محمد دويدار، **مبادىء الاقتصاد السياسي**، المصدر نفسه، ص٢٤٦. ويجب أن لا يُفهم من ذلك أن ماركس يستبدل اقتصاد سياسي قديم/غير علمي، باقتصاد سياسي جديد/علمي. اقتصاد سياسي ماركسي. إنما هو النقد للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ومحاولة استكماله.

أولاً: آدم سميث[٣]

يمكننا تحديد أهم أفكار آدم سميث الَّتي جاءت في **ثروة الأمم**، والَّتي تحددت معها معالم الاقتصاد السياسي لديه، على النحو التالي:

١- انشغل ذهن سميث بمجموعة من الأسئلة وحاول الانطلاق ابتداءً من الإجابة عليها في سبيله إلى إقامة مذهبه؛ إذ انشغل بتحليل كيف يمكن لمجتمع يسعى جميع أفراده إلى مصلحتهم الفردية أن يستمر ولا ينهار؟ وما الَّذي يجعل تصرفات أفراد المجتمع، على الرغم من أنانيتها تلك، تأتي متفقة مع المصلحة الجماعية؟ بل كيف ينجح المجتمع في تأدية المهام اللازمة لبقائه على الرغم من أن الحكومة، كما يفترض سميث، يقتصر دورها على الدفاع وحفظ الأمن الداخلي؟ وإذ يُقدم سميث إجابات عن ما يُثيره من أسئلة، فإنما يتوصل إلى أول صياغة لقوانين السوق الَّتي ترتكز على"اليد الخفية"(سنرى أن ماركس لديه نفس النظرية بشكل مركزي) الَّتي تسير بمقتضاه مصالح الناس الخاصة وأهواؤهم في الاتجاه الأكثر اتفاقاً مع مصلحة المجتمع بأسره.

٢- ولكن قوانين السوق هي قوانين ديناميكية؛ من هنا يسعى سميث لفهم كيف تزيد ثروات الأمم؟ فقد كان آدم سميث مُنشغلاً بحركة المجتمع عبر الزمن. وستكون هذه الفكرة جوهرية في مجرى تحليله، بصفة خاصة في نظريته في التوزيع، أَيْ حين تحليله لتكوّن وانحلال القيمة الَّتي يخلقها العمال أثناء عملية الإنتاج.

٣- وقد لاحظ، وهو في سبيله إلى تحليل طبيعة السوق وقواعدها، وصياغة قوانينها، أن المصلحة الفردية تقوم بدور مركزي. ولكن، يوجد عامل موضوعي آخر هو الَّذي بإمكانه تنظيم السوق والسيطرة على انفلات الأثمان وفيض الإنتاج. هذا العامل

---

(٣) الواقع أن آدم سميث لا يعد أول مَن أرسى دعائم علم الاقتصاد السياسي، إنما توجد جذور هذا العلم في كتابات وليم بتي، وفرنسوا كينيه، وريتشارد كانتيون، كتب ماركس:" أني أقصد بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي مجمل الاقتصاد السياسي ابتداءً من وليم بتي، ذلك الاقتصاد الَّذي يدرس الترابطات الداخلية لعلاقات الإنتاج البورجوازية". **رأس المال**، نفسه، ص١٣٩. وسبب إختياري سميث كنقطة بدء، على الرغم من الروائع الفكرية والاجتهادات المرموقة السابقة عليه، هو أنه كان واع بكونه يرسي دعائم العلم، إذ كانت الأفكار الخاصة بالقيمة والتوزيع والإنتاج وغيرها من الأفكار الَّتي فرضت نفسها على الواقع الأوروبي، متفرقة في الكتابات السابقة وتظهر عرضاً إلى حد ما. كتب إريك رول:"آدم سميث هو موضوع الاعتراف عند الجميع بأنه مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي". إ. رول، **تاريخ**، المصدر نفسه، ص٢٣٥.

المنظم هو المنافسة (نفس الأمر أيضاً عند ماركس، كما سنرى) وهو العامل الَّذي يمنع تحكم أحد العارضين في الثمن، والمقصود هنا هو ثمن السوق، اللهم إلا إذ ما حدث اتفاق بين العارضين لسلعة ما، وهنا أيضاً يتدخل نفس المبدأ، مبدأ المنافسة، إذ سيأتي رأسماليٌ آخر من خارج سوق تلك السلعة ويدخل سوقها بأثمان أقل؛ بما يؤدي إلى توازن الثمن في السوق مرة أخرى.

٤- يلاحظ سميث في تحليله أن قوانين السوق لا تفرض أثمان السلع في السوق فحسب؛ بل تُحدد أيضاً كميات السلع المختلفة الَّتي يحتاج إليها المجتمع؛ فالسلعة الَّتي يرغب المجتمع في زيادة استهلاكه منها ستقود المنتجين إلى العمل على إنتاج المزيد منها على حساب سلعة أخرى كف المجتمع، ولو مؤقتاً عن استهلاكها، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلعة الَّتي قرر المجتمع زيادة استهلاكه منها، ومن ثم يزيد الفائض منها في مقابل اختفاء الفائض من السلعة الَّتي توقف الإنتاج بشأنها لعدم رغبة المجتمع فيها، بما يؤدي إلى انخفاض المعروض منها عن حاجة المجتمع. هنا تتدخل قوانين السوق كَيْ تُصحح الوضع ولترجعه إلى ما كان عليه من توازن، فتبدأ أثمان السلعة الَّتي انخفض قدر المعروض منها عن حاجة المجتمع في الارتفاع، نظراً لاختفاء الفائض واحتياج المجتمع إليها. ويتم ذلك كُله، في تصور سميث، من دون تدخل أية سلطة مركزية، وإنما بفضل التناقض بين المصالح الذاتية، والمنافسة. كتب سميث:"إن الإنسان يحتاج دائماً إلى مساعدة غيره من بني جنسه، ولا يمكن توقع صدور هذه المساعدة عن طيب خاطر فحسب، إذ يتعين دوماً إقناعهم بأن من مصلحتهم مساعدتنا، فنحن لا نتوقع الحصول على الغذاء من الجزار والخباز بفضل حسن أخلاقهم، ولكننا نتوقع ذلك منهم كنتيجة لاهتمامهم بمصلحتهم الشخصية... إننا لا نُخاطب النزعة الإنسانية في أنفسهم بل نُخاطب حبهم لذاتهم، ولا نتحدث إليهم عن ضرورياتنا بل عن منافعهم".(٤)

٥ - ومثلما تنظم قوانين السوق الأثمان وكميات السلع المنتجة، فهي تنظم كذلك دخول الَّذين يشاركون في إنتاج تلك السلع؛ فإذا كانت الأرباح في قطاع ما من الأعمال

---

(٤) انظر:

A. Smith, **The Wealth of Nations** (New York: Barnes & Noble.2004), p.258.

وهي الطبعة الَّتي اعتمدت عليها في القراءة والاستشهاد بالنصوص.

مشجعة، فسوف يتدفق الرأسماليون على هذا القطاع؛ فيزداد الإنتاج، ويزداد الطلب على العمال. ومن ثم يزداد الفائض، أيْ الكمية المعروضة، حتّى تنخفض الأثمان... وهكذا حتّى تتم الدورة وفقاً للأيدي الخفية الَّتي تُنظم المنافسة في السوق. والدخول هنا إنما ترتبط، وفقاً لقوانين السوق لدى سميث، بمدى تدفق العمال على قطاع السلعة الَّتي زاد الطلب عليها، فيظل هذا التدفق مستمراً حتّى يكثر العمال في هذا القطاع وتزداد المزاحمة في ما بينهم، كما سيشرح ريكاردو ومن بعده ماركس، فيبدأ الدخل في الانخفاض؛ نظراً لزيادة الكمية المعروضة من العمال، فيأخذ العمال في الانسحاب من القطاع بحثاً عن أجور أعلى في قطاع آخر، فيقل المعروض من السلعة الَّتي سبق أن زاد الطلب عليها، فيرتفع ثمنها،...، وهكذا، حتّى يتم التوازن.

٦- يتعامل سميث حتّى الآن مع السلعة في مرحلة التداول، وليس الإنتاج، وقوانين السوق هي القادرة، وفقاً له، على تنظيم المجتمع وضبط إيقاع نشاطه الاقتصادي، ولكن تلك القوانين الَّتي كشف عنها سميث لم تكن مساهمته الأكثر أهمية؛ إذ أن مساهمته الفعلية إنما تتركز في نظره إلى السلعة في المرحلة السابقة على طرحها في السوق للتبادل. فقد نظر، هو والكلاسيك بوجه عام، إلى العملية الاقتصادية في المجتمع ككُل، ابتداءً من الإنتاج، ومروراً بالتبادل، وانتهاءً بالتوزيع الَّذي سيكون الانشغال الرئيسي لدى ريكاردو، كما سنرى لاحقاً.

٧- فحينما أراد سميث التعرف إلى ثمن السلعة، كان عليه أولاً أن يُحدد موقفه من مشكلة القيمة. ومن أجل تحديد هذا الموقف كان عليه أن ينتقل من دائرة التداول إلى دائرة الإنتاج حيث تُنتج القيمة، ومن ثم التراكم، ويرى سميث مصدر هذا التراكم في قيام بعض الناس بادخار المال، وهم الَّذين سيتحولون إلى تجار ثم إلى رأسماليين يستخدمون عمالاً بالأجرة. وبغض النظر عن هذه الفرضية، الأوروبية أيضاً، الَّتي سوف يرفضها ماركس لعدم اتفاقها مع التاريخ الدموي للتراكم في المستعمرات، فلكَيْ يتعرف سميث على أساس التبادل كان عليه أولاً أن يتعرف إلى قيمة السلع الَّتي تتبادل. وحينئذ سنجد لديه الوَعْيْ بكون كمية العمل الضروري اللازم للإنتاج هو مقياس التبادل بين السلع، ويضرب على ذلك مثلاً: الصيد؛ فإذ ما كان صيد حيوان

ما يستغرق ساعتين من العمل، وآخر يتكلف ساعة واحدة من العمل؛ فإنه يتعين مبادلة زوج من الحيوان الَّذي تكلف صيده ساعة عمل واحدة بحيوان واحد من الَّذي تكلف صيده ساعتين من العمل. كتب آدم سميث:"إذا كان صيد القندس يتطلب عادة ضعف العمل اللازم لصيد الغزالة، يتعين إذاً أن يُبادل القندس بزوجين من الغزالة. ومن الطبيعي أن يستحق ما يُنتج عادة في يومي عمل أو ساعتين عمل ضعف ما يُنتج عادة في يوم عمل أو ساعة عمل".

٨- ولكن، حين استكمل سميث تحليله في واقع المجتمع المعاصر، وجد مشكلة تكمن في صعوبة المقارنة بين المجهود المبذول في سبيل إنتاج السلعة من جهة شدة العمل، ومن جهة البراعة، إذ يصعب للغاية، وفقاً لتحليله النهائي، مقارنة ساعة عمل حداد أو عامل منجم مع ساعة عمل منسق ورود، أو حلاق. أو مقارنة ساعة عمل فلاح، أو إسكافي، مع ساعة عمل صائغ، أو صانع ساعات. ولذلك قرر سميث أن العمل هو مقياس القيمة، ولكن حينما يتعلق الأمر بالمبادلة في السوق، أَيْ قيمة المبادلة، فإنّ قيمة السلعة لا تتحدد بحسب كمية العمل المنفق في إنتاجها هي، إنما تتحدد بحسب كمية العمل المبذول في سبيل إنتاج السلعة الأخرى المتبادل بها. وعلى قدر التشوش الَّذي كان يملأ ذهن مُفكر يعلم أنه يؤسس لعلم جديد، جاءت عباراته مشوشة؛ فسميث وفقاً لمثل القندس والغزالة يقرر أن كمية العمل المبذول في صيد كُل من الحيوانين هي الَّتي تحدد نسبة المبادلة بينهما. معنى ذلك أنه يرى أن كمية العمل المبذول في سبيل إنتاج السلعة هو مقياس قيمتها، ولكنه لم يستكمل فكرته وانحرف بها حين أراد اختبارها على أرض واقع المجتمع المعاصر، نظراً لصعوبة المقارنة بين العمل من جهتي الشدة والبراعة. ونتيجة هذا الارتباك؛ وبدلاً من أن يكتب (وفقاً لما انتهى إليه تحليله) "مع ان العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة، لكن حين التبادل لا تقدر القيمة بالعمل المبذول في إنتاجها هي، إنما تقدر بالعمل المبذول في سبيل إنتاج السلعة الأخرى المتبادل بها". كتب، وبارتباكٍ ملحوظ:"مع ان العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية للسلع كافة، لكنه ليس الشيء الَّذي تقدر به قيمة السلع عادة، فمن الصعب في كثير من الأحيان التأكد من النسبة بين كميتين مختلفتين من العمل. فالزمن المنفَق في نوعين مختلفتين من العمل لن يحدد بمفرده دائماً هذه النسبة. فالاختلاف في كمية الجهد المبذول، والبراعة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. بالإضافة إلى ذلك، يتم تبادل كُل سلعة عادة بالمقارنة مع سلع أخرى لا مع العمل.

ولذلك كان من الطبيعي أكثر أن تقدر قيمتها التبادلية بكمية من سلعة أخرى لا بكمية العمل الَّذي يمكنها ابتياعه والسواد الأعظم من الناس أيضاً يفهمون ما تعنيه كمية معينة من سلعة معينة أحسن مما يفهمون كمية من العمل".(٥)

٩- والأساتذة. أساتذة الاقتصاد في الجامعات، ابتداءً من تجزئة كلام سميث، المرتبك بالأساس، وتأويله، دون وَعيٍ بهذا التشوش، على نحو يستبعد قانون القيمة الَّذي يؤرق النظرية الرسمية! يقولون للطلبة، وبمنتهى الثقة، أن سميث كان يرى أنَّ قيمة السلعة تتحدد بالعمل، أَيْ انه كان يؤمن بنظرية القيمة، ثم قام بتغيير رأيه(٦) واعتنق نظرية نفقة الإنتاج، أَيْ انحلال **القيمة التبادلية** إلى مكونات **الثمن الطبيعي** (الأجر، والربح، والريع). والواقع ان التحليل الدقيق لمجمل مذهب سميث وتحليل نصوصه بشكل علمي يوضح، كما سنرى أدناه، أن سميث لم يعدل نهائياً إلى نظرية في نفقة الإنتاج؛ لأنه، في نهاية المطاف، يُرجع عناصر هذه النفقة إلى المجهود الإنساني الواعي المنتج، أَيْ إلى العمل البشري. فوفقاً لتصور سميث لانحلال ثمن السلعة الطبيعي، أو قيمة مبادلتها، إلى دخول الطبقات المختلفة، أَيْ إلى: أجر وربح وريع، يسير التحليل على النحو الأتي: يشتري الرأسمالي مواد العمل، وأدوات العمل، والعمل (نلاحظ أن آدم سميث والكلاسيك بوجه عام لا يفرقون بين العمل وقوة العمل، وهو ما سوف ينتبه إليه ماركس، على الرغم من أنه وقع في نفس الخطأ في كتاباته المبكرة) ثم يقوم العمال بالإنتاج، وهم حينئذ **يضيفون قيمة** إلى المواد، كما يقول سميث. وحينما يخرج المنتج يوجهه الرأسمالي إلى السوق. كقيمة مبادلة. تنحل هذه القيمة، بما تمثله من **ثمن طبيعي** للسلعة، إلى (أجر) للعمال، وإلى (ريع) للمُلَّاك العقاريين، وإلى (ربح) الَّذي يَستقل به الرأسمالي. أَيْ أنَّ الدخول المختلفة مصدرها واحد، هو العمل. ونفس

---

(٥) Smith, **The Wealth of Nations**, op, cit, p. 65

ويمكن أن نفهم عبارة سميث بشكل آخر على أساس أنه يقصد أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية للسلع كافة، إنما في المجتمعات قبل الرأسمالية. لأن القول أن سميث يقصد أن العمل هو المقياس للقيمة التبادلية في المجتمعات الرأسمالية، لا يلغي فقط الصعوبة الَّتي واجهته حين اختباره نظريته في القيمة على أرض الواقع المعاصر، إنما أيضاً يجعل العبارة كلها بلا معنى. ولذلك نفضل إعادة صياغة العبارة على نحو ما أوردنا بالمتن لتساوقها مع مجمل مذهب سميث في القيمة الَّذي يرى ان العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة، لكن حين التبادل لا تقدر القيمة بالعمل المبذول في إنتاجها هي، إنما بالعمل المبذول في سبيل إنتاج السلعة الأخرى المتبادل بها. وعلى هذا الأساس يكون العمل، وفقاً لمنطق سميث، هو المقياس الحقيقي للقيمة وقيمة المبادلة في المجتمعات البدائية، والمقياس الحقيقي للقيمة فقط في المجتمعات الرأسمالية.

(٦) على سبيل المثال، انظر: إ. رول، **تاريخ**، المصدر نفسه، ص٢١٥.

التصور سيعتنقه ريكاردو (مع استبعاد الريع لأن الأرض لم يُبْذَلْ جهْدٌ في سبيل إيجادها، وإنَّما الَّذي يدخل في **تكوين القيمة** هو الجهد المبذول في زراعتها، فالريع ليس من **مكونات** قيمة مبادلة السلعة أو ثمنها الطبيعي. ولكن ماركس، ولانشغاله، كما سنبين، **بثمن الإنتاج** وليس الثمن الطبيعي ومكوناته، سيرى أن هذه القيمة لا تنحل إلا إلى ربح وفائدة وريع، ولا يحصل العمال على أيْ نصيب في القيمة الَّتي يضيفونها.

١٠- ووفقاً لنصوص سميث؛ نجد أنه بعد أن حدد موقفه من مشكلة القيمة على هذا النحو، كان عليه أن يُحدد لنفسه المنهج الَّذي سوف يسير بمقتضاه لمعرفة كيف تتكون، ابتداءً من القيمة، الأثمان، وكان لديه الوَعيْ بضرورة مناقشة ثلاث أفكار مركزية: أولاً: المعيار الحقيقي للقيمة التبادلية، وكيف يتقوّم الثمن الحقيقي لجميع السلع؟ ثانياً: معرفة الأجزاء المختلفة الَّتي يتكون منها هذا الثمن الحقيقي. ثالثاً: معرفة الظروف المختلفة الَّتي ترفع بعض أو كُل هذه الأجزاء المختلفة، الَّتي يتألف منها الثمن الحقيقي، والَّتي تنخفض أحياناً إلى ما دون المعدَّل الطبيعي. وعليه، رأى سميث أن ثمن السلعة الطبيعي، أو قيمة مبادلتها، إنما يتكون مِن: الأجر، والربح، والريع. إذ كتب:"إنّ ثمن أية سلعة في كُل مجتمع يرجع في النهاية إلى هذا الجزء أو ذاك من هذه الأجزاء: الأجور والربح والريع العقاري أو ينحل إلى هذه الأجزاء الثلاثة جميعاً... إنّ الأجور والربح والريع العقاري هي المنابع الأصلية لكُل ايراد ولكُل قيمة مبادلة". هنا سميث **يُطابق بين الثمن الطبيعي والقيمة الَّتي يضيفها العمال إلى المواد. أيْ بين الأجر والربح والريع، والقيمة الزائدة المنتَجة مجدداً!**

١١- إذاً، الأجر والربح والريع، كدخول للطبقات المشاركة في الإنتاج السنوي للأمة، مصدرهم جميعاً العمل. ويرد آدم سميث، على هذا النحو، جميع الأجزاء المكونة لثمن السلعة إلى العمل، كتب سميث:"في ثمن القمح مثلاً، قسم يؤدى ريع مالك الأرض، وقسم أجور العمال أو صيانة الدواب العاملة في إنتاجه، والقسم الثالث ربح المزارع، وتبدو هذه الأقسام الثلاثة بمثابة المكونات المباشرة أو النهائية لكامل ثمن القمح... إن القيمة الَّتي يضيفها العمال إلى المواد تنحل إلى قسمين، أحدهما يوفى أجور العمال، والآخر أرباح رب العمل على كامل رأسمال المواد والأجور الَّتي قدمها. وما كان لهذا الرأسمالي أن يهتم بتشغيلهم لو لم يكن يتوقع من بيع ثمرة أعمالهم شيئاً أكثر من مجرد تعويض الرأسمال الَّذي خاطر به، وما كان له أن يستخدم رأسمالاً كبيراً لا صغيراً، لو لم يكن لأرباحه أن تتقايس نسبياً مع سعة رأسماله".

١٢- ومع وَعيْ سميث بأن **القيمة الَّتي يضيفها العمال** إلى مواد العمل هي مصدر الزيادة في القيمة الَّتي تنحل، في تصوره، إلى أجر وربح وريع، فهو يضيف بصدد الرأسمال:"إن الرأسمال يلعب دورين: أولهما: دور الإيراد بالنسبة للعمال، وثانيهما: دور الرأسمال بالنسبة للرأسمالي، وبعبارة أخرى: إن ذلك الجزء من الرأسمال الَّذي دُفع للعمال، ويمثل لهم كإيراد، صار بهذه المثابة بعد أن لعب في البداية دور الرأسمال... إن العمال في مجال الصناعة يأخذون أجورهم من سيدهم، الرأسمالي، وهم في ذلك لا يجعلونه في الحقيقة يُنفِق شيئاً؛ حيث أن هذه الأجور، عادة، ما تُدفع من الأرباح".

١٣- وبشأن اصطلاح الثمن، فإن آدم سميث يستخدم أربعة مصطلحات مختلفة. يمعن الأساتذة. أساتذة الاقتصاد. في الخلط بينها ببراعة، سواء كان ثمن السلعة، أو ثمن العمل، وهي: الثمن الحقيقي،[٧] والثمن الاسمي، والثمن الطبيعي، وثمن السوق. أما الثمن الحقيقي، وهو يقترب في ذهن سميث من الثمن الطبيعي، فهو مقدار العناء والتعب والجهد[٨] الَّذي يبذله الإنسان في سبيله للحصول على سلعة ما. كتب سميث:"الثمن الحقيقي لكُل شيء، أيْ الكُلفة الحقيقية لكُل شيء بالنسبة إلى الشخص الَّذي يريد الحصول عليه هو المجهود والعناء المبذول في سبيل الحصول على هذا الشيء... فما يُشترى بالمال أو بالسلع إنما يُشترى بالعمل كالشيء الَّذي نحصل عليه بعناء بدننا الخاص. فهذا المال أو هذه السلع يجنبانا هذا العناء. وهما في الواقع يحتويان على قيمة كمية معينة من العمل الَّتي نُبادِل بها ما يتعيّن فيه عند المبادلة أن يحتوي على قيمة كمية مماثلة".

ويرى سميث أن أول ثمن دُفع في التاريخ لم يكن الذهب ولا الفضة، إنما كان العمل، إذ كانت المبادلة تتم ابتداء من العمل المنفَق في إنتاج المنتَج المراد مبادلته. أما الثمن الحقيقي والثمن الاسمي، فيذهب سميث إلى القول بأن للعمل ثمناً حقيقياً وثمناً اسمياً، الثمن الحقيقي يتقوم بكمية ضروريات الحياة وكمالياتها الَّتي تبذل بدلاً عنها؛

---

(٧) على الرغم من ان سميث يقول أنه سوف ينشغل بتحديد "مكونات" الثمن الحقيقي، إلا أنه لا يتحدث عن هذه الـ "مكونات" إلا بخصوص الثمن الطبيعي فقط. فلا"مكونات" للثمن الحقيقي لديه، وحينما نقول أنه كان منشغلاً ذهنيا بالثمن الطبيعي حال تناوله الثمن الحقيقي فإننا نُرجع ذلك لا إلى فكرة المكونات فحسب، إنما أيضاً لأنه يعي الأهمية المركزية للعمل الإنساني في تكون الأثمان، وبصفة خاصة، كما سنرى، الثمن الحقيقي والثمن الطبيعي.

(٨) من الفقهاء المسلمين مَن يشترط في العمل المأجور أن يكون متقوماً، بأن يكون في العمل كلفة وتعب. انظر: على بن اللبودي (القرن السادس عشر) **كتاب فضل الاكتساب وأحكام الكسب وآداب المعيشة**، في: **رسالتان في الكسب**، تحقيق سهيل زكار (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص١٦٤.

والثمن الاسمي يتقوم بكمية النقود. كتب سميث:"الثمن الحقيقي والاسمي للسلع كافة يتناسبان بدقة في الوقت نفسه والمكان نفسه". ولكنه يستكمل مسيرة ارتباكه ويكتب:"فالمال هو المقياس الدقيق للقيمة التبادلية لكُل السلع". أما الثمن الطبيعي، فهو الثمن المطابق لأجور العمال وأرباح الرأسمال وريع الأرض. أي أن الثمن الطبيعي ينحل، كما ذكرنا، إلى الأجر، والربح، والريع. أما ثمن السوق، فهو الثمن الفعلي الَّذي تباع به أية سلعة عادة، وقد يكون أعلى من ثمنها الطبيعي أو أَدنى منه، أو مساوياً له.

١٤- ولم تقتصر الصعوبات الَّتي واجهت سميث على مشكلته مع القيمة، إنما واجهته صعوبة أخرى حينما تدبر قيمة السلعة ووجد أن لكل سلعة قيمتين: قيمة استعمال، أي صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة. وقيمة مبادلة، أي قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى، فلم يتمكن من معرفة كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال عالية جداً ولكن قيمة مبادلتها قليلة أو منعدمة مثل الماء؟ وبالعكس، كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال قليلة أو معدومة ولكن ذات قيمة مبادلة مرتفعة جداً مثل الماس؟ وهو اللُّغز الَّذي سوف يحلّه ريكاردو. حين يوضح أن **المنفعة شرط قيمة المبادلة، وليست مقياساً لها**، فأياً ما كانت ندرة السلعة، وأياً ما كانت كمية العمل الضرورية المنفقة في الإنتاج، فلن يكون لقيمة المبادلة معنى دون منفعة السلعة، وهو الأمر الَّذي كان غامضاً أمام آدم سميث، الَّذي ظن أن للمنفعة أهمية في قياس قيمة المبادلة، فقد كتب:"يتعين أن نوضح أن لكلمة قيمة معنيين، فهي تشير أحياناً إلى منفعة شيء معين، وأحياناً تشير إلى القدرة على شراء سلع أخرى. الأولى تسمى قيمة الاستعمال، والثانية تسمى قيمة المبادلة. ولكن الأشياء الَّتي تكون ذات قيمة استعمال كبيرة غالباً ما تكون ذات قيمة مبادلة قليلة أو معدومة؛ وبالعكس، فالأشياء ذات قيمة المبادلة المرتفعة غالباً ما تكون ذات قيمة استعمال قليلة أو معدومة. فالماء لا شيء أنفع منه ولكن لا يشترى به تقريباً شيء، ولا يكاد يبادل به شيء. على العكس من ذلك الجوهرة لا تكاد تكون ذات قيمة في الاستعمال، ولكن يمكن في كثير من الأحيان مبادلتها بكميات كبيرة من السلع".[٩]

---

(٩) في كيفية انتقال فكرة قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة من فكر الفيزيوقراط في فرنسا، بصفة خاصة فرنسوا كينيه، وروبرت ترجو، إلى آدم سميث، انظر:

Lewis Haney, **A History of Economic Thought** (New York: Macmillan Company, 1936) P.217-222.

١٥- وحيث يبني آدم سميث مذهبه ابتداءً من تحليل عملية الإنتاج، فهو يرى أن الإنتاج إنما يتطلب توافر حد أدنى من الرأسمال الَّذي يلج حقل الإنتاج في أشكال مختلفة، منها ما هو في صورة مواد أولية أو مواد مساعدة، ومنها ما هو في صورة آلات ومعدات ومبان، ومنها ما هو في صورة عمل ينفق في سبيل تفعيل المواد من خلال الأدوات والآلات وتحويلها إلى سلع. هنا يقرر سميث أن الرأسمال ينقسم إلى قسمين: أحدهما يستخدم في سبيل الحصول على الأراضي والآلات والمعدات،...، أَيْ أدوات الإنتاج، ويسمي هذا القسم"الرأسمال الأساسي"، والآخر يستخدم في سبيل شراء مواد العمل والعمل، ويسمي هذا القسم "الرأسمال الدائر". ووجه الاختلاف بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر، كما يرى سميث، يتجلى في شرط **بقاء الملكية**، وهو الشرط الَّذي سيقوم ريكاردو بتعديله فيما بعد، فسميث يجعل معيار التفرقة بين قسمي الرأسمال هو مدى احتمالية تغيّر مالك ذلك الجزء من الرأسمال الَّذي تجسد في السلعة عقب إنتاجها وطرحها في التداول، بمعنى أن كُل سلعة من السلع المنتجة طبقاً لنمط الإنتاج الرأسمالي والمعدّة للبيع في السوق، إنما تحتوي على"أدوات عمل، ومواد عمل، وعمل"، والَّذي يمضي في التداول هو"مواد العمل والعمل"، وتظل الأدوات، والآلات، والمباني، على مِلك صاحبها، هي فقط تتجسد في الناتج بمقدار الاستهلاك فقط، وبنسبة محددة. في حين أن المواد تستهلك كليةً في أثناء عملية الإنتاج. وكذلك العمل الَّذي هو كالمواد عرضة للتبدل والتغيّر في أي لحظة يراها الرأسمالي. وتبقى الآلات والمباني كي تمثل الرأسمال الأساسي. في حين تعد مواد العمل، والعمل، رأسمالاً دائراً.

ثانياً: ديفيد ريكاردو

١- يتقدم ريكاردو بالاقتصاد السياسي خطوات إلى الأمام، على الأقل على مستوى نظرية القيمة، فلم يعتبر ريكاردو أن المشكلة المركزية في الاقتصاد السياسي هي الإنتاج ونمو قوى الإنتاج وتنمية الثروة بوجه عام، كما كان يرى آدم سميث، وإنما اعتبر أن الإشكالية الأساسية في الاقتصاد السياسي إنما تتعلق بمسألة تحديد القوانين الَّتي تنظم عملية **توزيع** القيمة الَّتي يخلقها العمال، أي الكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية المشاركة في عملية الإنتاج، وهي طبقة

الرأسماليين وطبقة الملاك العقاريين وطبقة العمال.[١٠] وإذ يُرجع ريكاردو جميع دخول السكان إلى مصدر واحد هو العمل؛ فإنه يصل إلى الاستنتاج: بأن مصالح الطبقات تتقارب مع بعضها وتتناقض، ولكن هذا التناقض ليس في حقل الإنتاج، وإنما في حقل التوزيع؛ حيث يجري الصراع بين الطبقات على اقتسام الناتج الإجمالي. وعلى الرغم من وجه الاختلاف بين سميث وريكاردو على هذا النحو، فإن كلاً منهما يصدر في تحليله لدائرة انشغاله عن نظرية في القيمة.

٢- والواقع أن الاختلاف بين ريكاردو وسميث بشأن موضوع الإشكالية الأكثر أهمية في الاقتصاد السياسي إنما هو انعكاس مباشر لحركة الواقع؛ فسميث حين فكر في إنتاج **ثروة الأمم**، إنما كان يعيش عصر الثورة الصناعية والرأسمالية الناشئة أيْ المرحلة الصاعدة للرأسمالية، وكانت المشكلة الأساسية حينئذ هي مشكلة تنظيم الإنتاج ونموه، بينما جاء ريكاردو كَيْ يُعايش مرحلة تالية أخذت فيها مشكلة توزيع الدخل حيزاً كبيراً على صعيد الاقتصاد القومي بين: طبقة الرأسماليين، وطبقة المُلّاك العقاريين، فالتعارض كان واضحاً وشرساً بينهما. حيث تبلور الصراع بين رجال الصناعة الَّذين يريدون خفض أثمان المنتجات الزراعية كَيْ لا يضطروا لدفع أجور مرتفعة تتناسب مع ارتفاع أثمان الغذاء، ورجال الزراعة الَّذين يرغبون في رفع أثمان هذه المنتجات لتحقيق أقصى ربح.

٣- وعلى صعيد المنهج، نظر ريكاردو إلى المجتمع، كما نظر إليه آدم سميث، باعتباره عدداً معيناً من الأفراد الَّذين وهبوا ملامح "طبيعية خالدة". والتجريد، أو العلو

---

(١٠) كتب ريكاردو:

"To determine the laws which regulate this distribution, is the principal problem in Political Economy: much as the science has been improved by the writings of Turgot, Stuart, Smith, Say, Sismondi, and others, they afford very little satisfactory information respecting the natural course of rent, profit, and wages" .David Ricardo, **The Principles of Political Economy and Taxation** (New York Barnes& Noble. 2005), p xvii.

وهي الطبعة الَّتي اعتمدت عليها في الاستشهاد بالنصوص."وتتخذ العلاقة بين نظرية القيمة وتحليل التوزيع معنى مزدوجاً: فمن الوجهة المنطقية يلزمها أن تحدد قيمة المبادلة ومعدل الربح في الاقتصاد تحديداً صحيحاً. بينما تعطي هذه العلاقة، كمحاولة لتقريب فكرة القيمة- العمل إلى الحقيقة، مضموناً يلازم ذلك النظام الاقتصادي المحدد الَّذي يرجع نظريته المتعلقة بالتوزيع والعملية الاقتصادية" للتفصيل: ف. فيتللو، **الفكر الاقتصادي الحديث**، ترجمة محمد إبراهيم زيد (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦١)، ص١٧.

بالظاهرة محل الدراسة عن كل ما هو ثانوي، هو طريقة التفكير الَّتي تلقاها ريكاردو عن آدم سميث، وغيره من الأسلاف الكلاسيك بوجه عام، والَّذين توصلوا إلى نتائج علمية هامة مستخدمين في ذلك هذا المنهج.

ويمكن القول أن آدم سميث استخدم، في الواقع، منهجين: فإلى جانب المنهج التجريدي، استخدم المنهج الوصفي في شرحه للظواهر محل تحليله. أما ديفيد ريكاردو فهو يتجاوز هذه الثنائية ويرفض بشكل حاسم المنهج الوصفي. ويلتزم بأعلى درجات التجريد.(١١)

لقد كان ريكاردو منشغلاً بهدف أساسي هو صياغة القوانين الاقتصادية الَّتي توجه المجتمع وبصفة خاصة في حقل توزيع الناتج الاجتماعي؛ وتمكن باستخدام التجريد من التغلغل في بنية المجتمع بشكل أعمق مما أستطاع سميث، والكلاسيك بوجه عام.

٤- أعاد ريكاردو النظر في تصور سميث للقيمة. إذ رأى أن قيمة السلعة تعتمد على كمية العمل النسبية الضرورية في سبيل إنتاج السلعة، وليس بوقت العمل اللازم في سبيل إنتاج السلعة الأخرى المتبادل بها، كما كان يرى سميث. ولكي يحل المشكلة الَّتي واجهت سميث توصل إلى أن السلع تتبادل وفقاً لكمية العمل النسبية الضرورية في سبيل إنتاجها دون الوقوف كثيراً أمام اعتبارات شدة العمل وبراعته؛ حيث رأى أنه يمكن المقارنة بين كميات العمل المختلفة على أساس العمل البسيط والعمل المركب، فكمية **(س)** من العمل المركب يمكن مقارنتها بالكمية **(ص)** من العمل البسيط. وبذلك حل ريكاردو المشكلة، ولم تعد المقارنة بين عمل شاق وعمل سهل أو بسيط، تمثل أزمة؛ إذ يمكن المقارنة، وفقاً لحل ريكاردو، بين العملين على أساس أن ساعات العمل

---

(١١) كتب جون جالبريث، بسطحية، منتقداً منهج ريكاردو، وبوجه خاص منهجه التجريدي:"حينما نقارن ريكاردو بسميث أو مالتس نجد أن ريكاردو قدم تغييراً مؤثراً في المنهج، فلقد كان آدم سميث تطبيقياً... كان يبدأ من ملاحظاته الخاصة المتنوعة ويخرج منها باستنتاجاته. أما ريكاردو فكان نظرياً... وهو يبدأ من رأي واضح، أو يبدو انه كذلك ويستكمل المسير عن طريق المنطق إلى استنتاج معقول طاهرياً، أو ربما إلى استنتاج حتمي. وكان ذلك منهجاً يمكن أن يجذب اهتمام رجال الاقتصاد بعد ذلك؛ لأنه لا يحتاج إلى وفرة في المعلومات، ويمكن عند الضرورة أن يكون منفصلاً عن الواقع الجاف أو غير المريح". انظر:
John Kenneth Galbraith, **A History of Economics: The past as the present** (Penguin Books, 1987) p.81

الشاق يمكن أن تنحل إلى عدد معين من ساعات العمل البسيط، ولتكن ساعة عمل شاق تساوي ثلاث ساعات من العمل البسيط. والواقع أن ريكاردو يعتنق نفس نظرية سميث الّتي ترى أن السلع، في المجتمعات البدائية، تتبادل على أساس كمية العمل المبذول في إنتاجها. ولكنه لم يرتبك كما ارتبك سميث؛ وقرر أن نفس المبدأ واحد ولم يحدث تغيّر، ومن أجل المقارنة بين قيمة سلعتين يمكن أن نقارن بين وحدات من العمل البسيط والعمل المركّب، والعمل الشديد والعمل السهل، والعمل البارع والعمل العادي.

٥ - فإذا ما توصل ريكاردو إلى قيمة السلعة وأن مقياسها العمل، رأى أن القيمة لا تتوقف فقط على العمل الضروري النسبي المنفق مباشرة في إنتاجها، بل أيضاً على العمل الضروري النسبي المنفق في سبيل إنتاج الأدوات والآلات والمعدات والمباني الضرورية لتحقيق العمل. أي العمل المختزن.[١٢]

وبناءً عليه؛ وباستخدام التجريد، كما ذكرنا، يصيغ ريكاردو جميع أفكاره الأخرى، وكان في كُل مرة يطرح على نفسه السؤال: هل تطابق المقولة الّتي يدرسها أم تناقض تحديد القيمة بوقت العمل؟ كما كان غالباً ما يذكر رأي آدم سميث ثم يعقبه برأيه المتفق معه أو المخالف له ساردًا لحججه وبراهينه.

٦- وعندما انتقل ريكاردو لمناقشة قيمة المبادلة وجد أن السلع تعتمد في قيمتها التبادلية على أمرين: الندرة، وكمية العمل الّتي تحتويها. فحالما تصدى لتفسير لغز القيمة، الّذي لم يتمكن سميث من تفسيره؛ إذ كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال كبيرة مثل الماء ولكن قيمة مبادلتها منعدمة تقريباً؟ وبالعكس، كيف تكون أشياء ذات قيمة استعمال قليلة ولكن ذات قيمة مبادلة مرتفعة مثل الماس؟ رأى أن حل هذا اللُّغز إنما يبدأ من فكرتي الندرة والمنفعة؛ فالماء ليس نادراً في الطبيعة؛ ولذلك تكون قيمة مبادلته قليلة،

---

(١٢) D. Ricardo, **The Principles**, op.cit.p.18.

"Not only has the labour applied immediately to commodities affected their value, but the labour also which is bestowed on the implements, tools, and buildings, with which much labour is, assisted".

على العكس من ذلك الماس الَّذي يتميز بالندرة، ولذلك تكون قيمة مبادلته كبيرة.

ولا يتوقف ريكاردو عند هذا الحد من التفسير، بل يتقدم خطوة أكثر أهمية حين يقرر أن **المنفعة شرط القيمة وليست مقياساً لها** كما ظن سميث الَّذي تصور أن المنفعة تؤخذ في الاعتبار حين قياس القيمة. فقد أوضح ريكاردو أن الأشياء كي تكون ذات قيمة يشترط أن تكون ذات منفعة مهما كانت ندرة السلعة ومهما كانت كمية العمل الضرورية المبذولة في إنتاجها. ولكن هذه المنفعة يقتصر دورها على ذلك ولا يتعداه إلى أن تكون مقياساً للقيمة.

٧- وفي سياق انشغال ريكاردو بمشكلة القيمة يصل إلى **منظم القيمة**، موضحاً أنه لو كانت كمية العمل الموجودة في السلعة تنظم قيمة مبادلتها؛ فإن أي تغير في كمية العمل الّتي تحتويها السلعة يستصحب، مباشرة، التغيّر في قيمة السلعة ذاتها.

٨ - وعلى الرغم من أن ريكاردو قد حدد، على نحو صائب إلى حد كبير، مفهوم القيمة ومقياسها ومنظمها؛ إلا أنه لم يستطع تفسير عملية التبادل بين العمل والرأسمال ابتداءً من نظريته في القيمة. فلماذا يكون الأجر أقلاً من القيمة الَّتي يخلقها العمل؟ يتعين هنا أن ننتظر تدخل ماركس كي يحل هذه المشكلة ويقدم إجابة تعتمد على التفرقة بين العمل وقوة العمل.

٩- يفرق ريكاردو، كما سميث، بين الأثمان، وبصفة خاصة الثمن الطبيعي وثمن السوق، وهو يعمم تلك التفرقة على جميع ما يباع ويشترى في السوق من سلع، وطالما العمل سلعة تباع في سوق العمل لمن يشتريها في مقابل الأجرة، فإن ريكاردو يرى أن الثمن الطبيعي للعمل هو الَّذي يكون ضرورياً لتمكين العمال من العيش وإدامة عرقهم، دون زيادة أو نقصان، إنما يعني حد الكفاف. وحينما تطرح سلعة العمل في السوق نكون أمام ثمن السوق للعمل، وهو يراه هنا، كما سميث، خاضعاً لقوى السوق ولكنه يتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً حول الثمن الطبيعي. والحد الضروري من وسائل المعيشة بالنسبة لريكاردو ليس ثابتاً وإنما يتأثر بشروط تاريخية وجغرافية تحدد مكوناته.

وسوف يشير ماركس إلى دخول عنصر تاريخي وآخر معنوي في تحديد قيمة قوة العمل بخلاف جميع السلع الأخرى.

١٠- ويفرق ريكاردو بين الأجور الأسمية والأجور الحقيقية: فالأجور الأسمية هي في نظره، كما سميث، كمية معينة من النقود تدفع للعامل لقاء عمله خلال فترة معينة من الزمن، أما الأجور الحقيقية فهي زمن العمل الضروري لإنتاج وسائل معيشة العامل الضرورية خلال الفترة الَّتي يتقاضى عنها أجره الأسمي.

١١- يستكمل ريكاردو، ابتداءً من قانون القيمة، الخط المنهجي الَّذي وضعه آدم سميث بشأن التفرقة ما بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر، بيد أن استكماله لهذا الخط المنهجي إنما هو في الواقع إعادة نظر ليس في التقسيم أو في محتواه، وإنما في معياره؛ ففي حين يرى سميث أن معيار التفرقة بين الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر يعتمد على شرط مدى بقاء ملكية ذلك الجزء من الرأسمال الَّذي يتجسد في السلعة، على نحو ما رأينا أعلاه، يعتمد ريكاردو معياراً جديداً يرتكز على معدَّل الاستهلاك، أو الديمومة؛ فإذا كان ذلك الجزء من الرأسمال مما يستهلك في وقت قصير، أو يستهلك كلية في فترة وجيزة، مثل الجزء من الرأسمال المدفوع كأجرة، فإن ذلك من قبيل الرأسمال الدائر. أما إذا كان مما يطول بقاؤه ويدوم استخدامه في الوظيفة الَّتي تم إعداده لأجلها، كالآلات والمباني، فإننا نكون كما يقول ريكاردو، أمام رأسمال أساسي، مع ملاحظة أنه لا يحدثنا عن المواد الأولية أو عن المواد المساعدة!

ثالثاً: كارل ماركس

١- انشغل كارل ماركس، مثل جميع مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بمشكلة القيمة... الأمر الَّذي جعله يبدأ من تحليل السلعة؛ لأنها الَّتي تتجسد فيها القيمة. وفي أثناء تحليله يفرق ماركس، كما سميث وريكاردو، بين نوعين من القيمة: الأول: قيمة استعمال السلعة، أي صلاحية السلعة لإشباع حاجة إنسانية معينة، وهذا النوع من القيمة هو الَّذي يشكل المضمون المادي للثروة في المجتمع. أما النوع الثاني فهو قيمة المبادلة، أي صلاحية السلعة للتبادل بسلعة أخرى، وهي تتبدى كعلاقة كمية، أَيْ

كنسبة يجري بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع ما بقيم استعمالية من نوع آخر؛ فسلعة معينة، كيلو جرام واحد من القمح مثلاً تجري مبادلته بمقدار(**س**) من الأرز، و(**ص**) من الحرير، و(**ع**) من الفضة، وغير ذلك، وباختصار، بسلع أخرى بأكثر النسب تبايناً. وبالتالي، ليس للقمح، كسلعة، قيمة تبادلية واحدة، بل الكثير جداً منها، ولكن بما أن (**س**) من الأرز، و(**ص**) من الحرير، و(**ع**) من الفضة، تُشكل القيمة التبادلية للكيلو من القمح، فإن (**س**) من الأرز، و(**ص**) من الحرير، و(**ع**) من الفضة، وما إليها، يجب أن تَكون قيماً تبادلية قادرة على أن تحل محل بعضها البعض، أي أن تكون متساوية فيما بينها. ومن هنا ينجم أن القيم التبادلية المختلفة للسلعة تعبر عن شيء واحد. فمهما تكن العلاقة التبادلية بين الحرير والفضة، يمكن على الدوام التعبير عن هذه العلاقة بمعادلة تتعادل فيها كمية معينة من الحرير مع كمية معينة من الفضة. مثلاً: مبادلة ١٠ أمتار من الحرير بـ ٥ جرامات من الفضة، فعلى أي شيء تدل هذه المعادلة؟ إنها تدل على وجود أمر مشترك مقداره واحد. إن كلاً من هذين الشيئين، الحرير والفضة، مساو لشيء ما ثالث، لا هو الأول ولا هو الثاني، وبالتالي لابد وأن يكون كل منهما، باعتباره قيمة تبادلية، قابلاً للإرجاع إلى هذا الشيء الثالث. الَّذي لا يكون متمثلاً في خصائص هندسية أو فيزيائية أو أية خصائص طبيعية أخرى للسلع؛ إذ أن خصائص السلع الجسدية لا تُؤخذ في الاعتبار على وجه العموم إلا بقدر ما تتوقف عليها منفعة السلع، أي بقدر ما تجعل من السلع قيماً استعمالية، وفي هذا الشأن ينقل ماركس عن باربون (١٦٤٠- ١٦٩٨) قوله:"إن نوعاً من السلع هو صالح تماماً كأي نوع آخر إذا كانت قيمتها التبادليتان متساويتين، ولا فرق أو اختلاف بين الأشياء الَّتي لها قيم تبادلية متساوية؛ فكمية من الحديد أو الرصاص بمائة جنيه لها نفس القيمة التبادلية كما لكمية من الفضة أو الذهب بمائة جنيه".[١٣] إن الأمر الثالث المشترك بين"قيمة السلعتين التبادلية"هو العمل، فكلاهما نتاج قوة العمل. هنا يجد ماركس أهمية في الانشغال بقيمة قوة العمل. متساءلاً: ما هي قيمة قوة العمل؟ ومن أجل الإجابة يَسير التحليل على النحو التالي: ان قيمة كل سلعة تقاس بكمية العمل اللازم لإنتاجها، وقوة العمل توجد في شكل العامل الحي الَّذي يحتاج إلى كمية محددة من وسائل المعيشة لنفسه ولعائلته، مما يضمن استمرار قوة العمل حتّى بعد موته. ومن هنا، فإن وقت العمل

---

(١٣) Marx, **Capital**, vol I, op, cit, p. 44.

اللازم لإنتاج وسائل المعيشة هذه يمثل قيمة قوة العمل.

٢- وعلى ذلك، يدفع الرأسمالي للعامل أجره، أسبوعياً مثلاً، شارياً بذلك استخدام قوة عمله لهذا الأسبوع. وبعد ذلك يجعل الرأسمالي عامله يبدأ في العمل. وفي وقت محدد سيقدم العامل كمية من العمل توازي أجره الأسبوعي، فإذ افترضنا أن أجر العامل الأسبوعي يمثل ثلاثة أيام عمل، فإذا بدأ العامل عمله يوم السبت؛ فإنه يكون في مساء يوم الإثنين قد "عوض" الرأسمالي عن"القيمة الكاملة للأجر المدفوع". ولكن هل يتوقف العامل عندئذ عن العمل؟ بالطبع لا؛ فلقد اشترى الرأسمالي "قوة عمل" العامل لمدة أسبوع، وعلى العامل أن يستمر في العمل خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع، وهذا العمل الزائد الَّذي يقدمه العامل فوق الوقت اللازم لتعويض أجره هو"القيمة الزائدة"، ومصدر الربح، ومنبع التراكم المتزايد للرأسمال على نحو مستمر. يمكن هنا اعتبار ما وصل إليه ماركس، على هذا النحو، استكمالاً للبناء النظري الريكاردي، وحلاً للمشكلة الَّتي سبق أن واجهت ريكاردو نفسه بصدد: لماذا يكون الأجرْ أقلاً من القيمة الَّتي يخلقها العمل؟ والحل يكمن في أن الرأسمالي لم يشترْ العمل، كما ظن ريكاردو، إنما اشترى قوة العمل، كما توصل إلى ذلك ماركس.

٣- وعقب أن أتم ماركس تحليله للقيمة، على نهج ريكاردو، وجد ضرورة مراجعة تصورات الكلاسيك بصدد أنواع الرأسمال. فقد كان آدم سميث وديفيد ريكاردو، والكلاسيك بوجه عام، يرون، كما ذكرنا، أن الرأسمال اللازم من أجل عملية إنتاجية ما، ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: الرأسمال الأساسي، ويحتوي على المباني والآلات والمعدات. وكل ما لا يستهلك في عملية إنتاجية واحدة. والقسم الثاني: الرأسمال المتداول، وهو الَّذي يستخدم في عملية إنتاجية واحدة مثل المواد الأوّلية والمواد الوسيطة والعمل الإنساني. ولكن هذا التقسيم لم يكن ليتناغم مع نظرية ماركس في القيمة؛ الأمر الَّذي جعله يُعيد النظر في التقسيم إنما ابتداءً من معيار مختلف هو معيار القيمة نفسها، متساءلاً ما هي الأجزاء من الرأسمال الَّتي تغير من قيمتها أثناء الإنتاج، أي الَّتى يمكنها أن تخلق قيمة أزيد من قيمتها، وما الأجزاء الَّتي لا تغير من قيمتها أي تظل قيمتها ثابتة عبر العملية الإنتاجية؟ حينئذ رأى ماركس ان تقسيم

الكلاسيك ليس خطأ كلية إنما يحتاج إلى تعديل؛ فالرأسمالي، من أجل الإنتاج، يستخدم قسمين من الرأسمال: القسم الأول: الرأسمال **ذو القيمة الثابتة**، ويتكون ذلك القسم من: جزء **أساسي** مثل الأدوات والمعدات والمباني. وجزء **دائر** مثل المواد الوسيطة والمواد الأولية، وهذا القسم من الرأسمال لا يغير من قيمته أثناء عملية الإنتاج؛ لأنه يدخل عملية الإنتاج ويخرج منها بنفس القيمة. فالآلة مثلاً، بما تحتويه من عمل مختزن، يحسب معدل استهلاكها على أساس قيمتها وطاقتها الإنتاجية، وهي تدخل في حساب كُلفة الإنتاج بهذه القيمة دون زيادة أو نقصان. أما القسم الثاني: الرأسمال **ذو القيمة المتغيرة**، ويتكون من: قوة العمل. وهذا القسم من الرأسمال يحقق أربعة أمور:

- ينقل قيمته إلى الناتج،

- يزيد من قيمة الناتج،

- يسمح بنقل قيمة الرأسمال الثابت إلى الناتج،

- يخلق قيمة جديدة غير مدفوعة الأجر. ويتم ذلك بأن يدفع الرأسمالي للعامل ٣ جنيهات مثلاً- على افتراض أن ساعة عمل واحدة تساوي وحدة واحدة من الأجر- ويأخذ منه عملاً يساوي ٤، أو ٥،... إلخ. ولذلك سمي هذا القسم من الرأسمال بالرأسمال المتغير. بعبارة أدق (الرأسمال ذو القيمة المتغيرة) كتب ماركس:" إن ذلك القسم من الرأسمال الّذي يتحول إلى وسائل إنتاج أي مادة خام ومواد مساعدة ووسائل عمل، لا يغير مقدار قيمته في عملية الإنتاج. لذلك أسميه بالقسم الثابت للرأسمال، أو بإيجاز: الرأسمال الثابت، وعلى العكس، فذلك القسم من الرأسمال الّذي تحول إلى قوة عمل، يغير قيمته أثناء عملية الإنتاج، فهو يجدد إنتاج معادله الذاتي ويشكل بالإضافة إلى ذلك قيمة زائدة يمكنها أن تتغير بدورها وأن تكون أكبر أو أقل، وهذا القسم للرأسمال يتحول بصورة متواصلة من مقدار ثابت إلى متغيّر، ولذلك أسمّيه بالقسم المتغيّر للرأسمال، أو بإيجاز: الرأسمال المتغير".[١٤]

٤ - ان هذا العمل غير مدفوع الأجر يمثل قيمة زائدة يستحوذ عليها الرأسمالي.

---

(١٤) Marx, **Capital**, vol I, op, cit, p.96.

والرأسمالي يجدد إنتاجه من خلال تحويل هذه القيمة الزائدة إلى رأسمال مجدداً، على نطاق متسع؛ ونمط الإنتاج الرأسمالي لا يقتصر على إعادة إنتاج الرأسمال بصورة مستمرة، ولكنه يعيد إنتاج فقر العمال بصورة مستمرة في ذات الوقت؛ بحيث أنه يضمن على الدوام، تركز الرأسمال من جهة، ويضمن أيضاً وجود جماهير غفيرة من العمال المضطرين لبيع قوة عملهم إلى هؤلاء الرأسماليين لقاء كمية من وسائل العيش الَّتي تكفي بالكاد لبقائهم قادرين على العمل، وعلى إنجاب الأجيال الجديدة من العمال من جهة أخرى. إلا أن الرأسمال لا يعاد إنتاجه فحسب بل يزداد ويتضاعف على الدوام بقدر ما تتضاعف سطوته على طبقة العمال المفتقرين لوسائل الإنتاج. وكما أن الرأسمال يعاد إنتاجه بمعدَّلات تتزايد باطراد فإن نمط الإنتاج الرأسمالي المعاصر يعيد إنتاج طبقة العمال معدومي الملكية بمعدَّلات متزايدة أيضاً وبأعداد هائلة!

٥ - وعلى مستوى الآداء اليومي للمشروع الرأسمالي، ينتهي ماركس، ابتداءً من نظريته في القيمة والقيمة الزائدة المستندة إلى تصورات ريكاردو(*)، إلى:

- إن جميع السلع هي نتاج العمل البشري، وهذه الخاصية يمكن قياسها؛ فالعمل يقاس بكمية الزمن المنفَق في سبيل إنتاج السلعة. كمية العمل الضروري اجتماعياً المبذول في إنتاج السلعة، إذاً، هي الَّتي تُحدد النسب الَّتي تتبادل بها بعض السلع بالبعض الآخر. وإن جميع ظواهر الكون سواء كانت بفعل الإنسان أو ناتجة عن قوانين الطبيعة، لا تُقدم سوى فكرة تبدّل الأشكال المادية للسلع. إن الضم والفصل هما العنصران الوحيدان اللَّذان يكشف عنهما الذهن البشري بتحليله لعملية الإنتاج، إذ أن عملية الإنتاج ما هي سوى عملية فصل وضم لأشياء موجودة سلفاً في الطبيعة. كما إن نفقة إنتاج قوة العمل هي النفقات الضرورية، لجعل العامل عاملاً، ولإبقائه عاملاً. وإن استهلاك العمال يؤخذ في الحسبان المحاسبي، شأنه شأن استهلاك الآلة.

(*) نحن نعرف أن ريكاردو استبعد الريع من مكونات الثمن الطبيعي؛ لأن الأرض لم يبذل جهد إنساني من أجل إيجادها من العدم، إنما الذي يدخل في هذه المكونات المجهود المبذول في سبيل تهيئتها وزراعتها. ومن ثم رأى ريكاردو ان مكونات هذا الثمن تنحصر في الأجور لقاء العمل **الحي** والربح لقاء العمل **المختزن**. أي قيمة (العمل+ مواد العمل+ أدوات العمل). وعلى الرغم من أن انشغال ماركس جاء محدداً بثمن الإنتاج، وليس الثمن الطبيعي؛ إلا أنه التزم الخط المنهجي لريكاردو وجعل ثمن الإنتاج محدداً بالعمل الإنساني. والعمل الإنساني وحده. كي ينتهي إلى أن ثمن الإنتاج يتكون من الجزء المستهلك من الرأسمال **الثابت** (عمل مختزن) + الرأسمال **المتغير** (عمل حي) + معدل الربح الوسطي (مجموع قوة العمل غير مدفوعة الأجر+ مجموع الرساميل).

- إن الاستثمارات في فروع القطاعات المشاركة في الإنتاج على الصعيد الاجتماعي تحكمها معدَّلات الربح؛ ومن هنا انشغل ماركس بتحديد شروط التوازن بين فروع الإنتاج. فأي رأسمالي يرغب في استثمار أمواله سوف ينظر أولاً إلى ربحه المحتمل. وهو لن يُقدم على الاستثمار في فرع إنتاجي معين، وليكن الحديد والصلب، إلا إذ ما كان هذا الفرع الإنتاجي يحقق أعلى معدَّلات الربح. فكيف تتحدد معدَّلات الأرباح الَّتي تحكم قرارات المستثمر؟ يتعين، قبل الإجابة، أن نوضح أن تحليل ماركس وصولاً إلى ثمن الإنتاج هو تحليل ساكن، يفترض:

- ثبات كل من: كمية النقود، والكمية المطلوبة من السلع، وكمية الربح الممكن توزيعه على الرأسماليين؛ فلو افترضنا أن: مجموع الرساميل الموظفة في الإنتاج = ٥٠٠ وحدة، وان عدد المشروعات = ٥ مشروعات، وان (كمية/كتلة) النقود الَّتي توزع كأرباح على المشروعات = ١١٠وحدة، فإن نصيب كل مشروع من الربح سيكون ٢٢ وحدة. ومعنى ذلك ان أي مشروع جديد يدخل السوق سوف يشارك المشروعات الخمسة القائمة في كمية الربح المحددة وهي ١١٠ وحدة. فإذ ما افترضنا أن خمسة مشروعات جديدة دخلت السوق فسوف يكون نصيب كل مشروع من هذه المشروعات الـ ١٠ مقداره ١١وحدة فقط. وذلك مرتبط بشرطٍ واحد هو أن كمية الطلب الكلي محددة؛ فمهما زادت الكمية المعروضة بدخول مشروعات جديدة، فلن يزيد المجتمع من استهلاكه من هذه السلعة. وبالتالي سوف تتنافس المشروعات على تلبية كمية محددة سلفاً من السلع من جهة، وعلى اقتسام كمية الأرباح المحددة أيضاً سلفاً، من جهة أخرى. وسوف ينشغل ماركس بتحديد معدَّلات هذه الأرباح.

- كما يفترض التحليل أن السلع تباع بقيمتها، وأن المجتمع مغلق أي لا يدخل في علاقات تبادل مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي،

- وأخيراً، يفترض التحليل سيادة المنافسة الكاملة في مجتمع يسعى فيه الرأسماليون إلى تحقيق أقصى ربح. وبناءً عليه **تتحدد معدَّلات الأرباح، ابتداءً من قانون القيمة**؛ مع افتراض أمرين:

الأمر **الأول:** قطاع إنتاجي معين يضم خمسة مصانع تستخدم تراكيب مختلفة من الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير. الأمر **الثاني:** معدَّل القيمة الزائدة = ١٠٠ بالمئة.

الرأسمال الثابت	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغيّر	القيمة الزائدة	قيمة السلعة	ثمن التكلفة	معدَّل الربح الوسطي	ثمن الإنتاج	إنحراف الثمن ـــــ القيمة
٨٠	٥٠	٢٠	٢٠	٩٠	٧٠	٢٢	٩٢	٢ +
٧٠	٥١	٣٠	٣٠	١١١	٨١	٢٢	١٠٣	٨ -
٦٠	٥١	٤٠	٤٠	١٣١	٩١	٢٢	١١٣	١٨ -
٨٥	٤٠	١٥	١٥	٧٠	٥٥	٢٢	٧٧	٧ +
٩٥	١٠	٥	٥	٢٠	١٥	٢٢	٣٧	١٧ +
٧٨	٣٨	٢٢	٢٢	٨٢	٦٠	٢٢	٨٢	تطابق

- مجموع القيمة الزائدة =٢٠+٣٠+٤٠+١٥+٥ = ١١٠ وحدة.
- مجموع الرساميل =١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠=٥٠٠ وحدة.
- التركيب المتوسط للرأسمال = مجموع الرأسمال الثابت إلى مجموع الرأسمال المتغير÷ الرأسمال الكلّي= ٧٨+٢٢.
- معدَّل الربح الوَسطي= مجموع القيمة الزائدة ÷ مجموع الرساميل، أي ٢٢%.
- سوف تقوم المشروعات المختلفة (وفقاً لقوى السوق. اليد الخفية عند آدم سميث) بإدخال تعديلات في التركيب العضوي للرساميل؛ حتّى تتلاءم مع التركيب المتوسط للرأسمال على الصعيد الاجتماعي، وكذلك مع الربح الوسطي.
- ثمن التكلفة = الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت + الرأسمال المتغير.
- قيمة السلعة = الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت + الرأسمال المتغير + القيمة الزائدة.
- أما ثمن الإنتاج فيتكون من: ثمن التكلفة + معدَّل الربح الوَسطي.
- على الرغم من أن كُل رأسمالي بمفرده، وفقاً للجدول أعلاه، يحصل على قيمة زائدة مقدارها ١٠٠% إلا ان حساب الربح، ومن ثم تجديد الإنتاج، لا يعتمد على القيمة الزائدة الّتي تتحقق في مصنعه هو فحسب، إنما يعتمد في المقام الأول والأخير على الربح الكُلّي الّذي أنتجه الرأسمال الاجتماعي الكُلّي.

٦- وعليه، فإن الرأسمال ينسحب من قطاع ذي معدَّل ربح أدنى ويتدفق إلى القطاع الّذي يُدر ربحاً أعلى. ومن خلال هذا المد والجزر... أو الهجرة والعودة للرساميل، بعبارة أخرى من خلال تزاحم هذه الرساميل وتوزعها على مختلف قطاعات الإنتاج وفقاً لتدني معدَّل الربح هنا، وارتفاعه هناك، يخلق الرأسمال تناسباً بين الطلب والعرض يجعل الربح الوسطي واحداً في مختلف قطاعات الإنتاج، فتتحول القيم على هذا النحو إلى أثمان إنتاج.

٧- ولكن، ماركس يحذر! فالرأسماليون الَّذين يُكثرون من استخدام القسم الثابت من الرأسمال على حساب القسم المتغيّر (مع افتراض ثبات معدَّل القيمة الزائدة) سوف يتعرضون للإفلاس والخراب! لأنَّ القيمة الزائدة الَّتي يتحصلون عليها إنما هي نتاج الاعتصار من الرأسمال المتغيّر وليس من الرأسمال الثابت. فالأدوات والمواد تخرج من العملية الإنتاجية بنفس القيمة الَّتي دخلتها بها، والرأسمال المتغير، أيْ قوة العمل، هو فقط الّذي بإمكانه خلق قيمة زائدة يختص بها الرأسمالي.

٨- والتوسع في استخدام الرأسمال الثابت، كما يُعلن ماركس، ليس مسألة اختيارية إنما إجبارية؛ فمع تطور التقنية وإحلال الآلة محل العمل يحدث تدهور مستمر في معدَّلات الربح؛ وتتجه هذه المعدَّلات، بوجه عام، إلى الانخفاض لأن الرأسمالي لا يستطيع أن يعتصر قيمة زائدة من الآلة. ليس بالضرورة إذاً أن تؤدي الزيادة في الرساميل إلى الزيادة في معدَّلات الربح؛ بل على العكس قد تؤدي هذه الزيادة إلى الانخفاض في هذه المعدَّلات. فالرأسمال ليس مبلغاً من النقود، كما ذكرنا، إنما هو علاقة اجتماعية. والرأسمال يفترض العمل المأجور، والعمل المأجور يفترض الرأسمال. فكُل منهما شرط الآخر. وبقدر ما ينمو الرأسمال المنتج. وبقدر ما يتسع تقسيم العمل واستخدام الآلات، بقدر ما تنتشر المزاحمة بين العمال. وبقدر ما ترتفع مؤشرات البطالة، وبقدر ما تنخفض مقادير القيمة الزائدة، بقدر ما تأخذ الرأسمالية في طريقها الهابط؛ لجفاف منابع سر نشأتها وحياتها وتطورها. القيمة الزائدة.

٩- فمع إدخال الماكينات يبدأ العامل في الصراع ضد وسيلة العمل ذاتها، الَّتي هي الشكل المادي لوجود الرأسمال؛ فما أن ظهرت وسيلة العمل بشكل الماكينة حتّى أصبحت مزاحمة للعامل نفسه؛ فإن عدد العمال الضروريين لإنتاج نفس الكمية من السلع يتناقض أكثر فأكثر بفضل التقدم الآلي... إلخ. وهذا يؤدي إلى نمو عدد العمال الزائدين عن الحاجة بسرعة أكبر من نمو الرأسمال نفسه. وحينئذ يتساءل ماركس: ما هو مصير هذا العدد المتنامي من العمال؟ ويرى انهم يُشكلون جيش الصناعة الاحتياطي الَّذي يتقاضى، في فترات الأزمات الدورية الَّتي تمر بها الرأسمالية، أجراً أدنى من قيمة عمله، كما أنه يستخدم بصورة غير دائمة.

١٠- بناءً عليه، يضع ماركس، بناءً على شرح ريكاردو، القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي على أساس من أنه كلّما كانت الثروة الاجتماعية أكبر تعاظم جيش الصناعة الاحتياطي، وكلّما كانت نسبة الجيش الاحتياطي أكبر من الجيش الفعلي (العمال الدائمون)[١٥] كلّما تضخمت جماهير السكان الفائضين الّتي يتناسب بؤسها بصورة طردية مع مشقة عملها. وأخيراً كلّما اتسعت فئات المعدمين من الطبقة العاملة وجيش الصناعة الاحتياطي، كلما تزايد الفقر على الصعيد الاجتماعي.

رابعاً: الكلاسيك وماركس

في ضوء ما تحقق لنا من وَعيٍ بفكر سميث وريكاردو وماركس، يصير من المناسب هنا أن نناقش فكرة محورية تفيد في تكوين صورة أكبر أوضح لمجمل الجسم النظري لعلم الاقتصاد السياسي الّذي تكون بفضل جهود الكلاسيك وماركس عبر قرنين من الزمان. كتب آدم سميث:

"That the price of the greater part of commodities resolves itself into three parts, of which one pays the wages of the labour, another the profits of the stock, and a third the rent of the land which had been employed in producing and bringing them to market: that there are, indeed, some commodities of which the price is made up of two of those parts only, the wages of labour, and the profits of stock: and a very few in which it consists altogether in one, the wages of labour: but that the price of every commodity necessarily resolves itself into some one, or other, or all of these three parts; every part of it which goes neither to rent nor to wages being necessarily profit to somebody Since this is the case, it has been observed, with regard to every particular commodity, taken separately, it must be so with regard to all the commodities which compose the whole annual produce of the land and labour of every country, taken complexly. The whole price or exchangeable value of that annual produce must resolve itself into the same three parts, and be parcelled out among the different inhabitants of the country, either as the wages of their labour, the profits of their stock, or the rent of their land". A.Smith, **The Wealth**, op.cit.p.159.

في هذا النص يقول سميث أن ثمن السلعة ينحل، أو يتكون، من ثلاثة أقسام تمثل ثمن السلعة الطبيعي أو قيمتها التبادلية. أيْ: الأجر، والربح، والريع. (ذكرنا سلفاً أن سميث يُطابق بين الثمن الطبيعي وبين القيمة الزائدة المنتجة مجدداً) وهو ينطلق من فرضية أن الرأسمالي يوظف الرأسمال الأساسي (المباني، وأدوات العمل) كما يوظف

---

(١٥) قارن: ريكاردو، **المبادىء**، المصدر نفسه، فصل: في الآلات، ص٢٥٠.

الرأسمال الدائر (العمل، ومواد العمل) وحينما يتفاعل قسما الرأسمال من خلال الإنتاج يجد الرأسمالي بين يديه ناتجاً يفوق في قيمته قيمة القسمين المكونين لرأسماله. يبيعه. ومن حصيلة البيع يدفع الأجر، والريع. وبعد خصم (إجمالي تكاليف صيانة الرأسمال الأساسي) يجني الربح.

بيد أن منتقدي سميث، وماركس منهم، يرون أن سميث أخطأ حينما أغفل (إجمالي تكاليف صيانة الرأسمال الأساسي) من توزيع القيمة! وجعل الناتج ينحل إلى (م + ق ز) أي الرأسمال المخصص للأجور والقيمة الزائدة! أي أنه لم يتمكن من رؤية قيمة العمل المختزن في الآلات وأنه يدخل بقيمته في الناتج، ومن ثم يجب أن يتم تجديده عبر عملية الإنتاج! وهذا الاتهام فاسد؛ لأن آدم سميث ذكر صراحةً، وهو ما ذكره ماركس نفسه، ان إجمالي تكاليف صيانة الرأسمال الأساسي يتعين أن تستبعد من الإيراد الصافي للمجتمع. (**رأس المال**، ص٥٩٨).

أي ان سميث لديه الوعي بإشكاليات تجدد الإنتاج الاجتماعي. ومن غير المقبول منطقياً أن نفترض أن آدم سميث لم ير أن الربح لا يمكن أن يجنيه الرأسمالي إلا بعد أن يخصم ما دفعه أثناء عملية الإنتاج.

والَّذي يعزز رفضنا الاتهام الموجه إلى آدم سميث، أن نفس الاتهام تم توجيهه إلى ديفيد ريكاردو، كتب ماركس:"يكرر ريكاردو نظرية آدم سميث حرفياً... الواقع، أن ريكاردو تقبل بشكل كامل نظرية آدم سميث المتعلقة بانحلال ثمن السلع إلى أجور وقيمة زائدة، أو إلى رأسمال متغير وقيمة زائدة".(**رأس المال**، ص٦٣) ولكن ريكاردو، وماركس يعلم ذلك، كتب، وبوضوح أيضاً ان:"قيمة السلعة لا تتوقف فقط على العمل المنفق مباشرة في إنتاجها، بل وأيضاً العمل المنفق على الأدوات والمباني الضرورية لتحقيق العمل". أي أن ريكاردو يدخل العمل المختزن في الآلات والمباني والمعدات في قيمة الناتج، ولكن كيف؟ أتصور أن الكيفية ليست بحاجة إلى ذكر أو شرح، لأنها بديهية. إذ لا يمكن الحديث عن ربح إلا بعد أن يتم خصم إجمالي تكاليف صيانة الرأسمال الأساسي.

فلو افترضنا أن الرأسمالي بدأ عملية الإنتاج بـ ١٠ وحدات، وأن قيمة الناتج الكلي تساوي ١٠ (الرأسمال) + ٢٢ (القيمة الزائدة)؛ والأخيرة هي الَّتي يخلط سميث بينها وبين الناتج الكُلّي من جهة، ويطابق بينها وبين الثمن الطبيعي من جهة أخرى. وعليه، يلقي سميث في حقل التوزيع الـ ٢٢ وحدة، لأن هذه القيمة هي:"القيمة الّتي يخلقها العمال". (هنا نواجه بافتراضين، فإمّا أن سميث يخرج الـ ١٠ وحدات الأولى "المسلّفة" من حقل التداول، ويحولها إلى كنز في قبو القصر، ويجعل ١٠ وحدات من القيمة "المنتجة حديثاً" تحل محلها في حقل الإنتاج كأجور وتكاليف صيانة الرأسمال الأساسي؛ ومن ثم لن يبقى للتوزيع سوى الـ ١٢ وحدة، توزع كربح وريع وربما كفائدة، وهكذا يتم الاكتناز في كل الدورات بإخراج أحد أجزاء الرأسمال، أياً كانت طبيعته ومصدره، من دائرة الإنتاج. وإمّا أنه يرى ان القيمة المنتجة مجدداً تستخدم في تشغيل عمالة جديدة. ونحن من جانبنا نرجح الفرضية الأولى لتساوقها مع مجمل البناء النظري لآدم سميث، مع الأخذ في الاعتبار أن الفرضية الثانية تمدنا بفكرة براقة عن تجديد الإنتاج على نطاق متسع. وهو ما نعتقد أن ماركس التفت إليه بذكاء، وبصفة خاصة حينما رفض فكرة الاكتناز؛ أي إخراج أحد أجزاء الرأسمال من دائرة الإنتاج، فوجد بين يديه القيمة الزائدة في أنقى صورها) في جميع الأحوال **لن يمكن حساب الربح إلا بعد خصم تكاليف الإهلاك للآلات والمباني**، والمواد بالطبع. أي أن صيانة الرأسمال الأساسي، والدائر، تحسب، ضمناً، من القيمة الزائدة المنتجة مجدداً. لأن الرأسمالي لن يتنازل عن جزءٍ من ربحه الصافي من أجل تجديد الإنتاج. بل ولن يمكن حساب الربح الصافي إلا بعد خصم الريع، والفائدة، والضرائب الحكومية، والادخار، وما عسى أن يخصصه الرأسمالي لتجديد إنتاجه على نطاق أكثر اتساعاً. وعلى الرغم من أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بصفة خاصة سميث، لا يفرق، كما نعرف، بين العمل وقوة العمل ولا ينظر إلى انقسام الرأسمال إلى أساسي ودائر إلا ابتداءً من شرط انتقال الملكية، عند سميث، وسرعة التلف، عند ريكاردو. إلا أن الفكرة المتعلقة بالناتج الزائد المخلوق اجتماعياً بفضل العمل الإنساني تظل صحيحة ومنتجة، وفقاً لمصطلحات الكلاسيك، لا مصطلحات ماركس! ومن الخطأ أن أناقش فكرة ابتداءً من مصطلحاتي أنا، كما فعل ماركس. وحينما يتلقف ماركس فكرة **القيمة الّتي يخلقها العمال**، يعيد طرحها بعد إعادة النظر، ابتداءً من قانون القيمة، في أمرين مركزيين: أولهما: أن

الرأسمالي يشتري قوة العمل، وليس العمل. ثانيهما: أن الرأسمال ينقسم إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغيّر، بدلاً من التقسيم الكلاسيكي إلى رأسمال أساسي ورأسمال دائر. بيد أن النتيجة في التحليل العلمي النهائي واحدة. قوة عمل غير مدفوعة الأجر.

خامساً: الاقتصاد السياسي: المباديء العامة المجردة

يمكننا الآن؛ في ضوء التحليل أعلاه، أن نستخلص على نحو مجرد مباديء الاقتصاد السياسي الَّتي سوف نخضعها بدورنا للنقد، على النحو التالي:

- الاقتصاد السياسي هو علم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة.

- المنفعة هي شرط هذه القيمة، وليست مقياساً لها. فالقيمة خصيصة اجتماعية في السلعة تجعلها محلاً للتبادل. وتُعبر القيمة على هذا النحو عن نفسها في صورة قيمة المبادلة. وقيمة المبادلة هي نسبة بين قيمتين استعماليتين أو أكثر.

- تعتمد القيمة التبادلية للسلعة على: مدى ندرتها، والعمل المبذول في إنتاجها. وتقاس القيمة بالكمية النسبية الضرورية من هذا العمل.

- العمل المختزن في مواد العمل وأدوات العمل يؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمة السلعة. فالرأسمال ليس سوى مجموعة من المقادير الاجتماعية، فكُل المنتجات الَّتي يتكون منها هي سلع، إذ يتكون الرأسمال من مواد عمل وأدوات عمل، وكُل هذه المكونات الَّتي يتركب منها الرأسمال هي منتجات عمل.

- كمية العمل الضرورية المتحققة في السلعة هي الَّتي تنظم قيمة مبادلتها.

- القيمة الزائدة هي مقدار الفارق بين ما يدفع مقابل قوة العمل وما يستأثر به الرأسمالي. ومعدَّل هذه الزائدة هو: النسبة بين القيمة الزائدة إلى الرأسمال المتغيّر.

- تنحل القيمة الزائدة، وفقاً للتحليل الساكن، إلى الربح والريع والفائدة. فالقيمة الَّتي يخلقها العمل تتوزع بين الرأسماليين الصناعيين، والماليين، والملَّاك العقاريين. ولا

يحصل خالقوا هذه القيمة، الشغيلة، على أيّ نصيب في ما أنتجوه، إلا في أحوال تجديد الإنتاج على نطاق متسع؛ حينما يتم استخدام جزء من القيمة المنتجة سلفاً في استعمال شغيلة جدد.

- الرأسمال الثابت هو الَّذي يتحول إلى وسائل إنتاج (أدوات عمل، ومواد عمل)، ولا يغيّر مقدار قيمته أثناء عملية الإنتاج. وهو ينقسم إلى قسمين: الأول: رأسمال أساسي لا يستهلك في عملية إنتاجية واحدة، مثل المباني والآلات. والقسم الثاني: رأسمال دائر يستهلك في عملية إنتاجية واحدة، مثل المواد الأولية والمواد المساعدة.

- الرأسمال المتغيّر هو الَّذي يتحول إلى قوة عمل، ويغيّر من قيمته أثناء عملية الإنتاج. فهو، أولاً، يَنقل قيمته إلى الناتج. وثانياً: يزيد قيمة الناتج. وثالثاً: يَسمح بنقل قيمة الرأسمال الثابت إلى الناتج. ورابعاً: يخلق قيمة جديدة غير مدفوعة الأجر.

- قيمة السلعة = قيمة الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت أثناء الإنتاج + قيمة الرأسمال المتغيّر + القيمة الزائدة.

- ثمن التكلفة = قيمة الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت + قيمة الرأسمال المتغيّر.

- معدَّل الربح الوسطي = مجموع القيمة الزائدة ÷ مجموع الرساميل.

- ثمن الإنتاج = ثمن التكلفة + معدَّل الربح الوسطي.

- التركيب المتوسط للرأسمال = مجموع قيم الرأسمال الثابت إلى مجموع قيم الرأسمال المتغير ÷ الرأسمال الكلّي.

- قوة العمل هي القدرة على العمل، هي مجموع القدرات المادية والمعنوية الَّتي يتملكها الإنسان مستعملاً إياها في سبيل إنتاج القيمة الاستعمالية. وقوة العمل، مع نمط الإنتاج الرأسمالي، ليست سوى سلعة، يقوم مالكها (العمل المأجور) ببيعها إلى الرأسمالي من أجل أن يعيش. وإن الحد الأدنى للأجرة شأنه شأن تحديد ثمن السلعة

بنفقات الإنتاج على وجه العموم، إنما يصح على الجنس، لا على الفرد بمفرده. فهناك عمال، ملايين العمال، لا يَحصلون على ما يكفي للمعيشة والتناسل؛ ولكن أجر الطبقة العاملة بأسرها يساوي هذا الحد الأدنى ضمن حدود تقلباتها.

- إن نفقة إنتاج قوة العمل هي النفقات الضرورية، لجعل العامل عاملاً، ولإبقائه عاملاً. وإن استهلاك العمال يؤخذ في الحسبان المحاسبي، شأنه شأن استهلاك الآلة. والعامل يستهلك وسائل المعيشة، لغرض واحد هو إدامة قوة عمله مثلما يستهلك المحرك البخاري الفحم والماء، وتستهلك العجلة الزيت. وبما أن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه العملية الَّتي يستهلك فيها الرأسمال قوة العمل، فإن ناتج العامل يتحول، وبشكل مستمر، لا إلى سلعة فحسب، بل أيضاً إلى رأسمال. والعامل على هذا النحو يُنتِج باستمرار ثروة موضوعية، ولكن في شكل رأسمال.

- ان النقود والسلع ليستا بالضرورة رأسمالاً بحد ذاتهما. شأنهما في ذلك شأن وسائل المعيشة ووسائل الإنتاج. فهي بحاجة إلى أن تتحول إلى رأسمال. ولكن هذا التحول لا يَجري إلا في ظل ظروف نمط الإنتاج الرأسمالي حيث تتبادل قوة العمل الحرة بوحدات النقود.

سادساً: ولكن، هنا توقف الاقتصاد السياسي، ولم يصل إلى:

- كيف تتحدد القيمة الزائدة نفسها؟ ونقصد بذلك كيف تتحدد عبر **حركة** النظام الرأسمالي. وهو سؤال يتعلق بنظرية في الإنتاج. إذ اكتفى الاقتصاد السياسي بتحديد مُعدلها دون تحديدها هي. فقد توقف الاقتصاد السياسي عند القول بأن معدل القيمة الزائدة هو النسبة بين القيمة الزائدة إلى الرأسمال المتغيّر، دون أن يصل إلى محددات القيمة الزائدة نفسها وعلاقات التناقض بداخلها.

- ما هو اتجاه القيمة الزائدة، على الصعيد العالمي؟ وهو سؤال يتعلق بنظرية في التوزيع، وأخرى في التجارة الخارجية. فما هو الاتجاه الَّذي تأخذه القيمة الَّتي خلقتها الشغيلة على وجه خاص في بلدان الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي. إذ لم يُثِر الاقتصاد السياسي إشكالية لا تقل أهمية في حقل التوزيع؛ وهي أين تذهب القيمة

الزائدة الَّتي تتخذ من الربح والريع، وربما الفائدة، صوراً لها، تعكس وجودها كدخول للطبقات الاجتماعية المختلفة؟ أي أين تذهب تلك الصور الَّتي تتخذها القيمة الَّتي زادت بفعل الإنتاج في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة؟ هل يُعاد ضخها في مسام الاقتصاد القومي المنتج لها، أم تتسرب إلى الخارج من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تنتجها البلدان المتقدمة؛ وتتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة؟

- كيف تتحدد نسبة المبادلة بين العمل البسيط والعمل المركب؟[١٦] إذ اكتفى الاقتصاد السياسي بالقول بإمكانية مبادلة **(س)** من العمل البسيط بـ **(ص)** من العمل المركب، دون أن يصل إلى أساس هذه المبادلة؛ فعلى أي أساس تتم مبادلة **(س)** من السلعة **(ك- عمل بسيط)** بـ **(ص)** من السلعة **(ع- عمل مركب)**؟ وهو سؤال يرتبط منطق مناقشته بمنطق مناقشة: لم تختلف الأجور، الَّتى هي ثمن قوة العمل، في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي عنها في الأجزاء المتخلفة؟

(٢)

والآن؛ بعد أن حددنا الإشكاليات الرئيسية الَّتي سننشغل بها، وهي:

- نقد المركزية الأوروبية الَّتي تهيمن على الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي أوروبي النشأة والنكهة.

- الانطلاق من مباديء علم الاقتصاد السياسي؛ بغرض استكمال مجمل البناء النظري للعلم، يكون من المتعيَّن الآن أن ننتقل خطوة فكرية إلى الأمام بقصد التعرف إلى المنهج الَّذي سوف نستخدمه في سبيلنا إلى تحقيق ذلك.

---

(١٦) يعتمد الاقتصاد السياسي في هذا الشأن، أي التعرقة بين العمل البسيط والعمل المركب، اعتماداً كلياً على السوق، ولا يبحث في القانون الموضوعي الَّذي يحدد معيار التفرقة بين العملين، فماركس يرى:"أن النسب المختلفة الَّتي يتم بها إرجاع أنواع مختلفة من العمل إلى العمل البسيط كوحدة لقياسها تحددها عملية اجتماعية تجري من وراء ظهور المنتجين". **رأس المال**، المصدر نفسه، ص٩٥. وكتب جارودي:"... إن آلية السوق العفوية تتيح إمكانية قيام علاقات جديدة: فساعة واحدة من عمل الميكانيكي ستعادل عمل ساعة ونصف ساعة من عمل الحائك وهكذا دواليك". روجيه جارودي، **كارل ماركس**، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: منشورات دار الآداب، ١٩٧٠)، ص٢٠٩.

الفصل الرابع
في التجريد

(١)

حينما نتساءل عن طبيعة الألوان والألحان والأفكار، هل هي محدودة أم غير محدودة؟ أيْ: هل الألوان يمكن عدّها وحصرها؟ أم هي غير محدودة، ومن ثم لا يمكننا أن نعدّها أو نحصيها، ونفس السؤال بشأن الألحان والأفكار، هل هما محدودان يمكن حصرهما، أم لا حدود لهما؟ فإنه يتعين قبل أن نقدم إجابة على هذه الأسئلة أن نتعرف على بعض الأفكار الرئيسية المتعلقة بالمنهج. أيْ نتعرف على ما يتعلق بطبيعة الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله إلى تقديم إجابة.

فالمنهج هو فن ترتيب الأفكار. هو الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله لإنتاج المعرفة. ومن ثم فحينما يطرح سؤال، مثل أحد الأسئلة المطروحة أعلاه، فليس من المهم، في مذهبي، أن تقدم إجابة، إنما المهم هو الطريق الَّذي يسلكه الذهن كيْ يُنتج هذه الإجابة. فالإجابة الصحيحة، دون ادعاء امتلاك الحقيقة، ستكون في التحليل النهائي نتيجة خطوات فكرية سليمة.

ولننظر إلى المسألة عن قرب. إلامَ نحتاجه كيْ نشيّد بناء؟ لا شك في كوننا بحاجة، إضافة إلى الأرض الصالحة للبناء، إلى مواد عمل (تتمثل في الطوب والرمل والأسمنت،... إلخ) وأدوات عمل (كالروافع، والخلاطات، ... إلخ). ونحتاج كذلك إلى قوة عمل تتمكن من خلال تلك الأدوات من استعمال هذه المواد في سبيلها إلى تشييد ذلك البناء على هذه الأرض. ومن المعلوم بالبديهة أنه كلّما صلحت الأرض للغرض وقويت، علا البناء ورسخ. ولست منشغلاً ها هنا بالنظر في تهيئة الأرض غير الصالحة، إذ لذلك مجال أرحب وحديث أوسع، وإن وددت أن تتمكن من استخلاص خطوطه العريضة مما سنسير فيه معاً عبر المراحل الفكرية.

هذا عن تشييد البناء، فماذا عن إنتاج الفكرة؟ إن شأن إنتاجها شأن تشييد ذلك البناء؛ إلا ان مواد العمل المطلوبة لإنتاج الفكر تتمثل في ذلك الكم المعرفي المختزن

و/أو المكتسب، الَّذي ينشغل الإنسان بتحصيله خلال حياته، وعلى أسس وأصول وجب احترامها وتعيّن تدبر أهميتها قبل تخطيّها وتدميرها عن جهل بعد أن فشى الرفض الجاهل للقيم وأصول الأشياء بلا تساؤل عن المعاني الَّتي تحملها الضوابط قبل الرفض... أما الأدوات، وهي الَّتي تمثل، في مجمل مذهبنا، شغلنا الشاغل، فتتبلور في ذلك الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله لإنتاج المعرفة، هذا الطريق يسمى المنهج، الَّذي هو فن ترتيب الأفكار.

إذاً، مثلما أن مواد العمل لبناء منزل تتمثل في الطوب والرمل...، وفي الروافع والخلاطات...، كأدوات لا يتم البناء من دونها، كذلك الأفكار بحاجة، كَيْ تُنتج هي الأخرى، إلى أدوات ومواد؛ فالأدوات هي المنهج، أما المواد فهي كم معرفي. المواد هي الكم. والأدوات هي الكيف. لا توجد فكرة، ولا يمكن أن يوجد فكر ما، بمعزل عن الأفكار السابقة، ولا يمكن أن توجد فكرة لا تعتمد على فكرة موازية أو سابقة عليها. ولا تعدو الفكرة الجديدة عن كونها نقداً أو تطويراً لها أو توضيحاً. أو مسخاً لها وتحريفاً. فالأفكار الَّتي يحصلها الذهن هي موضوع المواد، أمّا ترتيبها على نحو يؤدي إلى فكرة صحيحة، لا تدعي ملكيتها لناصية الحقيقة الاجتماعية، فذاك هو المنهج، أو الطريق الَّذي يسلكه الذهن في سبيله إلى إنتاج المعرفة. المشكلة لا تكمن في الأفكار، إنما تكمن في الطريقة الَّتي تنتج بها هذه الأفكار، وكيف نرتبها ترتيباً صائباً يُنْتِج معرفة علمية. كيف نكشف عن القوانين الموضوعية الكُلية الَّتي تحكم تطور عالمنا، وقانون حركته على الصعيد الاجتماعي.

(٢)

إن التاريخ يشرح لنا لم سادت الحضارة الإسلامية في يوم ما وأنارت العالم الوسيط[1] في مرحلة هي من أشد المراحل إظلاماً وجهالة. ففي نفس اللحظة التاريخية

(١) يتحفظ د.محمد دويدار بشأن تعبير"العصور الوسطى"، بمناسبة مناقشة الفكر العربي، ويرى عدم صحة إدخال الفكر العربي، في هذا الوقت من التاريخ، تحت فكرة العصور الوسطى؛ لأن التاريخ العربي له خصوصية تختلف عن العصور الوسطى الأوروبية، ولذلك يجب أن يكتب تاريخ كُل جزء من أجزاء العالم ابتداءً من تاريخ هذا الجزء. انظر: محمد دويدار، **مبادىء الاقتصاد السياسي**، المصدر نفسه، هامش ص١٥٠. والواقع ان تحفظ د. دويدار، على هذا التعبير، إنما يمثل امتداداً فكرياً لتحفظه على تعبير آخر هو "الإقطاع" حين الحديث عن النظام الاجتماعي الَّذي كان سائداً في الريف المصري في القرن =

الَّتي سُحق فيها الضمير البشري الأوروبي بين رحى صنمية الفكر الكنسي التكفيري وعسف الملكية الإقطاعية النخبوية، برق الفكر الإسلامي في سماء الظلام وأنارت مصنفات لحوله حقبة فيصلية في الفكر البشري وتاريخ الإنسانية.[٢] ويمكن تلخيص الحالة الفكرية في أوروبا آنذاك من خلال عبارات شديدة التعبير كتبها

= التاسع عشر. حيث يرفض أيضاً أن يطلق على النظام الاجتماعي في تلك الفترة اسم الإقطاع، ويكتفي بالإشارة إلى لزوم تكييف طريقة الإنتاج الَّتي سادت الريف المصري في خمسينات القرن العشرين من خلال دراسة طريقة الإنتاج الرأسمالية! محمد دويدار، **الاقتصاد المصري: بين التخلف والتطوير**(الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨). ولا نشايع هذا الرأي، تأسيساً على أن فرز العناصر الثلاثة المكونة للرأسمالية في الزراعة، وفقاً لاتجاه صالح محمد، الذي نؤيده، وهي (الإنتاج السلعي، والعمل المأجور، والتكنيك الحديث) لا يؤدي بنا إلا إلى التسليم بهيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية في الفترة محل البحث. انظر: صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩) أمّا عن التحفظ الأول: فإن مخالفتي لتحفظ أستاذي، واستخدامي لتعبير"العالم الوسيط" بالمتن يستند إلى أربعة اعتبارات: أولاً: ان كتابة تاريخ العالم العربي ابتداء من تاريخ العالم العربي ليس له شأن بتحديد الحقبة التاريخية الَّتي يؤرخ فيها لتاريخ العالم العربي، القديم أو الوسيط أو الحديث. ثانياً: لم يقل أحد ان القول بـ "العصور الوسطى العربية"، ولا يوجد مصطلح هكذا بالأساس، إنما يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى. ثالثاً: المصطلح نفسه أوروبي النشأة وصار راسخاً للتعبير عن العالم بأسره في الفترة الممتدة من القرن الخامس حتَّى القرن الخامس عشر تقريباً؛ أيْ انه ربما فقد، وللأبد، خصوصيته المركزية كتعبير عن العصور الوسطى في أوروبا فقط. رابعاً: إذ أردنا أن نتحدث عن فكر ابن خلدون مثلاً، وتحديده زمنياً، هل يضيرنا في الأمر شيئاً أن نقول أنه محدد زمنياً بتاريخ البشرية الوسيط الَّذي يفصل بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث؟ لا أتصور أن ضرراً معرفياً من أيْ نوع قد يحدث، طالما تسلحنا بالوَعيْ بإشكاليات المركزية الأوروبية. إن الَّذي يضيرنا هو محاولة ابتكارنا لعصور تاريخية خارج التصنيف الكلاسيكي المستقر: قديم، ووسيط، وحديث؛ لأننا حينما نتحدث عن العالم العربي، أو الحضارة الإسلامية، في العصر الوسيط، إنما نضع العالم العربي والحضارة الإسلامية في سياق التاريخ العام لكوكبنا، دون قطيعة معرفية أو تاريخية من أيْ نوع.

(٢) من المؤلفات الرائعة، والمهمة، في هذا الشأن: مايكل هاملتون، **تاريخ ضائع: التراث الخالد لعلماء الإسلام ومفكريه وفنانيه**، ترجمة أميرة نبيه بدوي (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، بصفة خاصة: الفصل الثاني: مدن العباقرة المفقودة. والفصل الخامس: المخترعون والعلماء. والفصل السابع: رؤية وصوت وقلعة. وانظر أيضاً الكتاب المهم الَّذي وضعته المستشرقة الألمانية: زيجريد هونكه، **شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربية في أوروبة**، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي (بيروت: دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، ١٩٩٣)، ط٨. ولقد أوضح حيدر بامات في بحث قيم، كيف حدث التأثير الاقتصادي على أرض الواقع، إذ كتب:"فقد وضعت الحملات الصليبية الديانة المسيحية على اتصال مباشر مع الشعوب الإسلامية على أرض الإسلام نفسه... فقد وجد رجال الحملات الصليبية في الشرق أشياء كثيرة جديدة عليهم وأساليب تقنية لم تكن معروفة لديهم في الغرب، فادخال كميات كبيرة من المنتجات الشرقية إلى الأسواق الأوروبية واستخدام وتبني أساليب جديدة في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية، كان من أهم نتائج الحملات الصليبية، وقد أحدث هذا تحولاً كبيراً في اقتصاد أوروبا الغربية، وتقدمت التجارة تقدماً راقياً، وانضمت مارسليا إلى دويلات المدن الإيطالية الَّتي كانت إلى ذلك الحين تحتكر تجارة البحر المتوسط". ثم ينقل حيدر بامات عن ألبرت تنشمبدر:"من الشرق تعلم أسلافنا نسج المنسوجات الثمينة الَّتي كانت سبب ثراء البندقية ثم ثراء أجزاء من فرنسا، كما أخذوا من الشرق صناعة الستان والقطيفة والمطرزات الذهبية والفضية والمنسوجات الرقيقة مثل الموسلين والتيل والتافتاة، كما أنه منذ عصور قديمة برع الشرقيون في صناعة السجاجيد ذات الوبر الطويل الغزير... كما أن الغرب تعلم صناعة الورق ومزج الشراب من صنّاع سوريا... تعلمت أوروبا صناعة النسيج، وانتعشت صناعات الرفاهية وتطورت في الغرب، واتسع الإنتاج وتقدمت الأساليب الفنية". حيدر بامات، **إسهام المسلمين في الحضارة**، ترجمة ماهر عبد القادر محمد (الإسكندرية: المركز المصري للدراسات والأبحاث، ١٩٨٥)، ص٤٧.

تولستوي:"خنوا كُل المراجع العلمية للقرون الوسطى ولسوف ترون أيْ قوة إيمانية ومعرفة راسخة لا يرقى إليها الشك لما هو حق وما هو باطل في هؤلاء البشر! كان من اليسير عليهم أن يعرفوا أن اللغة الإغريقية هي الشرط الوحيد اللازم للتعليم، لأنها لغة أرسطو الَّذي لم يشك أحد في صدق أحكامه على مدى بضعة قرون بعد وفاته. وكيف كان للرهبان إلا يُطالبوا بدراسة الكتاب المقدس القائم على أسس لا تتزعزع. كان من اليسير على لوثر أن يُطالب مطالبة بتية بدراسة اللغة العبرية، عندما كان يَعلم عِلم اليقين أن الله ذاته قد كشف الحقيقة للبشر بهذه اللغة. من السهل أن نفهم أن المدرسة كان يجب أن تكون دوجمائية، عندما كان وَعيْ البشر النقدي لم يستفق بعد، وأنه كان من الطبيعي أن يحفظ التلاميذ عن ظهر قلب الحقائق الَّتي كشف عنها الله وأرسطو، والروائع الشعرية لفرجيل وشيشرون. فلبضعة قرون بعدهم لم يكن بوسع أحد أن يتصور حقيقة أكثر صدقاً أو رائعة أكثر روعة مما أتوا به، كان من اليسير على مدرسة القرون الوسطى أن تعرف ما الَّذي ينبغي تعليمه عندما كان المنهجّ واحداً لا بديل له، وعندما كان كُله يتركز في الإنجيل وفي كتب أغسطين وأرسطو".[٣]

ويمكننا أيضاً أن نجد تلخيصاً للحالة الاقتصادية للمنتجين المباشرين من خلال كتابات المعاصرين الَّذين أوضحوا بجلاء سوء الأحوال الَّتي كان عليها المنتجون المسحوقون:"الَّذين بلغوا حداً ليس هناك ما هو أدنى منه، مثل ذلك الرجل الَّذي كان يقود أربع عجول عجاف بلغوا من الضعف حداً يجعل من السهل أن يُحصي المرء عدد ضلوعهم، وكان شكلهم يدعو إلى الرثاء... ولا يكاد يطأ الأرض حتّى تطل أصابعه من حذائه الممزق، ولا يكاد يُغطي سرواله ركبتيه، بينما تسير زوجته بجواره حافية القدمين فوق الجليد حتى ترى بكّات الدم من أقدامها".[٤]

إن النور الَّذي انبعث من بخارى إلى الأندلس في حقبة تاريخية معينة، على الأقل في القرن الرابع الهجري، لم يكن انعكاساً لسيلٍ جارف من الأفكار التقدمية،

---

(٣) ليو تولوستوي، **كتابات تربوية** (بيروت: دار القلم،١٩٦٩)، ص٩٨.

(٤) انظر:

M. Dobb, **Studies in the Development of Capitalism** (London: George Routledge, 1947) p.59.

"نشاهد بعض حيوانات متوحشة منتشرة بالريف، سوداء، مغبرة، قد لفحتها الشمس، ملحقة بالأرض الَّتي تنبش فيها بعناد لا يغلب، تلوح وكأنها تنطق بلغة مفصلة، وحينما تقف على أقدامها تظهر لها وجوه إنسانية؛ الواقع أنهم أناس يأوون بالليل إلى جحورهم حيث يتغذون بالخبز الأسود، بالماء وبالجذور. إنهم يكفون الناس الأحرار مشقة البذر والحرث للمعيشة، وبذا يستحقون ألا يحرموا من الحب الَّذي بذروه". مُشار إليه في: بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي (١٦٨٠- ١٧١٥)**، ترجمة جودت عثمان ومحمد نجيب المستكاوى، مقدمة طه حسين (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥) ص٢٣٦، هامش.

بقدر ما كان انعكاساً للطريقة الَّتي تنتج بها هذه الأفكار التقدمية؛ فلقد استخدم العُلماء المسلمون في عصرهم الذهبي. عصر الرقي الفكري. على الرغم من الانحطاط السياسي. التجريد كطريقة في التفكير؛ كي يهتدوا من خلالها إلى القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظواهر العِلمية، والاجتماعية. وراحوا يشرّحون الظواهر بالعلو بها عن كُل ما هو ثانوي، كي يكشفوا عن القواعد الكلية[٥] لكل الظواهر الَّتي أرّقت أذهانهم، دون أن يقف أمامهم عائق الحرام أو الممنوع أو المحظور، وتمكنوا ابتداءً من إنتهاجهم التجريد، كطريقة في إنتاج المعرفة العلمية، من بلوغ أماكن معتمة في الفكر الإنساني لم يصل إليها مثلهم بذلك الكمال والجمال، بل ولم يجرؤ غيرهم على التفكير في بلوغها. وإذ ما أردنا التعرف إلى الكيفية الَّتي أنتجت بها الذهنية الإسلامية المعرفة العلمية، في عصرها الذهبي، فيمكننا أن نعاين بعض الأمثلة، إذ على سبيل المثال نرى عبد الله ابن المقفع (٧٢٤- ٧٥٩) يوجه رسالته إلى الطريقة الَّتي يتعيّن اتباعها حتّى يمكن الفهم وتكوين الوعي؛ فقد كتب:"ياطالب العلم اعرف الأصول والفصول؛ فإن كثيراً من الناس يطلبون الفصول مع إضاعة الأصول فلا يكون دركهم دركاً، ومَن أحرز الأصول اكتفى بها عن الفصول، وإن أصاب الفصل بعد إحراز الأصل فهو أفضل".[٦] يقصد ابن المقفع هنا بيان أهمية التجريد من أجل فهم ظاهرة ما أو علم معين، فنراه يوصي طالب العلم بأن يحرص على أن يراعي الإلمام بالقواعد الكُلية والمسائل الأصولية، والحرص على عدم الوقوع في التفاصيل المشوشة على الوعي والمعطلة للفهم.

وحينما ذهب أبو نصر الفارابي (٨٧٤-٩٥٠) الملقب بالمعلم الثاني، إلى إحصاء العلوم، لم يعتبر علم العدد أو علم الهندسة، علوماً معتبرة إلا إذا كانت مجردة، فقد كتب:"... أما علم العدد فإن الَّذي يعرف بهذا الاسم علمان: أحدهما علم العدد العملي، والآخر علم العدد النظري. فالعملي يفحص عن الأعداد من حيث هي أعداد معدودات تحتاج إلى أن يضبط عددها في الأجسام وغيرها، مثل رجال أو دنانير أو دراهم. وأما النظري فإنه إنما يفحص عن الأعداد بإطلاق على أنها مجردة في الذهن عن الأجسام وعن كُل معدود منها، وإنما ينظر

---

(٥) حينما نقرأ ما كتبه برتراند رسل:"ولكن كانت بالعرب آفة تختلف عن آفة الإغريق. فهم كانوا ينشدون الحقائق المنفصلة أكثر مما ينشدون المباديء العامة. ولم يكن لديهم المقدرة على استخلاص قوانين عامة على الحقائق الَّتي اكتشفوها". فالواقع أننا حين نقرأ هذا الادعاء الأجوف لا نملك إلا أن نقول وبوضوح أن السيد رسل كان جاهلاً حقاً بتاريخ الحضارة الإسلامية في عصرها الذهبي. انظر: برتراند رسل، **النظرة العلمية**، ترجمة عثمان نويه (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦)، ص٩.

(٦) عبد الله بن المقفع، **الأدب الكبير** (بيروت: دار الآداب. ١٩٩٨)، ص٢٨٠.

فيها مخلصة عن كُل ما يمكن أن يعدّ بها من المحسوسات. والهندسة النظرية إنما تنظر في خطوط وسطوح أجسام على الإطلاق والعموم وعلى وجه يعم سطوح جميع الأجسام، ويصور في نفسه الخطوط بالوجه العام الَّذي لا يُبالي في أَيْ جسم كان، ويتصور في نفسه السطوح والتربيع والتدوير والتثليث بالوجه الأعم الَّذي لا يُبالي في أيْ جسم كان ويتصور المجسمات بالوجه الأعم الَّذي لا يُبالي في أيْ جسم كانت وفي أَيْ مادة ومحسوس كانت، بل على الإطلاق من غير أن يقيم في نفسه مجسماً هو خشب أو مجسماً هو حائط أو مجسماً".(٧)

وقد ذهب التوحيدي (٩٢٢- ١٠٢٣) إلى حدود وضع قاعدة في المنهج التجريدي، فقد حدد المسائل الأربع الكبرى الواجب الإحاطة بها لمن أراد العلم؛ ورأى أن في تلك الإحاطة الكفاية، فكتب:"إن أقرب الطرق وأسهل الأسباب هو معرفة الطبيعة والنفس والعقل والإله، فإنه متى عرف هذه الجملة بالتفصيل، واطلع على هذا التفصيل بالجملة، فقد فاز الفوز الأكبر، ونال الملك الأعظم، وكُفي مؤونة عظيمة في قراءة الكتب الكبار ذوات الورق الكثير، مع العناء المتصل في الدرس والتحصيل والنصب فى المسألة والجواب، والتنقير عن الحق والصواب".(٨)

أما إخوان الصفاء وخلان الوفاء (القرن العاشر) فنراهم في الرسالة الثامنة من القسم الرياضي في الصنائع العملية والغرض منها، يُعالجون ما يمكننا اعتباره تجريداً، حصرياً، لطبيعة السلع والخدمات في المجتمع عند أعلى مستوى من مستويات التجريد، فلم ينظروا إلى المصنوعات الَّتي يُنتجها الإنسان بأنواعها الكثيرة جداً وأشكالها المتعددة للغاية، وإنما نظروا إلى القواعد الكُلّية، وكشفوا عن أصول الصناعات، وحددوا هذه الأصول في العناصر الأربعة (الماء، والتراب، والنار، والهواء) ثم المواد الثلاث (المعدن، والنبات، والحيوان) ثم المقادير والقيم، ثم نفوس الناس وأجسادهم. فما كان يشغل ذهنهم التجريدي هو الأصول الكُلّيَّة وليس الفرعيات والثانويات. فقد كتبوا:"... فمن الصنائع ما هي الموضوع فيها الماء كصناعة الملّاحين والسقّائين والروّائين، ومنها الموضوع فيها التراب كصناعة حفار الأبار والأنهار والقنى، ومنها الموضوع فيها النار كصناعة النفّاطين والوقّادين والمشعلين، ومنها الموضوع فيها الهواء كصناعة

(٧) أبو نصر الفارابي، **إحصاء العلوم** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٩)، ص٧٥-٧٧. وقارن: أبو نصر الفارابي، **كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة** (القاهرة: مطبعة النيل بمصر، ١٩٢١)، ص٤١-٤٢.

(٨) أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة** (القاهرة: دار الرسالة. ١٩٩٥)، ص١٠٦.

الزمارين والبوّاقين والنفّاخين، ومنها الموضوع فيها أحد الأجسام المعدنية كصناعة الحدّادين والصفّارين والزجّاجين، ومنها الموضوع فيها أصول النبات من الأشجار والقضبان والأوراق كصناعة النجارين والخواصين، والكتانين، والدقاقين، ومنها الموضوع فيها الحيوان كصناعة الصيادين ورعاة الغنم والبقر، والبياطرة، ومنها الموضوع فيها أحد الأجسام الحيوانية من اللحم والعظم والجلد والشعر والصوف والقز كصناعة القصابين والشوائين والطباخين والدبّاغين، ومن الصنائع الموضوع فيها مقادير الأجسام كصناعة الوزّانين والكيّالين، ومن الصنائع الموضوع فيها قيمة الأشياء كصناعة الصيارفة والدلالين، ومن الصنائع الموضوع فيها أجساد الناس كصناعة الطب والمزينين، ومن الصنائع الموضوع فيها نفوس الناس كصناعة المعلمين...".[٩]

أما ابن خلدون (١٣٣٢- ١٣٨٢) وعلى الرغم من أنه عاش، كمفكر استثنائي، في أسوأ القرون الَّتي مرت على العالم الإسلامي، عصر الانحطاط الفكرى وهيمنة الغيبيات، فنراه يتحدث عن الأسس الجوهرية الَّتي ينهض عليها هذا العِلم أو ذاك ويجد أن صعوبة التعلم إنما تكمن في التفاصيل العديدة والفرعيات الكثيرة الَّتي تشوش على تكوين الوعي وتعطل التحصيل، وبالطبع لا تهمل التفاصيل والفرعيات والثانويات، وإنما لا تُعامل إلا بوصفها كذلك، أيْ غير مؤثرة في الظاهرة محل البحث؛ فالفرعيات والأمور الثانوية تأتي في المرتبة الثانية بعد الاستيعاب العميق للأصول الجوهرية والمباديء الرئيسية للعلم المراد تعلمه، فقد كتب ابن خلدون:"ولو اقتصر المعلمون على المسائل المذهبية فقط، لكان الأمر دون ذلك بكثير، وكان التعليم سهلاً، ومأخذه قريباً".[١٠]

(٣)

ولعل أزمة التعليم في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر، وعالمنا العربي أحد تلك الأجزاء بامتياز، إنما تكمن في الإصرار على حشو عقول التلاميذ بكم هائل من المعلومات (لا الأفكار حتّى!) ويكون المطلوب من هؤلاء الضحايا لا الفهم وإنما الحفظ، دون وَعيْ، ثم المرور بمأساة الامتحانات الَّتي تقيس

(٩) **رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء**، تحقيق خير الدين الزركلي (القاهرة: المطبعة العربية بمصر، ١٩٢٨)، ج١، ص٢٠٤. وعلى هذا النحو؛ نكون أقل تجريداً من إخوان الصفا؛ حينما نقول، مع ماركس، أن السلعة ما هي إلا عملية فصل وضم لعناصر موجودة سلفاً في الطبيعة.

(١٠) أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٠)، ج١، ص٥٣٩.

مدى تشرّب الضحية بما هو كمي وليس بما هو كيفي. فما يتعلمه الضحايا والجرحى والشهداء في مدارس الأجزاء المتخلفة يبتعد تماماً عن كونه موجهاً لإعدادهم كَيْ يصيروا أجيالاً قادرة على إنتاج الفكر كما فعل أسلافهم حينما سادوا الأمم بفضل وصولهم إلى سر إنتاج المعرفة الإنسانية.

ويمكننا أن نقرأ آلاف الأوراق الَّتي ترصد طبيعة التردي الفكري الَّذي أمسى فيه عالمنا العربي بوجه خاص، والإسلامي بوجه عام، فنقرأ، على سبيل المثال:"إن الانحطاط الأخلاقي أمر طبيعي سببه سيطرة المذاهب الجبرية المرتبطة بأخلاق التقشف وغياب الطموح المادي واندثار المشاعر الكبرى كطلب المجد والقوة والعزة. أما تشويه الدين وفساده فيرجع إلى خضوع العلماء للسلطة الَّتي عينتهم في المناصب، فمن أجل المحافظة على مصالحهم لا يترددون في مسايرة السلطة الفاسدة. لكن إذا كان العلماء قد سقطوا إلى هذا الدرك فلأنهم تجاهلوا العلوم الطبيعية بينما لم يكف الغرب عن تشجيعها والتشبع منها. ولا يمكن للعلم إلا أن يدعم الإسلام لأن الخرافة لا يمكن أن تتعايش في نفس الدماغ مع العقل".[(١١)]

كما نقرأ لدى كاتب آخر:"... فنحن إذا تمسكنا بمجرد الترديد فإننا سنكون أصحاب توكيلات فكرية، تماماً كالتوكيلات التجارية... فمن يقوم ببيع سلعة أجنبية يكون دوره مجرد البيع وليس المشاركة أو الإنتاج بالنسبة لهذه السلعة...".[(١٢)]

في هذين النصين، النموذجين، يمكننا أن نرى تشخيصاً عاماً. فالنص الأول يُرجع التردي إلى مسخ الدين (الدافع!) وسيادة الدين الوضعي، وثقافة السلبية، والاتكالية، والانهزامية بوجه عام. والبعد عن العلم! أما الثاني فيرى أن التردي يكمن في ترديد العلم المنتَج في معامل الغرب دون المشاركة في إنتاجه.

معنى ذلك، ان الرجوع إلى الدين الحنيف، (الصحيح!) والسعي نحو مشاركة الغرب في إنتاج العلم! سوف يجعلنا في طليعة الأمم! ولكننا لا نجد لا عند برهان غليون، ولا عند عاطف العراقي، ولا غيرهما، ممن استمتعوا برصد أوجه التردي بمنتهى

---

(١١) برهان غليون، **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٧)، ص١٣٠.

(١٢) عاطف العراقي، **العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص١٦.

الثقافوية، أَية إشارة ولو واهنة إلى كيفية تحقيق الرجوع إلى هذا الدين (الدافع/الصحيح!) أو الكيفية الَّتي يمكن عن طريقها مشاركة الغرب في العلم! الواقع أننا لا نجد علاج المرض، المشخص، بشكل معقول؛ لأننا لا نجد وسط هذا الكم الهائل جداً من ذاك الرصد مَن يرى إمكانية إرجاع سبب التردي إلى التباعد عن السر الَّذي توصلت له الذهنية الإسلامية في عصرها الذهبي(١٣). سر إنتاج الفكرة. سر التجريد الَّذي يعلو بالظاهرة، محل التحليل، عن كُل ما هو ثانوي، بحثاً عن القوانين العامة، وكشفاً عن قوانين الحركة. بحثاً في معنى الحياة. وكشفاً عن الهدف منها.

(٤)

يمكننا الآن العودة إلى اسئلتنا المتعلقة بمدى محدودية كُل من الألوان والألحان والأفكار. إذا ما استخدمنا التجريد، أيْ إذا استخدمنا الطريقة الَّتي أنتجت بها المعرفة العلمية عبر تاريخ البشر. الطريقة الَّتي اعتمدت عليها الحضارة الإسلامية، وكُل الحضارات العظيمة في إنتاج تاريخها الخالد. يمكننا أن نقول ان الألوان محدودة، والألحان محدودة، والأفكار محدودة. إن مَن ينظر إلى الألوان والألحان والأفكار نظرة تسطيحية/ اقتطاعية/ حِسية؛ وينشغل ذهنه، كمياً، بالتفاصيل والفرعيات حتماً سيقول: أنها غير محدودة؛ لأن عدد البشر غير محدود وكُل يوم من الممكن أن يُنتج

---

(١٣) يمكن أن نعتبر ان أفضل ما تحقق على صعيد تشخيص الخلل يتمثل في دراسة مهمة أنجزها د. نديم البيطار، تشير إلى غرق الذهن العربي في التفاصيل، والوقوف عند الأحداث حدثاً حدثاً، وكأنها مستقلة عن بعضها البعض الآخر، فلا يتجاوزها أو يدركها موضوعياً وعلمياً ككل مترابط. انظر: نديم البيطار، **المثقفون والثورة: سقوط الإنتيليجنسيا العربية** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٢)، ص١٤٤. كما نجد لدى محمد أركون خير وصف لما آل إليه الأمر، بتدبر لما كان عليه حال التناول المعرفي للمسائل الخلافية بين القدماء لحول الفكر الإنساني في العصر الوسيط، وبصفة خاصة بصدد الجدال الَّذي دار بين الغزالي وابن رشد، كتب أركون :"... الإشارة إلى مرحلة فائقة الأهمية من مراحل الفكر الإسلامي والتذكير بما كان يتصف به هذا الفكر من التفوق العقلاني واتساع العقل ومدى حرية البحث والإبداع في الإشكاليات المتصلة بالقضايا الدينية الحساسة، ودرجة التسامح والإقبال على المناظرة، واحترام شروط المناظرة بين الأئمة المجتهدين، ورفض الخلط بين العرض العلمي للقضايا ومواقف العوام، والتقيد بما يفرضه البرهان الساطع والحجج الدامغة على العقل، ومتابعة البحث والاحتجاج على المستوى العلمي المحض دون الانحطاط إلى مستوى الشتم والافتراء وتحميل المناظر ما لم يفكر فيه ولم يدعيه ولم ينطق به قط، بل الاعتماد على ما قال به ودافع عنه وردده في كتبه. يمكننا أن نضع أمام كل فضيلة من هذه الفضائل عند المفكرين القدماء ما يقابلها من نقائص ورذائل ومثالب شاعت مع الأسف في الكثير مما ينشر ويذاع اليوم...". محمد أركون، **من فيصل التفرقة إلى فصل المقال: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٦)، صIII.

هؤلاء البشر ملايين الملايين من الألوان والألحان والأفكار. ولكن مَن اتخذ التجريد منهجاً سيقول انها محدودة. إذ عند لون معين سوف تكتمل الألوان، وكذا الألحان. ولن تكون أَيْ عملية خلط جديدة سوى التكرار للون أو لحن سبق أن اتخذ مكانه على القطعة المستقيمة، كما سنرى. فالذهن الأول انشغل بالكم وفهم، خطأ، ان ذلك هو المقصود، أما الثاني فقد انشغل، عن صواب، بالكيف وعرف انه عين المطلوب.

إن الفارق الوحيد بين محدودية الألوان والألحان وبين محدودية الأفكار، يتبدَّى في حدود كُل طائفة. فالألوان والألحان تمثل، بمفردات الهندسة، على هيئة قطعة مستقيمة. الألوان محصورة بين حديها، الحد الأول اللون الأبيض والحد الثاني اللون الأسود، وأياً ما كان عدد عمليات الخلط بين الألوان، فلا يمكن أن يأتي أحدنا بلون يخرج عن حدود هذه القطعة المستقيمة الَّتي تبدأ باللون الأبيض وتنتهي باللون الأسود، أو العكس. وبطريقة أخرى مهما كان عدد عمليات خلط الألوان لا يمكن الخروج عن ألوان الطيف السبعة، إذ أن كُل عمليات الخلط لا تخرج عن الألوان السبعة الأصولية. وكذا الألحان، لا يمكننا أن نأتي بلحن خارج القطعة المستقيمة الَّتي تبدأ، وفقاً للسلم الموسيقي، بـ"الدو" وتنتهي بـ"السي". فأياً كان عدد الألحان، الشجية والمنفرة، فلا يمكن الإتيان بلحن خارج حدود السلم الموسيقي. وأظن أن أجهزة الحاسب الآلي اليوم لقادرة على حساب العدد.

الأمر الَّذي يجب التأكيد عليه، قبل أن نستكمل فكرتنا، هو أن عدم إدراكنا لمحدودية الألوان أو الألحان، أو عدم قدرتنا على الإحاطة بها لا ينفي عنها هذه الطبيعة المحدودة. فليست الألوان والألحان فقط محدودة، إنما قدرتنا البشرية أيضاً محدودة.

هذا عن الألوان والألحان. فماذا عن الأفكار؟ هل محدودة هي الأخرى؟ نعم. محدودة. ولكن حدودها، بمفردات الهندسة أيضاً، على هيئة شكل مربع حدوده العلاقات الأربع الَّتي يعيشها الإنسان؛ فكلٌ منا يعيش الحياة، بجسده وروحه وعقله، وذلك تجريد أيضاً، عبر أربع علاقات: علاقة مع الآخر وعلاقة مع الذات وعلاقة مع الطبيعة وعلاقة مع إله، حتّى مَن كان ينفي وجوده هذا الإله، ولا يمكن للذهن أن

ينتج فكرة خارج هذا المربع. فأيْ فكرة ينتجها العقل البشري لا يمكن أن تكون خارج هذا المربع. الأفكار إذاً محدودة. ولم يكن من الممكن الوصول إلى هذه الإجابة إلا بالتجريد.

بالتجريد[١٤] إذاً، وبالتجريد فقط، تمكنا من تقديم إجابة على السؤال عن طبيعة الألوان والألحان والأفكار، هل هي محدودة أم غير محدودة؟ والواقع إن أي إجابة على أي سؤال تثيره ظاهرة اجتماعية ما، لن تستند، بحال أو بآخر، إلى التجريد كطريقة في التفكير لن يمكنها الوصول إلى أيْ شيء. بل سوف تغرق في التفاصيل والثانويات، ولن يمكنها الخروج بأيْ نتيجة سوى المزيد من الغرق في المزيد من التفاصيل الضبابية والمزيد من الفرعيات المشوشة.

(٥)

ولعل من أكثر الدعاوى سطحية واستفزازاً في نفس الوقت، تلك الَّتي تأتي على غرار الأمراض الموسمية التقليدية فتظهر حالة"إحياء الفكر العربي" أو"التواصل مع التراث الإسلامي" بين كُل حين وآخر، وتجد لها من المريدين والمروجين من جُل

---

(١٤) بعد أن بسطنا فكرتنا عن التجريد على النحو المذكور بالمتن، فلا بأس من أن نتعرف إلى المعاني المختلفة لكلمة التجريد المقدمة من الفلاسفة ورجال المعاجم، كتب د. مراد وهبة: "التجريد لغة هو التعرية، وسل السيف من غمده، ونزع الأغصان من الشجرة. وفي اللغات الأفرنجية اللفظ مأخوذ من الفعل اللاتيني ويعني الانتزاع وهو المعنى الوارد عند ابن سينا، حيث يقول انتزاع النفس الكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعن علائق المادة ولواحقها". مراد وهبه، **المعجم الفلسفي: معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص١٧٤. وإذ تتبعنا ابن سينا، وجدنا أن التجريد لديه هو:"يشبه أن يكون كل إدراك إنما هو أخذ صورة المدْرَك، فإن كان لمادي فهو أخذ صورته مجردة عن المادة تجريداً مَّا. إلا أنَّ أصناف التجريد مختلفةٌ، ومراتبها متفاوتةٌ، فإن الصورة المادية تعرض لها بسبب المادة أحوالٌ وأمورٌ ليست لها بذاتها من جهة ما هي تلك الصورة. إنّ التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج". جيرار جهامي، **موسوعة مصطلحات ابن سينا: الشيخ الرئيس** (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤)، ص٢٣٥. أما المعجم الفلسفي الَّذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد جاء فيه "التجريد سيكلوجياً: عزل صفة أو علاقة عزلاً ذهنياً وقصر الاعتبار عليها. والذهن من شأنه التجريد لأنه لا يحيط بالواقع كله ولا يدري منه إلا أجزاء معينة في وقت واحد، وتسوقه التجربة أيضاً إلى التجريد لأنها تعرض له الواقع مجزءاً أو تظهره على صفة ما. وفي المنطق الصوري: عملية ذهنية يسير فيها الذهن من الجزئيات والأفراد إلى الكُليات والأصناف. وعند المتصوفة: إماطة الأغيار والأعيان عن السر والقلب، فتنكشف الحجب ويكون الاتصال". مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي** (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣)، ص٣٦. ولدى البستاني:"ان العقل البشري بدون قوة التجريد لا يتجاوز خطوة من خطواته ولا يكون لهُ إلا أفهام ملتبسة ومختلفة لأنه لا يمكنه آن يشتمل كُل شيء فلا يمكنه تمييز شيء". بطرس البستاني، **دائرة المعارف**: ١٠ج (بيروت: دار المعرفة، د. ت)، ج٦، ص٦٥٢.

الإتجاهات فيما عدا مَن لا يرون في الإنتاج الفكرى الإسلامي إلا ما كان منظوراً إليه من منظار السلف الصالح، كما يرونهم هم. وهم فقط!

أقول تظهر تلك الحالة، المرضية ربما، وعند نقطة انتهاء منحنى فورانها لا يُقدم أصحابها في جُل مؤتمراتهم ومعظم كتاباتهم إلا الأحبار الحالكة على خلفيات أحلك. كما أن الحالة ذاتها لا تتمكن إلا من تقديم أمرين لا ثالث لهما: **الأمر الأول:** زخم كمي، فوضوي ربما، بشأن عبقرية مفكر مسلم ما؛ كابن رشد، الانتقائي غالباً: ابن رشد **البرهان**. وليس ابن رشد **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مثلاً، وكيف تمكن ببراعة من الانتصار للعقل في عصور التخلف، وستنبت من هنا أطروحات فرعية ترى الخلاص عند ابن رشد **البرهان!** أو كيف أن المقريزي هو أول من عبر وببراعة شديدة، وتلك حقيقة، عن هيكل الأزمة الاقتصادية وحلل أسبابها وعلاقاتها الجدلية الداخلية. إنما دون وَعيٍ من قبل المحتفلين بعبقرية المنهج الَّذي استخدمه المقريزى في تحليله! أو كيف أن ابن خلدون قد سبق آدم سميث في تقديمه لنظرية في التجارة الخارجية. وعلى الرغم من أن هذا السبق هو مجرد وهم في خيال من يقول به، إلا أنه لا بأس من دسه في الاحتفالية! الأمر الثاني: وهو ناتج عن الأمر الأول من جهة التنائي أكثر وأكثر عن عبقرية الفكر الإسلامي، في عصره الذهبي. الفكر الَّذي علّم العالم في عصور الظلام.

إن المسلمين، في عصرهم الذهبي، قد علّموا العالم العلم والمعرفة، أو أن علوم المسلمين ومعارفهم قد انتشلت أوروبا[١٥] من مستنقع الجهالة والرجعية والتخلف، أو

---

(١٥) نجد تلخيصاً دقيقاً لهذا الاتجاه المشار إليها بالمتن، في عبارات كتبها د. اليازجي:" حمل العرب مشعل الفكر الإنساني ستة قرون، كانت أوروبا في غضونها غارقة في ظلمة الجهل. بدأوا في أن أحيوا الفِكر اليوناني، ثم عالجوه بالشرح والتعليق. حتى إذا نضجوا أخذوا في التأليف والوضع، مستأنفين السير بالعلوم من حيث أوصلها اليونان، إلى حيث تيسر لهم أن أوصلوها. واشتغلوا بمواضيع جديدة، اختبروا حقائقها، ووضعوا أصولها، واستنبطوا لها القواعد، واستخرجوا منها النواميس، وهيأوا لها المصطلحات والتعابير. ثم أتاحوا لهذا التراث الفكري، لشعب فتي كان يهم بالنهوض، هو الشعب اللاتيني...". كمال اليازجي، **معالم الفكر العربي في العصر الوسيط** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٤)، ص٣٥٨. فالَّذي نفهمه من كلام د. اليازجي أن العالم اللاتيني قد تسلم من الشرق القواعد والنواميس والمصطلحات والتعابير ثم انطلق نحو النهضة. ولكننا نرى أن الغرب اللاتيني لم يتسلم كُل ذلك فحسب، بل أهم ما تسلمه هو كيف أنتجت الذهنية الإسلامية مثل هذه المصطلحات والتعابير، وكشفت عن القواعد والنواميس. أيْ كيف أنتج الشرق الفكرة. وليس الفكرة ذاتها. ويتضح ذلك بجلاء شديد في كُل كتابات مفكري عصر النهضة في أوروبا.

أن علوم المسلمين لولاها ما قامت لأوروبا قائمة إلا بعد أحقاب تاريخية أكثر طولاً... إن كُل تلك العبارات جوفاء المضمون خاوية المحتوى ليس لها مكان داخل إطار ماهو عِلمي، مع احتفاظها، وبكل قوة، بموقعها في التاريخ الانتقائى العُصابي. إنه التاريخ الَّذي ينشغل بالاستنتاجات الجاهزة كَيْ يُلقي بها فوراً في كراسات التعميم، وكَيْ تتشرب به الأذهان الملقنة في هذا الفرع من المعرفة أو ذاك. **"إن المسلمين، في عصرهم الذهبي، قد علموا العالم كيف يفكر"**. تلك هي الإجابة الَّتي نفترض صحتها على السؤال المطروح والمعني بماهية ما خلّفه العلماء والمفكرون والفنانون المسلمون للعالم. ولقد تشكّل لديَّ ابتداءً من هذا، وانطلاقاً من موقف رافض لصنمية الفكر والرأي، الايمان الراسخ بشرعية الجهاد بلا هوادة من أجل الانتصار لعلو منزلة المنهج في الطرح؛ ولأجل ذلك أضحت قضيتي الَّتي انشغلت بها دوماً هي الدفاع عن أهمية الانتباه إلى الطريقة الَّتي يستعملها الذهن حين قيامه بتقديم إجابة، أكثر من الاهتمام بالإجابة نفسها. ولن يكون ذلك مُتاحاً إلا بالتجريد.

(٦)

التجريد إذاً، كطريقة في التفكير مؤداها العلو بالظاهرة محل البحث عن كُل ما هو ثانوي، يستطيع أن يرشدنا إلى الحقائق الكليّة الَّتي تحكم تطور عالمنا وقوانين حركته الاجتماعية. والتجريد هو المنهج الَّذي نراه بوضوح في كل الأعمال الفكرية العظيمة الَّتي صاغت وَعيْ البشر عبر التاريخ. بل وشكّلت التاريخ نفسه. والتجريد، على هذا النحو، هو المنهج الَّذي سوف نلتزم به في المواقع المركزية من أبحاثنا.[١٦]

لقد عبر كارل ماركس، بدقة، عن منهجه في **رأس المال** حين كتب:"لا يمكن لتحليل الأشكال الاقتصادية استخدام المجهر أو الكواشف الكيمياوية، بل يجب على قوة التجريد أن تحل محل هذا وتلك".[١٧]

---

(١٦) لأن ما نقصده بالتجريد هو العلو بالظاهرة الاجتماعية، الّتي تشكلت على أرض الواقع، عن كل ما هو ثانوي. أيْ نبدأ من الواقع. فنحن نرى أن مطابقة د. علي الوردي بين التجريد والمنطق الأرسطي تجافي الصواب، لأن التجريد لا ينتمي إلى عالم الخيال أو المثال، كما يظن د. الوردي، إنما هو العلو بالظاهرة الّتي نبتت وتشكلت على أرض الواقع بغية درسها بمعزل عن كل ما هو ثانوي من أجل تعديتها إلى الكل الّذي تنتمي إليه. انظر: علي الوردي، **منطق ابن خلدون** (لندن: دار كوفان، ١٩٩٤)

(١٧) Marx, **Capital**,p.15

(٧)

كي ننتج العلم، بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظاهرة محل انشغال هذا العلم، يتعين أن نستخدم منهج. وبقدر وضوح المنهج يكون وضوح الرؤية. وعلى أساس من وضوح الرؤية يمكن إنتاج العلم. هذا الإنتاج يكون بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظاهرة المراد تفسيرها. فما هو العلم؟

العلم، ابتداءً من رفض التعريفات (الَّتي لا تقدم سوى فكرة مقيدة وعازلة) والاعتماد على التحديدات (الَّتي تُعطى رحابة في الفكر وثراء في المعرفة) هو طريقة تفكير لتفسير ظاهرة مُعينة.

ولا يمكن الحديث عن ظاهرة اجتماعية تستنهض علماً، أو على الأقل تثير انشغالاً فكرياً، يفسرها دون شرطين: وجود الظاهرة؛ وهيمنتها. إذ لا يكفي وجود ظاهرة حتّى ينهض العلم، أو ينشط انشغالٌ فكري ما، كي يفسرها، وإنما يشترط أيضاً أن تكون هذه الظاهرة مهيمنة على الصعيد الاجتماعي.

فمن الممكن أن توجد ظاهرة، مثل ظاهرة "الرأسمال" في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، وتكون كذلك في حاجة إلى الكشف عن سر يكمن في القانون الموضوعي الَّذي يحكم ربح التاجر مثلاً، ومع ذلك لا يظهر العلم أو الانشغال الفكري؛ لأن الظاهرة المراد تفسيرها والكشف عن القانون الموضوعي الَّذي يحكمها لم تبلغ بعد مرحلة الهيمنة، على الصعيد الاجتماعي، الَّتي من شأنها استنهاض العلم أو إثارة الانشغال الفكري. وفي نفس الوقت تكون الهيمنة منعقدة لظواهر أخرى تحول دون الانشغال بغيرها. وعلى الرغم من أن هيمنة الظاهرة تتضمن بالضرورة وجودها، إلا أننا فضلنا اعتبار وجود الظاهرة شرطاً لاعتبارات الشرح والتبسيط.

(٨)

والظاهرة المهيمنة، هي السبب الرئيسي الَّذي يؤدى إلى ظهور العلم، ومن ثم ظهور الطريقة الَّتي من خلالها يسعى العقل من أجل تفسير هذه الظاهرة، والكشف

عن قوانينها الموضوعية؛ فيمكن القول أن علم الفلك، على سبيل المثال، هو من أسبق العلوم ظهوراً؛ إذ نشأ كي يكشف عن القوانين الموضوعية للعديد من الظواهر المتكررة الَّتي أرّقت الذهن البشرى منذ بداياته الأولى، من رعد وكسوف وخسوف وأمطار وأعاصير إلى آخر تلك الظواهر الطبيعية المتكررة الَّتي استلزمت تبلور طريقة تفكير معينة تنهض بتفسير الظاهرة بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم نشأتها وتطورها وعوامل فنائها. احدد هنا العلم ولا أعرفه، احدده بتحديد انعكاسه المباشر وهو طريقة التفكير. وذلك تجاوزاً لكون العلم، واقصد هنا العلم الاجتماعي، هو: مجموعة القوانين الَّتي تحدد الشروط الموضوعية الَّتي تحكم نشوْ وتطور وفناء ظاهرة اجتماعية معينة. فطالما كان تحديد العلم من خلال ما يكشف عنه أكثر إيجابية؛ فمن الأوفق الركون إلى تحديده في حالته الديناميكية، ومن ثم القول بأن العلم هو طريقة التفكير، تعبيراً عن العلم والتفكير العلمي معاً، لعدم إمكانية فصل الموضوع عن المنهج إلا كحيلة منهجية لاعتبارات التبسيط ودرس كل منهما على استقلال. لكن، ومنعاً للارتباك سنعمد إلى تفصيل التحديد بشكله التقليدي، على النحو التالي، تاركين، مؤقتاً، ما نفضّله من تحديدات:

- العلم هو مجموعة القوانين الموضوعية الحاكمة لظاهرة ما.

- التفكير العلمي هو الطريق الَّذي يتّبعه الذهن من أجل الكشف عن تلك القوانين الموضوعية.

- لا يوجد، ولن يوجد علم، من دون ظاهرة واضحة وجوهرية ومتكررة؛ فالَّذى ينشيء العلم هو الظاهرة المتكررة وليس العكس، إذ الَّذي ينشيء علم خاص بالنقود هو وجود وهيمنة التبادل النقدي، كظاهرة، في التعامل اليومي بين البشر. الواقع يصيغ الفكر وليس العكس، على الأقل في مرحلة أولى، كما أن الخسوف والكسوف والرعد والبرق، كظواهر طبيعية متكررة، تحتاج إلى تفسير، هي الَّتي أنشأت علم الفلك وعلوماً أخرى، وليس علم الفلك أو علم الجغرافيا مثلاً، هما اللَّذين قاما بإنشاء الرعد أو البرق، أو السهول والأودية وممرات السيول.

(٩)

والحال نفسه بالنسبة للاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي. فلقد نشأ هذا العلم كي يفسر مجموعة من الظواهر على صعيد النشاط الاقتصادي في المجتمع. مجموعة من الظواهر لا يمكننا، بحال أو بآخر، أن نقول أنها جديدة بشكل مطلق حتّى من منظور المركزية الأوروبية الاستعمارية!

إذ قبل هيمنة قانون حركة الرأسمال على جميع مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع، **وإخضاعه جميع أشكال الرأسمال لقانون حركة واحد**، ابتداءً من القرن العاشر تقريباً، وهو ما سوف ندرسه ببعض التفصيل فيما بعد، كان أمام الرأسمالي، الَّذي يملك نقوداً يهدف إلى إنمائها، سواء كان في أورشليم في القرن الأول، أو في روما في القرن الثالث، أو في بغداد في القرن العاشر، ثلاثة اختيارات لإنماء رأسماله:

الاختيار **الأول**: أن يشتري سلعة بسعر منخفض ويعيد بيعها بسعر مرتفع ويحصل على الربح من الفارق بين هذين السعرين. وقد تتم هذه العملية في داخل البلد الواحد، أو عبر عدة بلدان في العالم القديم أو الوسيط. ويمكننا أن نلحق بهذا الخيار المضاربات، مثل شراء الأراضي وإعادة بيعها، على الرغم من ندرة هذه العملية.

أما الاختيار **الثاني**، فهو: أن ينتج السلعة بدلاً من أن يشتريها. وحينئذ يأتي الرأسمالي، هو في الواقع سمسار، بمواد العمل إلى الحرفي أو الصانع في بيته أو حانوته، ويحتكر إنتاجه من السلع الَّتي سوف يُنتجها هذا الحرفي أو الصانع مقابل الأجر اليومي الَّذي يدفعه له. نلاحظ هنا أن المنتج المباشر يستخدم، في الغالب، أدوات عمل مملوكة له، وليس للرأسمالي. ولكن العبرة في التحليل النهائي تكون بأن **المنتج النهائي ليس ملكاً له**. فهو لم يبعْ إنتاجه، إنما باع قوة عمله.[١٨]

---

(١٨) "وكانت صناعة النسيج في الدلتا صناعة منزلية، فكان النساء يغزلن الكتان والرجال ينسجونه، وكان تجار القماش يدفعون لهم أجرهم كُل يوم، ولم يكونوا يستطيعون أن يبيعوا إلا للسماسرة الَّذين تعينهم الحكومة، وكانت أجرة النساج في أوائل القرن الثالث الهجري نصف درهم كل يوم، وكان ذلك لا يفي بثمن الخبز الَّذي يأكله". آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨)، ج٢، ص٢٩٨. ويمكننا أن نفهم من هذا النص: أولاً: الرأسمالي، تاجر القماش، يحضر مواد العمل، الكتان، إلى المنتجين المباشرين، النساء والرجال، ويدفع لهم الأجر =

أما الاختيار **الثالث**، فهو: أن يقوم بإقراض نقوده إلى شخص آخر أو مؤسسة ما لأجل محدد، وفي نهاية مدة القرض يحصل على نقوده مضافاً إليها الفائدة، الَّتي هي، كما نعرف، ثمن التخلي عن منفعة النقود لفترة زمنية معينة. وهو في الواقع حينما يقرض نقوده فإنما يشتري حقوق دائنية يمكنه التصرف فيها بأنواع التصرفات القانونية كافة.

ويمكننا أن نرى هذه الاختيارات الثلاثة بوضوح عبر تاريخ النشاط الاقتصادي للبشر، في مراحل التاريخ كافة، كخيارات مطروحة وممكنة، بشكل متكرر ومنتظم على الصعيد الاجتماعي، أمام الرأسماليين سواء كانوا، كما ذكرنا، في أورشليم، أو في روما، أو في بغداد، أو في أَيْ مكان في العالم القديم أو الوسيط.

ومعنى أن هذه الاختيارات/الظواهر متكررة الحدوث بانتظام، فإننا أمام ظواهر اجتماعية تستدعي التفسير وتحديد القوانين الموضوعية الَّتي تحكم هذه الظواهر، فنحن أمام مجموعة من الظواهر: الشراء من أجل البيع، والربح، والإقراض، والفائدة، والسوق، إلخ. الأهم أننا كذلك أمام عدة ألغاز تتطلب الحل؛ فنحن لا نعرف على أَيْ أساس تحدد ربح الرأسمالي في اختياره الأول؟ ولا نعرف أيضاً من أين أتى الربح في اختياره الثاني؟ وكذلك لا نعرف لم حصل في اختياره الثالث على **(س)** من النقود، ولم يحصل على**(ك)** أو **(ع)** من النقود؟ ولكننا لا نجد الاهتمام من قبل مفكري العالم القديم وحتّى آواخر العالم الوسيط بتحليل هذه الأمور أو تقديم الإجابات على مثل هذه الأسئلة. ولكن الحد الأدنى المفترض أنه مؤكد: أن معدَّلات الأرباح في أي من الاختيارات الثلاثة في أورشليم، أو في روما، أو في بغداد، أو في أي مكان في العالم القديم أو الوسيط، لم تكن تتم بشكل عشوائي، وكان من المؤكد أيضاً أن ثمة قوانين موضوعية تحكم هذه المعدَّلات. ولكن الانشغال الفكري على الصعيد الاجتماعي كان موجهاً في اتجاه آخر غير الكشف عن هذه القوانين الموضوعية... كان موجهاً في اتجاه

= يومياً في مقابل استخدامه لقوة عملهم. ثانياً: المنتج النهائي، القماش، لن يكون مِلك المنتج المباشر. ثالثاً: لن يكون ذا بال هل يملك المنتج المباشر أدوات العمل أم هي مملوكة للرأسمالي. لأننا سنصادف كثيراً في القرن العاشر في أرجاء العالم الإسلامي مَن يعملون (يبيعون قوة عملهم) بأدوات مستخدميهم. أو بأدواتهم، كالغطاسين الَّذين يستخدمون المراكب، والحبال، والأكياس، والسكاكين، والشمع المذاب في زيت السمسم الَّتي يسد الغواصون به أنوفهم. كتب متز:"... وكان استخراج اللؤلؤ يعمل على قاعدة النظام الرأسمالي، فكان أحد المقاولين يؤجر الغواصين شهرين ويدفع لهم أجرهم بانتظام، وكان يحصل من وراء غوصهم في بعض الأحيان على ربح جسيم لا يصيبهم منه شيئاً". انظر: آدم متز، **الحضارة الإسلامية**، المصدر نفسه، ص٢٧٦.

ظواهر أكثر هيمنة، وحينما هيمنت ظاهرة الرأسمال وأخضعت النشاط الاقتصادي في المجتمع بأسره لقانون حركة واحد، كما سنرى، كان من المتعين ظهور العلم الَّذي يتكفل بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظواهر المهيمنة على مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع. لكن هذا العلم، وهو علم الاقتصاد السياسي، تأخر ظهوره إلى ٥٠٠ عام خلت تقريباً، والسبب الرئيسي وراء تأخر هذا الظهور هو عدم خضوع مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع لقانون حركة الرأسمال. كان الرأسمالُ موجوداً ولكنه لم يكن مهيمناً. ومن جهة أخرى، لم يكن الذهن الجمعي مُنشغلاً كثيراً بمحاولة تقديم إجابات على الأسئلة الَّتي تثيرها حركة الرأسمال؛ إذ كان بجوار الرأسمال، بأشكاله كافة، والتجاري والمالي بوجه خاص، كظاهرة اجتماعية، مجموعة أكثر أهمية من الظواهر الَّتي حالت دون هيمنته على صعيد الانشغال الفكري.

فعلى سبيل المثال، إذ توجهنا إلى سواحل فينيقيا قبل الميلاد، ولسوف نبحث ذلك التاريخ وغيره بالتفصيل في الكتاب الثالث، فسنجد تجاراً مهرة وتجارة دولية رائجة، ومن ثم ربحاً تجارياً، ولكن لا نجد سوى غزارة في الإنتاج الميثولوجي على صعيد الإنتاج الفكري. ولا يوجد بأي حال أدنى انشغال بتحليل ربح التاجر مثلاً، وما يتعلق بهذا الربح من ظواهر تخص النشاط الاقتصادي في المجتمع.

وإذ ما انتقلنا إلى مصر القديمة لن يختلف الأمر كثيراً فسوف نجد تجارة وتجاراً وربحاً تجارياً. ولكن لن نجد، على صعيد الانشغال الفكري، إلا الإنتاج الذهني المتعلق بالعالم الآخروي والحياة بعد الموت... قد نجد مجموعة من البرديات عن المهن المختلفة في المجتمع، والنقوش لبعض أنواع التبادل في السوق، أو مجموعة التماسات الفلاح الفصيح يشكو فيها سوء الأحوال الاجتماعية، ولكن يظل الانشغال الفكري الرئيسي في هذه المرحلة متعلقاً بالحياة الخالدة بعد الموت.

وفي آثينا أو روما أو بيزنطة، أو غرب أوروبا في القرون الوسطى، وعلى الرغم من انتشار التجارة العالمية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، إلا إن أهم ما وصل إلينا من إنتاج فكري وتحليلات نظرية سيكون متعلقاً، في مجموعه، بعلوم الفلسفة أو السياسة أو القانون، أو أدب الملاحم، دون أن نلمس انشغالاً علمياً بتحليل أي

ظاهرة تتعلق بالرأسمال، فقد هيمنت ظواهر اجتماعية أخرى على مجمل المسرح الاجتماعي، مثل: العبودية، وعلوم الجدل، والفلك، والفتوحات العسكرية والحروب المفتوحة، أو الدوجما الكنسية، وصراعات الأباطرة والباباوات، والإقطاع وترسيخ التراتبية الاجتماعية الَّتي تدور حول الأرض.

وفي بغداد أو قرطبة أو القيراوان، وعلى الرغم من انشغال علماء ومفكري هذا العصر الذهبي بشتّى الظواهر الاجتماعية، وتحليل أدق تفاصيل الوجود الإنساني، والكشف عن أسرار الكون، إلا أن ظواهر الرأسمال لم تستحوذ على اهتمام من قِبلهم، وحتّى الَّذين تماس انشغالهم مع تحليل التجارة والصناعة، مثل ابن خلدون أو إخوان الصفا، لم يتقدم تحليلهم إلى أبعد من وصف تجريدي لهاتين الظاهرتين. ويرجع ذلك إلى أن الظاهرة الَّتي كانت أكثر هيمنة، على صعيد الفكر، وحالت دون الانشغال الفكري بأساس ربح التاجر/الرأسمالي وتأصيله بالكشف عن القانون الموضوعي الَّذي يحكمه، هي غلبة الاهتمام بالتاريخ وسير الملوك، وتراجم الرجال، وقبل كل ذلك الاهتمام بعلوم الشريعة (**المتضمنة أوجه النشاط الاقتصادي**) والصراع الفكري، الَّذي كان له الأهمية المركزية، بين النص المقدس والتأويل، من جهة، ومحاولة التحرر من سلطة النص الوضعي وسطوة الفقيه من جهة ثانية، واكتشاف الكون بواسطة العقل، والعقل وحده، من جهة ثالثة. وما يتعلق بكل ذلك من علوم الكلام، وما صاحب ذلك أيضاً من حركة ترجمة واسعة لعلوم فارس واليونان.

(١٠)

في كل مرحلة من مراحل التاريخ البشري يمكننا أن نرى ظواهر الرأسمال التجاري، والمالي أيضاً، وربما الصناعي، بوضوح على أرض الواقع. ويمكننا أن نرى بوضوح أيضاً تجاهل كل ذلك على صعيد الانشغال الفكري؛ فلا نجد ثمة كتابات تحاول الكشف عن القانون الَّذي يحكم أشكال حركة الرأسمال وتحليل الظواهر الاجتماعية المتعلقة بهذه الحركة؛ لأنه لم يكن بلغ بعد مرحلة اعتباره "ظاهرة مهيمنة" على الصعيد الاجتماعي، على الرغم من أهميته الشديدة في بعض المجتمعات. والرأسمال يصبح ظاهرة مهيمنة حينما يخضع، كقاعدة عامة، جميع أشكال حركة الرأسمال (تجاري،

مالي، صناعي) لقانون حركة واحد. ومن ثم يخضع مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع (إنتاج، تبادل، توزيع) لقانون حركة واحد يحدد الشروط الموضوعية لتجديد الإنتاج في هذا المجتمع. وما نفترضه هنا بصدد المجتمع سنعتبره مفترضاً ضمناً، في أبحاثنا الراهنة، بشأن العالم المعاصر بأسره.

وفي كل مرحلة تاريخية أيضاً يمكننا أن نلمح بيع قوة العمل. كما نلمح العمل الفائض. لكننا لا نصادف انشغالاً نظرياً، لا لأن التفكير الإنساني لم ينضج بعد. ولا لأن علاقات الإنتاج كانت شفافة وبسيطة، كما ذكرت روزا، ولكن لأن قانون حركة الرأسمال كظاهرة لم يسمح له تاريخياً بالهيمنة حتّى هذه اللحظة، بعد صراع جدلي طويل جداً بين الظواهر على الصعيد الاجتماعي، إلا في وقت متأخر نسبياً. تقريباً منذ خمسمائة عام.

وحينما يشرع الرأسمال، التجاري بوجه خاص، في التأهب لبسط هيمنته، كي يصبح الظاهرة الأكثر سيطرة على باقي الظواهر الاجتماعية، أو على الأقل يحتل مكانة مرموقة بين هذه الظواهر، يمكننا حينئذ أن نقرأ اجتهادات أولية للجاحظ (٧٧٦-٨٦٨) والدمشقي (القرن الحادي عشر)، وألبرتوس ماجنوس (١٢٠٠-١٢٨٠)، وتوما الأكويني (١٢٢٥-١٢٧٤) ونيكول أوريزم (١٣٢٠-١٣٨٢) كبدايات أولى لهذا الانشغال على الصعيد الفكري.[١٩]

---

(١٩) فعلى سبيل المثال، لدينا كتاب الدمشقي: **الإشارة إلى محاسن التجارة**، وكتاب الجاحظ: **التبصر بالتجارة**. أما كتاب: **الإشارة إلى محاسن التجارة**، فإن هذا الكتاب يعد نموذجاً واضحاً على بدء تأثير هيمنة التجارة وظاهرة الأثمان على ذهن المفكرين في القرن الثاني عشر، إذ يشرح الدمشقي في هذا الكتاب أقسام الأموال: الصامت مثل العين والورق وسائر المصنوع منها، والعرض مثل الأمتعة والبضائع والجواهر... إلخ. والعقار وهو صنفان أحدهما المسقف وهو الأدوار والفنادق والحوانيت... إلخ. والآخر المزروع ويشتمل البساتين والمراعي... إلخ. وأخيراً الحيوان ويقسمه الدمشقي إلى: الرقيق وهو العبيد والإماء. والكراع وهو الخيل والحمير... إلخ. والماشية وهو الغنم والبقر،... إلخ، ثم ينتقل لرصد الثمن، ولكنه يخلط كعادة الكتاب في هذه الفترة بين القيمة والثمن، ولكنه ينشغل بالثمن (القيمة) المتوسط الّذي تتأرجح حوله أثمان السوق. مع وعيه باختلاف ثمن السلعة في مكان الإنتاج عن مكان التوزيع. ثم يعرض لأنواع السلع وكيفية التعرف على جيدها ورديها، ثم أصناف التجار، ثم مجموعة نصائح وصفات التاجر الناجح. انظر: أبو الفضل الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، اعتنى به وقدم له وعلق عليه محمود الأرناؤوط (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٩). ولدينا أيضاً كتاب الجاحظ: **التبصر بالتجارة**: إذ افتتح الجاحظ الكتاب بفصول في صفات المعادن والجواهر، وتسمية نفائس كُل معدن وجوهر، وطرق معرفة الزائف منها. وأتبع ذلك بفصل في معرفة العطور والروائح الطيبة. واشتمل فصل الثياب على معلومات مهمة حول جلود السنجاب والثعالب الّتي تصنع منها السجاد =

وحينما تمكن الرأسمال، المتجسد في قانون حركته، من تحقيق هذه الهيمنة على الصعيد الاجتماعي، ودمغ الحقبة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى اليوم باسمه، كان لابد من ظهور الانشغال الفكري بالظواهر الَّتي صارت مهيمنة على النشاط الاقتصادي في المجتمع، ومن ثم كان لا بد من تبلور العلم الَّذي يكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم هذه الظواهر الَّتي فرضت نفسها على الحياة اليومية في النشاط الاقتصادي للبشر والَّتي تدور بأسرها في فلك قانون حركة الرأسمال؛ ولذا ظهر الاقتصاد السياسي كعلم نمط الإنتاج الرأسمالي. إنما بعد أن فرض قانون حركة الرأسمال هيمنته بفعل قانون التناقض بين الظواهر على الصعيد الاجتماعي. إذاً، هيمنة الرأسمال، كظاهرة، واخضاعه مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع لهيمنته، هو السبب في ظهور الاقتصاد السياسي. الرأسمال إذاً، حينما يصبح ظاهرة مهيمنة، وليس متكررة الحدوث فحسب، يمثل المحور المركزي في الاقتصاد السياسي كعلم شرح ظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي والكشف عن قوانينها الموضوعية، فلذلك يصبح من المتعين، منهجياً، الانتقال للتعرف إلى هذا المصطلح، أي مصطلح الرأسمال، وما يتعلق به من مصطلحات مثل الرأسمالي، والرأسمالية. ومن ثم التمهيد من أجل إعادة النظر في الظواهر الَّتي تمثل محل انشغال الاقتصاد السياسي، ابتداءً من رفض المركزية الأوروبية، والاتخاذ من تاريخ العالم، الشرقي القديم والوسيط، حقلاً للتحليل. مع اعترافنا بقصور التحليل لعدم تضمنه الحضارتين الصينية والهندية العظيمتين.

= وذلك من الأمور الَّتي اختص بعلمها اليهود. ثم عقد الجاحظ فصلاً روى فيه ما يجلب من كل بلد من طرائف السلع والأمتعة. ومما ذكره فيه مما يجلب من اليمن: البرود والجواميس والعقيق..إلخ. ومن مصر: الدهن البلسان والزبرجد الفائق. ومن خوارزم: المسك. ومن بلخ: العنب الطيب. ومن جرجان: العناب وحب الرمان الجيد. ومن أصفهان: الشهد والعسل والكمثرى والتفاح. ومن فارس ماء الورد. ومن عمان وسواحل البحر: اللؤلؤ. ومن الأهواز: السكر والديباج وأنواع التمر والدبس. ثم أوضح الجاحظ في باب مستقل ما يختار من الشواهين والصقور، وما يستحب منها. وختم الكتاب بقواعد عامة في محاسن السلع، ودور الحواس الخمس في الحكم عليها. انظر: الجاحظ، **التبصر بالتجارة** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٩)

وفي تصور توما الإكويني عن الملكية الخاصة والربا والتجارة وغيرها من المسائل الَّتي بدأت تطرح نفسها بقوة ابتداءً من القرن الحادي عشر، انظر على سبيل المثال:

ST.Thomas Aquinas, **Philosophical Texts**, selected and translation with notes and an introduction by Thomas Gilby (London: Oxford University press, 1951) p.340-325.

الفصل الخامس
مفهوم الرأسمال

(١)

الرأسمال. الرأسمالي. الرأسمالية. ثلاث كلمات، هي في الواقع ثلاثة مصطلحات، يتم ترديدها بشكل يومي منذ ٥٠٠ عام، في أرجاء العالم المعاصر. لكن ذلك لا يعني أبداً أن هذه الكلمات، تحديداً الرأسمال والرأسمالي، لم تظهر في سماء العالم القديم أو العالم الوسيط.

فلنتعرف الآن إلى مفهوم هذه الكلمات وتاريخها. فقط يتعين أن يكون لدينا الوعي، من البداية، بأن مصطلح"الرأسمالية"هو من ابتكار الألماني ويرنر سومبارت (١٨٦٣-١٩٤١) في القرن العشرين كرد فعل لتبلور مصطلح الاشتراكية[١]. هو إذاً مصطلح حديث، وسياسي في المقام الأول."[٢] ومعنى ذلك أيضاً أن تبلور هذا الاصطلاح قد جاء بالضرورة تالٍ تاريخياً لتبلور الاصطلاح الَّذي اشتق منه، وهو اصطلاح الرأسمال. ولقد استخدم كلمة "الرأسمالية" كُل من لوي بلان (١٨١١-١٨٨٢) وجوزيف برودون (١٨٠٩-١٨٦٥) قبل سومبارت، ولكن من قبيل

---

(١) انظر:

W. Sombart, **The Jews and Modern Capitalism**, Translated by M. Epstein,(Kitchenr: Batoch Books, 2001).

ويوضح بوهم بافرك (١٨٥١-١٩١٤) أن الرأسمالية تعني أحد أمرين، إما إنتاج السلع بالرأسمال المكون من مواد العمل والآلات؛ أي إنتاج السلع بالسلع، وإما خضوع عملية الإنتاج لسيطرة صاحب الرأسمال الخاص.

"The expression Capitalist Production is generally used in one of two senses. It designates either a production which avails itself of the assistance of concrete capital (raw materials, tools, machinery, etc.), or a production carried on for the behoof and under the control of private capitalist undertakers. The one is not by any means coincident with the other. I always use the expression in the former of these two meanings".Eugen Böhm-Bawerk, **The Positive Theory of Capital** (London: Macmillan and Co.**1888)** p.236.

(٢) انظر: أريك هوبسباوم، **عصر رأس المال**، ترجمة مصطفى كرم (بيروت: دار الفارابي،١٩٨٦)، ص٩. وباختصار يمكن أن نقول:"إن كلمة الرأسمالية لم تظهر بوضوح من بين جنبات المناقشات السياسية إلا في بداية القرن العشرين، من حيث هي العكس الطبيعي لكلمة اشتراكية، فهي إذاً كلمة سياسية، أما الَّذي قذف بالكلمة إلى الأوساط العلمية فكان كتاب سومبارت الرأسمالية الجديدة...". انظر:

Fernand Braudel, **Civilization Materielle, Economie et Capitalism, XV^{e}-XVIII^{e} siècle,** Vol II (Paris: Librarie Armand Colin, 1979) p.557.

التوصيف العابر لفئة تستأثر بالأموال الطائلة، أو فئة مَن"يمتلكون الأرض".

ولا نجد لدى الكلاسيك، كتيار فكري مركزي في علم الاقتصاد السياسي، ذكراً للمصطلح؛ فهو بوجه عام غير موجود عند آدم سميث، أو ديفيد ريكاردو، أو غيرهما من كبار مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، إذ كان جُل انشغال هؤلاء منصباً على تحليل نظام تهيمن عليه ظاهرة الرأسمال، ليس كظاهرة طارئة، إنما كظاهرة فرضت هيمنتها. ومن ثم كان همهم تحليل الرأسمال نفسه كظاهرة تدور في فلكها جُل ظواهر المجتمع الجديد، دون أن يكون في أذهانهم رأسمالية المجتمع؛ لأن الروابط الاجتماعية لم تكن تحللت، والعلاقات الشخصية لم تكن تهاوت كليةً بعد.

أما ماركس، فقد استخدم الكلمة أيضاً، لكنها ظهرت خافتة كمصطلح في كتاب **رأس المال**[٣] إذ لم يعره ماركس الاهتمام، ولم يستعمله كاصطلاح مستقل له دلالة معينة، وكان يستخدم عادة اصطلاح"الملكية الرأسمالية" أو"عملية الإنتاج الرأسمالية"، أو"نمط الإنتاج الرأسمالي" للتعبير عن العملية الإنتاجية الَّتي ترتكز، لا على العمل العبودي أو على الأرض، وإنما ترتكز على الرأسمال.

(٢)

فلنذهب إذاً إلى المعاجم والقواميس بحثاً عن معنى كلمة/اصطلاح الرأسمال CAPITAL وأول ما يمكننا ملاحظته هو أن الكلمة في اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية على الأقل ليس لها أيْ علاقة، من ناحية الأصل اللُغوي بالأموال أو بالنقود، وإنما

---

(٣) نرى ماركس، في **رأس المال**، يستخدم، وعلى نحو قليل للغاية، ومتفرق، عبارات من قبيل:"الملكية الرأسمالية"، و"الروح الرأسمالية"، لكن دون أن يكون لديه الإنشغال بالرأسمالية ذاتها كمصطلح.

"Admire, therefore, the craftiness of Proudhon who wishes to abolish *capitalist property* by enforcing against it—the eternal property laws of the production of commodities", p65. "We know that the means of production and subsistence, while they remain the property of the immediate producer, are not capital. They become capital, only under circumstances in which they serve .... But this *capitalist soul* of theirs is so intimately wedded, in the head of the political economist, to their material substance", p368."It is the great merit of Wakefield to have discovered, not anything new about the Colonies, but to have discovered in the Colonies the truth as to the conditions of *capitalist production* in the mother-country".Marx, **Capital,** Vol I, op, cit, p.268.

تعني: عاصمة، تاج العمود، حرف كبير، فائق، فاخر، عظيم، رئيسي، أوّلي، له الاعتبار الأول، أساسي، رأسمال. وأساسها اللاتيني كلمة CAPUT أي رأس، والأصل أن هذه الكلمة، في اللاتينية، تدل على عقوبة الإعدام أو فقد الحقوق المدنية.(٤) ونلاحظ أن كُل هذه المعاني الّتي تحملها المفردات المذكورة ذات دلالة واضحة على مقدار من الأهمية والمركزية والعلو المادي والمعنوي.

وتخلو القواميس العربية الكبرى، مثل: **المحيط في اللغة**(٥)، **ومجمع البحرين**(٦)، **ولسان العرب**(٧)، **والقاموس المحيط**(٨)، **وتاج العروس**(٩)، من أي إيضاح لغوي للرأسمال إلا عبارة مقتضبة، عند الفيروزآبادي: "ورأس المال أصله". ولذلك يحق لنا الاستغراب لهذا التجاهل على الرغم من معرفة اللسان العربي، كما سنرى، لهذه التركيبة اللغوية (رأس/مال) على الأقل منذ القرن السابع الميلادي.

(٣)

ونجد عند برودل (١٩٠٢- ١٩٨٥) بحثاً أصيلاً يتعقب من خلاله تطور كلمة الرأسمال منذ العام ١٢١١، ويرصد ظهور الكلمة على فترات تاريخية متقطعة، بصفة خاصة في إيطاليا وألمانيا وفرنسا، عبر القرون الممتدة من القرن الثاني عشر حتّى القرن السابع عشر، ونجد، وفقاً لهذا البحث، أن الكلمة كانت تستخدم بشكل عام لتدل عن الثروة المكتّزة، أو مبلغ من المال أو مقدار دين أو سلفة أو أصول تجارة(١٠). وأظن أن الأمر على هذا النحو يعني أن مستوى ظهور الكلمة حتّى هذه الفترة التاريخية هو **مستوى حقل التداول**. إذ لا يوجد على صعيد اللغة أو الاصطلاح،

---

(٤) قاموس أكسفورد، **المحيط**(بيروت: أكاديميا إنترناسيونال،٢٠١٠)،ص١٦٠. حارث الفاروقي، **المعجم القانوني**، ص٢٠٨. ويزيد قاموس **المنهل**: "أصل المال". انظر: جبور عبد النور وسهيل ادريس، **المنهل** (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٩)، ص١٦٣.
Oxford Latin Dictionary (Oxford: Oxford University press, 1996)p796.

(٥) الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة** (بيروت: عالم الكتب،١٩٩٤)، ج٩، ص٥٤.

(٦)"ورأس المال أصله". فخر الدين الطريحي، **مجمع البحرين** (بيروت: دار الهلال،١٩٨٥)، ج٤، ص٧٣.

(٧) جمال الدين بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار الفكر،١٩٩٤)، ج٦، ص٩٢.

(٨) "ورأس المال أصله". مجد الدين الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** (بيروت: دار الجيل، د.ت)، ص٧٠٤.

(٩) مرتضى الزبيدي، **تاج العروس** (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، ج٨، ص٢٩٨.

(١٠) Braudel, op, cit, p.574.

حتّى هذه المرحلة التاريخية الَّتي بحثها برودل، أي ارتباط بين كلمة الرأسمال وأي مفردة تخص عملية الإنتاج. ويتعين أن ننتظر مجيء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي حتّى ينتقل مستوى ظهور الكلمة من مستوى حقل التداول إلى مستوى حقل **الإنتاج**؛ فقد أخذت الكلمة في التبلور على يد مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، مثل جيمس ميل (١٧٧٣-١٨٣٦) الَّذي رأى أن الرأسمال سلعة معدة لإنتاج سلعة، أي أن الكلمة قد أخذت في الابتعاد عن كونها مجرد تعبير عن مبلغ من النقود، أو مبادلة سلعة بسلعة فحسب، إلى اعتبارها معبرة عن عملية إنتاجية كاملة تعني إنتاج السلع بالسلع.

أما سيسموندي (١٧٧٣-١٨٤٢) فقد رأى أن الرأسمال هو"قيمة تضاعف نفسها باستمرار بواسطة الإنتاج". وهكذا نقترب من الصياغة النهائية الَّتي سوف يعلنها ماركس للكلمة على أساس من أن الرأسمال ليس مبلغاً من المال، إنما هو علاقة اجتماعية من جهة، ووسيلة إنتاج من جهة أخرى. والواقع أن ماركس، على هذا النحو، لم يبتكر في الأمر شيئاً؛ إلا إعادة التصنيف، فقد تلقف من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي المعنى الجديد، والنهائي، للرأسمال.

(٤)

ويمكننا القول ان التطور الَّذي لحق استخدام كلمة الرأسمال، لغةً واصطلاحاً في أوروبا، وانتقال مستوى ظهور الكلمة من مستوى حقل التداول إلى مستوى حقل الإنتاج، قد جاء نتيجة عدة عوامل تضافرت على صعيد الواقع في مقدمتها إخضاع جميع مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع لقانون حركة الرأسمال، ومنها تبلور الصناعة الحديثة وهيمنتها، وسيادة الإنتاج المتزايد من خلال الآلة من أجل السوق، ومن ثم الاستهداف الدائم للربح، وتأزم الصراع الطبقي في حقل اقتسام الناتج الاجتماعي بين كبار ملاك الأراضي (الريع) والرأسماليين (الربح) والعمال (الأجر) كصراع بين طبقات اجتماعية متناقضة في حقل التوزيع. وعلى صعيد الفكر صار الانشغال الرئيسي متركزاً في حقل الإنتاج المادي للسلع، في محاولة تقديم إجابة عن سؤالين محددين بدقة: السؤال الأول: كيف تزيد ثروات الأمم؟ وهو سؤال يتعلق

بالإنتاج، وليس التداول. والسؤال الثاني: ما هي القوانين الموضوعية الَّتي تحكم اقتسام هذه الثروات بين أعضاء المجتمع المنتج لها؟ وهو سؤال منشغل بحقل التوزيع. وفي المرحلة الَّتي شهدت شروع ظاهرة الرأسمال في فرض هيمنتها، بوجه خاص في قطاع الصناعة الآخذة في النمو، سنجد ثمة إعادة صياغة لمفهوم الرأسمال، فلم يعد الرأسمال يُعطي معنى الغنى أو الثراء أو الثروة المكتنزة في أقبية القصور، وإنما أصبح يُنظر إليه ابتداءً من دائرة الإنتاج؛ فروبرت ترجو (١٧٢٧-١٧٨١) وهو من عُظماء الفيزيوقراط، يعرّف الرأسمال بأنه:"قيم متراكمة"[(١١)]. أمّا مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤)، فيعرّف الرأسمال بأنه رصيد الأمة الموظف في الإنتاج وتوزيع الثروة، أو هو:"ثروة متراكمة تجني الأرباح بالإنتاج"[(١٢)]. كما رأى جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣) أن الرأسمال هو المخزون المتراكم من إنتاج العمل[(١٣)]. ويحرز الفرنسي جان باتيست ساي(١٧٦٧-١٨٣٢)، في إطار التصور العام للكلاسيك، تقدماً حينما يعتبر أن الرأسمال، المنتِج، يتضمن الأدوات والآلات والمواد الخام ووسائل معيشة المنتِج، بالإضافة إلى النقود نفسها[(١٤)]. وعليه، يصبح من المستقر في اللغتين الإنجليزية والفرنسية اعتبار كلمة الرأسمال، كاصطلاح، معبّرة عن الثروة الموظَّفة في الإنتاج من أجل الربح أو العائد. وهو معنى تم بناؤه على اصطلاحات أخرى صارت مستقرة مثل العائد والإنتاج والقيمة. وبصفة خاصة القيمة الَّتي كانت مبحثاً مركزياً في جميع أبحاث الكلاسيك وماركس، كما رأينا. بوجه عام، نخلص إلى ان المعنى الَّذي سوف يُعطيه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي للرأسمال هو المعنى الَّذي سوف تعتمده اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، ومن ثم سائر اللغات الأوروبية.[(١٥)]

---

(١١)

"These accumulated values are what we name a capital".
Robert Jacques Turgot, **Reflections on the Formation and Distribution of Wealth** (London: E.Sprag, 1898).p.56

(١٢)

Thomas Robert Malthus, **Definitions in Political Economy** (London: John Murray, 1827) p92.

(١٣)

John Stuart Mill, **Principles of Political Economy with some of Their Applications to Social Philosophy** (London: Longmans, Green &Co, 1909) p.328.

(١٤)

Jean-Baptiste Say, **A Treatise on Political Economy** (Philadelphia: Lippincott, Grambo&Co, 1855).p.59.

ولذلك سنجد موسوعة كولومبيا تذكر:"في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يُعد الرأسمال العنصر الثالث من عناصر الإنتاج إلى جوار العمل والأرض"(١٦) ولكن، فات الموسوعة الشهيرة أن توضح، لأن هذا مهم، أن اعتبار الرأسمال عنصراً من عناصر الإنتاج إنما جاء بعد جهود كبيرة من قبل مفكري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بشأن"العمل المنتِج" و"الثروة"، فالاقتصاد السياسي يعرف العمل المنتِج بأنه:"العمل الّذي ينتج الثروة"، ومن ثم يعد العمل غير المنتج للثروة عملاً غير منتج على الإطلاق. وتجد الثروة مصدرها، في التصورات الأولى لرواد علم الاقتصاد السياسي، مثل وليم بتي (١٦٢٣-١٦٨٧) وريتشارد كانتيون(١٦٨٠- ١٧٤٣)في أمرين، أولهما: الأرض"كمصدر لجميع الثروات"، وثانيهما: العمل، الّذي"يُنتج هذه الثروة"، أو وفقاً لعبارة وليم بِتي الشهيرة:"العمل أبو الثروة والأرض أمها". ويصبح من الضروري أن ننتظر مئة عام تقريباً كيْ يتم اعتبار الرأسمال (بعد أن فرض هيمنته) مصدراً ثالثاً على يد مالتس؛ إذ اعتنق مالتس التصور الكلاسيكي الّذي رأى أن الثروة تجد مصدرها في الأرض والعمل، كمصدرين رئيسيين، لكنه أضاف عنصر الرأسمال على أساس أن العمل والأرض في حاجة إلى الرأسمال، لأنه، كما يقول:"ضروري من أجل إنتاج الثروة؛ فيمكن من ثم اعتبار الرأسمال مصدراً ثالثاً للثروة".(١٧)

---

(١٥) انظر، على سبيل المثال:

Henry Higgs, **Palgrave's Dictionary of Political Economy** (London: Macmillan and Co., Ltd, 1929) p217-223. **Petit Larousse** (Paris: Librairie Larousse, 1977) p.165-166.

(١٦) **The Columbia Encyclopedia** (Columbia University Press, 1959).p.347.

أضاف البعض، من رجال المعاجم، إلى أشكال الرأسمال، المعرفة المنتجة من خلال البحث العلمي، انظر:

D.Greenwald,**Encyclopedia of Economics** (N.Y: McGraw-Hill Company, 1982) p.112.

ولقد صار من المستقر، لدى فقهاء القانون المدني، أن الرأسمال لم يعد معبراً عن مبلغ من النقود وإنما صار"يشمل الأشياء المادية، منقولة أو عقارية، والأشياء المعنوية، كالحقوق الشخصية، ومحال التجارة، والملكية الأدبية، وحقوق المؤلفين، وشهادات الاختراع". محمد كامل مرسي، **شرح القانون المدني**، تنقيح محمد علي سكيكر ومعتز كامل مرسي (الاسكندرية: منشأة المعارف،٢٠٠٥)، ج٢، ص٥١٠. ولدى السنهوري ما يُطابق ذلك تقريباً:"قد تكون نقوداً أو أوراقاً مالية أو منقولات أو عقارات أو حق انتفاع أو ديناً في ذمة الغير أو اسماً تجارياً أو شهادة اختراع أو عملاً أو غير ذلك مما يصلح أن يكون محلاً للالتزام". عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني**، تنقيح أحمد مدحت المراغي (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٤)، ج٥، ص١٩٥. وقارب:"... الرأسمال هو كل ثروة تعود على صاحبها بفائدة أو من شأنها العودة بدخل أو ريع على مالكها... أو كل ثروة لا تستعمل في الاستهلاك المباشر، وإنما تستخدم من أجل جعل إنتاج الثروات أكثر وفرة أو أيسر".

A. Lalande, **Vocabulaire Technique et Critique De la Philosophie** (Paris: Librairie Fe'lix Alcan,1926),vol 1,p.94,95.

(١٧) Malthus, **Definitions**, op, cit, .p.18.

(٥)

وإذ نقبنا في العالم الوسيط، ابتداءً من رفض منهجي للمركزية الأوروبية، ورجعنا إلى ما قبل العام الّذي انتهى إليه برودل، عام ١٢١١، فسنجد أن اللسان العربي، في القرن السابع الميلادي، يعرف كلمة الرأسمال، وكمصطلح، قبل أوروبا، الّتي كانت حقل بحث برودل، بمئات السنين؛ إذ في الآية رقم ٢٧٩ من سورة البقرة، نجد ذكراً صريحاً للكلمة في صيغة الجمع؛ إذ نصت الآية على: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ".

المؤكد أن الرأسمال المذكور في الآية، والّذي سوف نقابله في شبه الجزيرة العربية بوجه عام في التاريخ الوسيط بعيد إلى حد كبير عن المعنى الاصطلاحي الّذي سوف يتبلور في أوروبا بعد ذلك على نحو ما أوضحنا أعلاه، أيْ الرأسمال الصناعي. ولن نجد سوى نوعين فقط من الرأسمال، الرأسمال التجاري[١٨]، والرأسمال المالي الّذي يرتكز على إقراض النقود بفائدة. والأخيرة، أَيْ الفائدة، من الأمور المحرمة في الذهنية الإسلامية.

فلنرجع إلى الآية، ولنلاحظ في البداية أن القرآن ذكر في هذه الآية (رءوس أموالكم) ولم يذكر (أموالكم) أو (نقودكم) وأظن أن السبب في اكتساب النقود صفة الرأسمال في سياق الآية هو أن هذه النقود كانت مقرضة، بوجه عام، على سبيل التشغيل والإنتاج وليس الاستهلاك. وقد ذكر الرازي (٨٦٥-٩٢٥) أربع روايات في أسباب نزول هذه الآية[١٩]، الرواية الأولى: أنها نزلت في أربعة أخوة من ثقيف، كانوا

---

(١٨) الجدير بالذكر أن أصحاب الأموال الطائلة والثروات بمكة، مثل عثمان بن عفان، قد برعوا وأجادوا في تشغيل رؤوس أموالهم وفي استثمارها، فنمت وزادت. شغلوها في التجارة، وشغّلوها في أعمال نستطيع أن نسميها أعمالاً مصرفية بلغة هذا اليوم، كما كتب د. جواد علي، وشغلوها باستثمارها بمشاريع زراعية وصناعية وما شابه ذلك، مشاركة أو على ربح ثابت معين، أو مساهمة في الأرباح دون الخسائر. ولم يكتف تاجر مكة بالاتجار على حسابه، بل ساهم مع غيره من أهل مكة في تكوين رءوس أموال القوافل، بحيث صارت القوافل تجارة شركاء، أو شركة عامة يساهم فيها مَن يشاء من أصحاب المال. انظر: جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (بيروت: دار العلم للملايين. بغداد: مكتبة النهضة،١٩٦٩) ج٧، ص٤٢١.

(١٩) محمد الرازي فخر الدين، **تفسير الفخر الرازي** (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج٤، ص٢٥٧.

يداينون بني المغيرة، والرواية الثانية: انها خطاب لأهل مكة، وهو مجتمع بطبعه مُتاجر. والرواية الثالثة: انها نزلت في العباس وخالد بن الوليد، وكانا يسلفان في الرّبا. والرواية الرابعة: انها نزلت في العباس وعثمان.

وعند الواحدي (١٠٠٢-١٠٧٦) ربما يتأكد تصورنا بشأن سبب استخدام كلمة الرأسمال وليس كلمة المال أو كلمة النقود في الآية. لأن الأموال كانت مُسلّفة بغرض الاستثمار وليس الاستهلاك.

كتب الواحدي:"قال عطاء وعكرمة: نزلت في العباس وعثمان بن عفان، وكانا قد أسلفا في التمر فلما حضر الجداد (أيْ وقت جني الثمار) قال لهما صاحب التمر: لا يَبقى لي ما يكفي عيالي إذا أنتما أخذتما حظكما كله فهل لكما أن تأخذا النصف وأضعف لكما ففعلا فلما حل الأجل طلبا الزيادة فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهما وأنزل الله تعالى هذه الأية فسمعا وأطاعا وأخذا رءوس أموالهما".[٢٠]

في هذه الرواية. رواية الواحدي. اكتسبت النقود صفة الرأسمال لأنها مقرضة على سبيل الاستخدام في الإنتاج الزراعي على ما يبدو، فالمقترض هنا إنما اقترض كَيْ يزرع التمر، بالضرورة كَيْ يبيعه، وهو يطلب إمهاله في سداد الدين، ربما لآفة لحقت زراعته في ذلك العام أو لأَيْ سبب آخر أقعده عن السداد، ولكنه يعقد صفقة جديدة ابتداءً من ذلك؛ إذ طلب امهاله في سداد الدين المستحق عليه، في مقابل أن يدفع ضعف ما عليه من هذا الدين في الموسم التالي.

وحينما ننتقل إلى كُتب التفاسير، المعتمدة من لدن المؤسسة الدينية الرسمية!، لا نقابل في الحقيقة تفسيراً مريحاً، وبالكاد نلمح دلالة على أن الرأسمال هو (أصل المبلغ من غير زيادة) أو (أصل النقود بدون فوائد)، وهو في الآية بمعنى أصل المبلغ (المقرض).

كتب الطبري (في القرن التاسع) :"القول في تأويل قوله تعالى (وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم) "إن تبتم" فتركتم أَكلَ الرّبا وأنبتم إلى الله عز وجل،"فلكم رءوس أموالكم"، من الديون

(٢٠) أبو الحسن بن أحمد الواحدي، **أسباب النزول** (القاهرة: المكتبة التوفيقية،٢٠٠٣)، ص٧٤.

الَّتي لكم على الناس، دون الزيادة الَّتي أحدثتموها على ذلك ربأ منكم، وعن قتادة في قوله:"وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم" ما كان لهم من دين، فجعل لهم أن يأخذوا رءوس أموالهم، ولا يزدادُوا عليه شيئًا".[٢١]

وكتب القرطبي (في القرن الثالث عشر) :"روى أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع، لكم رؤوس أموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون. فردهم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم، وقال لهم: لا تظلمون في أخذ الربا، ولا تظلمون في أن يتمسك بشيء من رؤوس أموالكم فتذهب أموالكم. ويُحتمل أن يكون ولا تظلمون في مطل لأن مطل الغني ظلم".[٢٢]

أما ابن كثير (في القرن الرابع عشر) فقد كتب:"وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لَا تظلمون". أَيْ: بأخذ الزيادة وَلَا تُظْلَمُونَ أَيْ: بوضع رؤوس الأموال أيضا، بل لكم ما بذلتم من غير زيادة عليه ولا نقص منه".[٢٣]

أما الفقه، فقد اعتمد رسمياً كلمة الرأسمال ضمن مفرداته الفنية، فنراها مركزية في فقه كل من الشيرازي (١٠٠٣-١٠٨٣)،[٢٤] وابن رشد (١١٢٦-١١٩٨)،[٢٥] وابن قدامة (١١٤٦-١٢٢٣)،[٢٦] ومنصور البهوتي (١٥٩١-١٦٤١)،[٢٧] وغيرهم حال شرحهم لأحكام القروض والشركات. ونجد الكلمة كذلك عند ابن خلدون، حين يُناقِش حرفة التجارة.[٢٨]

---

(٢١) الطبري، **جامع البيان** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٠)، ج١، ص٢٨٩.

(٢٢) القرطبي، **تفسير القرطبي** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٠)، ج١، ص ٣٢٤.

(٢٣) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** (القاهرة: دار الحديث،١٩٧٢)، ج١، ص٢٤٥.

(٢٤) الشيرازي، **تكملة المجموع شرح المهذب** (القاهرة: دار الحديث، ٢٠١٠)، ج١٤، ص١١.

(٢٥) ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨)، ج٢، ص٢٠٦.

(٢٦) ابن قدامة، **المغني** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠)، ج٥، ص١٧٠.

(٢٧) البهوتي، **الروض المربع شرح زاد المستنقع** (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة،١٩٨٣)، ج٣، ص١٣٦.

(٢٨) ابن خلدون، **المقدمة**، المصدر نفسه، ص٤٣٨. والجدير بالذكر أن الشركات لم تكن، لدى فقهاء المسلمين، مقتصرة على شركات الأموال، إنما عالج الإمام مالك شركات الخدمات أيضاً، مع ذكر واضح للرأسمال؛ جاء في **المدونة:**" قلت: هل تجوز شركة الأطباء اشترك رجلان على أن يعملا في مكان واحد يعالجان ويعملان فما رزق الله بينهما نصفين. قال: سألت مالكاً عن المعلمين يشتركان في تعليم الصبيان على أن ما رزق الله بينهما نصفين. قال: ان كانا في مجلس واحد فلا بأس به. قال: وان تفرقا في مجلس فلا خير في ذلك. قال: وكذلك الأطباء عندي اذا كان ما يشتريانه من الأدوية أن كان له رأسمال يكون بينهما جميعاً بالسوية". مالك بن أنس، **المدونة الكبرى**، رواية سحنون (القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر، ١٩٤٦)، ج٥، ص٤٨.

وذكر أبو منصور الثعالبي (٩٦١- ١٠٣٨) :"حدثني أبو القاسم الطهان الفقيه قال لما رجع أبو الفضل المحمي من الحج اتخذ دعوة دعا إليها اعيان نيسابور ووجوهها وفيهم أبو زكريا الحربي وأبو الحسين بن لسيان الفارسي رأس التجار وأديبها وفقيهها فأفضت بهم الأحاديث إلى أن أفاض ابن لسيان في مدح التجارة وفضل واطنب في مدحهم ثم قال من جلالتهم: ان لهم أمثالاً مستعملة بين السادة والكبراء كقولهم: الصرف لا يحتمل الظرف، ورأس المال أحد الرابحين...". [٢٩]

(٦)

وإذ ما نقبنا في العالم القديم، فسنجد أن تقنين أشنونا، في القرن الثامن عشر قبل المسيح، له السلام. يذكر كلمة الرأسمال صراحة. كذلك نجد لدى حمورابي ذكراً صريحاً للكلمة، وسوف نناقش مواد هذين التقنينيّن لاحقاً ببعض التفصيل.

(٧)

أما فقهاء القانون، والقانون التجاري بوجه خاص، فيعرّفون الرأسمال، بأنه:"مجموع الأموال الّتي تتكون منها ثروة الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً، وتقسم إلى أسهم متساوية القيمة، تعطي حقوقاً متساوية." [٣٠] أو هو:"المبلغ النقدي الّذي يمثل القيمة الاسمية للحصص النقدية والعينية على السواء." [٣١] أو:"مجموع الحصص النقدية أو العينية الّتي يقدمها الشركاء" [٣٢] والحد الأدنى الّذي يمكننا فهمه من هذه التعريفات، المتشابهة، أن فقهاء القانون، في مبحث

---

(٢٩) أبو منصور الثعالبي، **كتاب خاص الخاص** (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦)، ص٨١.

(٣٠) محمد صالح، **شرح القانون التجاري المصري** (القاهرة: مطبعة فتح الله الياس وأولاده، ١٩٣٨)، ج١، ص٢٦٩.

(٣١) على البارودي، **القانون التجاري: الأعمال التجارية والتجار- الشركات التجارية** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٦)، ص٢٤٠.

(٣٢) محمد سمير الشرقاوي، **الشركات التجارية في القانون المصري** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص١٤٤. والواقع أن عدم الانشغال بتعريف الرأسمال والاقتصار على تحديده على أساس كونه المساهمات النقدية والعينية الّتي تقدم من الشركاء، هو سمة عامة في كتابات فقهاء القانون، وانظر في فرنسا:

Georges Ripert, **Traite Elementaire de Droit Civil de Planiol** (Paris: Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, 1952) p.958."L' ensemble des apports en argent ou en nature forme le capital social.C' est le montant de ce que la societe, Personne morale, a recu des associes. IL' est considere comme une dette de la societe envers les associeset, dans les bilans commerciaux, le capital social figure au passif. IL ne faut pas le confondre avec l' actif social qui comprend tous les biens appartenant a la societe et qui, apres que que annees d' exploitation est, suivant le cas, superieue ou inferieur au capital".

الشركات التجارية بوجه خاص، إنما يخلطون بين ثلاثة اصطلاحات مختلفة، وهي (الأموال)، و(الثروة)، و(النقود) ويعتمدون مفهوماً انطباعياً في الغالب، وذاتياً في الأعم. ولن ننشغل هنا بمناقشة هذا الخلط ونكتفي بالإشارة إلى عدم إمكانية استخلاص أية معرفة علمية بصدد اصطلاح (الرأسمال) لدى فقهاء القانون، وبصفة خاصة فقهاء القانون التجاري، الَّذي يعد هذا الاصطلاح من أهم الاصطلاحات لديهم، والَّتي تمثل أحد المباحث العلمية المهمة وبالأخص في باب الشركات التجارية! ومع ذلك لا نجد من قِبلهم الاهتمام اللازم بالتعرف على تاريخ المصطلح وطبيعته ودلالاته المعرفية.

(٨)

حتى الآن كنا نبحث في كلمة "الرأسمال". أما كلمة "رأسمالي" فهي تاريخياً، في الرأي الغالب، ترجع إلى منتصف القرن السابع عشر حينما استخدمت لأول مرة في صحيفة Hollandsche Mercurius الهولندية في عام ١٦٣٣، ومرة ثانية في عام ١٦٥٤. وفي عام ١٦٩٩ جاء في مذكرة فرنسية تناولت بالحديث ضريبة جديدة فرضها مجلس الطبقات في الأقاليم الهولندية المتحدة، إن:"الرأسماليين مُيزوا عن غيرهم في أشياء كثيرة...". كما أن جان جاك روسو استخدم الكلمة في عام ١٧٥٩ عندما كتب إلى صديق له يقول:"فلا أنا سيد من كبار السادة، ولا أنا رأسمالي، إنما أنا شخص فقير، وإنسان راض بحالي".(٣٣)

كلمة "رأسمالي" إذاً معروفة منذ زمن طويل، لكنها دائماً ما كانت ملتصقة بمفهوم المال والثروة والغنى، إذ نجدها تعني أصحاب الثراء الواسع، أو أصحاب الثروات المالية، أو أصحاب السندات العامة. ولا شك في أن اصطلاح الرأسمالي الآن صار مختلف المعنى نتيجة تطور اصطلاح الرأسمال نفسه، فلم يعد الرأسمالي إذاً ذلك الرجل الَّذي يكتنز الثروة، إنما أصبح ذلك الَّذي يُنتجها.

وحينما يُذكر الرأسمال الآن فإنما ينصرف المفهوم مباشرة، غالباً، إلى الرأسمال

---

(٣٣) مُشار إليه لدى: Braudel, op, cit, p.596.

الصناعي، وليس الرأسمال التجاري أو الرأسمال المالي. فلقد صارت كلمة الرأسمال، أو CAPITAL، تعبيراً، لغوياً، عن الرأسمال الصناعي بوجه خاص. أيْ الرأسمال الَّذي يستخدم مواد العمل وأدوات العمل وقوة العمل في سبيل إنتاج السلع بواسطة الآلة من أجل السوق. ومن الناحية الاصطلاحية صارت الكلمة معبرة عن أيْ شكل من الأشكال الثلاثة للرأسمال. كتب الفاروقي:"الرأسمال نقود مثمرة لفائدة أو مبذولة لمشروع؛ مصدر إيراد أو دخل. أسهم صادرة مستوفاه القيمة؛ حصص مكتتب بها مدفوعة".[٣٤]

(٩)

بعد أن بحثنا في التاريخ، وحددنا المفاهيم إلى حد ما، وعرفنا أن الرأسمالية مصطلح مضاد للاشتراكية، وأن الرأسمال لم يعد مبلغاً من النقود، إنما صار يعني علاقة اجتماعية تنتمي إلى حقل وسائل الإنتاج، وأن الرأسمالي هو ذلك الشخص الذي يُنتج الثروة بالثروة. أو السلع بالسلع. فإنه يمكننا الآن فهم، ولو أولي، لم أطلق على الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى الآن اسم الرأسمالية. فالواقع أن الرأسمال في أبسط صوره، وربما أعقدها في نفس الوقت، هو نقود. هذه النقود تتحول إلى أدوات عمل، ومواد عمل، وقوة عمل، من أجل إنتاج السلعة. والنقود كانت تُستخدم إبتداءً من القرون الأخيرة من العالم القديم ومنذ بدايات العالم الوسيط، في جُل عمليات التبادل والتجارة، وكان يمكننا أن نرى بوضوح قيامها، وعلى أكمل وجه، بتأدية مختلف وظائفها كوسيط في التبادل، وكمخزن للقيمة ومعياراً لها[٣٥]، وكان الهدف الأول وربما الوحيد مِن وراء استخدامها عند مَن يملكوها مِن الأغنياء والنُخب بوجه عام هو زيادتها المستمرة (التركيم)، كما يفعل صديقنا الرأسمالي في عالمنا المعاصر. ولكننا لا نطلق على العصور التاريخية السابقة على الرأسمالية إلا اسمائها الَّتي عبرت عن الظاهرة الأكثر هيمنة.

فقد أطلقنا على العصر العبودي هذا الاسم، لأن الظاهرة الَّتي سادت المجتمعات

(٣٤) الفاروقي، **المعجم القانوني**، المصدر نفسه، ص٢٠٩.

(٣٥) "ان النقود الَّتي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال...". المقريزي، **شذور العقود في ذكر النقود**، دراسة وتحقيق محمد عبد الستار عثمان (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٠)، ص١٥٧.

آنذاك، كما في اليونان القديمة على سبيل المثال، كانت ظاهرة الرق، وكان من الملاحَظ بجلاء أن تطور المجتمع نفسه يتم من خلال عمل العبيد في السلم والحرب.

كما أطلقنا على عصر الإقطاع هذا الاسم لأن الظاهرة الّتي سادت المجتمعات آنذاك، في العالم الوسيط، هي الزراعة والملكيات الزراعية الكبيرة. والتناقض بين كبار الملاك، على اختلاف أشكال الحيازة وتباين الملاك والحائزين، وصغار الفلاحين أو الأقنان. الأمر الّذي يعني أن إطلاق الرأسمالية كمصطلح على عالمنا المعاصر إنما يعني هيمنة الرأسمال (المتجسد في قانون حركته) كظاهرة. ولا يعني هذا أن هذه الظاهرة فريدة تاريخياً، أو غير مسبوقة، إنما يعني انها ظاهرة صارت مهيمنة. إذ لا توجد، ولن توجد، حقبة تاريخية خالصة؛ فكما عرفت المجتمعات العبودية الإقطاع، بل وعلاقات الإنتاج المشاعية أيضاً، جنباً إلى جنب، فقد عَرفت المجتمعات الإقطاعية ظاهرة العبودية، وبالتبع ظلت الرأسمالية فترة طويلة جداً بجانب الإقطاع واستعباد البشر،[٣٦] ولم تزل أجزاء من العالم المعاصر تحكمها علاقات الإنتاج المشاعية. والظاهرة الّتي تهيمن على عالمنا اليوم ظاهرة الرأسمال كعلاقة اجتماعية تنتمي إلى حقل وسائل الإنتاج.

---

(٣٦) إذ ما نظرنا إلى أفريقيا الشرقية، بصفة خاصة جنوب السودان، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر(كانت الرأسمالية في عز عنفوانها في أوروبا) فسنجد أن تجارة الرقيق حتّى أيام دولة محمد علي كانت تجارة رسمية:"كان قنص الرقيق أو الغزوات من أهم مصادر الايراد في الجهات الواقعة على ممتلكات محمد علي وكان جنود الباشا في غالب الأحيان يتقاضون مرتباتهم عبيداً تقدر أثمانهم بما يفوق سعر السوق بكثير. ولما كان التأخر في دفع رواتب الجنود أمراً كثير الحدوث، فقد أظهروا نشاطاً غير قليل في قنص الرقيق لاعتمادهم على ما يحصلونه من بيعه في استيفاء رواتبهم المتأخرة". انظر: محمد فؤاد شكري، وآخرون، **بناء دولة مصر محمد علي، السياسة الداخلية** (القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٤٨)، ص٥٦٤. وقريب من ذلك ما ذكره د. محجوب باشري، إذ كتب: "اعتاد خورشيد أن يبقى أربعة أو خمسة أشهر في جنوب السودان، ويرجع إلى عاصمته، وقد ألقى القبض على الآلاف من البشر عبيداً، وبعد ذلك يبدأ في تصنيف العبيد، فيبقي خيرهم وأحسنهم لنفسه، وما يلي هؤلاء يلحقهم جنوداً بقواته، أما الفئة الثالثة فيدفعهم لضباطه بدلاً من المرتبات الّتي كان يجب أن يتقاضوها، ويعني ذلك أن الحكومة التركية المصرية قامت في السودان للاستعباد والاسترقاق". محجوب عمر باشري، **معالم الحركة الوطنية في السودان** (بيروت: المكتبة الثقافية، ١٩٦٦) ص٤٧. كما كتب جرجي زيدان:"تجار الرقيق كانوا أشبه بالملوك والقواد منهم بالتجار، في حاشية كل منهم مئات أو ألوف من الرجال بين خدمة وعمال وعبيد يقومون لقيامه ويقعدون لقعوده. فالنخاسون عمد السودان وعيون أعيانه وقادة أعماله تهابهم الحكام وتخشى صتوتهم الحكومة. فلما جاء المهدي. آنس من أولئك التجار إصغاء وكانوا له عوناً في إضرام الثورة". جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، مع فذلكة في تاريخ مصر القديم** (القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٩٩)، ص٢٢٧. ويقول د. محمد صبري:" وكانت دارفور في سنة ١٨٧٤ لا رقابة عليها فكان لابد من إخضاعها لسلطانه قبل أن يسيطر عليها تجار الرقيق الّذين كانوا بفضل ثروتهم وعصابتهم المسلحة الأجيرة سادة أفريقيا الوسطى...". محمد صبري، **الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٨)، ص٢١٠.

نحن إذاً لم نُطلق على المجتمعات السابقة اسم الرأسمالية على الرغم من اشتراكها مع مجتمعنا الرأسمالي المعاصر، كما سنرى، في الكثير من السمات والخصائص الَّتي جعلتنا نُطلق على عالمنا المعاصر اصطلاح العالم الرأسمالي، لا لخلو المجتمعات السابقة هذه من الرأسمال أو من قانون حركته، لأنه كان موجوداً بالفعل، وبأشكاله كافة، إنما **لعدم هيمنة** هذا القانون على مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليومية. إذ الهيمنة كانت لمظاهر اجتماعية أخرى أشد ظهوراً وأكثر أهمية. وحينما يُهيمن هذا القانون، الموضوعي. قانون حركة الرأسمال ويُخضع له جميع مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع، يكون من المتعين تاريخياً أن نُسمي عالمنا المعاصر العالم الرأسمالي، أيْ هو **العالم الَّذي يحكمه ويهيمن عليه قانون حركة الرأسمال**.

فلنفترض أن رأسمالاً (مواد عمل+ أدوات عمل+ قوة عمل) يتكون من ١٠ وحدات، دَر ربحاً مقداره ٤ وحدات. الأهمية هنا، اجتماعياً، ليست منعقدة للـ ٤ وحدات، إنما للـ ١٠وحدات. فالمجتمع هنا يُدرك، بعبارة أدق بات يُدرك، أن الـ ١٠ وحدات هذه يدور في فلكها نشاطه الحياتي اليومي. ولذا يُصبح مفهوماً لمَ اتخذت النقود، الموظفة في التجارة أو الصناعة أو الزراعة بقصد زيادتها، كلمة CAPITAL للتعبير عنها، حيث تعني (فائق، فاخر، عظيم، رئيسي، أساسي، كرسي الملك، له الاعتبار الأول) وإن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن هو انتفاء العلاقة، كما ذكرنا، بين الكلمة والنقود أو الأموال في اللغات الأوروبية الَّتي انتقت كلمة تُعبر عن سمو وأهمية وعلو منزلة النقود أو الأموال المعدة للإنماء، واختارت كلمة/ اصطلاح CAPITAL.(٣٧)

في مجتمعات سابقة على الرأسمالية، في كُل المجتمعات تقريباً، وعلى الرغم من وجود نفس الـ ١٠وحدات، ونفس الـ ٤ وحدات، إلا أن المجتمع كان محكوماً بظواهر اجتماعية واقتصادية أكثر حسماً وبروزاً وأهمية. الرق مثلاً في بابل أو آثينا. الأرض في

---

(٣٧) راجع في اللغة الإسبانية: ف. كورينطي، قاموس **إسباني- عربي** (مدريد: المعهد الإسباني العربي للثقافة، ١٩٨٥)، ص٧٩. حيث Capital تعني: رئيسي، هام، عظيم. وانظر في اللغة الإيطالية: **قاموس: عربي- إيطالي، إيطالي- عربي** (لندن: دار عكاظ، ١٩٨٩)، ص١٤٤؛ حيث تعني الكلمة: كرسي الملك، رأسمال، أصل المال. ونجد في اللغة الألمانية، نفس المعاني، انظر:

Collins Dictionary: German- English, English- German (New York: Harper Collins Publisher: 1997), p384.

أوروبا في القرون الوسيطة، ثم هذه الـ ١٠وحدات في الرأسمالية.

يكون من المهم الآن التعرف إلى قانون الحركة الَّذي يحكم ذلك المجتمع الَّذي يولي مثل تلك الأهمية القصوى لهذه الـ ١٠وحدات، كظاهرة مهيمنة على العالم المعاصر، وتدور في فلكها الظواهر كافة على الصعيد الاجتماعي، فلننتقل إلى الفصل السادس كَيْ نتعرف إلى قانون حركة الرأسمال.

الفصل السادس
في الصيغة العامة للحركة

(١)

منذ أن هبط الإنسان من فوق الأشجار، وقبل أن تنتصب قامته؛ وهو لا يكف عن الإنتاج أو الاستهلاك. والواقع انه لا يمكن تصور مثل هذا المجتمع الإنساني الَّذي لا يُنتج ولا يستهلك. حتّى بلدان الخليج العربي الَّتي ينتج لها النفط، وتَستورد كُل شيء من الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي، ابتداءً من الويسكي وانتهاءً بالتقنية. نراهم ينتجون العصائر والمثلجات، وبعض الخدمات، المتطورة جداً أحياناً!

وفي كُل مجتمع منتج ومستهلك، يسوده نمط الإنتاج الرأسمالي، يكون التبادل النقدي هو الظاهرة السائدة في النشاط الاقتصادي. فكُل شيء أصبح، من المؤكد، محلاً للتداول. للبيع والشراء. حتّى الأخلاق!

وعلى مستوى البدء في النشاط الاقتصادي على صعيد التجارة أو الزراعة أو الصناعة، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، لابد وأن نبدأ من النقود، وسنرمز لها بالحرف **(ن)** فلكي نشتري سلعة، وسنرمز لها بالحرف **(س)** من أجل استعمالها استعمالاً استهلاكياً أو إنتاجياً، يتعين أن يكون تحت تصرفنا مقدار معين من **(ن)** فلكَيْ نشتري كمية معينة من الفاكهة:

- من أجل أكلها، أَيْ استهلاكها مباشرة،

- أو من أجل إعادة بيعها بثمن أغلى، أَيْ بقصد الربح،

- أو بقصد أن نضيف إليها السكر والمواد الحافظة مثلاً، ونبيعها كأحد أنواع المربات، أَيْ الشراء بقصد الإنتاج.

فإنه يتعين أن يكون تحت تصرفنا **(ن)** والفعلان الأخيران، أَيْ الشراء بقصد البيع، والشراء بقصد الإنتاج، ثم كيفية توزيع هذا الإنتاج اجتماعياً، محل انشغال أصيل

للاقتصاد السياسي. إذ لا ينشغل علم الاقتصاد السياسي كثيراً بفعل الشراء بغرض الاستهلاك المباشر. وترك هذا الانشغال لما يُسمى(الاقتصاد!) الذي يُلقّنونه، علماً، للطلبة في المدارس والجامعات كفن تجريبي!

(٢)

ولنبدأ من الشراء بقصد البيع، أَيْ بقصد التجارة. فبائع الفاكهة أو تاجر التجزئة يذهب إلى تاجر الجملة، أو إلى المنتج المباشر، الفلاح، كَيْ يشتري منه الفاكهة؛ ثم يتوجه بسلعته الَّتي اشتراها إلى دكانه عارضاً إياها للزبائن، لا بغرض تزيين الدكان بهذه السلعة بالطبع، وإنما بقصد إعادة بيعها بثمن أغلى من الثمن الَّذي اشتراها به؛ كَيْ يحصل على أصل نقوده الَّتي بدأ بها نشاطه التجاري بالإضافة إلى الربح؛ وسوف نرمز لما يسمى، ظاهرياً، الربح بالرمز **(Δ ن)** سوف نبحثاً مصدره وانحلاله لاحقاً.

وإذ ما استخدمنا التجريد وجرّدنا جميع عمليات البيع والشراء المتتالية والمتعاقبة من كُل ما هو ثانوي، فسنحصل على شكل الحركة الَّذي يحكم كُل هذه العمليات، وهو **(ن – س – ن + Δ ن)**.

فلقد ذكرنا أن تاجر التجزئة نزل إلى سوق الجملة ومعه نقوده**(ن)** بقصد شراء السلع **(س)**، أَيْ أنه سوف يقوم بتحويل **(ن)** إلى **(س)** وبمجرد عودته إلى دكانه يَشرع في تحويل **(س)** الَّتي اشتراها لتوه من تاجر الجملة، إلى **(ن)** + **(Δ ن)**، أَيْ أن صيغة شكل الحركة الَّتي تحكم جميع عمليات البيع والشراء ما بين المنتج المباشر وتاجر الجملة وتاجر التجزئة، حتّى المستهلك الأخير، ستكون: **(ن — س — ن + Δ ن)**.

(٣)

والَّذي يهمنا الآن، متسلحين بالتجريد، كما ذكرنا، هو أن ننتقل من التعرف على شكل حركة الرأسمال التجاري، في مرحلة أولى، كما رأينا أعلاه، إلى التعرف على تطوره إلى رأسمال صناعي، في مرحلة ثانية. ثم تطوره إلى رأسمال مالي، في مرحلة ثالثة. دون أن يُفهم من ذلك أن الثاني هو تطور تاريخي للأول. أو أن الثالث هو

تطور تاريخي للأول أو للثاني. فواقع الأمر أن الرأسمال الصناعي، والمالي، لا يستطيعان أن يعيشا بمعزل عن الرأسمال التجاري. والأغلب أن يعمل الرأسمال الصناعي والرأسمال المالي على الاعتناء بالرأسمال التجاري والعمل على تطويره وتدعيمه، على الرغم مما بينهم من تناقض، كأجزاء مكوّنة للرأسمال الكُلي على الصعيد الاجتماعي.

فقبل سيادة الرأسمالية كنظام يفرض هيمنته على العالم بأسره، منذ خمسة قرون، كانت المجتمعات المختلفة تنتج وتتبادل وتوزع وتستهلك، وكان شكل حركة الرأسمال التجاري، الَّذي هو أسبق أنواع الرأسمال تاريخياً، مؤداه أن يبدأ التاجر برأسمال معين **(ن)**. يبدأ مثلاً بـ ١٠ وحدات من النقود، يشتري بها أحد أنوع السلع، مثل صديقنا الَّذي اشترى الفاكهة منذ قليل، ثم يبيعها مثلاً بـ ١٢ وحدة. يحصل على نقوده الَّتي بدأ بها وقدرها ١٠ وحدات، مضافاً إليها ٢ وحدة كربح. ثم يعيد الكرة مرات ومرات.

(٤)

ولكن، حينما يقرر هذا التاجر النابه أن ينتج السلعة، بدلاً من أن يشتريها بقصد بيعها، أَيْ حينما يقرر تاجر الفاكهة أن يتحول إلى رأسمالي ينتج مربى الفاكهة، يحدث تعديل طفيف في نص الصيغة **(ن – س – ن + Δ ن)** ولكنه تعديل عميق. تعديل سوف يؤدي (حين يهيمن) إلى إعادة صياغة شكل العالم المعاصر بأسره. فبدلاً من تحول النقود **(ن)** إلى سلعة **(س)**، أَيْ بدلاً من شراء السلعة المنتجة مباشرة، سوف تتحول **(ن)** إلى قوة عمل **(ق ع)** ووسائل إنتاج **(و أ)** وتتركب وسائل الإنتاج من مواد عمل **(م ع)** وأدوات عمل **(أ ع)**، وحينئذ يتحول الرأسمال **النقدي** إلى رأسمال **إنتاجي**. فسوف يقوم هذا التاجر النابه، الَّذي قرر أن يتحول إلى رأسمالي صناعي، بشراء الفاكهة **(م ع)** من سوق الفاكهة، ثم يتوجه إلى سوق آخر هو سوق الآلات كَيْ يشترى ماكينة صُنع المربى **(أ ع)** ثم يتوجه إلى سوق ثالث مختلف هو سوق العمل، كَيْ يشتري قوة العمل **(ق ع)** الَّتي يبيعها العمال الأجراء، وحينما تكتمل الأجزاء الَّتي يتكون منها الرأسمال الإنتاجي **(م ع + أ ع + ق ع)** يأمر العمال بمعانقة الآلة المحبوبة من أجل الإنتاج! من أجل تحويل الرأسمال الإنتاجي إلى رأسمال **سلعي**. وحينما يخرج المنتج، أَيْ

الرأسمال السلعي، يوجهه الرأسمالي إلى السوق كَيْ يبيعه ويحصل على **(ن)** + **(∆ ن)**. أَيْ يحول الرأسمال السلعي إلى رأسمال **نقدي** مرة أخرى. فهو يبدأ بـ ١٠ وحدات من **(ن)** ويشتري **(ق ع)** بـ ٤ وحدات، ويشتري **(م ع)** بـ٣ وحدات، ويشتري **(أ ع)** بـ ٣ وحدات، وحينما يخرج المنتج يوجهه إلى سوق رابع هو سوق المواد الغذائية، كَيْ يُباع ويحصل على نقوده، الَّتي هي أصل المال، بالإضافة إلى الربح، أَيْ **(ن)** + **(∆ ن)**، أَيْ يحصل على الوحدات الـ ١٠الَّتي بدأ بها نشاطه الاقتصادي، مضافاً إليها الربح**(∆ ن)**. ولكن ما هو مصدر**(∆ ن)**؟

علمنا من الاقتصاد السياسي أن مصدر الربح هو العمل البشري، أَيْ، باختصار، يتلقى الرأسمالي عملاً أكبر من الأجر المدفوع، وهذا الفارق هو ما اصطلح على تسميته بالقيمة الزائدة. الصيغة العامة هنا**(ن – و أ + ق ع – س – ن + ∆ ن)**، وهي في نفس الوقت، كما سنرى، تعد القانون العام للحركة الَّذي تخضع له جميع الأشكال الَّتي يتخذها الرأسمال على الصعيد الاجتماعي. نلاحظ هنا أمرين:

الأول: أن هذا القانون يحكم كُل نشاط إنساني إنتاجي يستخدم التوليفة الَّتي تجمع بين مواد العمل وأدوات العمل وقوة العمل **(م ع + أ ع + ق ع)** في سبيل إنتاج سلعي من أجل السوق لا تعود ملكيته إلى المنتج المباشر. ولا نجد أيْ مبرر لإنكار سريان القانون ذاته في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، وبصفة خاصة المجتمعات القائمة على عمل العبيد، بحجة أن قوة العمل كانت غير مأجورة! ونرى سريان هذا القانون بدقة على هذه المجتمعات، والمجتمع العبودي بصفة خاصة؛ لأن العبرة تكون بمدى ملكية المنتج المباشر للمنتج من ناحية، كما وأن مالك العبد في الواقع يتكلف طعام وإيواء العبد، وهذا الإطعام والإيواء يُحسب ضمن نفقة الإنتاج، وكأن السيد دفع **(ن)** مقابل **(ق ع)** من أجل إنتاج سلع يتم توجيهها إلى السوق، من ناحية أخرى. ونحن نعرف أن أجور بعض العمال في عالمنا المعاصر تكاد تطابق تكاليف إطعام وإيواء العبيد في العصور القديمة! أما القول بأن العلاقة بين العامل والرأسمالي تختلف، على صعيد العلاقة الحقوقية، عن العلاقة بين العبد والسيد، فهو قولٌ تعوزه الدقة، وقبله الصدق مع النفس! بصفة خاصة حين التحليل الدقيق والأمين لا للعلاقة الحقوقية فحسب وإنما

للعلاقة الإنتاجية أيضاً. أما أن العامل يتلقى جنيهاً أو كسرة خبز، فهو أمر لا يقدم ولا يؤخر. النتيجة واحدة: عمل زائد بلا مقابل.

أمّا الأمر **الثاني** فهو: أن الصيغة **(ن — و أ + ق ع — س — ن +Δ ن)** تنشط بكفاءة سواء ذهب العامل إلى الرأسمالي في مصنعه، أو ذهب الرأسمالي إلى العامل، بمواد العمل، إلى بيته. وسواء أكان الرأسمالي فرد أم مؤسسة أم دولة حديثة، أو حتّى دولة الخلافة الإسلامية في القرن العاشر، طالما كنا بصدد **(م ع + أ ع + ق ع)** ثم إضافة المنتج إلى ملك شخص آخر غير منتجه المباشر[1]؛ فقانون الحركة ليس وليد اليوم، ولا الـ ٥٠٠ عام الماضية فقط، إنما يعود إلى عصور أقدم كثيراً. ولكن رجال الاقتصاد السياسي الَّذين اتخذوا من تاريخ أوروبا تاريخاً للعالم، لم يتمكنوا من الذهاب أبعد من أوروبا القرون الوسطى. فكما تحكم الصيغة **(ن — و أ + ق ع — س — ن + Δ ن)** آداء مصانع جنرال موتورز في عالمنا الرأسمالي المعاصر، فقد حكمت نفس الصيغة العامة الآداء في مصانع بلاد الغال في القرن الثالث، والمصانع السلطانية في القرن العاشر.

فيمكننا أن نرى العمال النساجين **(ق ع)** في دولة الخلافة في القرن العاشر يستخدمون النسيج **(م ع)** المملوك للدولة، كما كانوا يستخدمون الآلات والأدوات **(أ ع)** المملوكة أيضاً للدولة، وكانوا في مقابل ذلك يتلقون الأجور.

ولدينا أمثلة عديدة نكتفي هنا منها برواية ناصر خسرو(١٠٠٣- ١٠٨٨) حين زار مصر في العصر الفاطمي تؤيد انطباق الصيغة العامة للحركة **(ن - و أ + ق ع - س - ن +Δن)**، في القرن الحادي عشر؛ فالعمال في مصانع السلطان (رأسمالية الدولة) كانوا يتلقون الأجور مقابل بيعهم لقوة عملهم، ونفهم من باب أوْلى أن العمال في المصانع

---

(١) "ولا بأس أن تؤاجره على بناء دارك هذه والجص والآجر من عنده، وهذه إجارة وشراء جص وآجر في صفقة واحدة". أبو سعيد البراذعي القيرواني، **التهذيب في اختصار المدونة**، دراسة وتحقيق محمد الأمين الشيخ (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،٢٠٠٢)، ج٣، ص٣٤٨. وكتب أبو محمد السقطي(القرن الثاني عشر) :"ويأمر النشارين للخشب المستأجرين للنهار أن يحدّوا مناشيرهم قبل وقت الشروع في العمل إما عند الصباح وإما عند الفراغ بالعشي سداً للذريعة في ذلك فإن منهم مَن يغش بأن يَجلس لذلك ويطيل المدة ليستريح ويعمل ثلاثة أيام في شغل يومين". انظر:
Coline et E. Levi -Provençal, **Un Manuel Hispanique De Hisba**, Traite D'abc Abd ALLAH Muhammad B. Abi Muhammad As-sakti De Malaga, Sur la Surveillance Des Corporations Et La Répression Des Fraudes En Espagne Musulmane (Paris· Librairie Ernest Leroux 1931) p13.

الأخرى الَّتي كانت تُنتج للعامة كانوا يتلقون الأجور أيضاً أسوة بعمال دار الطراز السلطانية. فقد كتب ناصر خسرو:"... وينسج بتنيس القصب الملون من عمائم ووقايات وما يلبس النساء، ولا ينسج في أيْ مكان قصب ملون كذلك الذي ينسج في تنيس. وينسج القصب الأبيض في دمياط، وينسج خاصة في مصانع السلطان ولا يباع ولا يعطى لأحد. وفي مدينة تنيس هذه، ينسجون البوقلمون وهو غير موجود في أيْ مكان آخر في العالم، وهو ثوب ذهبي يتلون باختلاف أوقات النهار. وتحمل هذه الثياب من تنيس إلى المشرق والمغرب... والقصب والبوقلمون الَّذي ينتج للسلطان يُبذَل فيه ثمن كامل فيعمل العمال للسُلطان برغبة لا كما في الولايات الأخرى حيث يظلم ديوان السلطان الصناع...".[٣]

كما يحكي لنا اليعقوبي (٨١٠- ٨٩٧) قصة انشاء بغداد على يد الخليفة أبي جعفر المنصور، ونفهم من روايته معرفة المجتمع في القرن العاشر لقوة العمل المأجورة:"... ثم وجه في إحضار المهندسين وأهل المعرفة بالبناء والعلم بالمساحة حتّى اختط مدينته وأحضر البنائين والفعلة والصناع من النجارين والحدادين والحفارين فلما اجتمعوا وتكاملوا أجرى عليهم الأرزاق وأقام لهم الأجرة".[٤]

(٥)

فلنرجع إلى تاجر الفاكهة الَّذي قرر أن يتحول إلى رأسمالي صناعي. ونراه الآن يفكر وهو يشاهد العمال يطبخون الفاكهة ويضيفون إليها السكر، وآخرون يعلبون المربى، وآخرون يحملون المنتج على سيارات النقل المتجهة إلى السوق. ويُحدّث نفسه لم لا يستخدم رأسماله في استثمار مختلف مثل صديقه الَّذي يجني أرباحاً أكثر

---

(٣) انظر: ناصر خسرو علوي، **سفرنامة**، ترجمة يحيى الخشاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، وعلى صعيد بيع قوة العمل في حقل الخدمات، نجد عند الحسن الوزان ما يفيد أن بيع قوة العمل يعد ظاهرة معروفة تاريخياً في شمال أفريقيا في القرن الخامس عشر:"... ثم نصل إلى مجمع الحمالين، ويبلغ عددهم ثلاثمائة حمال، ولهم أمين أيْ رئيس، يختار كُل أسبوع مَن يجب عليهم أن يشتغلوا ويكونوا رهن إشارة الجمهور طوال الأسبوع. يجمع هؤلاء الرجال ما ربحوه من مال في صندوق. ويقسم المال بين الدين اشتغلوا عندما ينتهي الأسبوع. ويشتغل هؤلاء وهم لابسون ثياباً قصيرة ذات لون واحد، ويلبسون خارج أوقات عملهم مما يشاؤون". انظر: الحسن بن محمد الوزان، **وصف أفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر(بيروت: دار العرب الإسلامي، ١٩٨٣)،ج١، ص٢٣١-٢٤٥. وسوف نعرض للنص لاحقاً بشيء من التفصيل.

(٤) أحمد بن أبي يعقوب، **كتاب البلدان** (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص٣٣٧. "والتاجر صاحب الأعمال، في القرن العاشر، قد يحرص على اقامة صناعة وتشغيل العمال فيها وتوفير المواد الأولية"، انظر:

Maurice Lombard, **The Golden Age of Islam** (Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2004) p.215.

منه بالمضاربة المالية! أو صديقه الثاني الّذي أودع رأسماله لدى أحد المصارف ويحصل كُل مدة معينة على فائدة ربما تفوق الربح الّذي يحققه من وراء مصنعه! حينئذ سوف يتحول تاجر الفاكهة من رأسمالي صناعي إلى رأسمالي مالي. وتكون الصيغة العامة لشكل الحركة عندئذ هي: **(ن – ن – ن + Δ ن)**. فالرأسمالي هنا حينما أقرَض نقوده **(ن)** فإنما في الواقع قد اشترى **(ن)** في شكل حقوق دائنية، وهو يستطيع بيع هذه الحقوق ورهنها، والتصرف فيها بأنواع التصرفات القانونية كافة. ويمكنه أيضاً الانتظار إلى نهاية فترة القرض كَيْ يحصل على **(ن) + (Δ ن)**. وقانون الحركة هذا لا ينفرد به مجتمعنا الرأسمالي المعاصر، إنما وجد كصيغة عامة لحركة الصرافة في الهيكل في أورشليم زمن المسيح له السلام.

والَّذي يميز الصيغة الَّتي تحكم إقراض النقود **(ن – ن – ن + Δ ن)** عن صيغة الحركة **(ن – س – ن + Δ ن)** الَّتي تحكم شراء السلع بغرض إعادة بيعها بسعر أعلى، هو شكل حقوقي بحت، وفقاً لتفرقة الشريعة اللاتينية بين الحقوق العينية والحقوق الشخصية، فقانون الحركة الأول يتضمن حقاً شخصياً للمقرض تجاه المقترض. أما شكل الحركة الثاني فهو يتضمن حقاً عينياً للمشتري على السلعة الَّتي اشتراها وتجسدت في شكل وحدات النقود.

ومن جانبنا فسوف نعتبر أن عملية شراء النقود والأوراق المالية، والمضاربات، خاضعة لصيغة الحركة **(ن – ن – ن + Δ ن)**، أمّا دون ذلك من عمليات الشراء لأجل البيع فسوف نعتبرها خاضعة لقانون حركة الرأسمال التجاري **(ن – س – ن + Δ ن)**.

(٦)

حتّى الآن كنا نُعالج أشكالاً مجردة لحركة الأنواع المختلفة للرأسمال. ولكن يتطلب التحليل منا الآن التعرف إلى هذه الأشكال من واقع التنظيم الرأسمالي المعاصر، وسنجد أنها، مع هذا التنظيم، قد انصهرت جميعها في صيغة عامة واحدة/ قانون حركة واحد ، هذه الصيغة/ القانون هي: **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)**.

فمع التنظيم الرأسمالي فقدت الأشكال التاريخية للرأسمال هويتها التاريخية واندمجت في منظومة قانون حركة واحد يهيمن على مجمل العملية الإنتاجية في المجتمع. نعم قد نجد صغار البائعين في الأسواق، وتجار المفرق، وصغار تجار التجزئة بوجه عام. بل وبعض المرابين في المناطق الأشد فقراً.

ولكن القاعدة العامة مع التنظيم الرأسمالي المعاصر هي أن الصيغة (قانون الحركة) الَّتي تحكم دورة الرأسمال **(ن- و إ + ق ع- س - ن + Δ ن)** هي الصيغة العامة للقاعدة الَّتي تعمل عليها جميع الأشكال الَّتي يتخذها الرأسمال على الصعيد الاجتماعي. فكبار التجار (كبار تجار الجملة الَّذين يتحكمون في السلع والأسواق) يستخدمون**(ق ع)** أَيْ العمال، كما يستخدمون **(و إ)** أَيْ وسائل الإنتاج الَّتي تتجسد في المنشأت والمخازن وسيارات النقل والخزائن والمكاتب والفواتير... إلخ، وينتجون **(س)** أيْ الخدمة الَّتي هي مع النظام الرأسمالي في حكم السلعة، وكما يستخدم كبار التجار**(ق ع)** و**(و إ)** وينتجون **(س)** أَيْ خدمة، تستخدم المصارف وسائر المؤسسات المالية والنقدية أيضاً قوة العمل **(ق ع)** ووسائل الإنتاج **(و إ)** على اختلاف أنواعها وتُنتج أيضاً **(س)** تتمثل في الخدمات الائتمانية والمصرفية المختلفة.

أَيْ أن عملية الإنتاج السلعي أو الخدمي مع التنظيم الاجتماعي الرأسمالي أياً ما كان شكل الرأسمال تَخضع في مجملها للصيغة**(ن - و إ + ق ع - س - ن + Δ ن)** كصيغة/ قانون حركة واحد مهيمن.

ومن ثم يمسي المجتمع بأسره خاضعاً لهيمنة هذا القانون. خضوع الأشكال المختلفة للرأسمال لقانون حركة واحد على هذا النحو سيكون له التأثير المركزي والحاسم على ظهور العلم المنشغل بالقوانين الموضوعية الَّتي تحكم الظواهر الّتي ترتبت على هذا الخضوع. هذا العلم هو علم الاقتصاد السياسي.

والآن، في ضوء ما تحقق لنا من وَعيْ بشأن الرأسمال وقانون حركته، فلننتقل إلى الكتاب الثاني بغرض استكمال الاقتصاد السياسي من جهة:

- كيفية تحديد القيمة الزائدة،

- واتجاهها عقب التوزيع على الصعيد الاجتماعي،

- وأخيراً، كيفية المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب.

الكتاب الثاني
استكمال الاقتصاد السياسي

الفصل السابع
طرح مشكلة القيمة

(١)

جرت المعالجة حتّى الآن للأشكال الثلاثة للرأسمال دون النظر إلى تجديد الإنتاج الاجتماعي، أيْ بمعزل عن قانون القيمة الّذي يَحكم الشروط الموضوعية لحركة هذه الأشكال على مستوى قطاعات الهيكل الاقتصادي، أيْ القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التجاري. وقانون القيمة هو القانون الَّذي يَحكم الربح، كما يُحدد الشروط الموضوعية لتجديد الإنتاج الاجتماعي. ولن يصبح من الممكن لأَيْ شكل من الأشكال الَّتي يتّخذها الرأسمال أن يقوم بمهامه في الدوران ومن ثم تجديد الإنتاج السلعي أو الخدمي، إلا ابتداءً من الربح، بالمفهوم الواسع للربح، فهو عصب النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي بوجهٍ عام أياً ما كان شكل التنظيم السياسي أو الاجتماعي. كما أن الرأسمالي، بطبيعة تكونه التاريخي، لا يشغله بحال أو بآخر إشباع الحاجات الاجتماعية؛ إنما كُل ما يهمه هو الربح، فأياً ما كان شكل الرأسمال الَّذي يقوم بالدوران فينبغي أن يقترن هذا الدوران بالربح. ولا يمكن تحليل الدورات أو البحث في جدلية تجديد الإنتاج الاجتماعي إلا ابتداءً مِن:

- الوَعيْ بالصيغة العامة لحركة الرأسمال (**ن - و أ + ق ع - س – ن + Δ ن**)، الصيغة الَّتي تمكنت، عبر التطور التاريخي، من إخضاع جميع أشكال الرأسمال، ومجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع لقانون حركة واحد.

- فهم قانون القيمة، إنما فهماً ناقداً لوثنية الفكر وصنمية الرأي أياً كان مصدرهما.

وعليه، سوف ننشغل في هذا القسم باستكمال مبادىء الاقتصاد السياسي، تحديداً كيف تتحدد القيمة الزائدة، وما هو اتجاهها عقب توزيعها على الصعيد الاجتماعي، وما هو أساس مبادلة العمل البسيط بالعمل المركب؛ وذلك من خلال إعادة تحليل الصيغة العامة لحركة النظام الرأسمالي، الَّتي أخضعت لها جميع أشكال الرأسمال (**ن — س — ن + Δ ن**) و(**ن — ن — ن + Δ ن**)، ابتداءً من افتراض تمفصلها

حول قانون القيمة؛ إنما بوَعيْ بإمكانية ظهور أَيْ شكل من أشكال الرأسمال: التجاري والصناعي والمالي:

- في أَيْ قطاع من قطاعات الهيكل. إذ يمكننا مثلاً أن نرى في القطاع الصناعي أو الزراعي أو الخدمي، الرأسمال الصناعي إلى جوار الرأسمال التجاري الَّذي يتوسط في تبادل السلع المنتَجة في هذا القطاع الصناعي. كما يمكننا أن نرى إلى جوارهما رأسمالاً مالياً يمول المشروع ويوفر له العملات المحلية أو الأجنبية اللازمة، أو يُضارب على أسهمه المتداولة.

- مُصاحباً لشكلٍ أو آخر من أشكال الرأسمال. إذ يمكننا أن نجد الرأسمالي الصناعي يُنتِج السلع ويحتكر تسويقها وبيعها من خلال شركات تابعة يتخذ رأسمالها شكل الرأسمال التجاري، ويكون للرأسمال المالي كذلك الدور الحاسم في التمويل أيضاً أو المضاربة على السندات أو الأسهم المتداولة في البورصات وأسواق المال على الصعيد المحلي أو العالمي.

يتعين أخيراً: أن نأخذ في الاعتبار أن الأشكال الثلاثة للرأسمال والَّتي تحكمها الصيغة العامة للحركة **(ن - و أ + ق ع - س – ن + Δ ن)** لم تكن لتخضع لهذه الصيغة العامة إلا مع التنظيم الاجتماعي الرأسمالي. فقبل الرأسمالية، بعبارة أدق قبل هيمنة قانون حركة الرأسمال المتمثل في الصيغة العامة للحركة **(ن - و أ + ق ع - س – ن + Δ ن)** كانت الأشكال الثلاثة موجودة، كما سنرى، ولم تزل موجودة. ولكنها **لم تكن تخضع لقانون حركة واحد**؛ فقد كان لكُل شكل قانونه الخاص به الَّذي يحكم حركته على الصعيد الاجتماعي، دون أن يكون هناك مثل هذا الميل العام لإمكانية خضوع الأشكال المختلفة للرأسمال لقانون حركة واحد يعتمد على تركز الرأسمال، والتوسع النسبي في استخدام قوة العمل.

(٢)

فلنفترض الآن أن المجتمع في لحظة تاريخية معينة، وفي إطار ظروف اجتماعية محددة، يدخل العملية الإنتاجية على صعيد "الكُل" الاقتصادي بـ ٣٠ مليار وحدة

من النقد (بالمفهوم الواسع للنقود، بوصفها المظهر النقدي للقيمة) موزعة بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي (الزراعة، والصناعة، والتجارة) بواقع ١٠ مليارات وحدة لكُل قطاع ويتم توزيع هذه المليارات العشرة على النحو التالي: ٣ مليارات وحدة لشراء أدوات العمل، كالماكينات والآلات والمعدات، و٣ مليارات وحدة لشراء مواد العمل، مثل المواد الآولية والمواد الخام والمواد المساعدة، و٤ مليارات وحدة لشراء قوة العمل، وهكذا الأمر في كُل قطاع من قطاعات الهيكل، ومن ثم سيكون لدينا الأتي:

القطاع الزراعي: ٣ $^{\text{أدوات العمل}}$ + ٣ $^{\text{مواد العمل}}$ + ٤ $^{\text{قوة العمل}}$ = ١٠ مليار
القطاع الصناعي: ٣ $^{\text{أع}}$ + ٣ $^{\text{مع}}$ + ٤ $^{\text{قع}}$ = ١٠ مليار
القطاع التجاري: ٣ $^{\text{أع}}$ + ٣ $^{\text{مع}}$ + ٤ $^{\text{قع}}$ = ١٠ مليار

ولكن، لدينا هنا مشكلة! لقد بدأ المجتمع بـ ٣٠ مليار وحدة، وفي نهاية الفترة لم يزل لدينا نفس الـ ٣٠ مليار وحدة! فالمجتمع هنا لم يستفد من عملية الإنتاج على الإطلاق، فلم يحقق أَيْ قطاع من قطاعات الرأسمال أيْ ربح، ومن ثم تجديد الإنتاج يُعد بلا فائدة، بل وربما خسر المجتمع طاقة إنتاجية وأهْدر ثروة اجتماعية وموارد قومية مهمة، وأقصى ما أمكن اجتماعياً تحقيقه في المثل أعلاه هو تداول الـ ٣٠ مليار وحدة بين أعضاء المجتمع منتجين ومستهلكين، بائعين ومشترين!

فمجموع الأجور ومقدارها ١٢ مليار وحدة سوف تذهب إلى القطاعات الثلاثة مرة أخرى في صورة تدفقات نقدية من قبل العاملين في هذه القطاعات نتيجة عمليات الشراء للسلع والخدمات الَّتي تنتجها هذه القطاعات الثلاثة. كما سيقوم رأسماليو القطاع الصناعي بالشراء من بعضهم البعض للسلع الإنتاجية الَّتي يستخدمونها في الإنتاج مثل المعدات والآلات، والسلع الوسيطة مثل المواد الأولية والمواد المساعدة، في مرحلة أولى، ثم يشترون في مرحلة ثانية السلع الأخرى الَّتي يوردها لهم رأسماليو القطاع التجاري وتكون لازمة لعملية التصنيع، وفي المرحلة الثالثة نراهم يسددون الفائدة لرأسماليّ القطاع المالي عن النقود الَّتي اقترضوها منهم. ولن يَخرج رأسماليو القطاع الأخير من الدورة، إذ سوف يدفعون الأجور، ويعيدون ضخ

النقود الَّتي حصلوا عليها من رأسماليّ القطاع الصناعي، ورأسماليّ القطاع التجاري، إلى نفس الدائرة مرة أخرى.

المجتمع إذاً لم يستفد أيْ شيء، كما ذكرنا. بل مثل هذه الطريقة قد تؤدي إلى إفقاره وليس نموه؛ فعدد السكان يتزايد وكمية السلع والخدمات والنقود والرأسمال واحدة! ولا يتم تحقيق أيْ أرباح! ومن ثم فلا فائدة تُرتجى من وراء تجديد الإنتاج الاجتماعي! وكما افترضنا أن المثل يخص اقتصاد مجتمع ما، فيمكننا أن نفترض أن المثل يصدق على اقتصاد العالم بأسره، فهو يبدأ السنة الإنتاجية بعدد معين من وحدات الرأسمال، وفي نهاية السنة يجد بين يديه نفس العدد من الوحدات! فلا تجديد إنتاج، ولا أرباح،... إلخ، فكيف يمكن أن يتم حل هذه المشكلة على صعيد المجتمعات المحلية أو على الصعيد العالمي؟ أولاً، وقبل أن نفترض طريقة للإجابة، تتضمن إجابة، يتعين أن نتفق على أن الحل الَّذي يقول: أن المنتجين يبيعون السلعة بأغلى مما كلفهم إنتاجها[1]، يُعد حلاً خرافياً وليس له أيْ علاقة بالعلم على الإطلاق؛ لأن الربح بهذا الشكل، أيْ بيع المنتج بأغلى مما تكلف، يعني، في نهاية المطاف، أن هؤلاء الَّذين ربحوا اليوم، سوف يخسرون غداً! إذ سوف يفعل آخرون نفس الأمر، أيْ البيع بأغلى مما كلفهم الإنتاج، من أجل استرداد ما سلبه منهم الأولون، وهكذا! إذ سوف تظل كمية النقود المتداولة ٣٠ مليار وحدة، وكُل طرف من أطراف المجتمع، طبقة. فئة. مؤسسة. هيئة. سوف يكون عليه أَن ينتزع ما سبق أن انتزعه منه الآخرون؛ بأن يبيع، سلعته، أو خدمته هو أيضا بأغلى مما كلفه إنتاجها. إذاً ما العمل؟ كيف يُنقذ المجتمع، المحلي أو العالمي، نفسه؟ كيف يزيد السلع؟ ومن ثم: كيف يزيد كمية النقود

(١) من الذين قالوا بهذه الفكرة، أي أن الرأسمالي يجني ربحه ببيع السلعة بأغلى من تكلفة إنتاجها، دستوت دي تراسي، في مؤلفه: **عناصر الأيديولوجيا: الإرادة وتصرفاتها** (باريس:١٨٢٦) حيث كتب:"لو سئلت كيف يجني أصحاب المشاريع الصناعية هذه الأرباح الهائلة، لكانت إجابتي أنهم يحققون ذلك ببيع كل ما يقومون بإنتاجه بأغلى مما كلفهم إنتاجه...".

"One may ask me how these industrial capitalists can make such large profits and out of whom they can draw them. I reply that they do so by selling everything which they produce for more than it has cost to produce; and that they sell".

وقد قام ماركس، في المجلد الثاني من **رأس المال**، بالرد على هذه الفكرة وحاول أن يبيّن مدى فسادها، وظن أنه نجح! ولكننا نلاحظ أن رد ماركس ونقده للفكرة جاء متأخراً نسبياً، على الصعيد المنهجي في **رأس المال**، كما يمكننا إبداء ملاحظة أخرى تتعلق بالغموض الَّذي غلف ماركس به رده. ربما رغبة منه في عدم اختصار نظرياته في نظرية في النقود! وربما نتيجة عدم تيقن!

Marx, **Capital,** Vol II, op.cit p. 665.

المتداولة اجتماعياً على أساس إنتاجي حقيقي؟ على ما يبدو أنه يتعين من أجل تقديم طريقة للإجابة أن نعيد صياغة المثل كَيْ يكون على النحو التالي: نفترض أن المجتمع يدخل العملية الإنتاجية بـ ٣٠ مليار وحدة من النقد موزعة بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي، بواقع ١٠ مليارات وحدة لكُل قطاع ويتم توزيع هذه المليارات العشرة على النحو التالي: ٣ مليارات وحدة لشراء أدوات العمل، و٣ مليارات وحدة لشراء مواد العمل، و٤ مليارات وحدة لشراء قوة العمل، وهكذا الأمر في كُل قطاع من قطاعات الهيكل. وحينما يفكر الرأسمالي فسيجد أنه لا يستطيع أن يُغيِّر من قيمة الآلات أو المواد؛ فهو يشتريها بقيمتها ويدفع بها إلى حقل الإنتاج دون أن تُغيِّر من هذه القيمة. إذ سوف تخرج الآلات والمعدات والمواد محاسبياً، في نهاية العملية الإنتاجية، بنفس القيمة الَّتي دخلت بها دون أن تغيّر من قيمتها. فماذا يفعل الرأسمالي؟ الواقع أنه لا يوجد أمامه سوى النظر إلى هذه السلعة الَّتي يبيعها العمال، وهي قوة العمل، فهي السلعة الوحيدة القادرة على **تغيير قيمتها** (رأسمال ذو قيمة متغيرة) فيدفع لها أجراً معيناً؛ ويتلقى منها عملاً يفوق هذا الأجر. أَيْ أن الرأسمالي في مثلنا، كما ذكرنا سلفاً، سوف يدفع لقوة العمل ٤ مليارات وحدة ويتلقى مقابل هذه الـ ٤ مليارات وحدة عملاً يساوي ٨ مليارات وحدة؛ أَيْ أن الرأسمالي سيستأثر بـ ٤ مليارات وحدة قيمة زائدة. وسنعرف لاحقاً، في الفصل القادم، ما هو القانون الموضوعي الَّذي **نفترض** أنه يحكم، كماً وكيفاً، مقدار القيمة الزائدة الكليّة الَّتي يمكن للرأسمالي أن يعتصرها من قوة العمل. المهم الآن أن المشكلة تم حلها، إنما ابتداءً من الدور الذي يؤديه القسم الَّذي يغير قيمته من الرأسمال، وصار بإمكان الرأسمالي الآن تحقيق الربح، ومن ثم أمكن للمجتمع تجديد إنتاجه من خلال العمل الإنساني؛ إذ لدينا الآن على صعيد الكُل الاجتماعي ما يلي:

القطاع الزراعي: ٣ أدوات العمل + ٣ مواد العمل + ٤ قوة العمل + ٤ قيمة زائدة = ١٤ مليار
القطاع الصناعي: ٣ أع + ٣ مع + ٤ قع + ٤ قز = ١٤ مليار
قطاع الخدمات: ٣ أع + ٣ مع + ٤ قع + ٤ قز = ١٤ مليار

ووفقاً لمثلنا أعلاه، **زادت القيمة اجتماعياً**، أَيْ أَنَّ المجتمع بدأ بـ ٣٠ مليار وحدة، وفي نهاية الفترة الإنتاجية صار لديه ٤٢ مليار وحدة. أَيْ أَنَّ المجتمع حقق ١٢ مليار

وحدة كزيادة، **في اللحظة الَّتي اتصلت فيها قوة العمل بوسائل الإنتاج**. ولقد قرر علم الاقتصاد السياسي صراحةً، أن هذه الزيادة هي نتاج العمل الإنساني.(٢)

ولكن، الَّذي يجب أن ننشغل به، نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، هو ما الاتجاه الَّذي سوف تسلكه هذه الوحدات الَّتي **زادت** على الصعيد الاجتماعي. أيْ: أين ستذهب الـ ١٢ مليار وحدة الزائدة الَّتي حققها العمل الاجتماعي؟ هل يُعاد ضخها في مسام نفس المجتمع المنتج لها؟ أم **تتسرب** إلى خارج المجتمع من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تنتج في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي، وتتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة؟

بداية، يتعين أن نتعرف إلى كيفية توزيع هذه الزيادة بداخل المجتمع المنتج لها. فبعد أن تباع السلعة سوف يتم توزيع حصيلة الأرباح على هيئة دخول للمشاركين في العملية الإنتاجية، فكما ذكرنا في الفصل الأول سوف يتم التوزيع إلى ربح (أيْ ثمن

---

(٢) انظر، على سبيل المثال:

Richard Cantillon, **Essay on the Nature of Trade in General**, ed. and Trans Henry Higgs (London: Frank Cass and Co., Ltd 1959)"The Land is the Source or Matter from whence all Wealth is produced. The Labour of man is the Form which produces it: and Wealth in itself is nothing but the Maintenance, Conveniences', and Superfluities of Life. Land produces Herbage, Roots, Corn, Flax, Cotton, Hemp, Shrubs and Timber of several kinds, with divers sorts of Fruits, Bark, and Foliage like that of the Mulberry-tree for Silkworms; it supplies Mines and Minerals. To all this the Labour of man gives the form of Wealth "p.38. Adam Smith, **The Wealth of Nations**, op.cit."The greatest improvement in the productive powers of labour, and the greater part of the skill, dexterity, and Judgment with which it is any where directed, or applied, seem to have been the effects of the division of labour…"p.12."The real value of all the different component parts of price, it must be observed, is measured by the quantity of labour which they can, each of them, purchase or command. Labour measures the value not only of that part of price which resolves itself into labour, but of that which resolves itself into rent, and of that which resolves itself into profit…" p.195. "The manufacturer has his wages advanced to him by his master, he in reality, costs him no expense, the value of those wages being generally restored, together with a profit".p298. David Ricardo, **The Principles,** op.cit. "The value of a commodity, or the quantity of any other commodity for which it will exchange, depends on the relative quantity of labour which is necessary for its production, and not on the greater or less compensation which is paid for that labour".p.7.Thomas Robert Malthus, **Definitions in Political Economy**, op,cit.p.85."Land, labour, and capital The two original sources are land and labour; but the aid which labour receives from capital is applied so very early, and is so very necessary in the production of wealth, that it may be considered as a third source"p.29. Dugald Stewart **Lectures on Political Economy** (London: Macmillan &co, 1875) "Indeed, as Mr. "Hume in his Essay on commerce" has remarked, trade,artisanship,and manufactures, are nothing more than the public storehouses of labour"p.97.

المخاطرة)، وريع (أَيْ ثمن التخلي عن منفعة الأرض)، وفائدة (أَيْ ثمن التخلي عن السيولة النقدية) إذ سوف يحصل الرأسماليون على الربح، والملاك العقاريون على الريع، والرأسماليون الماليون على الفائدة الَّتي أقرضوها للرأسماليين الصناعيين. نحن هنا نفترض، كما نفترض دوماً بغية رؤية الصورة الأكبر أوضح، أن الأرض مستأجرة، والرأسمال مقترض. أما إذ لم تكن الأرض هكذا، أو الرأسمال كذلك، فسوف تذهب القيمة الزائدة بأكملها إلى الرأسمالي. ولكن، أين الأجر؟ هل نقصد أن منتجي القيمة الزائدة لا يشاركون بسهمٍ فيها حين توزيعها؟ نعم نقصد ذلك. ولكن ما نقصده على هذا النحو لم يتضح إلا على يد ماركس. فقد كان الكلاسيك يرون، كما ذكرنا في الفصل الثالث، أن القيمة الَّتي يضيفها العمال إلى الناتج تنحل، **بافتراض: إما الاكتناز، وإما ديناميكية التحليل، ابتداءً من مساواة الناتج بالقيمة المنتجة مجدداً**، إلى أجور وقيمة زائدة، ومن ثم يحصل العمال على الأجور، والرأسماليون على الربح. بيد أن ماركس أوضح، **ابتداءً من استبعاد الاكتناز وفقاً لتحليل ساكن**، أنّ القيمة الزائدة لا يُعاد توزيعها على هيئة أجور وربح، إنما تنحل إلى ربح وفائدة وريع، إذ يُنتج العامل معادل قيمة قوة عمله (الأجر) ولا يشارك في القيمة الزائدة الَّتي يستحوذ عليها الرأسماليون وملَّاك الأراضي. اللهم إلا إذ ما أراد الرأسمالي زيادة عدد العمال لديه واستخدم جزء من القيمة الزائدة المتحققة في فترة إنتاجية سابقة من أجل ذلك، وهذا كما نعرف لا يحدث كُل يوم، بل الَّذي يحدث كُل ساعة هو تقليص عدد هؤلاء العمال!

ومع ذلك، يكون من المتعيَّن الانشغال، كما سنفعل في الفصل القادم، بتحليل العلاقة الجدليَّة بين الربح والأجر، في الحالة الَّتي يحدث فيها تغيّر في قيمة قوة العمل أو القيمة الزائدة **بفعل التغيّر في الإنتاجيَّة أو التغيّر في التركيب العضوي للرأسمال**.

(٣)

حسناً، علمنا أن القيمة الزائدة المنتجة اجتماعياً تذهب، للتبسيط، إلى الرأسمالي الصناعي. ويأخذ حكم الرأسمالي الصناعي، في نموذجنا للتحليل، ملَّاك العقارات والأراضي (الريع) والرأسماليون الماليون (الفائدة). فما هو إذاً اتجاه القيمة الزائدة، الَّتي قد تتجسد في أحد تلك الصور بعد ذلك؟ من أجل تقديم طريقة إجابة، **تتضمن**

إجابة تقصد، بوَعيْ، تقديم فرضيات منهجية لاستكمال الاقتصاد السياسي، تحديداً بشأن كيفية تحديد القيمة الزائدة واتجاهها عقب التوزيع على الصعيد الاجتماعي، وكيفية المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب، فإنه يتعين أن يكون لدينا الوَعيْ بأربع ملاحظات جوهرية على النحو التالي:

أولاً: الطبيعة العلمية لنظرية القيمة

ان نظرية القيمة هي نظرية تنتمي إلى النظريات الكمية في النقود[٣]، إذ لا يمكن فهمها إلا ابتداءً من الوَعيْ بأن لُب الفكرة المركزية في النظرية هي كم النقود، كمظهر نقدي للقيمة، على الصعيد الاجتماعي. والنظرية بشكلها الحالي، كما يطرحها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وماركس، لا يمكن اعتبارها قادرة على تفسير أَيْ شيء سوى أن الرأسمالي يدفع للعامل جنيهاً مثلاً ويأخذ بدلاً منه عملاً يُساوي ٢، أو٣،... إلخ من الجنيهات. ولا تقول لنا النظرية على هذا النحو غير ذلك! بل ولا تخبرنا، بطريقة علمية، كيف ذلك؟ أو حتّى لماذا ذلك؟

ولذلك، كان مِن اليسير على الكثير، من أرباع المثقفين، نسف نظرية القيمة من أساسها بمجرد إشارتهم إلى مشاركة العُمال للرأسمالي في الأرباح السنوية! كما كان من اليَسير عليهم أيضاً إعلان انتصارهم المدوي على هؤلاء الَّذين يعجزون عن الرد على السؤال الأتي: ولماذا تفترضون أن الرأسمالي يجني ربحه بالاقتطاع من الأجور والمرتبات، ولا تفترضون، لأن هذا الواقع! ان الرأسمالي يجني أرباحه ببيع إنتاجه بأغلى مما كلّفه إنتاجه؟ والواقع انه لا يمكن تقديم إجابة على هذا السؤال بمعزل عن النظرية الكمية في النقود الَّتي تدور في حقل الإنتاج والتداول والتوزيع على الصعيد الاجتماعي.

ثانياً: نقد تصور ماركس في ربح التاجر

إن القيمة الَّتي زادت، بفضل عرق الشغيلة، ليس حقل إنتاجها المصنع فحسب، كما تقول كراسات التعميم والموجزات الأوليّة ابتداءً من فهم قاصر لفكر الكلاسيك

(٣) أي الّتي تبدأ من وتنشغل بـ "كم النقود" المتداولة اجتماعياً. قارن: Eric Roll, **History**, op, cit, p.294

وماركس، الَّذين عاشوا في عصر الصناعة لا الخدمات، فلم يكن القطاع التجاري، بما يتضمنه من خدمات، بتلك الأهمية النسبية الَّتي يحتلها الآن (٦٤% من هيكل الاقتصاد العالمي). نقول إن القيمة الزائدة ليس حقل إنتاجها المصنع فقط إنما هي موجودة، كما ذكرنا سابقاً، في النظام الرأسمالي بأكمله، ليس في حقل الصناعة فقط، إنما كذلك في باقي القطاعات الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي، فلا فارق بين إنتاج القيمة الزائدة في مصنع لإنتاج الحديد والصلب، وبين إنتاجها في مكتب للمحاسبة يعمل فيه عشرات المحاسبين بأجر، فبعد أن يقوم هؤلاء المحاسبون بإنتاج معادل قيمة قوة عملهم، يقومون بإنتاج قيمة زائدة لرب عملهم، شأنهم في ذلك شأن عمال المصنع. فليس العامل، في المصنع، فقط هو الَّذي ينتج قيمة زائدة، وإنما يُنتج المهني، كالطبيب، وغيره، أيضاً قيمة زائدة في المؤسسة الَّتي يعمل فيها بأجر، ويُقدم من خلالها الخدمة. وبالطبع في قطاع الزراعة أيضاً، بصفة خاصة بعد سيادة الميكنة، ينتج العامل الزراعي قيمة زائدة مثل العامل في قطاع الصناعة، وكالمهني في قطاع الخدمات، ووفقاً لنفس القانون العام (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) وتلك هي القاعدة العامة في التنظيم الاجتماعي القائم على الرأسمال كظاهرة مهيمنة.

وعلى الرغم من أن ماركس كان يرى، ربما بتردد، ان إنتاج القيمة الزائدة يتم في حقل الإنتاج المادي كما يتم في حقل "الإنتاج غير المادي" ويضرب على ذلك مثلاً، في المجلد الأول من **رأس المال**:"وإذا ذكرنا مثالاً من خارج حقل الإنتاج المادي، لوجدنا أن المُعلم في المدرسة يُعد عاملاً منتجاً حين ينهك نفسه أثناء العمل من أجل إثراء مالك المدرسة بالإضافة إلى تعليم الأولاد. أما كون مالك المدرسة قد استثمر رأسماله في مدرسة للتعليم أم في مصنع لإنتاج المقانق، فذلك لا يُغيّر من الأمر شيئاً...".[٤]

أَيْ أنَّ ماركس لديه الوعي بأن إنتاج القيمة الزائدة ليس بالمقصور على حقل الإنتاج المادي، أيْ الرأسمال الصناعي. إلا أنه وجد صعوبة، على ما بدا لي، حينما إنتقل، في المجلد الثالث، إلى مناقشة الربح التجاري. وبصفة خاصة حين تسَاءل: كيف يُنتِج العمال في قطاع التجارة قيمة زائدة؟:"ما وضع العمال المأجورين الّذين يستخدمهم الرأسمالي التجاري؟"[٥] إذ رأى ماركس، بشكل مرتبك، أن العمال في حقل الإنتاج غير المادي يُنتِجون قيمة زائدة، إنما"بشكل غير مباشر"! إذ بفضل عملهم، كما يقول، يحصل

الرأسمالي التجاري، أيْ قطاع الخدمات، على القيمة الزائدة المنتَجة في حقل الإنتاج الصناعي، ويُقدم لذلك تفسيرين: الأول:"أن الرأسمال الصناعي ينتج القيمة الزائدة من خلال الاستيلاء مباشرة على عمل الآخرين غير مدفوع الأجر، أما الرأسمال التجاري فانه يستولي على جزء من القيمة الزائدة عن طريق إجبار الرأسمال الصناعي على التنازل عن أحد أجزاء تلك القيمة له".(٦)

وهذا التفسير غير صحيح؛ لأن الرأسمال التجاري يدخل في حساب الرأسمال الاجتماعي الكُلي، بعد أن يفقد هويته أثناء الإنتاج، فكُتلة الرأسمال التجاري تنصهر فعلاً، ومن هنا تشارك بنصيبها هي في كُتلة الرأسمال الكُلّي الَّذي يتم تداوله اجتماعياً في حقول الإنتاج والتبادل والتوزيع، ولا ينبغي أن يضللنا تفاوت الدورانات واختلافها مِن نوع إلى آخر من الرساميل، إذ ينحل الرأسمال الكُلّي إلى: رأسمال صناعي ورأسمال تجاري ورأسمال مالي؛ إنما بعد أن تفقد أنواع الرساميل هذه هويتها وتدخل برمتها في دورة الرأسمال الكُلي. ولكن حين توزيع الأرباح الكلية على القطاعات (صناعي، تجاري، مالي) فإن كُل قطاع يحصل من الأرباح الإجماليَّة على كُتلة الأرباح الَّتي سبق أن تكونت بداخله هو، ومثلت أحد أجزاء الرأسمال الكُلّي، وفقاً لمثلنا التقليدي:

القطاع الزراعي: ٣ أدوت العمل + ٣ مواد العمل + ٤ قوة العمل + ٤ قيمة زائدة = ١٤ مليار
القطاع الصناعي: ٣ أع + ٣ مع + ٤ قع + ٤ قز = ١٤ مليار
القطاع التجاري: ٣ أع + ٣ مع + ٤ قع + ٤ قز = ١٤ مليار

ومن جهة أخرى، فمن غير المفهوم ومن غير المبرر لماذا يتنازل الرأسمالي الصناعي عن أرباحه؟ وكيف يُجبر الرأسمالي التجاري صديقنا الرأسمالي الصناعي على هذا التنازل الدموي عن جزء من أرباحه؟ كان أولى بماركس حينما وجد قيمة زائدة تنتج في قطاع الخدمات أن يقول ان القيمة الزائدة هنا أنتجت طبقاً لنفس صيغة الحركة

(٤) Marx, **Capital**, Vol I, op.cit p. 65.
(٥) Marx, Vol III, op.cit p.565
(٦) Marx, op.cit p. 665

(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) دون أن يصور لنا معركة زائفة بين الرأسماليين. ولكن يتعين أن يكون لدينا الوَعيْ بأن ماركس، ومن قبله الكلاسيك، لم يكن يشغلهم كثيراً، على أرض الواقع، قطاع الخدمات لعدم احتلاله، كما ذكرنا، مثل تلك الأهمية النسبية الَّتي يحتلها الآن مع النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

أما التفسير الثاني الَّذي يُقدمه ماركس، فهو:"أن العامل في قطاع الخدمات لا يخلق قيمة زائدة مباشرة، بل يساعد في تقليص تكاليف تحقيق القيمة الزائدة"(٧). وهذا التفسير، وبما يكتنفه من ارتباك وغموض، أيضاً غير صحيح؛ فالعامل، في قطاع الخدمات، لا يقلص ولا يزيد من تكاليف تحقيق القيمة الزائدة، المنتجة في قطاع الصناعة، وإنما يخلقها في قطاعه هو، وفقاً لصيغة الحركة **(ن - و أ + ق ع - س – ن+Δ ن)**، ولا شأن له بقيمة زائدة منتجة في قطاع آخر؛ إلا بقدر كون ما ينتجه من قيمة زائدة هو أحد الأجزاء الَّتي تتألف منها القيمة الزائدة الإجمالية الَّتي تنتجها الأشكال الثلاثة الَّتي يتخذها الرأسمال.

إنني أرى أن التشوش في التفسيرين إنما يرجع إلى الطريقة الَّتي تعامل بها ماركس مع الرأسمال التجاري، ومن ثم الربح التجاري. إذ بعد أن حلل ماركس القوانين الموضوعية الَّتي تحكم عمل النظام الرأسمالي أَيْ **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** وجد لزاماً عليه أن يحلل رأسمالاً، رآه هو، أَيْ ماركس، له طبيعة مختلفة، وهذا غير صحيح، وهو الرأسمال التجاري الَّذي يتجسد في الصيغة **(ن – س – ن + Δ ن)**.

ولعل أبرز ما يمكننا ملاحظته في تحليل ماركس هو أنه لايستقر في هذا التحليل؛ إذ نجده مرة يناقش ربح التاجر ابتداءً من الشكل الأولي للرأسمال التجاري، أَيْ في صورته التقليدية المشهورة **(ن – س – ن + Δ ن)** ومرة أخرى يناقش هذا الربح في ظل وجود شغيلة في القطاع التجاري! أَيْ إنتاج الخدمة من خلال الصيغة العامة الَّتي أخضعت الأشكال الأخرى لهيمنتها**(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** ولكنه لا يَصل في الأولى إلى أنَّ رأسمال التاجر يدخل بنصيب في دورة الرأسمال الكُلّي، ومن هنا يعود إليه الربح وفقاً لمعدّلات الربح الوسطيّة السائدة اجتماعياً. كما لا يصل في

(٧) Marx, op.cit p. 569.

الثانية إلى أنّ الربح قد أُنتج وفقاً للصيغة العامة/ قانون الحركة **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)**[8].

ان الارتباك يزول حين يعاد النظر إلى الرأسمال التجاري كأحد أجزاء الرأسمال الكُلّي على الصعيد الاجتماعي، والَّذي يستحوذ على نصيبه من الربح وفقاً لمعدَّلات الربح الوَسطي، من جهة، وحين ننشغل بحقل الرأسمال التجاري، بوصفه أعلاه، ونحلل كيف تنتج القيمة الزائدة بداخله هو كحقل مستقل في نفس الوقت وفقاً للصيغة العامة/ قانون الحركة **(ن – و أ + ق ع –س – ن + Δ ن)** من جهة أخرى.

على كل حال ليس من المناسب هنا إلا أن نذكر أننا نمد، بدون التواء، القوانين الموضوعية الَّتي تحكم عمل التنظيم الاقتصادي الرأسمالي الصناعي، على القطاع التجاري. وكما يمكن استخلاص قيمة زائدة من عامل المصنع، فيمكن بالمثل استخلاص قيمة زائدة من الطبيب الَّذي يعمل في أحد المستشفيات مأجوراً طالما كنا بصدد الصيغة العامة للحركة **(ن – و أ + ق ع –س — ن + Δ ن)**.

---

(٨) المثل الَّذي يضربه ماركس هو:"لنفترض ان الرأسمال الصناعي الكُلّي، خلال سنة، ٧٢٠ رأسمال ثابت + ١٨٠ رأسمال متغير = ٩٠٠، والقيمة الزائدة١٠٠%. ومن ثم فإن الناتج = ٧٢٠ + ١٨٠ + ١٨٠. فإذا رمزنا لهذا الناتج أو هذا الرأسمال السلعي الَّذي تم إنتاجه بالرمز(ب)، فإن ثمن الإنتاج = ١٠٨٠، ومعدل الربح = ٢٠%". ثم يدخل ماركس، خلسة، ١٠٠ جنيه رأسمال تجاري، ويجعل له حصة مماثلة في الربح بما يتناسب مع حجمه، على الرغم من أن ماركس صرح، بوضوح، ان رأسمال التاجر لا يُسهم في إنتاج القيمة الزائدة، ولكنه يعود فيقول:"ان رأسمال التاجر يُسهم، كمحدد، في تكوين معدل الربح العام". وذلك حينما يفترض إضافة ١٠٠ جنيه، رأسمال تاجر، إلى الرأسمال الصناعي البالغ ٩٠٠ جنيه، ومن ثم تبلغ حصة الرأسمال التجاري ١ من ١٠ من القيمة الزائدة البلغة ١٨٠، فيحصل على معدل ربح مقداره ١٨%. والواقع أن الربح المتعين تقسيمه على بقية الـ ٩ من ١٠ من الرأسمال الكُلّي = ١٦٢ فقط، وعند تقسيمه على رأسمال ٩٠٠= ١٨%. وبذلك فإن الثمن الَّذي يبيع (ب) به مالكو الرأسمال الصناعي البالغ ٩٠٠ إلى تجار السلع = ٧٢٠ ث + ١٨٠ م + ١٦٢ ق ز = ١٠٦٢. ولو أضاف التاجر الربح المتوسط البالغ ١٨ إلى رأسماله البالغ ١٠٠، فإنه يبيع السلع بمقدار يساوي ١٠٦٢ + ١٨ = ١٠٨٠ أيّ يبيعها بموجب ثمن إنتاجها". المصدر نفسه، ص ٥٨٤. والسؤال هنا: ألم يُسهم رأسمال التاجر في عملية إنتاج القيمة الزائدة، حينما فقد هويته كرأسمال تجاري، واندمج مع الرأسمال الصناعي؟ وأصبح من ثم أحد أجزاء الرأسمال الكُلّي؟ إذ ما كانت الإجابة: نعم ساهم رأسمال التاجر في خلق القيمة الزائدة، فإن تقسيم الرأسمال، حين حساب مُعدل الربح الوسطي، إلى رأسمال إنتاجي كُلّي، ورأسمال تجاري، يكون عديم المعنى. فالقانون هو أن الرساميل النشطة في عملية التداول بصورة مستقلة، لا بد من أن تدر متوسط ربح سنوي شأنه شأن الرساميل الناشطة في مختلف فروع الإنتاج. فإذ ما در رأسمال تاجر متوسط ربح أعلى من رأسمال صناعي، فإن جزءً من الرأسمال الصناعي يتحول إلى رأسمال تاجر. وإذا در رأسمال التاجر متوسط ربح أدنى، جرت عملية معاكسة، فإن جزءً من رأسمال التاجر يتحول إلى رأسمال صناعي. أيْ أن المستويات العامة لمعدلات الربح الوسطي تكون تقريباً واحدة أياً كان نوع الرأسمال الموطف.

ثالثاً: نقد تصور ماركس في سعر الفائدة

علمنا من الاقتصاد السياسي ان معدَّل الربح الوسطي يتكون من مجموع القيم الزائدة المنتجة في كل الفروع ÷ مجموع كل الرساميل. وكما افترضنا سلفاً أن هناك ٥ مشروعات، رأسمال كل مشروع = ١٠٠ جنيه. وكمية النقود (مجموع القيم الزائدة) الَّتي تُوزع كأرباح على المشروعات الخمسة = ١١٠ جنيهاً، فإن نصيب كل مشروع من الربح سيكون ٢٢ جنيهاً. أيْ أن كل ١٠٠ جنيهاً، على الصعيد الاجتماعي، تُدر ربحاً قدره ٢٢ جنيهاً. وعلى الرغم من أن ماركس هو الَّذي توصل إلى ثمن الإنتاج ومُعدّل الربح الوَسطي، إلا أنه لم يساير منهجه وانحرف، دون سبب إلا ما سبق وذكرناه بصدد عدم أهمية قطاع الخدمات في نموذج التحليل لديه، ولذلك لم يتمكن، ومن قبله الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، من رؤية **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** في قطاع الخدمات. كتب ماركس: "لنفترض أن معدَّل الربح الوسطي يبلغ ٢٠%. وان آلة قيمتها ١٠٠ جنيه تُدر عند استعمالها كرأسمال إنتاجي، ربحاً مقداره ٢٠ جنيهاً في ظل شروط متوسطة وعند مستوى متوسط من المهارة والنشاط الهادف. وعليه فإن إنساناً يملك ١٠٠ جنيه، انما يمتلك بين يديه القدرة على أن يحول ١٠٠ جنيه إلى ١٢٠ جنيهاً، أيْ آن ينتج ربحاً قدره ٢٠ جنيهاً... ولو أعطى هذا الإنسان هذه المائة جنيهاً إلى إنسان آخر مدة عام كَيْ يستخدمها فعلاً كرأسمال، فإنه يُسلفه القدرة على إنتاج ربح قدره ٢٠ جنيهاً... وإذ ما دفع هذا الأخير، في نهاية العام ٥ جنيهات على سبيل المثال، إلى مالك المئة جنيه، أَيْ جزء من الربح الَّذي تم إنتاجه... إن هذا الجزء من الربح الَّذي يدفعه هذا لمالك النقد هو ما يدعى الفائدة، وهي ليست أكْثر من اسم خاص، عنوان خاص لجزء من الربح يتعين للرأسمال النشط أن يدفعه إلى مالك الرأسمال بدلاً من أن يضعه في جيبه".(٩)

يمكننا هنا أن نلاحظ أن المثال الَّذي يضربه ماركس هو مثال جد سيء! فلماذا أُسلّف غيري "قدرة/ قوة" إنتاج ٢٠ جنيهاً، وأكْتفي أنا بربح قدره ٥ جنيهات؟ فطالما ١٠٠ جنيهاً تدر عليّ ٢٠ جنيهاً، فلم أسلمها إلى آخر يجني بها ربحاً قدره ١٥ جنيهاً ويعطيني ٥ جنيهات فقط؟ الإجابة تكمن في أنّ ماركس لا يرى بوضوح إمكانية إنتاج قيمة زائدة في قطاع التجارة بوجه عام. وكان يتعين على ماركس أن يدرس الفائدة

---

(٩) Marx, op.cit p. 569.

(**دخل** الرأسمالي المالي) بنفس الطريقة الَّتي درس بها الربح (**دخل** الرأسمالي الصناعي) وحينئذ سيصل إلى:

- تتكون الفائدة في حقل الرأسمال المالي على أساس ثمن الإنتاج المتحقق في هذا الحقل نفسه، وليس خارجه. ووفقاً لنفس القانون.

- لا تتساوى معدَّلات الأرباح الوسطية بين فروع القطاع الإنتاجي الواحد فقط (الحديد والصلب مثلاً) وإنما أيضاً بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة (صناعة، وزراعة، وتجارة) فمائة جنيه في أيْ قطاع تدر ربحاً قدره ٣٠ جنيهاً، ولا مبرر لبقاء الرأسمال في قطاع يدر الإنتاج فيه أقل من هذه الـ ٣٠ جنيهاً. فإذ ما افترضنا أن كل قطاع من القطاعات الثلاثة يستخدم ١٠٠ جنيهاً كرأسمال (ثابت، ومتغير) وتختلف معدَّلات القيمة الزائدة في كل قطاع عن الآخر، فسوف تقوم حركة المد والجزر الَّتي تتخذها الرساميل بتعديل معدَّلات الربح الفردية (٢٠%+٣٠%+٤٠%) كَيْ تتوافق مع معدَّل ربح وسطي قدره ٣٠%.

- القاعدة هي أن يتساوى معدَّل ربح (عام وصاف) الرأسمالي المالي مع معدَّل ربح الرأسمالي الصناعي. وحينما يحدث أيْ تغيّر، أيْ ارتفاع في (الفائدة) وانخفاض في الثاني (الربح) فسوف يحدث تدفق نحو القطاع الأول من قبل القطاع الثاني. وبالعكس سوف يتجه الرأسمالي المالي صوب حقل الصناعة في الحالة الَّتي يهبط فيها معدَّل ربحه ويرتفع معدَّل ربح الرأسمالي الصناعي.

- الَّذي يفسر وجود القطاع المالي بجوار القطاع الصناعي، وعدم اختفاء احدهما وبقاء الآخر، هو مساواة معدَّلات الربح الوسطية بين القطاعات المختَلفة.

- في ظل الصراع الجدلي بين الربح والفائدة على الصعيد الاجتماعي، فإن الَّذي يفسر استمرار عملية إقتراض الرأسمال الصناعي من الرأسمال المالي، هو أن سعر الفائدة يحدد عادةً، من قبل السلطات النقدية، ممثلة عادة في البنوك المركزية، في الدولة، بأقل (نسبياً) من معدَّلات الربح الوسطية السائدة، بغرض تدعيم الاستثمار الصناعي،

من جهة، وقيام المؤسسات النقدية نفسها بمنح الرأسمالي الصناعي، وربما التجاري كذلك، بعض التسهيلات (الزائفة) كَمد آجال السداد أو التقسيط أو تخفيض نسبي للفائدة المركبة مثلاً، بما يؤثر بشكل إيجابي (ظاهرياً) في دورة الرأسمال الصناعي، من جهة أخرى.

والواقع أن المفترض أن الرأسمالي المالي، كما التجاري، لا يقنع في الغالب بمعدَّل ربح أقل من معدَّل الربح الَّذي يحصل عليه الرأسمال الآخر الموظَف في أيْ قطاع آخر في الهيكل[١٠]، فالقانون، كما نعلم، هو أن الرساميل الناشطة في عملية التداول بصورة مستقلة، لا بد من أن تُدر متوسط ربح سنوي شأنه شأن الرساميل الناشطة في مختلف فروع الإنتاج.

وفي الغالب يعتمد الرأسمالي المالي على الفائدة المركبة الَّتي يحصل عليها، فهو يُعلن أنّ سعر الفائدة ٩% مثلاً[١١]، ولكن الواقع أنه يحصل في بعض الأحوال، وهي كثيرة جداً في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي، على أضعاف أصل الدين!

القطاع	الرأسمال	القيمة الزائدة	معدَّل الربح الوسطي (%)
مصرف ١	١٠٠	١٨	٢٢
مصرف ٢	١٠٠	٣٢	٢٢
مصرف ٣	١٠٠	٣٨	٢٢
مصرف ٤	١٠٠	١٧	٢٢
مصرف ٥	١٠٠	٥	٢٢

- مجموع القيمة الزائدة المنتجة في كل المصارف =١٨+٣٢+٣٨+١٧+٥= ١١٠ وحدة.
- مجموع الرساميل الموظفة في كل المصارف= ١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠+١٠٠= ٥٠٠ وحدة.
- معدَّل الربح الوسطي= مجموع القيمة الزائدة ÷ مجموع الرساميل، أيْ: ١١٠÷٥٠٠= ٢٢%.

(١٠) ولكن، يمكننا في مصر أن نرى وضعاً مختلفاً لأسباب سياسية! فعلى سبيل المثال في ٢٠١٣ حقق البنك الأهلي المصري معدّل ربح قدره ٠,٢٧%. وهو معدّل ربح غاية في الضعف، ولا يتناسب مع معدّلات الربح الوسطية السائدة على صعيد الهيكل، وبصفة خاصة إذ ما علمنا أن إجمالي المركز المالي للبنك الأهلي بلغ في يونيو ٢٠١٣ نحو٣٦٦,٦ مليار دولار.

(١١) لأن كتابنا يَنشغل بـ "الاقتصاد السياسي"، فلن نهتم، منهجياً، بمناقشة النظريات الَّتي نشأت عقب تهميش علم الاقتصاد السياسي وهجره من قبل المؤسسة الرسمية بما تشتمل عليه من مدارس ومعاهد وجامعات. وبصفة خاصة وأنّ جُل هذه النظريات والتصورات، مثل نظرية كينز في سعر الفائدة، تبدأ وتنتهي حيث السوق. السوق الَّذي لا يمكنه إلا تفسير تأرجحات الأثمان، بما فيها الفائدة كثمن للتخلي عن السيولة النقدية، دون بلوغ ضفاف تفسير موضوعي لثمن الإنتاج.

القطاع	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغير	معدّل القيمة الزائدة (١٠٠%)	ثمن التكلفة	معدّل الربح الوسطي	ثمن الإنتاج
زراعي	٥٠	٢٠	٢٠	٧٠	٣٠	١٠٠
صناعي	٥١	٣٠	٣٠	٨١	٣٠	١١١
تجاري	٥١	٤٠	٤٠	٩١	٣٠	١٢١

- مجموع القيمة الزائدة المنتجة في كل القطاعات =٢٠+٣٠+٤٠= ٩٠ وحدة.
- مجموع الرساميل الموظفة في كل القطاعات= ١٠٠+١٠٠+١٠٠= ٣٠٠ وحدة.
- معدَّل الربح الوسطي= مجموع القيمة الزائدة ÷ مجموع الرساميل، أيْ: ٩٠÷٣٠٠= ٣٠%.

رابعاً: القيمة الزائدة لا تنحل إلا إلى ربح

وفقاً لنظرية ثمن الإنتاج الَّتي توصل إليها ماركس يمكننا أنّ نُعيد النظر في انقسام القيمة الَّتي يخلقها العمل. فهي لا تنحل إلى أجور وأرباح وريع، كما تصور الكلاسيك وفقاً للظرف التاريخي، ولا تنحل، بعبارة أدق لم تعد تنحل، في الوقت الراهن، إلى ربح وفائدة وريع، كما تصور ماركس، إنما صارت القاعدة العامة هي أنّ القيمة الزائدة مع نمط الإنتاج الرأسمالي لا تنحل إلا إلى ربح عام وربح صاف في القطاع الَّذي تنتج بداخله. ربح **عام** (يستخدم في سداد الضرائب والرسوم والآتاوات الحكومية، وادخار للتوسع لاحقاً في وسائل الإنتاج أو إنشاء مشروعات جديدة) وربح **صاف** (دخل للرأسمالي من أجل تجديد إنتاج الطبقة نفسها)، في القطاع المنتج لها[١٢]. وسوف نعرف بعد قليل كيف تتحدد القيمة الزائدة ومن ثم كيف يتحدد الربح العام والربح الصافي.

فوفقاً لمثلنا التقليدي **يستقل كل قطاع بإنتاج القيمة الزائدة بداخله طبقاً لثمن الإنتاج معتداً بمعدَّل الربح الوسطي** الناتج عن قسمة مجموع القيم الزائدة المنتجة في كل

(١٢) نقصد بالقطاع هنا أحد أقسام الهيكل الاقتصادي (الزراعة، أو الصناعة، أو التجارة) الّذي يوظف بداخله الرأسمال (التجاري، أو الصناعي، أو المالي) كما ينصرف نفس المفهوم إلى أحد فروع القطاع نفسه.

فروع القطاع على مجموع كُل الرساميل في نفس القطاع، وحينما ترتفع أو تنخفض هذه المعدلات، بين القطاعات، تأخذ حركة الرساميل في المد والجزر بما يتوافق مع معدَّل ربح وسطي يسود القطاعات الثلاثة الَّتي يتكون منها الهيكل الاقتصادي في المجتمع. ابتداءً من هذا الوعيْ، المصاحب للوعيْ بالفارق بين **القيمة الزائدة والربح الصافي**، يُصبح على سبيل الاستثناء انقسام القيمة الزائدة إلى ربح وفائدة أو ريع. أيْ يُصبح على سبيل الاستثناء رؤية الرأسمالي المالي، أو غيره في باقي قطاعات الهيكل، مكتفياً بمعدَّل ربح أقل من معدَّل الربح الَّذي يحصل عليه الرأسمالي الصناعي أو الرأسمالي التجاري، دون أنّ يتدفق صوب هذين القطاعين من أجل جني نفس معدَّل الربح. أما القاعدة العامة فهي تَساوي معدَّلات الربح الوسطية بين القطاعات الثلاثة. ومن ثم تنحل القيمة الزائدة المنتجة في كُل قطاع إلى ربح عام وربح صاف، ولن يكون ذلك إلا نتيجة مباشرة لهيمنة أحد أشكال الرأسمال على الأشكال الأخرى. هيمنة الصيغة/قانون الحركة **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** على صيغتي/قانون الحركة **(ن – س – ن + Δ ن)** و**(ن – ن – ن + Δ ن)**. وتلك الهيمنة، كظاهرة، ليست، وببساطة، إلا الرأسمالية. بل هي **التحديد الدقيق للرأسمالية**، أيْ **النظام الاجتماعي المبني على الرأسمال كظاهرة**. إنها اللحظة التاريخية الَّتي شهدت هيمنة شكل معين من الرأسمال على الأشكال الأخرى. ولذا **يكون من الطبيعي خضوع الرأسمال التجاري والمالي لنفس الصيغة المهيمنة(ن – و أ + ق ع – س – ن +Δ ن)** وهو ما يستتبع الخضوع أيضاً للقوانين الداخلية الحاكمة للحركة بداخل نفس الصيغة. **وهذا ما نعنيه تحديداً بالنظام الرأسمالي، وهيمنة الرأسمال كظاهرة تاريخية.**

(٤)

والآن، من المهم معرفة كيف تتحدد القيمة الزائدة الَّتي يتوقف عليها تحديد ثمن الإنتاج ومعدَّل الربح الوسطي؟ محاولتنا التعرف إلى محددات القيمة الزائدة، في ضوء ما تحقق لنا من وَعيْ بشأن الإطار العام الَّذي يتعين أن تطرح من خلاله النظرية، يجعلنا مباشرة أمام أول مهمة في طريق استكمال الاقتصاد السياسي وهي المتعلقة بمحددات النظرية الَّتي تعد مركز اهتمام علمنا. وهي نظرية القيمة. فلننتقل الآن إلى الفصل الثامن للتعرف إلى محددات القيمة الزائدة.

الفصل الثامن
القيمة الزائدة الكلية[(١)]
(١)

القانون الَّذي وضعه ريكاردو، واعتد به ماركس، بعد إعادة صياغته، نصه كالآتي:"إن القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل تتغيران في اتجاهين متعاكسين. فتغيّر قوة العمل المنتَجة، أيْ ارتفاعها أو انخفاضها، يولّد تغيراً معاكساً له في قيمة قوة العمل، وتغيراً طَردياً في القيمة الزائدة. إن القيمة المنتَجة من جديد في يوم عمل مؤلف من ١٢ ساعة، هي مقدار ثابت، وليكن ٦ جنيهات مثلاً. إن هذا المقدار الثابت يُساوي مقدار القيمة الزائدة زائداً قيمة قوة العمل، والقيمة الأخيرة يعوض عنها العامل بما يُعادلها... فقيمة قوة العمل لا يمكن أنْ ترتفع من ٣ جنيهات إلى ٤ جنيهات، ما لم تنخفض القيمة الزائدة من ٣ جنيهات إلى جنيهين، وبالعكس لا يمكن للقيمة الزائدة أن ترتفع من ٣ جنيهات إلى ٤ جنيهات دون أن تنخفض قيمة قوة العمل من ٣ جنيهات إلى جنيهين. وبالتالي ففي ظل هذه الشروط لا يمكن أن يطرأ تبدل متزامن على مقداريهما النسبيين، إن ارتفاع إنتاجية العمل يولد هبوطاً في قيمة قوة العمل وارتفاعاً في القيمة الزائدة، في حين أن انخفاض هذه الإنتاجية يولد، بالعكس، ارتفاعاً في قيمة قوة العمل، وهبوطاً في القيمة الزائدة".[(٢)]

وفقاً للنص المذكور، فإن القيمة الزائدة (الَّتي يستأثر بها الرأسمالي) تتناقض مع قيمة قوة العمل (وهي القيمة الَّتي يحصل عليها العمل المأجور) فحينما ترتفع قيمة قوة العمل لابد أن يصاحب ذلك انخفاضاً في القيمة الزائدة، وبالعكس. ووفقاً للنص كذلك، وفي ظل نفس الظروف، فإن حلول الفن الإنتاجي الجديد من شأنه الارتفاع في القيمة الزائدة والانخفاض في قيمة قوة العمل، فإنّ هذه الإنتاجية لا يمكن زيادتها إلا من خلال فن إنتاجي جديد يمكن من إنتاج نفس الكمية من السلع في عدد ساعات أقل. وحين يحل هذا الفن الإنتاجي الجديد يستصحب معه، في جميع الأحوال، عدة فرضيات تتناقض فيما بينها على النحو التالي:

أولاً: ارتفاع إنتاجية العمل ←انخفاض في قيمة قوة العمل←ارتفاع في القيمة الزائدة.

ثانياً: انخفاض إنتاجية العمل ← ارتفاع في قيمة قوة العمل← انخفاض في القيمة الزائدة.

---

(١) نقصد هنا بالقيمة الزائدة الكليّة مفهوماً مختلفاً عن ما يقصده ماركس في **رأس المال**، إذ يقصد ماركس بالقيمة الزائدة الكليّة مجموع القيمة الزائدة في كُل قطاعات الصناعة، أو في كُل فروع قطاع ما.

(٢) K.Marx, **Capital,** op.cit p.65

أولاً: ارتفاع إنتاجية العمل: والارتفاع هنا نتيجة استخدام فن إنتاجي جديد، بحيث تخرج إلى السوق الكمية المنتجة ذاتها من السلع في عدد ساعات أقل، وهو الأمر الّذي يؤدي إلى ارتفاع في القيمة الزائدة (الّتي يتحصل عليها الرأسمال) ومن الناحية الأخرى يؤدي هذا الارتفاع في إنتاجية العمل إلى تقليص في قيمة قوة العمل، فلا يتحصل العامل على ما كان يحصل عليه قبل استحداث الفن الإنتاجي الجديد. وإنما أقل من ذلك بالنسبة لقيمة السلع الّتي صار يُنتجها، وقيمة السلع الّتي يمكنه الحصول عليها.

فإن افترضنا أن القيمة المنتجة، الّتي تساوي ٦ جنيهات، هي قيمة سلع منتجة في يوم عمل مكون من ١٢ ساعة، فإن الجنيهات تلك هي محل الارتفاع ومحل الانخفاض كذلك، لأنها تعوض عن القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل. أيْ أن القيمة المنتَجة هنا تساوي "القيمة الزائدة بالإضافة إلى قيمة قوة العمل". ولأن القيمة المنتَجة ثابتة ومحددة بالجنيهات الستة المذكورة، فحين ترتفع القيمة الزائدة كَيْ تُصبح ٤ جنيهات، مثلاً، يتعين، وبصورة مباشرة، تقلص قيمة قوة العمل إلى جنيهين اثنين.

ثانياً: انخفاض إنتاجية العمل: وحينما تنخفض الإنتاجية، يحدث انخفاض مماثل في القيمة الزائدة، وبالتالي ترتفع معدَّلات قيمة قوة العمل. فالرأسمالي لم يعد يتحصل على ما كان يحصل عليه قبل انخفاض الإنتاجية، وإنما يحصل على دون ذلك؛ فإن افترضنا، طبقاً لنفس المثال أعلاه، ان قيمة قوة العمل قد ارتفعت من ٣ جنيهات إلى ٤ جنيهات نتيجة انخفاض الإنتاجية، فإن ذلك الارتفاع يستصحب الانخفاض المباشر في القيمة الزائدة من ٣ جنيهات إلى جنيهين اثنين.[٣]

---

(٣) "عند صياغة ريكاردو لهذا القانون، اغفل ظرفاً واحداً، وهو: رغم ان حدوث تغير في مقدار القيمة الزائدة أو العمل الزائد، يؤدي إلى تغير عكسي في مقدار قيمة قوة العمل، أو مقدار العمل الضروري، فهذا لا يَعني اطلاقاً انها يتغيران بنفس النسبة. حقاً انها يرتفعان أو ينخفضان، بنفس المقدار، إلا ان نسبة ارتفاع أو انخفاض أيٍ من الجزئين اللّذين تتكون منها القيمة المنتَجة من جديد أو يوم العمل تتوقف على التقسيم الأصلي قبل حدوث التغيّر في قوة العمل المنتجة. فلو أن قيمة قوة العمل تساوي ٤ جنيهات، أو أن وقت العمل الضروري يساوي ٨ ساعات، والقيمة الزائدة تساوي جنيهين أو العمل العمل الزائد يساوي ٤ ساعات؛ وان هذه القيمة انخفضت إلى ٣ جنيهات، أو انخفض العمل الصروري إلى ٦ ساعات، أثر ارتفاع قوة العمل المنتجة، فإن القيمة الزائدة سترتفع إلى ٣ جنيهات، أو يرتفع العمل الزائد إلى ٦ ساعات. إن نفس المقدار وهو جنيه واحد أو ساعتان، يُضاف في الحالة الأولى ويُطرح في الحالة الثانية. إلا ان التغيّر النسبي في المقدار يختلف في كلا الطرفين".
Marx,Capital, op.cit p.67.

(٢)

هذا هو القانون الَّذي وضعه ريكاردو، وعدَّله ماركس، وهو قانون ينتمي إلى الجدلية بامتياز. بيد أن ثمة ملاحظات بشأنه، بعد أن أعاد ماركس صوغه، وتتبدى في الآتي:

- وفقاً للقانون يؤدي الارتفاع في إنتاجية العمل إلى تغيّر في أمرين: أولهما: قيمة قوة العمل، أَيْ قيمة وسائل المعيشة الَّتي يستهلكها العامل من أجل تجديد إنتاج نفسه. وهي بمثابة حد الكفاف، وثانيهما: القيمة الزائدة، أَيْ قوة العمل غير مدفوعة الأجر. ولكن هذا التغيّر لا يَحدث في اتجاهٍ واحد، إذ حين ترتفع قيمة قوة العمل، تنخفض القيمة الزائدة، والعكس؛ فحين تنخفض قيمة قوة العمل، يطرأ على القيمة الزائدة الارتفاع. والمحوري في هذا التغيّر بالارتفاع وبالانخفاض هو إنتاجية العمل الَّتي تزيد القيمة الزائدة حين ترتفع، وتقلصها حين تنخفض.

والقانون من تلك الوجهة لا يعدو أن يكون سوى أحد نماذج التغيّر الممكن حصوله مع نمط الإنتاج الرأسمالي، من دون أنّ يصل إلى مرتبة التطوير الجدلي للنظام نفسه.

- ووفقاً للقانون كذلك، لا وجود لأيْ حديث عن باقي ساعات يوم العمل؛ فكُل ما يفترض هو أن سلعة ما كانت تُنتج في عدد معيّن من الساعات، فظهر فن إنتاجي جديد جعلها تنتج في عدد ساعات أقل، ولكن لم نعرف مصير باقي ساعات يوم العمل. فالافتراض هو ما يلي: إن يوم عمل يتكون من ١٢ ساعة ينتج من السلع ما قيمته ٦ جنيهات، فلمّا ظهر الفن الإنتاجي الجديد، الَّذي زاد من إنتاجية العمل، جعل الـ ٦ جنيهات تلك تنتج في ٦ ساعات. فما هو مصير باقي ساعات يوم العمل المؤلَّف من ١٢ ساعة؟ أَيْ ما مصير الـ ٦ ساعات المتبقية من اليوم؟ الإجابة عند نمط الإنتاج الرأسمالي؛ إذ يقول إن الـ ٦ ساعات المتبقية هي ساعات عمل غير مدفوعة الأجر، ومن ثم تضاف إلى جانب القيمة الزائدة، فنكون أمام النسب الآتية:

١٢ ساعة = ٦ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ٣ قيمة زائدة.
٦ ساعة = ٦ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ٣ قيمة زائدة + ٦ قيمة زائدة إضافية نتيجة استخدام الفن الإنتاجي الجديد.

وفي حين أن الإنتاجية تنخفض، أَيْ أن الكمية نفسها من السلع تنتج بكمية عمل أكثر، فسنكون أمام النسب التالية:

١٢ ساعة = ٦ جنيهات = ٣ قيمة قوة عمل + ٣ قيمة زائدة.
١٢ساعة = ٦ جنيهات = ٤ قيمة قوة عمل + ٢ قيمة زائدة .

(٣)

وسأفترض، على غير اعتقادي، أن التغيّر النسبي بين قيمة قوة العمل والقيمة الزائدة، المؤسس على التغيّر النسبي في قيمة قوة العمل أمام القيمة الزائدة، هو ما يمثل الجدلية الَّتي انطلق منها ماركس بعد تعديله للقانون الَّذي وضعه ريكاردو. ولكن ما هو مدى اتساق هذا القانون مع مجمل البناء النظري لماركس؟ وعلى وجه التحديد ما هو مدى اتساق القانون المذكور مع قانون"ميل معدَّل الربح إلى الانخفاض" الَّذي قال به ماركس وصار من ركائز البناء النظري الماركسي؟ وبالتبع صار من المباديء الرئيسية في علم الاقتصاد السياسي، إذ يقف هذا القانون بالذات في تضاد وتناقض مع القانون الريكاردي المعدَّل على يد ماركس، إذ يقول هذا القانون أن: معدَّل الربح يميل إلى الانخفاض كُلّما تم استحداث الفن الإنتاجي الجديد بإحلال الآلة (أَيْ تغيّر في الرأسمال الثابت) محل عنصر العمل.

علمنا حتَّى الآن أن استحداث الفن الإنتاجي الجديد يؤدّي إلى ارتفاع في القيمة الزائدة، في الوقت الَّذي تنخفض قيمة قوة العمل. وقد افترضنا أن هذا الفن الإنتاجي الجديد يتمثل في إحلال الآلة، الأمر الَّذي كان من شأنه تسريع وتيرة الإنتاج؛ فتنتج نفس الكمية في عدد ساعات أقل، ويمسي صحيحاً أيضاً القول بإنتاج كمية أكبر في نفس عدد الساعات السابقة. ولكن ليس هذا كل ما في الأمر؛ إذ لم يزل أمامنا نصف الطريق، وهو الَّذي لم يكمله ريكاردو، ومن ثم ماركس؛ فعلى الجانب الآخر، فإنه طبقاً

لقانون ميل معدَّل الربح للانخفاض، فإن إدخال الفن الإنتاجي الجديد يؤدّي إلى انخفاض معدَّل الربح (أَيْ النسبة بين القيمة الزائدة والرأسمال الكُلّي)، إذ يعني دخول الفن الإنتاجي الجديد تحويل المزيد من المواد الأوليَّة والمواد المساعدة إلى منتجات، وذلك بالعدد نفسه من العمال خلال المدة الزمنية نفسها، أَيْ ببذل عمل أقل. الأمر الَّذي سيؤدي إلى انخفاض في **قيمة** قوة العمل. كما سوف ينعكس على **قيمة** القيمة الزائدة نفسها الَّتي يستأثر بها الرأسمالي؛ فكما أن العامل لن يجد بين يديه نفس قيمة قوة عمله، لن يجد الرأسمالي بين يديه نفس قيمة معدَّل ربحه!

ولأن الرأسمال ينقسم عند ماركس، كما بيّنا في الفصل الثالث، إلى نوعين:

- الرأسمال **الثابت**، وهو ذلك الجزء من وسائل الإنتاج (تحديداً وسائل العمل، والمواد الخام، والمواد المساعدة) الَّذي ينقل جزءاً من قيمته (التبادلية) إلى الناتج، دون استهلاكه كُلياً في"عملية إنتاجية واحدة".

- الرأسمال **المتغيّر**، وهو لا ينقل فقط قيمته إلى الناتج، وإنما ينقل إليه كذلك قيمة زائدة. وهو ما يتمثل في قوة العمل. فالرأسمال من تلك الوجهة لا يمكنه استخلاص قيمة زائدة من الرأسمال الثابت، على حين يمكنه ذلك من الرأسمال المتغيّر، ومعنى دخول الآلة، الَّتي لا يستخلص منها الرأسمالي قيمة زائدة، حدوث انخفاض في مصدر هذه القيمة، الأمر الَّذي يستتبع الانخفاض في مُعدّل الربح الَّذي هو حاصل النسبة ما بين القيمة الزائدة وبين الرأسمال الكلّي. على ذلك، نكون أمام قانونين متناقضين، يقول الأول إن الفن الإنتاجي الجديد/الآلة تُزيد من القيمة الزائدة بالنسبة لقيمة قوة العمل، ويقول الثاني إن الآلة تخفض من القيمة الزائدة لتخفيضها الرأسمال المتغيّر بالنسبة للرأسمال الكلّي! فماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك، في تصوري، الديالكتيك. يعني التناقض الحقيقي. المستتر؛ يعني الجدلية في أوضح صورها، وهو المعنى الَّذي لم يحققه ريكاردو، وماركس بالتبعية؛ فحين تم استحداث الفن الإنتاجي، ربما تصور ريكاردو، وماركس من بعده، أن التناقض يقع بين القيمة الزائدة وبين قيمة قوة العمل، وفي الحقيقة يمكن تسمية ذلك تناقضاً، ولكنه التناقض الأولي. وليس التناقض الحقيقي.

(٤)

فحين دخل الفن الإنتاجي الجديد، حدث تغيّر في القيمة الزائدة بالنسبة لتغيّر مماثل في قيمة قوة العمل. بيد أن ذلك ليس نهاية الطريق، إذ أنَّ الفن الإنتاجي الجديد لا يؤدّي فقط إلى ارتفاع في القيمة الزائدة بالنسبة لقيمة قوة العمل، وإنما يؤدّي، وفي اللحظة نفسها، إلى انخفاض في **(قيمة)** القيمة الزائدة بالنسبة للرأسمال الكلّي. أيْ انخفاض في قيمة معدَّل الربح بسبب التطور الحاصل في الرأسمال الثابت (الفن الإنتاجي الجديد) الَّذي يؤدي إلى تراجع في **قيمة** القيمة الزائدة الَّتي كان يمكن للرأسمالي أن يستخرجها/يعتصرها من قوة العمل! فلم يعد لدي الرأسمالي نفس **قيمة** القيمة الزائدة الَّتي كان يتحصل عليها، إذ لم تعد تلك القيمة الزائدة تبادل بطن من الحديد مثلاً، كما كان من قبل، إنما بأقل من ذلك ربما نصف أو ربع هذه الكمية، لأنها لم تعد هي الأخرى تنتج بنفس كمية العمل إنما بأقل منها؛ ومن ثم انخفضت قيمتها. ولأن التراجع في **قيمة** القيمة الزائدة بالنسبة للرأسمال الكلّي تم في نفس اللحظة الَّتي ارتفعت فيها القيمة الزائدة بالنسبة لقيمة قوة العمل؛ فإن القيمة الزائدة (الكليَّة) على هذا الأساس تتحدد بالتناقض بين: التغيّر في (قيمة) القيمة الزائدة، وسوف نسميها الأوليَّة **(ق ز)**، بالنسبة للرأسمال الكلّي **(ر)** وبين التغيّر في القيمة الزائدة بالنسبة لقيمة قوة العمل**(ق ع)**. وحينذ تصبح القيمة الزائدة "الكليَّة"حاصل التناقض بين: قيمة معدَّل الربح الأوَّلي، أَيْ: **(قيمة) القيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة للرأسمال الكُلّي**. وبين: معدَّل القيمة الزائدة الأوليَّة، أَيْ: **القيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة لقيمة قوة العمل**. وتلك هي**"القيمة الزائدة"** الَّتي لم يصل إليها الاقتصاد السياسي، إذ توقف عند حدود افتراض أن معدَّل القيمة الزائدة دائماً يساوي١٠٠%، مكتفياً بتحديد هذا المعدَّل باعتباره النسبة بين القيمة الزائدة إلى الرأسمال المتغيّر، ربما لاعتبارات التبسيط، ولكن هذا التبسيط قد يأتي على نحو يضر بالنظرية ويصيبها في مقتل! فأياً ما كانت القيمة الزائدة الأوليَّة مزاجية ربما، أو محض أمنية لا تتجاوز خيال الرأسمالي، فهي ستخضع في نهاية المطاف **(عبر جدلية الحركة)** لعلاقات التناقض الَّتي من شأنها تحديدها وتحديد معدَّلها الكلّي. وستظل تخضع لعلاقات التناقض، الَّتي تُعيد تحديدها، ولا يتوقف هذا التحديد، كما لا تتوقف علاقات التناقض، لأنها حينما تتوقف تتوقف الحياة، ويحل الموت.

(٥)

والقانون الَّذي أفترضه هو ما أسمّيه قانون"**القيمة الزائدة الكُلِّيَّة**". أَيْ أنَّ القيمة الزائدة، الَّتي اقصدها نِتاج تناسب، في الواقع تناقض، بين كُتلتين:

الكُتلة I : وتحتوي على معدَّل الربح **الأوَّلي**، أَيْ: التناقض ما بين (قيمة) القيمة الزائدة الأوليَّة (ق ز) والرأسمال الكُلّي (ر).
الكُتلة II : وتحتوي على معدَّل القيمة الزائدة **الأوليَّة**، أَيْ: التناقض بين القيمة الزائدة الأوليَّة (ق ز) وقيمة قوة العمل (ق ق ع).
فإذ افترضنا أن الكُتلة I (قيمة معدَّل الربح)= (١:٤)
وافترضنا أن الكُتلة II (معدَّل القيمة الزائدة الأوليَّة) = (١:٢)
فإن (ق ز ك) = (١:٤) : (١:٢) = ٢٥٪ : ٥٠٪ ×١٠٠ = ٥٠٪ من (ر).
ومُعدَّل (ق ز ك) = (ق ز : ر) : (ق ز : ق ق ع) ÷ (م) ×١٠٠.
ويكون معدَّل الربح الوسطي(Δ ح) = (ق ز ك) ÷ (ر) ×١٠٠.
كما يكون ثمن الإنتاج= ثمن التكلفة (ك) + (Δ ح).
أما قيمة السلعة= (ك) + (ق ز ك).

أَيْ أنّ قانون القيمة ليس اعتباطياً، ولا يعمل في الفراغ التخيلي، وليس في مقدور الرأسمالي، **حتّى في ظل الأسواق الاحتكارية**، أن يتحكم في القيمة الزائدة؛ إذ أنها تخضع كليَّةً لقانون موضوعي هو قانون جدليَّة حركة الرأسمال، ولا يمكن الوَعيْ، الناقد، بهذا القانون إلا من خلال ذهنية جدليَّة متجاوزة للرؤى الخطية والتصورات الميكانيكية الَّتي تتشرب بها كراسات التعميم.

(٦)

وبتلك الكيفية فإنّ تاجر الفاكهة وكارفور (الرأسمال التجاري) أو صانع المربى وجنرال موتورز (الرأسمال الصناعي)، أو مُقرض النقود والبنك التجاري الدولي (الرأسمال المالي)، قد عَرفوا على أَيْ أساس تتحدد أرباحهم.

فمؤسسات نقل البضائع مثلاً، أو المصارف أو شركات البريد... إلخ، الَّتي تستخدم العمال والموظفين والسيارات والمنشأت والمعدات والآلات والمستندات والأوراق والأقلام والحواسب الآليَّة والمكاتب، أيْ يخضع مجمل نشاطها للصيغة **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** إنما تنتج خدمة، والعمال بالضرورة طالما أنتجوا قيمة، فهم يُنتِجون قيمة زائدة، ومن مجموع هذه القيم الزائدة الكليَّة (بكيفية تكونها على نحو ما رأينا أعلاه نتاج التناقض بين الكُتلتين) في القطاع تتحدد كتلة القيمة الزائدة الإجمالية. هذه القيمة، أيْ القيمة الزائدة الإجمالية، حينما يتم قسمتها على مجموع الرساميل في قطاع النقل نحصل على الربح الوسطي. هذا الربح الوسطي يضيفه، بوَعيْ أو بغير وَعيْ، الرأسمالي على كلفة الإنتاج، كَيْ يكون لديه الثمن الَّذي يتخذ على أساسه قراره الإنتاجي أو الاستثماري. وهكذا الأمر بشأن الرأسمالي المالي، ومن باب أولى بشأن الرأسمالي الصناعي. إن تحديد معدَّل الربح الوسطي ليس مسألة مزاجية، تخضع للقرارت الشخصية للرأسماليين، إذ أن الربح لا يتكون في السوق، إنما يتكون في حقل الإنتاج. وبيع السلعة، في السوق، لا يُنشيء الربح، إنما فقط يكشف عنه.

(٧)

يكون من المتعيَّن الآن أن نعيد معالجة ما انتهى إليه الاقتصاد السياسي بشأن القيمة، والقيمة الزائدة، ومعدَّل الربح الوسطي، وثمن الإنتاج، في ضوء ما توصلنا إليه بشأن "القيمة الزائدة الكليَّة".

نموذج ماركس على أساس القيمة الزائدة الأوليَّة

الرأسمال الثابت	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغيّر	القيمة الزائدة ١٠٠%	قيمة السلعة	ثمن التكلفة	معدَّل الربح الوسطي (%)	ثمن الإنتاج
٨٠	٥٠	٢٠	٢٠	٩٠	٧٠	٢٢	٩٢
٧٠	٥١	٣٠	٣٠	١١١	٨١	٢٢	١٠٣
٦٠	٥١	٤٠	٤٠	١٣١	٩١	٢٢	١١٣
٨٥	٤٠	١٥	١٥	٧٠	٥٥	٢٢	٧٧
٩٥	١٠	٥	٥	٢٠	١٥	٢٢	٣٧

النموذج المعدَّل على أساس "القيمة الزائدة الكليّة"، كنسبة نتاج التناقض بين:
"(قيمة) القيمة الزائدة الأوليّة بالنسبة للرأسمال الكلّي
والقيمة الزائدة الأوليّة بالنسبة لقيمة قوة العمل"

الرأسمال الثابت	الجزء المستهلك من الرأسمال الثابت	الرأسمال المتغيّر	القيمة الزائدة الأوليّة	القيمة الزائدة الكليّة (%)	قيمة السلعة	معدّل الربح الوسطي (%)	ثمن التكلفة	ثمن الإنتاج
٨٠	٥٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٠	٢٢	٧٠	٩٢
٧٠	٥١	٣٠	٣٠	٣٠	١١١	٢٢	٨١	١٠٣
٦٠	٥١	٤٠	٤٠	٤٠	١٣١	٢٢	٩١	١١٣
٨٥	٤٠	١٥	١٥	١٥	٧٠	٢٢	٥٥	٧٧
٩٥	١٠	٥	٥	٥	٢٠	٢٢	١٥	٣٧

فطبقاً للنموذج المعدَّل الَّذي ينشغل **بحركة الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن**، والَّذي يحسب القيمة الزائدة الكليّة كنسبة، نتاج التناقض، بين: (قيمة) القيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة للرأسمال الكلّي، والقيمة الزائدة الأوليّة بالنسبة لقيمة قوة العمل، سنجد أن المعدَّلات مطابقة لنموذج ماركس. مع الأخذ في الاعتبار اننا نفترض، في هذه المرحلة من البرهنة، أن **قيمة** القيمة الزائدة هي ذاتها دون تغير.

الحالة الأولى: (٢٠:١٠٠) : (٢٠: ٢٠) × ١٠٠ = ٢٠%.
الحالة الثانية: (٣٠:١٠٠) : (٣٠: ٣٠) × ١٠٠ = ٣٠%.
الحالة الثالثة: (٤٠:١٠٠) : (٤٠: ٤٠) × ١٠٠ = ٤٠%.
الحالة الرابعة: (١٥:١٠٠) : (١٥: ١٥) × ١٠٠ = ١٥%.
الحالة الخامسة: (٥:١٠٠) : (٥: ٥) × ١٠٠ = ٥%.

ويكون معدَّل الربح الوسطي(Δ ح) (٢٠+٣٠+٤٠+١٥+٥) ÷ ٥ = ٢٢%

والآن، فلنعتد بأرقام نموذج ماركس، بحيث ندخل تغيرات على القيمة الزائدة وقيمة قوة العمل. فلنفترض وفقاً للجدول أدناه، ابتداءً من الحالة الثانية، دخول فن إنتاجي أدَّى إلى ارتفاع القيمة الزائدة وانخفاض في قيمة قوة العمل، ثم نفترض، في الحالة الثالثة، العكس، أَيْ انخفاض في القيمة الزائدة وارتفاع في قيمة قوة العمل. وفي الحالة الرابعة نفترض الارتفاع تارة أخرى في القيمة الزائدة والانخفاض في قيمة قوة العمل،

وفي الحالة الخامسة نفترض العكس مرة أخرى، إذ ترتفع قيمة قوة العمل وتنخفض القيمة الزائدة.

الحالة	ق ز	ق ق ع	ق ز	ر	ق ز ك
الأولى (فرضية ماركس)	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠	٢٠ %
الثانية	٢٥	١٥	٢٥	١٠٠	١٥,٦ %
الثالثة	١٥	٢٥	١٥	١٠٠	٢٥ %
الرابعة	٣٠	١٠	٣٠	١٠٠	١٠%
الخامسة	١٠	٣٠	١٠	١٠٠	٣٣,٣%

فوفقاً لفرضية ماركس يتعين أن تساوي القيمة الزائدة، في الحالة الثانية، ٢٥ كمعطى أو ٢٥:١٥×١٠٠= ١٦٦,٦% كمعدَّل بنسبتها إلى الرأسمال المتغيّر، ولكن ذلك غير صحيح؛ لأنها نتاج التناقض بين القيمة الزائدة الأوليّة بالنسبة للرأسمال الكلي، والقيمة الزائدة الأوليّة بالنسبة لقيمة قوة العمل، تساوي، كمعدَّل، ١٥,٠٦%. ووفقاً لنفس الفرضية كان يتعين أن تساوي القيمة الزائدة، في الحالة الثالثة ١٥ كمعطى، أو ١٥:٢٥×١٠٠=٦٠% كمعدَّل بنسبتها إلى الرأسمال المتغيّر، وذلك أيضاً غير صحيح؛ لأنها، نتاج التناقض، تساوي، كمعدَّل، ٢٥%. وكان يتعين أن تساوي القيمة الزائدة، في الحالة الرابعة ٣٠، كمعطى، أو ٣٠:١٠×١٠٠=٣٠٠% كمعدَّل، بنسبتها إلى الرأسمال المتغيّر، وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأنها، نتاج التناقض، تساوي، كمعدَّل، ١٠%. وكان يتعين أن تساوي القيمة الزائدة في الحالة الأخيرة ١٠ كمعطى، أو ١٠:٣٠×١٠٠=٣٠% تقريباً، كمعدَّل، بنسبتها إلى الرأسمال المتغيّر، وذلك أيضاً غير صحيح؛ لأنها، نتاج التناقض كذلك، تساوي، كمعدَّل، ٣٣,٣%. ولكن، ثمة لغز هنا! ففي الحالة الرابعة، على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن القيمة الزائدة الأولية بلغت٣٠٠%، إلا أن الرأسمالي لم يستطع أن يتحصل في نهاية المطاف إلا على١٠% فحسب. وفي حين بلغت القيمة الزائدة الأولية في الحالة الخامسة ٣٠% فقط إنما حصل الرأسمالي، في المنتهى، على ٣٣,٣%! فكيف يمكن حل هذا اللغز؟ في الواقع يمكن حل هذا اللغز ابتداءً من استخلاص القانون الموضوعي الأتي: **كلما ارتفعت الإنتاجية كلما انخفض معدَّل الربح، والعكس، كلما انخفضت الإنتاجية كلما ارتفع معدَّل الربح**. وكي نشرح هذا القانون، بإيجاز بطبيعة الحال، نفترض أن العامل يعمل لدى الرأسمالي ٦ ساعات يومياً، ويتلقى أجراً قدره كيلو جراماً من الأرز. وينتج ٦٠ متراً من النسيج. خلال

الـ ٣ ساعات الأولى ينتج ٣٠ متراً تمثل معادل قيمة قوة عمله، أما الـ ٣ ساعات الأخرى، وكذلك الـ ٣٠ متراً الأخرى، تمثل قيمة زائدة. ولنفترض الآن حدوث تطور تقني ما أدى إلى تعديل في طرفي المعادلة[٣]، فوفقاً لهذا التطور صار الآن بإمكان العامل أن ينتج معادل قوة عمله أيْ الـ ٣٠ متراً من النسيج في نصف المدة، أيْ ساعة ونصف. أيْ أن العامل سيتحصل على نفس كمية الأرز لقاء ساعة ونصف. أَيْ أن كيلو الأرز أمسى مساو لـ ساعة ونصف من العمل، وليس لـ ٣ ساعات مثلما كان قبل ظهور الفن الإنتاجي الجديد. وعلى العامل الآن أن يتوجه بالأرز إلى السوق كَيْ يبادله بسلعة أخرى لها قيمة استعمال معينة بالنسبة له. ولكنه لن يبادل الأرز بسلع تكلف إنتاجها ٣ ساعات عمل، إنما مقابل سلع تكلف إنتاجها ساعة عمل ونصف فقط. فقد صار معروفاً في السوق الآن أن الـ"كيلو جراماً" من الأرز هو مقابل "ساعة عمل ونصف في قطاع النسيج"، ومن ثم في باقي القطاعات. وهذا يعني، وفي نفس اللحظة، ان قيمة الجزء المتغيّر من الرأسمال، (وكذلك بحكم اللزوم **"قيمة" القيمة الزائدة الَّتي يستأثر بها الرأسمالي**) سوف **تتقلص**؛ فمن جهة أولى لم يعد كيلو الأرز يساوي ٣ ساعات عمل، إنما يساوي ساعة ونصف فقط. ومن جهة أخرى لن يتمكن الرأسمالي من الحصول على نفس كمية/قيمة السلع الَّتي كان يحصل عليها؛ لانخفاض **قيمة** القيمة الزائدة الَّتي يستأثر بها. هذا الانخفاض يستتبع انخفاض قيمة الرأسمال المتغير نفسه (سر سعادة الرأسمالي) وهذا يعني، بالتبع، الانخفاض في قيمة القيمة الزائدة الَّتي يعتصرها من هذا القسم من الرأسمال. وبقدر انخفاض قيمة هذا القسم تأخذ القيمة الزائدة الكليَّة في الانخفاض على الرغم من أن القيمة الزائدة الأوليَّة تأخذ في الارتفاع ظاهرياً في حالة انخفاض قيمة قوة العمل! إلا ان علاقات التناقض كفيلة بتصحيح الوضع. ولكن، نلاحظ أن الأجور الحقيقية تتدهور، ومعدَّلات الربح تميل إلى الهبوط، والهدر الاجتماعي يزيد، والمزيد من العمال يزاحمون المزيد من التقنية والآلات. انه **النظام الاجتماعي المبني على الرأسمال** في أزهى أشكاله!

---

(٣) "... في إنجلترا مثلاً، صار تحويل كمية معينة من الغزل إلى نسيج بعد انتشار الأنوال الآلية، يستلزم نصف العمل الذي كان يستلزمه قبل ذلك، ومن الطبيعي أن النساج اليدوي الإنجليزي ظل ينفق لهذا التحويل، بعد ذلك، نفس الكمية السابقة من العمل، ولكن ناتج ساعة عمله الفردية أصبح يمثل حالياً نصف ساعة عمل اجتماعية فقط، ولذلك فقد انخفضت قيمة هذا الناتج إلى النصف...". انظر: K.Marx, **Capital**, op,cit,p.97.

(٨)

دعونا الآن، في ضوء علاقات التناقض بين **معدَّل الربح والإنتاجية**، نعيد معالجة الجدول السابق مباشرة على أساس من ارتفاع/انخفاض **(قيمة)** القيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة للرأسمال الكُلِّي، في نفس لحظة ارتفاع/انخفاض القيمة الأوليَّة بالنسبة لقيمة قوة العمل.

الحالة	ق ز	ق ق ع	ق ق ز	ر	ق ز ك
الأولى (فرضية ماركس)	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠	٢٠ %
الثانية	٢٥	١٥	١٠	١٠٠	٦,٢ %
الثالثة	١٥	٢٥	٢٠	١٠٠	٣٣,٣ %
الرابعة	٣٠	١٠	٥	١٠٠	١,٦%
الخامسة	١٠	٣٠	٢٥	١٠٠	٧٥%

فوفقاً للتناقض بين **(قيمة) القيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة للرأسمال الكُلِّي، والقيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة لقيمة قوة العمل** نجد أن القيمة الزائدة الكليَّة تساوي، كمعدَّل، ٦,٢% في الحالة الثانية، و٣٣,٣% في الحالة الثالثة، و١,٦% في الحالة الرابعة، و٧٥% في الحالة الخامسة.

(٩)

والآن، بعد أن حددنا[٤] القيمة الزائدة، يمكننا أن نتقدم خطوة فكرية إلى الأمام بقصد التعرف إلى خط سير هذه القيمة عقب توزيعها على الصعيد الاجتماعي، وبصفة خاصة: خط سير هذه القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

---

(٤) إن أهم ما يمكن أن نؤكد عليه هو ان فرضيتنا بصدد قانون القيمة الزائدة الكُليَّة **إنما تتجاوز سوق المنافسة الكاملة إلى شرحها لكيفية تكون الأرباح ومعدَّلاتها الوسطية، بل والأجور أيضاً، في ظل الاقتصادات الاحتكارية.** فلم يعد الأمر متوقفاً على منافسة كاملة بين مشروعات متجانسة، خاضعة لأثمان سوق تنافسية، وتعتمد على حرية الدخول إلى الأسواق والخروج منها، كما لم يعد الأمر متوقفاً على مزاجية الرأسمالي، كما في القيمة الزائدة الأوّلية، في اعتصار كمية معينة من القيمة الزائدة. إنما صار الأمر بأكمله متوقفاً، في ضوء"القيمة الزائدة الكُليَّة"على: الصراع الجدلي الدائم بين القيمة الزائدة الأوليَّة، **الَّتي قد تكون، في لحظة ما، معدَّل الربح الوسطي نفسه**، بالنسبة لقيمة قوة العمل، والقيمة الزائدة الأولية بالنسبة للرأسمال الكُلِّي.

الفصل التاسع
التبادل متكافئ

(١)

الفرضية الصائبة الَّتي يقدمها الاقتصاد السياسي، في بداية تبلوره[1] كعلم مهمته الكشف عن قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي، هي أن القيمة الزائدة، بمفهومها السابق تحديده، الَّتي ينتجها المجتمع، بفضل العمل الإنساني، إنما تتوزع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وليس بالضرورة أنّ يتم هذا التوزيع على قدر مساهمة كُلّ طبقة في العملية الإنتاجية، وإنما بالضرورة وفقاً للشروط الموضوعية المحددة لهيمنة طبقة معينة على طبقة أخرى أو على باقي طبقات المجتمع.

ولقد كان الاقتصاد السياسي على صواب أيضاً حينما رأى هذا التوزيع بوضوح؛ إذ أرجع الربح والريع والأجر والفائدة، مع اختلاف التفاصيل، كدخول للطبقات المختلفة في المجتمع، إلى مصدر واحد هو العمل.

فالرأسمالي، كما علمنا، إنما يشتري **(ق ع)** من سوق العمل، وافترضنا أنه اشتراها بـ ٤ وحدات، ويشتري **(م ع)** (القطن مثلاً) بـ ٣ وحدات، ويشتري **(أ ع)** (آلة الغزل مثلاً) وافترضنا أيضاً أنه إشتراها بـ ٣ وحدات، ثم يترك قوة العمل **(ق ع)** كَيْ تتفاعل مع مواد العمل**(م ع)** باستخدام أدوات العمل **(أ ع)** وحينما يخرج الناتج (مِعطف مثلاً) يكون لدى الرأسمالي، قبل البيع أيْ قبل النزول تارة أخرى إلى السوق من أجل بيع المنتج، ليس ١٠وحدات، وإنما (حتماً) أكبر منها، يحدد على أساس قانون القيمة الزائدة "الكُلّيَّة" على نحو ما شرحنا سلفاً. فلا يمكن للرأسمالي أن يُقدم على اتخاذ قرار الإنتاج إذ ما كانت المحصلة النهائية لعملية الإنتاج مساوية للصفر؛ فهو يبدأ بـ ١٠ وحدات وينتهي بـ ١٠ وحدات؛ وهذه النهاية لا تُرضي الرأسمالي على الإطلاق، والرأسمالي، كما ذكرنا سابقاً، لا يستطيع أن يتفاوض مع المواد، ولا مع الآلات، على مستوى

---

(١) نقول "في بداية تبلوره" أيْ قبل أن تتمكن الصيغة **(ن - و أ + ق ع - س - ن + Δ ن)** من فرض هيمنتها على الأشكال التقليدية الأخرى للرأسمال، أيْ قبل أن تتبلور الرأسمالية بشكلها النهائي كنمط انتاج اجتماعي قائم على الرأسمال كظاهرة تمكنت من اخضاع جميع ظواهر النشاط الاقتصادي لسيطرتها.

الأثمان على الأقل، ولا يستطيع أن يحصل منهم على أكثر من القيمة المحددة لهم، فهو حينما اشترى مواد العمل (القطن في مثلنا) بـ ٣ وحدات يعلم أنَّ القطن سوف يدخل العملية الإنتاجية ويخرج منها دون أن يغيّر من قيمته (رأسمال ذو **قيمة ثابتة**)، وكذلك الأمر بشأن الأدوات والآلات، فهي تستخدم في العملية الإنتاجية بقيمتها ويحسب معدَّل استهلاكها وفقاً للفنون المحاسبية المعروفة، الأمريكية في الغالب، أيْ أنها تدخل العملية الإنتاجية بقيمتها وتخرج بقيمتها (رأسمال ذو **قيمة ثابتة**) ولذلك فلا مناص من أن يتفاوض مع رأسمال يغيّر من القيمة بالزيادة أثناء العملية الإنتاجية، أَيْ يتفاوض مع رأسمال متغيّر (رأسمال ذو **قيمة متغيّرة**) أَيْ مع هذه السلعة الَّتي تطرح نفسها في السوق، وهي قوة العمل، فيعطيها ثمن استعمالها، ٤ وحدات في مثلنا، ويأخذ منها ما يساوي ٨ وحدات مثلاً، لِمَ؟ كَيْ يتمكن من دفع **الريع** لصاحب الأرض، ودفع **الفائدة** للرأسمالي المالي، ويتحصل هو نفسه على **ربح** للرأسمال الموظَّف في عملية الإنتاج. وذلك بالطبع بعد أن تكون قوة العمل قد عوضته عن **الأجرة.**[٢] هنا يتوقف الاقتصاد السياسي. إذ لم يُثِرْ إشكالية لا تقل أهمية في حقل التوزيع؛ وهي أين تذهب، بعد ذلك، تلك القيمة الزائدة الَّتي تتخذ من الربح والريع، وربما الفائدة أو الأجور، صوراً لها، تعكس وجودها كدخول للطبقات الاجتماعية المختلفة؟

أَيْ أين تذهب تلك الصور من الدخل الَّتي تتخذها القيمة الَّتي زادت بفعل الإنتاج في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة؟ فما هو اتجاه الريع الَّذي تحصّل عليه مالك الأرض؟ وما هو اتجاه ربح الرأسمالي؟ أين تذهب تلك الوحدات الَّتي هي بمثابة الزيادة الَّتي حققها المجتمع على صعيد القيمة؟ ونحن هنا، طبعاً، نتساءل أين تذهب تلك القيمة الَّتي أنتجتها سواعد الشغيلة في وطننا العربي؟

(٢)

إن سؤالنا عن اتجاه القيمة الزائدة نظن أنَّ له وجاهته، ليس فحسب على صعيد تعقب القيمة، وإنما أيضاً على صعيد مهم آخر وهو الَّذي ينشغل بشرح (ما الَّذي أتى

---

(٢) لست هنا في حاجة كيْ أشير إلى أن المثال للتبسيط ولذا أغفلت التعويض عن الرأسمال الثابت. أيْ معدَّل استهلاك وإهلاك آلات العمل ومواد العمل.

بالقيمة الزائدة الّتي أنتجتها سواعد الشغيلة في الأجزاء المتخلفة، إلى خزائن رجال المال في الأجزاء المتقدمة؟) لأن الإجابة على هذا السؤال هي الّتي أدت إلى "اختراع" التبادل غير المتكافيء؛ كنظرية تحاول أن تشرح (بمزيد من اللف والدوران حول نصوص ماركس ولينين) كيف أتت القيمة الزائدة الّتي أنتجتها سواعد الشغيلة في القاهرة أو كمبالا إلى الرأسماليين في باريس أو لندن؟

ابتداءً من البحث في هذه الإشكالية يمكننا البحث في الأساس الّذي يمكن معه إجراء المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب، إذ نفس المنطق الّذي نقترحه والفرضية الّتي نقدمها للمقارنة بين ساعة عمل فلاح صيني وصانع ساعات سويسري، نقترحه، كمنهج، ونقدمها، كفرضية، بصدد التعرف إلى كيفية المقارنة بين العمل البسيط والعمل المركب. والواقع ان الاقتصاد السياسي حينما ينشغل بتجدد الإنتاج الاجتماعي على نطاق متسع، عندما يصل إلى قمة نضجه على يد كارل ماركس، فهو لا يبحث تسرب القيمة الزائدة المنتجة بداخل الاقتصاد القومي إلى خارجه، وهو ما سنفعله، وإنما يكتفي بتحليل عملية خلق القيمة الزائدة وتداولها بين الطبقات في المجتمع والشروط الموضوعية لسيطرة طبقة أو طبقات معينة على هذه القيمة. وأفضل ما تحقق في تحليل تبادل أو/و تداول القيمة على الصعيد العالمي هو مساهمة ديفيد ريكاردو بنظريته في النفقات النسبية[٢]، ابتداءً من افتراضه سهولة تحرك اليد العاملة، وسهولة

---

(٢) المثل المشهور الّذي يضربه ريكاردو يتلخص في أن البرتغال متفوقة على إنجلترا، سواء في إنتاج الخمر (إذ تكفيها ثمانون ساعة عمل لإنتاج وحدة من هذه السلعة مقابل مائة وعشرين ساعة في إنجلترا) أو في إنتاج الحوخ (حيث تُنتج تسعون ساعة عمل في البرتغال ما تُنتجه مائة ساعة عمل في إنجلترا). لكنها أكثر تفوقاً على صعيد المقارنة، في إنتاج الخمر مما هي في إنتاج الجوخ بالنظر إلى النسب ٩٠/١٠٠، و٨٠/١٢٠؛ فمصلحة البرتغال هي في التخصص بالنوع الأول من هذين الإنتاجين وفي التزود بالجوخ من إنجلترا، رغم أن إنتاج هذا الجوخ، يُكلف بشكل مُطلق أقل مما يُكلف في إنجلترا. انظر:

D. Ricardo, **The Principles**, op.cit. P. 69-77.

وفي نقد النظرية الريكاردية في التبادل الدولي وتكوين الوعي بشأن التراكم على الصعيد العالمي، انظر:

A. Emmanuel, **Unequal Exchange. A Study of Imperialism of trade** (London: Monthly Review Press, 1972; NLB, pp.XIV-XVII and XXXVII, Fn 15. S. Amin, **Le change inegale et la loi de la valuer**, la fin d'un debat. Arthropods-IDEP, Paris, 1973. Rosa Luxembourg, **The Accumulation of Capital,** Translated from Germany by: A. Schwarzschild (London: Rutledge and Kegan 1963)

سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف.** ترجمة وتحقيق حسن قبيسي. ط٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٧) ص ٧٥-١٠٢. سمير آمين، **التطور اللامتكافيء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١) توماس سنتش، **نقد نظريات الاقتصاد العالمي**، ترجمة عبد الإله النعيمي، (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠).

تحرك الرأسمال (توزيع متساو لمعدل الربح) بيد أن ما تحقق على يد ريكاردو، وما لحق نظريته من تطوير على يد ايمانويل وبتلهايم وأمين وسنتش؛ لم يتعد حدود افتراض أن التبادل غير متكافيء، إلى ما هو أبعد وأهم وهو (تسرب) القيمة الزائدة المنتَجة في الأجزاء المتخلفة إلى خارجها لتغذية الصناعات المختلفة في الأجزاء المتقدمة، فالفرضية الَّتي يقوم عليها التبادل غير المتكافيء تعتمد على فهم التبادل على الصعيد العالمي ابتداءً من تفوق العامل في الأجزاء المتقدمة على العامل في الأجزاء المتخلفة؛ فما ينتجه العامل الأوروبي في ساعة عمل واحدة ينْتجه العامل الأفريقي في ١٢ ساعة عمل، ويتعلق الأمر هنا، وفقاً للتبادل غير المتكافيء بإنتاجية العمل؛ فالفلاح الأفريقي مثلاً، طبقاً لمثال د.سمير أمين، يحصل لقاء مئة يوم عمل شاق جداً، في السنة، على مُنتجات مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يوماً من العمل العادي يقوم به عامل أوروبي ماهر.[٣] ونظرية التبادل غير المتكافيء لا تقول أكْثر من ذلك، ولا يمكنها أن تقول أكْثر من ذلك، والأخطر أنها لا تملك أن تقول، صواباً، لماذا ذلك! أَيْ لماذا يحصل الفلاح الأفريقي لقاء مئة يوم عمل شاق جداً، في السنة، على منتجات مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يوماً من العمل العادي يقوم به عامل أوروبي ماهر؟

(٣)

ابتداءً من محاولتنا تقديم إجابة على هذا السؤال يمكننا طرح منهجية تمكننا من تكوين الوَعيْ ليس فحسب بصدد التبادل بين القيم على الصعيد العالمي، وإنما أيضاً بشأن كيفية هذا التبادل بما يتضمنه من **عمل بسيط وعمل مركب.** والواقع أننا نذهب خطوة أبعد برؤية الجانب الآخر، الأهم، من عملية التبادل على الصعيد العالمي. فما ننشغل به ليس التبادل غير المتكافيء؛ لأننا نتصور أن التبادل، كما سنرى، دائماً متكافيء؛ وإنما ننشغل بظاهرة التسرب في القيمة الزائدة؛ أيْ ننشغل بمحاولة تحليل جدلية تسرب القيمة الزائدة المنتَجة في داخل الأجزاء المتخلفة إلى الأجزاء المتقدمة كَيْ تنمي صناعاتها المتطورة والمعقدة. فالَّذي يهمنا هو الذهاب أبعد من تصور التبادل على

(٣) سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**، المصدر نفسه، ص٩٤.

الصعيد العالمي كمجرد تبادل غير متكافيء للقيم بين أجزاء متخلفة وأجزاء متقدمة إلى حيث تركيز الضوء المباشر والساطع على عملية "تسبق" هذا التبادل غير المتكافيء، وهي عملية التسرب في القيمة الزائدة.

فطبقاً لمثلنا التقليدي أنتج الاقتصاد القومي في الجزء المتخلف ما مقداره ١٢ مليارا وحدة زائدة، وفي مرحلة أولى من التوزيع سوف تختص كل طبقة بنصيبها، فالعامل سيحصل على الأجر (ولكن ليس من القيمة الزائدة وإنما من قوة عمله شخصياً) والرأسمالي سيحصل على الربح، وملّاك الأراضي سيحصلون على الريع. والمصارف أيضاً، وربما المرابي، سوف تحصل على الفوائد. وفي مرحلة ثانية تبدأ كل طبقة في إنفاق الوحدات الباقية بعد خصم الادخار، و(الضرائب الحكومية) فما هو الطريق الَّذي سوف تسلكه تلك الوحدات؟ انها سوف تتجه نحو الخارج. نحو الأجزاء المتقدمة؛ من أجل الحصول على منتجات استهلاكية (للطبقة العاملة، والطبقة الرأسمالية، والطبقة الريعية) ومنتجات صناعية (للرأسمال، لتجديد الإنتاج: آلات، ومعدات، ومواد) غالباً ما تتوقف عليها عملية تجديد هذا الإنتاج في الأجزاء المتخلفة، وسوف نبرهن لاحقاً على فرضيتنا المتعلقة بالتسرب في القيمة الزائدة، حينما ننتقل إلى اختبار مجمل فرضيتنا على أرض الواقع متخذين من الاقتصاد المصري، والاقتصادات العربية، أمثلة لهذا الاختبار.

وقبل أن تتم عملية التبادل تتم عملية أهم وأخطر، في الغالب لا يتم الاهتمام بها، وهي عملية خروج/**تسرب القيمة الَّتي زادت** بداخل الاقتصاد المتخلف خلال السنة إلى خارجه، وبدلاً من أن يعاد ضخ تلك القيمة بداخل مسام الاقتصاد المتخلف الَّذي أنتجها من أجل مشروعات تنموية وإنتاجية وطنية، فإنها (تخرج/تتسرب) من أجل تدعيم الصناعات المختلفة في الاقتصاد المتقدم. فهم التسرب هنا إذاً يسبق مناقشة التبادل، بل أن المسألة برمتها (تسرب) وليس (تبادل) ولكن الوضوح في بعض الأحيان قد يكون أكثر الأشياء خداعاً. إن المهم هو التحكم في هذا التسرب؛ وعياً بوجوده وخطورته، ومن ثم منعه، دون اللف والدوران حول نظرية، مضللة، ومن ثم مضللة، بسبب عدم التكافؤ في الأجور، فعدم التكافؤ في الأجور على الصعيد

العالمي[٤] هو الَّذي ضلل، ومن ثم قاد أصحاب "التبادل غير المتكافيء" إلى اختراع هذه النظرية، لأنهم لم يستطعوا، ربما بدوافع إنسانية، أن يعلنوا بوضوح أن العامل هو آلة مرتدية "أفاروول". ويستغربون كيف أن حلّاق في باريس يتلقى أجراً أعلى من حلّاق في دكار. ثم يزيلون دهشتهم، بافتراض (دون تعليل دائماً) أن الأجر في باريس أعلى، وأن القيمة تنتقل من حلّاق دكار إلى حلّاق باريس من خلال (تبادل غير متكافيء!). الدهشة الحقيقية تملكنا نحن؛ حينما نرى هذا التحايل التجريبي الفج، وتزداد دهشتنا حينما نرى كيف، إلى مثل هذا الحد، أن نفقة إنتاج حلّاق دكار ملتبسة بنفقة إنتاج حلّاق باريس!

(٤)

نحن نتصور، على الأقل في عصرنا الراهن، أن آلة باريس دائماً أفضل من آلة دكار، وبعبارة بسيطة نحن نعتقد أن آلة باريس (العامل الفرنسي) أغلى من آلة دكار (العامل السنغالي) ومن ثم يتعين أن لا تكون قيمتها فقط في السوق مختلفة، وإنما أيضاً ثمنها. ولكن لمَ آلة باريس (العامل الفرنسي) أغلى من آلة دكار(العامل السنغالي)؟ نحن نفترض أن آلة/عامل باريس دائماً أفضل من آلة/عامل دكار، لأن آلة/عامل باريس **تحتوي على عمل مختزن** (تربية، تعليم، ترفيه، طعام، ملبس، صحة، مسكن،...) يفوق **العمل المختزن** الَّذي تحتويه آلة/عامل دكار. ومن ثم يتعين أن لا تكون قيمتها فقط في السوق مختلفة، وإنما أيضاً ثمنها بالتبع. بيد أن الاقتصاد السياسي لا ينظر إلى العمل المختزن إلا بشأن الآلة! ولا يمد قوانينه إلى الآلة المرتدية جلد البشر! فهو لا يساير منطقه حين يدخل في حساباته مأكل العامل (الخبز)، ومأكل الآلة (الطاقة) ثم يتوقف عند ذلك بشأن العامل، ولكنه يستكمل حساباته بشأن الآلة حين ينظر إليها مرة كأداة لإنتاج عمل حَيْ (المنتج) ومرة كآلة تحتوي على عمل مختزن، وهذا يعد تقليداً متبعاً في الاقتصاد السياسي[٥] من جهة إغفال العمل المختزن بصدد العمل،

---

(٤) قارن: فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية** (بيروت: الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص١٢٢.

(٥) على هذا الإغفال، بعد ماركس، انظر، على سبيل المثال: روزا لوكسمبورج، **تراكم الرأسمال** (١٩٦٣)، فرانك، **نمو التخلف** (١٩٦٦)، أوسكار لانج، **الاقتصاد السياسي** (١٩٦٦)، براون، **التجارة الدولية والإمبريالية** (١٩٦٧)، إيمانويل، **التبادل غير المتكافيء**(١٩٧٢)، **الربح والأزمات**(١٩٧٤) بيرو سرافا، **إنتاج السلع بواسطة السلع** (١٩٧٣)، ماندل، **النظرية الاقتصادية** =

فلا ينظر الاقتصاد السياسي إلا إلى ما يحتاجه العامل كَيْ ينتج السلع، ويجدد إنتاج نفسه (أيْ يجدد إنتاج جنسه) ولا ينظر على الإطلاق إلى نفقة إنتاجه. تلك النفقة الَّتي جعلت منه عاملاً يمكن الدفع به إلى سوق العمل.

إن ماركس نفسه لم يُساير منطقه؛ فعلى الرغم من وعيه التاريخي والموسوعي إلا انه أغفل تماماً اعتبار العامل آلة مادية، وأدخل في حساباته، حين تعرضه للقيمة، ما يحتاج إليه العامل كَيْ ينتج، ولكي يجدد إنتاج نفسه. لكنه، أَيْ ماركس، لم يمد ما أخذه عن ريكاردو بشأن العمل المختزن إلى العامل، فلم ير سوى ما يحتاج العامل إليه كَيْ يعيش، ولم ير كيف تكون هذا العامل بالأساس! فلقد نقل ماركس، في **رأس المال**، عن الصقلي:"انه لا يمكن أن نصدق كيف أن تربية الصغار لا تكلفهم سوى اليسير من التعب والنفقات، فهم يُطعمون هؤلاء الصغار أول غذاء بسيط يقع تحت اليد، ويعطونهم الجزء السفلي من سيقان القصب كَيْ يأكلوه، بمقدار ما يصلح للشواء على النار، كما يقدمون لهم جذور وسيقان بعض نباتات المستنقعات، أما نيئة أو مسلوقة أو مشوية. ويسير أغلب الصغار حفاة عراة، بسبب اعتدال الهواء. لذا فإن تنشئة الصغار حتى يقوى عودهم، لا تُكلف الأبوين، بوجه عام، أكثر من عشرين دراخماً. وهذا، بالدرجة الرئيسية، ما يُفسر لماذ نجد سكان مصر بهذه الكثرة، ولماذا يمكن بالتالي تشييد مثل هذا العدد من الصروح العظيمة".[٦] أَيْ أن ماركس لديه الوَعيْ بأن العامل نفسه له نفقة إنتاج. تلك النفقة الَّتي تجعل منه عاملاً يصلح لبيع قوة عمله في السوق. ومع ذلك لم يستكمل ماركس منطقه؛ واعتد فقط بما يجب دفعه للعامل كَيْ يعيش ويُجدد إنتاج نفسه، أَيْ يُجدد إنتاج جنسه:"ان صاحب قوة العمل سوف يموت يوماً. وبالتالي يجب على بائع قوة العمل، من أجل أن يظهر في السوق بصورة متواصلة، كما يتطلب ذلك تحول النقد إلى رأسمال بصورة متواصلة، أن يُخلّد نفسه، كما (يُخلّد نفسه أيْ فرد، أيّ عن طريق التكاثر) وان قوى العمل الَّتي تذهب من السوق بسبب الموت يجب أن تُبدل دائماً بنفس الكمية على الأقل من قوى العمل الجديدة. ولذا، يتضمن مجموع وسائل المعيشة الضرورية لإنتاج قوة العمل وسائل المعيشة لأولئك البُدلاء، أيْ أطفال العمال، وبذلك يُخلد في سوق السلع جنس مالكي السلع المتميزين هؤلاء".[٧]

= **الماركسية** (١٩٧٣)، كاي، **التنمية والتخلف** (١٩٧٥)، أندرسن، **دراسات في نظرية التبادل غير المتكافيء بين الأمم** (١٩٧٦)، موريس دوب، **دراسات في تطور الرأسمالية** (١٩٧٨)، زيلكو، **القيمة الدولية والأثمان الدولية** (١٩٨٠)، سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي** (١٩٧٨)، **قانون القيمة والمادية التاريخية** (١٩٨١)، **مستقبل الماوية** (١٩٨٢).

(٦) ماركس، **رأس المال**، نفسه، ص٢٨١.

(٧) ماركس، **رأس المال**، نفسه، ص٦٨.

وكلام ماركس على هذا النحو غير صحيح. فمن جهة أولى: إذ ما افترضنا أن الأجر ينشطر إلى شطرين: الشطر الأول: كَيْ يعيش العامل، والشطر الثاني: من أجل البدلاء. يتعين أن يكون أجر العامل متغيراً وفقاً لعدد البدلاء الَّذي أنجبهم! وهذا غير واقعي.

ومن جهة أخرى يتعين، وفقاً لكلام ماركس، أن نعترف بأنَّ الطبقة العاملة، القادمة، بأسرها مدينة إلى الطبقة الرأسمالية بأسرها، قبل أن تطرح نفسها في السوق كسلعة، لأن الطبقة الرأسمالية هي الَّتي تكفلت بالانفاق عليها حتّى صارت جاهزة كَيْ يُدفَع بها في سوق العمل، ولا يقوم العامل (رب الأسرة) إلا بدور الوسيط، وهذا أيضاً غير واقعي.

ومن جهة ثالثة: يتعين، وفقاً لكلام ماركس أيضاً، أن يكون أجر العامل الأمريكي مساو لأجر العامل المصري، إذ ما قام الأمريكي بالعمل في مصر، وهذا أيضاً غير واقعي، بل أن الأمريكي أو الأوروبي الَّذي يعمل في أحد المنشأت في مصر إنما يتلقى أجره بالعملة الأجنبية، ويكون أجره أعلى من نظيره المصري. أَيْ أَن العمل المختَزن بداخل العامل نفسه يعد ركيزة أساسية في تحديد قيمة قوة العمل.

هكذا صارت نظرية القيمة مهددة بإلقائها خارج نِطاق ما هو علمي لتلك الانتقائية المفرطة الَّتي ترتع بداخلها. إن تلك الانتقائية، أَيْ إغفال نفقة إنتاج العامل أَيْ **إغفال العمل المختزن في داخل العامل نفسه**،(بمعنى أوضح: إغفال ثمن إنتاجه) هي الَّتي أدت إلى هذا التشوش بصدد حلّاق دكار، وحلّاق باريس. إن حلاق دكار يا أيتها السيدات، ويا أيها السادة، لا يتكلف منذ ولادته حتى يُمسك بأدوات العمل وآلاته ومواده سوى كسرات خبز معدودة، وشربة ماء غير آدمية، ومسكن خرب، وتعليم استعماري مشوه، وكل ذلك يمكن حسابه بوحدات حسابية محددة منذ الميلاد وحتّى الممات. ليس بشأن حلّاق دكار فقط، وإنما أيضاً بصدد حلّاق باريس، الَّذي، وقبل أن يدفع به في سوق العمل، يأكل ويشرب ويرتدي ويتعلم ويتدرب ويتنزه أفضل عشرات المرات من حلّاقنا السنغالي، رديء الصنع!

مع ذلك، لم ير الاقتصاد السياسي سوى ما يجب دفعه للعامل كَيْ يعيش. كَيْ ينتج، كَيْ ينجب المزيد من العمال (أن تجدد الطبقة إنتاج نفسها) ولم ير ما الَّذي يجب دفعه للعامل عن العمل المكدّس الَّذي يحتويه بداخل أعصابه وعضلاته وأنسجته وخلاياه.

وبصدد العمل الحيْ، والمظهر النقدي لقيمة قوة العمل، فيجب الوَعيْ بأن التراكم الأوّلي للرأسمال (في أوروبا،ثم الولايات المتحدة، كوريث تاريخي للهيمنة الاستعمارية) كان له الدور الحاسم في ارتفاع الدخول النسبية، والمستوى العام للأثمان في هذه الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

ولنر الآن كيف يكون التبادل، وفقاً لتصورنا، متكافئاً. فطبقاً لقانون القيمة، ومن أجل إنتاج معطف في مصر بأيدي عمالة مصرية، ومعطف آخر في إنجلترا بأيدي عمالة إنجليزية، فسوف نكون أمام الإفتراضين التاليين:

- من أجل إنتاج معطف مصري، بأيدٍ مصرية (اقتصاد رأسمالي متخلف):
ساعة عمل:
٥ أدوات العمل + ٣ مواد العمل + ٢ قوة العمل (حيّ ١) + (مختزن ١) + ٢ قيمة زائدة = ١٢
- من أجل إنتاج معطف إنجليزي، بأيدٍ إنجليزية (اقتصاد رأسمالي متقدم):
نصف ساعة عمل:
٥ أدوات العمل + ٣ مواد العمل + ٢ قوة العمل (حيّ ١) + (مختزن ١) + ٢ قيمة زائدة = ١٢

وبغض النظر عن أن الرأسمال سوف يسارع بالهروب (بتقنيته) ناحية مصر للاستفادة من العمالة الرخيصة، وهو ما يحدث فعلاً على الصعيد العالمي، بل يعد ذلك آداة تهديد دائمة من قبل الرأسمال للطبقة العاملة في أوروبا بوجه خاص، فالمثال يوضح أن ساعة عمل في إنجلترا، تعادل ساعتين عمل في مصر، من جهة الأجر والإنتاجية.

فوفقاً للمثال أعلاه، وبافتراض أن المعطف يساوي ساعة عمل، يساوي كيلو جراماً من اللحم؛ فإن ساعة عمل في إنجلترا تساوي ساعتين من العمل في مصر، أيْ

أن العامل الإنجليزي يستطيع أن يبادل معطفه بكيلو جراماً من اللحم، في حين لا يكون للعامل المصري سوى نصف هذه الكمية لقاء ساعة عمل واحدة. ومن ثم فإن المعطف في إنجلترا يساوي كيلو جراماً من اللحم. على حين أنه ضعف هذه الكمية في مصر. وعلى العامل المصري أن يعمل ٢ ساعة عمل من أجل الحصول على كيلو اللحم الَّذي يحصل عليه العامل الإنجليزي في مقابل ساعة عمل واحدة، فالتبادل إذاً متكافىء، وعادل. ويمسي واضحاً لِمَ يعمل المصرى ١٠ ساعات، مثل صديقنا الفلاح الأفريقي، ولا يحصل في مقابل هذه الساعات العشر سوى على نصف أو ربع أو ثلث ما يحصل عليه عامل واحد من العمال في أحد الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

نحن نرى لذلك أنَّ التبادل دوماً متكافيء، ولا يكون دائماً إلا كذلك ابتداءً من الوَعيْ بالعمل المختزن الَّذي يحتويه العمل الحيْ. وهذا الأمر لم يعره الاقتصاد السياسي الاهتمام الكافي.

(٥)

بناءً عليه، وبنفس المنطق، يمكننا معرفة كيف نُقارن بين العمل المركب والعمل البسيط. فلا نعتد بالعمل الحيْ المنفق في سبيل إنتاج السلعة فحسب، إنما نأخذ فى اعتبارنا أيضاً العمل المختزن الَّذي تحتويه أنسجة العامل وأعصابه وخلاياه. وحينئذ سيمكننا المقارنة بين ساعة عمل مهندس معماري وساعة عمل عامل بناء. مثلما تماماً يمكننا المقارنة بين ساعة عمل عامل مصري وآخر إنجليزي.

ويمكننا الآن أن نتخذ من الاقتصاد المصري، ومن الاقتصادات العربية، أمثلة، على وجه التطبيق؛ نعمق من خلالها فكرتنا بشأن تسرب القيمة الزائدة، المنتجة بفضل سواعد الشغيلة الأُجراء في الأجزاء المتخلفة، إلى خارجها من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي. وما سوف ندرسه بشأن الاقتصاد المصري، والاقتصادات العربية، إنما يمكن استخدامه، منهجياً، في سبيل دراسة باقي الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر.

الفصل العاشر
نموذجا التسرب في القيمة
مصر والعالم العربي

(١)

ولنبدأ بمصر.[١] فقد وضع البنك ستة معايير لمعرفة مدى اندماج دولة ما في السوق الدولية، وبالتبع مدى اندماجها في المنظومة الرأسمالية على الصعيد العالمي وهذه المعايير هي: (١) نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي. (٢) نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي السلعي الإجمالي. (٣) نسبة صادرات الخدمات إلى صادرات السلع. (٤) النمو في التجارة الحقيقية مطروحاً منه النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (٥) نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي. (٦) نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) الواقع أن تكوين الوعي باقتصاد مصر عبر تطوره الزمني يتعين أن يبدأ من عهود أبعد كثيراً من تلك الَّتي يبدأ منها أصحاب الفكر الحدّي، إذ تعد مصر من أكثر بلدان المعمورة تعرضاً للغزو من الغرباء أو الأجانب أو الأعداء، وكلها كلمات تم استخدامها تاريخياً لتعبر عن الغزاة والمستعمرين؛ فخلال حكم الأسرات الفرعونية تعرضت مصر لغزو الهكسوس، ومع نهاية العصور الفرعونية خضعت، على التوالي، لحكم الفرس، واليونان، والرومان، والعرب، والأتراك، والفرنسيين، والإنجليز. في جميع الأحوال تتطلب الأمر حدوث التفاعل الحضاري والثقافي بين المصريين وهؤلاء الأجانب، ولكن بقدر، وكان من المؤكد أن لدى هؤلاء الغزاة ما يضيفونه إلى مصر، كما كان من المؤكد أن لدى مصر ما تضيفه إليهم. مع الأخذ في الاعتبار أن العصور المختلفة الَّتي مرت على مصر لم تكن لتخل من بعض الاندماج بين الأجناس المختلفة ليس التفاعل الحضاري فحسب، وبصفة خاصة حينما جاء "الفتح" الإسلامي في القرن السابع؛ فلم يكن، ذلك "الفتح" مجرد احتلال كغيره، بل زاد على ذلك أنه كان اختلاطاً واندماجاً، فقد استقرت القبائل العربية في مصر، وبخاصة في الجنوب، وساكنت أهله. وبفضل لغة القرآن فرض العرب لغتهم، كما فرضوا ديانتهم كمنتصرين، وأدخلوا الكثير من أعرافهم، وبصفة خاصة جداً أدخلوا "قانون الغزوة"، فالقرى الَّتي كانت يجاورها العرب كانت دوماً مهددة بأعمال السلب والنهب من قِبل هذه القبائل العربية. وعلى العموم، فإن كثرة عدد المصريين، وعلى الأخص في القرى، بالإضافة إلى أن الغزاة كان همهم الأول السلطة والثروة، واكتفوا، في الغالب، باستغلال الشعب المصرى، والفلاح بالأخص، دون أن يلفت نظرهم الاختلاط بالشعب، ساهم بحسم في أن ظل عنصر المصريين، نسبياً إلى حد ما، موحداً ونقياً، ولم تُصبح مصر مستعمرة بالمعنى الصحيح؛ إذ لم يجد هؤلاء الغزاة لهم مكاناً في الحياة المصرية لقلة عددهم، ولاكتفائهم، كما ذكرنا، بالحكم والسيطرة دون الاندماج في أهل البلاد، أو الحلول محلهم. فمثلاً في عصر المماليك، نجد أن مماليك مصر لم يختلطوا بأهلها بل ظلوا بمعزل عنهم محتفظين بجنسيتهم وعاداتهم... والمماليك على كل حال لم يتزوجوا من نساء مصر إلا قليلاً جداً، فتزوج بعضهم من بنات القضاة وكبراء المسلمين من التجار والأعيان ولم يتزوجوا من المسيحيات مع إن الإسلام يبيح التزوج منهن (للمزيد من التفصيل، انظر: هنري حبيب عيروط، **الفلاحون**، ترجمة محي الدين اللبان، وليم داوود مرقص. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ص١٥٠. وليم موير، **تاريخ دولة المماليك في مصر**، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥،ص٢٠٣) وللإجابة عن السؤال المنشغل بأيّ الأجناس ينتمي المصري، المعاصر، والفلاح المصري بوجه خاص؟ نجد العديد من النظريات والفرضيات، لعل أقربها إلى المعقول هي الَّتي تفترض أنه في عصور ما قبل التاريخ لابد أن =

= تكون شعوب أسيوية، عرب أو بابليون، قد احتلت وادي النيل واختلطوا رغم سيادتهم بمن كانوا فيه وهم خليط من السكان الأصليين والأحباش، وبتقادم الزمن أصبحوا لا فرق بينهم وبين أهل البلاد، واندمجوا في كتلتهم. وهذه الفرضية، وفقاً لهنري عيروط، لها ميزة أنها تسمح بدخول المصريين في مفهوم شعوب البحر الأبيض المتوسط السامية الّتي تشغل أفريقيا وجزءً عظيماً من آسيا الوسطى وشواطيء البحر الأبيض المتوسط وتشمل شعوباً سوداء متاخمة مثل أثيوبيا. ومن ثم يمكن إرجاع المصريين إلى ثلاثة عناصر تكون منها شعب مصر على طول الحقب التاريخية: الساميون، وأبناء شواطيء البحر الأبيض المتوسط، والليبيون. كتب عيروط:"ومهما يكن الأمر. وإذا كنا لا نعرف شيئاً يقينياً عن أصل المصريين القدماء، ولا من أين أتوا، فنحن نعرف يقيناً أن سكان مصر الحاليين، الفلاحين منهم على الأقل... ينحدرون من المصريين القدماء من عهود الفراعنة، ويتصل نسلهم بدون انقطاع مدة خمسين قرناً لم يختلطوا خلالها بالأجناس الأخرى تقريباً". (عيروط، **الفلاحون**، المصدر نفسه، ص١٥٢) أمّا هيرودوت فيقول:"ان المصريين وجدوا على الأرض منذ أن ظهر البشر على الأرض، ثم انتقل الكثيرون منهم بعد ما اتسعت أرض الدلتا بمرور الزمن وانتشروا في الأرض الجديدة، بينما ظل كثيرون منهم يمكثون حيث كانوا أصلاً، وكان اسم مصر يطلق في العصور الغابرة على طيبة". (هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**، ترجمة عبد الإله الملاح، مراجعة أحمد السقاف وحمد بن صراي. أبو ظبي: المجمع الثقافي،٢٠٠١، ص٢٣١). ومن زاوية ما، يصح أن يكون تاريخ مصر العام تأريخاً عاماً للبشرية، وتطورها الجدلي، على أقل تقدير يصح أن يكون تاريخ مصر تأريخاً لحضارات العالم القديم، إذ يرجع تاريخ مصر، الّذي نعرفه، إلى عصور ما قبل التاريخ، ثم عصر الأسرات الفرعونية (٣٤٠٠ق.م-٥٢٥ق.م) ويتخلل هذا العصر غزو الهكسوس (١٦٤٨ق.م-١٥٤٠ق.م) ومع انتهاء عصر أسرات مصر القديمة يأتي الفرس (٥٢٥ق.م-٣٢٣ق.م) بحضارتهم الّتي نهلت من حضارات الشرق القديم في بابل ومصر وعيلام. ثم يأتي البطالمة (٣٣٢ق.م-٣٠ق.م) ومعهم الحضارة الإغريقية الّتي تتناغمت مع الحضارة المصرية القديمة واقتبست منها وأضافت إليها. ومن بعد الإغريق أتى الرومان (٣٠ق.م-٦٣٩م) وشرائعهم الّتي أبهرت العالم القديم، ولم تزل الشريعة اللاتينية العظيمة هي الأساس التشريعي للعديد من دول العالم، وفي مقدمتها فرنسا ومصر. ومن بعد الرومان تتأتي جيوش الإسلام (٦٣٩- ٨٦٨) كي"تفتح" مصر، وتنشر الإسلام، بيد أن الجيوش الإسلامية لم تجد همجاً ورعاعاً عراة، وإنما وجدت حضارة عمرها، على الأقل، ثلاثة آلاف عاماً. وإذ تنتشر جيوش المسلمين في قلب العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، تتشكل الدولة الأموية كإمبراطورية عالمية مهيمنة تبسط نفوذها على قلب العالم وأطرافه المترامية، بيد أن تلك الدولة سيرثها العباسيون، كخصوم تاريخيين، ومن ثم ستتحول مصر إلى ولاية من ولايات الدولة العباسية (٧٤٩-١٢٥٨). وحينما تضعف السلطة المركزية في بغداد سوف تبسط الدويلات نفوذها فتنشأ الدولة الطولونية (٨٦٨-٩٠٥)، ثم الفاطمية (٩٥٣-١١٧١)، ومن بعدهم يأتي الأيوبيون (١١٧٤-١٢٥٢)، ثم دولة المماليك البحريين (١٢٥٠-١٣٨٢) ومن بعدهم المماليك الجراكسة (١٣٨٢- ١٥١٧) حتّى تظهر في الآفاق إمبراطورية جديدة تتمكن من إقصاء المماليك، ظاهرياً، والانفراد بحكم مصر، ومد نفوذها إلى بقاع بعيدة من قارات العالم الوسيط. إنها الدولة العثمانية. وخلال خضوع مصر لسلطان العثمانيين، شكلياً، والمماليك واقعياً، جاء بونابرت بجيوشه (١٧٩٨-١٨٠١) وسعى إلى إقامة دولته الاستعمارية في الشرق، كتب سوليه:"ربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر: كانت هذه إحدى المهام الّتي عهدت حكومة الديركتوار بها إلى بونابرت. تم ذكر حفر قناة السويس صراحة في القرار الرسمي الصادر يوم ١٢ أبريل ١٧٩٨: يستولي الجنرال قائد جيش الشرق على مصر؛ يطرد الإنجليز من جميع ممتلكات الشرق الّتي يستطيع الوصول إليها؛ ويهدم بنوع خاص جميع وكالاتهم التجارية على البحر الأحمر... يحتل برزخ السويس ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين امتلاك الجمهورية الفرنسية للبحر الأحمر بصفة مطلقة". (مذكور لدي: روبير سوليه، **مصر: ولع فرنسي**، ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ص٣٩-٤٠) جاء بونابرت وسعى إلى إقامة دولته الاستعمارية في الشرق إلا أن إنجلترا، سيدة البحار آنذاك، لم تترك له الفرصة وأغرقت أسطوله في موقعة "أبو قير"، وأخذت تتربص بمصر حتّى احتلتها (١٨٨٢-١٩٢٢) وحولت الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تابع كليةً يصدر المواد الخام، وفي مقدمتها القطن، للاقتصاد المتبوع، بريطانيا، ويستورد السلع والمنتجات الصناعية (الّتي يغلب عليها طابع المنتجات الاستهلاكية) وعلى الرغم من أن مصر استقلت في عام ١٩٢٢ إلا إن بريطانيا لم تخرج فعلياً إلا مع ثورة الجيش بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في يوليو١٩٥٢. ومنذ أن استقلت مصر، عسكرياً، عن بريطانيا، اتجهت للعمل نحو الاستقلال الاقتصادي، بالاتجاه نحو التصنيع، الأمر الّذي بدا كإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد القومي. واستطاع الاقتصاد فعلاً أن يحقق =

= قاعدة صناعية حقيقية وتنمية ملحوظة وطفرات هائلة... إلا أن عقد السبعينات أثناء حكم الرئيس الراحل أنور السادات، وما تلاه من عقود تحت حكم الرئيس مبارك، وحتّى الآن بعد سقوط جماعة الإخوان المتأسلمين، وعودة الحكم للمؤسسة العسكرية، لم تشهد مصر، في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة الخارجية وحركة الرساميل عبر الحدود، سوى المزيد من الإدماج في السوق الدولية والنظام الرأسمالي العالمي. وإنما كأحد الأجزاء المتخلفة من هذا النظام. ونقول لم تشهد سوى "المزيد" من الإدماج، لأن مصر إندمجت، بالأدق أدمجت، فعلياً في السوق الدولية والنظام الرأسمالي العالمي منذ أول تعارف عدائي مع الرأسمال الدولي مع مجيء الحملة الفرنسية. فقبل الحملة الفرنسية على مصر، أيْ قبل أن يتعرف المجتمع المصري على الرأسمالية العالمية وسوقها الناشيء، كان المجتمع المصري، في أواخر القرن الثامن عشر، بمثابة ولاية من الولايات العثمانية، يحكم قبضته عليها أحد الأتراك الّذي يعينه السلطان العثماني في الآستانة، ومن الناحية الواقعية كانت السيطرة الحقيقية والسلطة الفعلية بيد فئة المماليك. كانت الأرض دائماً ملكاً للحاكم منذ عهد الأسرات الفرعونية. وإذ ما نظرنا إلى الأرض في زمن المماليك تحت الهيمنة العثمانية، فسنجد أن الأراضي، بوجه عام، كانت مقسمة إلى أراضي الفلاحة الّتي يزرعها الفلاح، ويدفع عنها الضريبة، ولم تكن له عليها أية حقوق قانونية ثابتة. وأراضي الأوسية وهي الّتي تمنح من السلطان للملتزمين من المماليك، أو شيوخ البدو، وبعض العلماء، وهذه الأرض تكون معفاة من الضرائب. وإلى جانب نوعي الأراضي، يوجد نوع ثالث هو أراضي الرزق، وكانت هذه الأراضي مُعفاة أيضاً من الضرائب، وهي بقايا إقطاعات كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين، وقد تحول معظمها إلى أوقاف. ولم تكن أراضي الأوسية والرزق والأوقاف هي كل الأراضي المعفاة من الضرائب فقد امتدت الإعفاءات إلى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ "العلماء" والذي كان في بعض الأحيان يشمل قرى بأكملها، إلى جانب مسموح البدو "العربان"، وهذا أيضاً شمل مساحات ليست قليلة. ولقد بلغت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر، في عهد المماليك تحت الحكم العثماني، مبلغاً ملحوظاً من الانحطاط والتدهور؛ فلقد هُجرت بعض الأراضي الزراعية من قبل الفلاحين الذين أرهقتهم الضرائب والإتاوات، وأصبح الفلاح يجد صعوبة في الحصول على قوت يومه، في الوقت نفسه الذي أهملت فيه الإدارة الحكومية مشروعات الري والسدود والجسور، وما هو من الضروري واللازم من أجل النشاط الزراعي ككل؛ وهي مشروعات لا يمكن أن تتم بجهود فردية. وما يمكن قوله عن سوء أحوال الزراعة والنشاط الزراعي، يمكن، وبدقة، قوله بشأن الصناعة والنشاط الصناعي. وبشأن التجارة، شهد المجتمع المصري أيضاً إنحداراً تاريخياً ومال إلى أن يمسي اقتصاداً معيشياً في بعض الأجزاء المتفرقة من البلاد. فالحرفيون الذين يُنتجون بعض الصناعات الأولية كالحصر والسلال والأواني يقومون ببيعها بأنفسهم في الأسواق، والزراع كانوا أيضاً يبيعون ما يزرعونه إلى المستهلكين مباشرة، ويشترون ما يحتاجونه من الحرفيين الذين كانوا هم أيضاً يشترون حاجاتهم من هؤلاء الفلاحين. فالتبادل يتم دون وسطاء. ولأن السادة الأتراك والمماليك لم يتركوا للفلاح من حاصلات زراعته ما يحفظ رمقه ويجعله من القادرين على الاستمرار في زراعة الأرض الّتي لم يكن له حق ملكيتها أو التصرف فيها بأيْ طريق من طرق التصرفات القانونية، اضطر الفلاحون إلى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتي بمعنى أن تكفي القرية نفسها بنفسها فهي تستخدم طمي نيلها في بناء أكواخها وتحصل من أشجار النخيل وغيرها على ما يلزمها من أخشاب لمساكنها ووقودها وسواقيها وتغزل وتنسج أصواف أغنامها وأوبار إبلها لتصنع لباسها كما أن لها الحداد والنجار، وهي إن لم تفعل ذلك فلن يفعله لها غيرها. (للمزيد من التفصيل: أحمد محمد الدماصي، **الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر: دراسة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره فى التطور الاقتصادى لمصر، ١٨٠٠-١٨٤٠**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ج١، ص١٦ وما بعدها) ولقد نقلَ لنا علماء الحملة الفرنسية صورة اقتصاد أقرب إلى الاقتصاد المعاشي، على الأقل في مصر الوسطى، في مجالي الإنتاج والتبادل من خلال المقايضة طبقاً لقانون القيمة، إذ تتبادل السلع بالسلع، بالطبع وفقاً لمقياس يُحدد قيمة السلع المتبادلة، وعندئذ لا يكون أمام المتبادلين سوى أن يقيم كل منهما سلعته بعدد ساعات العمل المبذول في سبيل إنتاجها، وحينما يحدث أي تغيّر في سوق هذه السلعة يؤدي إلى حدوث تغيّر في عرض السلعة أو/و الطلب عليها، تبعاً لتقلبات السوق، فإن بعض التغير، حين المقايضة، يطرأ على مادة السلع نفسها بالزيادة أو النقصان، وليس ثمنها، فوجه عام يمكن القول، مع بعض الحرص، إن المجتمع لم يعرف، باستثناء القاهرة، حتّى هذه اللحظة التاريخية ظاهرة "الثمن النقدي" كظاهرة اجتماعية مرتبطة باقتصاد المبادلة النقدية المعممة، أو السوق الرأسمالية. الّتي سوف يتعرف عليها المجتمع مع الحملة الفرنسية. (جاء في **وصف مصر**: "... وفي غالب الأحيان، فإنه تنهض كل ثمانية أيام في كل مدينة من مدن مصر العليا سوق يأتي إليها سكان القرى المجاورة ليبيعوا المواد والأقمشة الّتي يصنعونها. وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار الّذين يتجرون في هذا النوع من البضائع =

= وهكذا يصدر إلى القاهرة سكر فرشوط وأخميم وجرجا، وزعفران طنطا، والأقمشة الكتانية من صنع أسيوط، وكذلك الغلال والفول والعدس وزيوت بذر الكتان والقرطم واللفت. وتستبدل بكل المنتجات الزراعية وكذلك مختلف الأشياء المصنعة... وما لم تكن ثمة ظروف خاصة تتناول هذه البضائع فإن هذا التبادل لا تتناوله إلا تغييرات طفيفة في المواد التي تكون موضوعاً لها".(انظر: ب. س. جيرار، **وصف مصر: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية**، ترجمة زهير الشايب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩، ج٤، ص٢٢٩). فقبل مجيء الحملة الفرنسية كانت مصر مكونة من فلاحين، وحضر، وعرب، بكلمات أدق مَن يسكنون الريف ومَن يسكنون الصحراء ومَن يسكنون المدن الكبرى مثل القاهرة. ويمكننا التمييز في داخل كل مكوِن من الثلاثة بين شرائح وفئات مختلفة، تؤلف في مجملها الكُل الاجتماعي، إذ بداخل تلك المكونات نجد الأسياد والعبيد والملاك والأجراء والحكام والمحكومين والمصريين والأجانب ومع هيمنة نظام الالتزام، الذي بمقتضاه، باختصار، يلتزم أحد المماليك البكوات بجمع مبالغ نقدية، وربما محاصيل زراعية، سنوياً تورد إلى خزانة الوالي، ممثل السلطان، والَّذي بدوره يقوم بإرسالها إلى السلطان في الآستانة. والملتزم يقوم بجمع هذه الأموال، قهراً غالباً، من الفلاحين الفقراء والمعدمين من خلال أتباعه وموظفيه. نقول مع هيمنة هذا النظام تبلورت، على صعيد السلطة، بالمعنى العام للسلطة، الفئات المتدرجة اجتماعياً والطبقات المهيمنة نسبياً. فنجد: الوالي، الَّذي هو ممثل السلطان العثماني في مصر. وقاضي الشرع، وكانت وظيفة القاضي من أهم الوظائف المنوط بها إرساء النظام وإقامة العدالة في الريف. لكن جعل أجور القضاة على عاتق المتقاضين (العدالة على المقاس، كما يحدث في موضة التحكيم الآن) أدى إلى تدهور القضاء واستشراء الفساد، حتّى في داخل مؤسسة العدالة. وفي كل ولاية من ولايات مصر الخمس الكبرى، وهي: الغربية، والبحيرة، والشرقية، والمنوفية، وجرجا، كان يُعيَّن حاكم من بين الأمراء المماليك. ويُعزز حُكم هؤلاء الأمراء المماليك الأُوجاقات العسكرية الَّتي كانت مقسمة عند بداية الحكم العثماني إلى ست أوجاقات، أضاف إليها السلطان سُليمان أُوجَاقاً سابعاً، هو أُوجَاق الجراكسة. وهذه الأوجاقات هي: متفرقة، وعزبان، وجاويشان، ومستحفظان، وجمليان، وتفكجيان، وجراكسة. وقد تمتعت فرق الأوجاقات السبعة بالقاهرة بكثرة عددية ونفوذ لا مثيل لهما، ولقد بلغ هذا النفوذ حد التدخل في عزل حكام الولايات. ومن ثم نجد أن الثروة سوف تبحث عن السلطة، كما ستبحث السلطة عن الثروة، في مرحلة أولى، كي تتصادم معها في مرحلة ثانية، وتندمج معها في مرحلة ثالثة، فسوف يعمل الحرفيون والتجار على الالتحاق بفرق الأوجاقات المختلفة، كما سيعمل الأوجاقات على مزاولة الحرف المختلفة. ولا ننسى أن نذكر أخيراً سلطة الديوان العالي بالريف. (أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين، مراجعة رءوف عباس. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ج٢، ص٩٠٧) فإذ ما إنتقلنا إلى تحليل القوى الاجتماعية في الريف، فسنجد عدة قوة فاعلة؛ فهناك شيخ القرية. والمسئول عن تسجيل الأطيان، ويسمى الشاهد. ويوجد الصراف، الَّذي كان وكيلاً للملتزم، وكان يهودياً في الغالب قبل أن تنتقل هذه الوظيفة إلى المسيحيين. كما نجد الخولي الَّذي يشرف على زراعة أراضي الوسية الخاصة بالملتزم. والوكيل الذي يُعينه الملتزم للإشراف على حصة التزامه. أيضاً نجد المشد الَّذي كان مسئولاً عن استدعاء المتمردين من الفلاحين لعقابهم أمام الملتزم. كما يوجد الخفير والكلاف، والأول كان عمله أشبه بعمل الشرطة في الريف، أما الثاني فكان عاملاً من عُمال الملتزم وهو مسئول بصفة خاصة عن علف بهائم الملتزم. وتحول في ما بعد إلى بيطري بهائم وأغنام للقرية ككل. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٤، ص٥٧) وإذ ما انتقلنا، في مجرى تحليلنا للكُل الاجتماعي، إلى فئة العرب، البدو الرحل، فهم ينقسمون إلى عرب مزارعين، وعرب محاربين، أو العربان الرعاة أو الرحل. والعرب المزارعون هم العائلات الَّتي قدمت، في الغالب، من شبه الجزيرة العربية، مع دخول الإسلام، وعملوا بالزراعة بعد أن استقروا على شواطىء نهر النيل، أما القسم الآخر من العرب فقد تشكل من العرب الَّذين قدموا من شمال أفريقيا وشغلوا الشاطىءالغربي للنيل، وهم في غالبيتهم يقيمون تحت الخيام ويستزرعون أرضهم بواسطة الفلاحين أيْ أبناء مصر. ونذكر أيضاً عرب سيناء الَّذين قدموا كذلك من صحراء شبه الجزيرة العربية. فسكنوا مصر وسيناء وجنوب فلسطين. (كتب نعوم شقير:"... ومن أخبار المصريين القدماء ان أولئك الأقوام البدو كانوا يغرهم خصب مصر فكلما سنحت لهم فرصة غزوا أطرافها الشرقية فنهبوا وسلبوا وعادوا إلى صحرائهم. وذلك منذ بدء التاريخ حتّى قيل أن الألهة كانت تحتاط لنفسها من غزواتهم". نعوم شقير، **تاريخ سيناء: القديم والحديث وجغرافيتها**. بيروت: دار الجيل،١٩٩١،ص٤٢٧) ولقد كان لهؤلاء العرب، بعد أن استقروا في مصر خلال مئات الأعوام، النفوذ الطاغي حتّى في مواجهة السلطة المركزية. وسيكون لدى محمد علي الوعي بأن هؤلاء العرب قوة ليست هينة، فنجده في=

= البداية يتبع مع القبائل العربية سياسة المهادنة، إلا أن تلك السياسة لم تحقق ثمارها الّتي رغب فيها، فعمل على قمعهم، وجعل شيوخ القبائل رهن الاعتقال لديه في القاهرة، ضماناً لعدم خروج أبناء القبائل عليه، من جهة، وضمان عدم ممارستهم لأعمال السلب والنهب الّلتين كانتا بمثابة القانون العام الحاكم لحياة العرب في صحراء مصر.(كتب كلوت بك: "... في الوقت الّذي تسلم محمد علي فيه زمام مصر، كان العربان قد بلغوا من الجبروت وشدة البأس النهاية. فقد كانوا يفرضون الإتاوات على سكان مصر ويضربون الفدية... بل كان لا يصدهم أحد عن الزحف على مدينة القاهرة ودخولها دخول الفاتح لسبي النساء وخطف الأطفال ونهب الأموال. وكان لا يجرأ أحد على زيارة الأهرام بغير رضائهم وأمرهم، وكانت القوافل الّتي تجتاز برزخ السويس تدفع لهم الفرض الفادحة من المال". أ.ب. كلوت، **لمحة عامة إلى مصر**، ترجمة محمد مسعود. القاهرة: دار الموقف العربي، ٢٠٠١، ص٤٢٤. كما جاء في **وصف مصر**:" ويغير هؤلاء البدو من منطقة اقامتهم إذا ما بدت لهم منطقة أخرى أكثر وفرة في مراعيها أو في مياها أو أكثر مواتاة لمشروعاتهم ولأغراضهم في السلب وأعمال العنف، فهؤلاء في الواقع سواء في حالة حرب أو في حالة سلم يمارسون نفس القدر من أعمال السلب والعنف". **وصف مصر: العرب فى ريف مصر وصحراواتها**، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٢٨، وفي الجزء الخاص بوصف الحياة الاقتصادية والنظام المالي والإداري، كتب ب. س. جيرار:"... وبخلاف الانتهابات الّتي كان يقوم بها المماليك والصيارف، فقد كان على الفلاحين أن يعانوا كذلك من غارات العربان الّذين كانوا يغيرون ليغتصبوا منهم قطعان مواشيهم وكل ما أهمل الأولون أن يأخذوه". **وصف مصر: الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر: النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية**، المصدر نفسه، ج٤، ص٣٦) حتّى الآن كنا نحلل تركيب المجتمع، بإيجاز بطبيعة الحال، في مرحلة ما قبل الحملة الفرنسية، أيْ المجتمع المصري قبل تصادمه مع السوق الرأسمالية الدولية. فماذا مع الحملة؟ وماذا بعدها؟ يمكننا القول أن المجتمع المصرى لم يكن، بتركيبته الاجتماعية بكُل خصوصيتها، ليتعرف في فترة تاريخية مبكرة على السوق الرأسمالية الدولية في توسعها المستمر؛ إلا من خلال الحملة الفرنسية. وهي الحملة العسكرية الّتي مثلت أول تُعارف، عدائي رسمي وصريح، بين المجتمع المصري والاقتصاد الرأسمالي "الصناعي" العالمى المعاصر، وتحول أرض مصر إلى أرض معارك ضارية بين قوى العالم الرأسمالي آنذاك. فلقد جاء نابليون بونابرت إلى مصر في أول يوليو من عام ١٧٩٨، واستولى على الإسكندرية، ثم على القاهرة، بعد انتصاره على جيوش المماليك، ولكن القوى الإمبريالية الأخرى، أيْ بريطانيا، لم تجعل الأيام تمر حتى تمكن الأميرال نلسون من القضاء على الاسطول الفرنسي في معركة إبو قير البحرية، واستمر هذا الصراع بين قوى الرأسمال الدولي، من أجل فرض الهيمنة على سوق المواد الخام، والموقع الاستراتيجي، ولم ينته هذا الصراع، ظاهرياً بطبيعة الحال، إلا بإعلان انتهاء الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩٢٢. وإذ كان من أهداف الحملة الفرنسية تعويض الخسائر الفادحة الّتي لحقت بفرنسا في حروبها الاستعمارية مع إنجلترا، مع ضرورة توفير الغذاء بعد ازدياد السكان وبصفة خاصة في الجنوب، بتحويل مصر إلى مزرعة هائلة، تمد الصناعات الفرنسية بما يلزمها، بالإضافة إلى جعلها منطلقاً إستراتيجياً في البحر المتوسط، فإنه يتعين اتخاذ عدة إجراءات تخص إجراء المسح الشامل للأراضي المصرية ودرسها بمَن فيها ومَن عليها، درساً علمياً، وهو الأمر الّذي تحقق عملاً من خلال العديد من الدراسات، لعل أهمها: **وصف مصر**، كمجموعة من الأبحاث العلمية الاستعمارية (استلزم هذا العمل العلمي الموسوعي من أجل انجازه مجهود١٥٠عالماً، و٢٠٠٠ فناناً، ونحو٢٥ عاماً من البحث) وهو الأمر كذلك الّذي تطلب عدة أفكار وإجراءات تخص تنظيم الملكية العقارية، والأرض بصفة خاصة، والإدارة ونظم الضرائب، بصفة عامة، بما يحقق السيطرة على الإنتاج الزراعي بوجه خاص، ويكفل تعبئته نحو الخارج. ومن أجل أن يتم ذلك بطريقة علمية تم إنشاء معهد مصر على غرار معهد فرنسا، وفي الجلسات الأولى للمعهد العلمي طرح بونابرت ١٢ سؤالاً عملياً، ذكرهم سوليه، تتلخص في: كيف يمكن تحسين أفران الخبز للجيش؟ هل يمكن العثور على مادة بديلة لحشيشة الدينار لصنع البيرة؟ هل توجد طريقة لتنقية مياه النيل ولتبريدها؟ هل من الأفضل إقامة طواحين هواء أم طواحين ماء في مصر؟ ما هي المواد المحلية الّتي يمكن استخدامها لصنع بارود؟ كيف يمكن تحسين النظام القضائي والتعليم في مصر؟ هل يمكن زراعة العنب في مصر؟ وحفر آبار في الصحراء؟ وتزويد قلعة القاهرة بالمياه؟ والاستفادة من أكوام الأنقاض المحيطة بالقاهرة؟ وبناء مرصد؟ وإقامة مقياس على النيل؟ ولا شك أن طبيعة الأسئلة ذاتها تزودنا بوعيٍ حول أهداف الحملة بوجه عام، من جهة، ووعي مواز بذهنية المستعمر نفسه، من جهة أخرى. ويمكننا التعرف إلى التكوين الاجتماعي المصري والطبقات المهيمنة حينما نزلت جيوش بونابرت إلى أرض مصر، من خلال التعرف إلى الفئات والأطياف الّتي ظهرت على المسرح الاجتماعي آنذاك. فسنجد أولاً: المماليك الّذين كانوا الفئة الحاكمة، من الناحية الفعلية، ولم يكن موقفهم من الفرنسيين يختلف عن موقفهم من العثمانيين، وهو الوصول إلى نوع من المشاركة في =

= السلطة والثروة مع القوات المعتدية. ونجد ثانياً: البورجوازية الناشئة ممثلة في كبار العلماء والأعيان من جهة، والأقباط من جهة أخرى. فمن جهة العلماء والأعيان كان من الواضح، باستثناء عمر مكرم، نقيب الأشراف، والسادات، أحد كبار مشايخ الصوفية، والمحروقي، كبير التجار، وأتباعهم، مقدار تفاهمهم مع الفرنسيين، وبصفة خاصة الشيخ الشرقاوي. أما الأقباط، وعلى الرغم من أنهم إستبشروا خيراً مع قدوم الحملة ومعها الفكر العلماني، الذي ربما يعيد صوغ وضعهم الاجتماعي، بعد أن قاسوا في أوقات كثيرة من بعض المعاملة التمييزية ضدهم من قبل النظام العثماني؛ إلا أن المكاسب التي حققوها على الصعيد الاجتماعي، وبصفة خاصة في الريف، بدا أنها صارت مهددة، الأمر الذي أدى إلى ارتباك العلاقة بين الأقباط والفرنسيين في بعض الأحيان، ونجد في موقف المعلم يعقوب حنا شبه بلورة لموقف الأقباط المصريين، حينما قام بقيادة أول وفد مصري يطالب بالاستقلال لدى فرنسا وانجلترا. وثالثاً، نجد أصحاب الطوائف الحرفية، أمثال محمد كريم، وحسن طوبار. ويرى صادق سعد أنهما أقرب إلى الأعيان، وأن مواقفهم من الفرنسيين كانت تمثل سياسة الأعيان وأصحاب الثروة المصريين أكثر من أنها مثلت سياسة الطوائف الحرفية. والواقع انه رأي جدير بالتدبر. أما البدو، رابعاً، فنراهم يشتركون في جميع المعارك ضد الفرنسيين، ربما يُقال بدافع الوطنية، ولكنني أرى أن اشتراك العرب في هذه المعارك كان من مستلزمات حياتهم القائمة بالأساس، كما ذكرنا، على الغزو والغنائم. وخامساً: نجد الفلاحين، وإذ ما استثنينا كبار الملاك، ودققنا في حالة الفلاح المصري في ظل النظام العثماني، ربما نفهم أسباب مقاومة الفلاح للمستعمر الفرنسي؛ فلقد ساء وضع الفلاح كثيراً في ظل النظام العثماني، الذى أطلق يد المماليك، ثم أتى الفرنسيون بقسوة لا تقل عن قسوة العثمانيين في جباية الضرائب المتعددة، والأمرّ من ذلك أن الفرنسيين لم ينزلوا قرية إلا تقريباً خربوها وأعدموا المعترض! وإذ ما أخذنا الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مجموعه إبان هجوم الرأسمال الاستعماري يمكن أن نلحظ أنه في سياق الزراعة والنشاط الزراعي، كان استخلاص ريع الأرض من الفلاحين يعتمد على الحكومة المركزية، وليس على الوجود الإقطاعي. وكان استمرار الإنتاج في هذا النظام يرتكز على التعاون النشط من جانب أغنياء الفلاحين، والذي يتعين عليهم توفير وكفالة حاجات الزراعة، وربما معيشة المزارع نفسه، مع الاستئثار بالفائض. وكان قطاع التجارة مقتصراً نسبياً على القاهرة دون باقي الأسواق في مصر، ولقد قام هذا القطاع منذ أيام الأيوبين وحتى مطلع القرن السابع عشر الميلادي، بوظائف التوزيع والتمويل للطبقة الحاكمة، والتي تمثلت في نُخبة المماليك، من جهة، وأثرياء التجار من جهة أخرى. وإذ تنطلق الثورة الصناعية في غرب أوروبا، تأخذ قيمة الأرض في الارتفاع، إذ كانت تمد المصانع بمواد العمل، كما زادت المنافسة في قطاع التجارة خصوصاً بعد وصول التجار الأوربيين والتجار السوريين المسيحيين الذين قاموا بدور الوكيل للرأسمالية الفرنسية. وحينما يتولى محمد علي الحكم في عام ١٨٠٥، بتأييد شعبي، فإنه يحصر أهدافه في ثلاثة أمور محددة بدقة: أولاً: تصفية الطبقة الإقطاعية المهيمنة على الأرض، والتي تمثلت في المماليك بصفة خاصة. ثانياً: تصفية الإقطاع نفسه، كنظام اجتماعي مهيمن. ثالثاً: احتكار الاقتصاد، وإعادة تعبئة الفائض، من أجل نهضة اقتصادية/عسكرية شاملة. وقد نجح محمد علي في تحقيق أهدافه الثلاثة في زمن قصير، إذ حقق هدفه الأول وقضى على ٤٠٠ من المماليك في مذبحة القلعة. (للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ج٥، ص٩١٣-٩٢٨. ونرى الجبرتي في عجائب الآثار يعيد النظر في ما كتبه من قبل في كتابه **مظاهر التقديس**، فلقد قام بمراجعة لموقفه من الفرنسيين، بعد عودة العثمانيين، وبصفة خاصة بعد أن تكشّف له أن عودة العثمانيين لم تأتِ بالخير الذي ظنه، وظنته معه الكثيرون من أبناء الشعب، إذ عاد العثمانيون أشد بطشاً وأكثر شرهاً ونهماً للثروة والسلطة) وحقق محمد علي الهدف الثاني من خلال مجموعة من الإجراءات التي تمكنت من ضرب النظام الإقطاعي ذاته، وفي مقدمة هذه الإجراءات مصادرة أراضي الإلتزام في الوجه القبلي دون تعويض، أما في الوجه البحري فقد صودرت أراضي الفلاحة وسمح للملتزمين بالاحتفاظ بأراضي الأوسية طول حياتهم فقط ومنح أصحابها حق الهبة والوقف، والبيع أيضاً، وإنما للحكومة فقط. كما تمكن محمد علي من تحقيق الهدف الثالث، وهو احتكار الاقتصاد، بما فرضه من هيمنة على علاقات الإنتاج، واحتكار وسائل الإنتاج، والتجارة. ومن المهم أن نذكر ان تحليل نوعية الإيرادات العامة تظهر مقدار هذا الاحتكار؛ فقد احتكر محمد علي الأرز(وهو أول محصول تم احتكاره) والحبوب، والقطن، والنخيل، والحرير، والتيل، والجلود، والحصير، والصودا، والملح، والخيوط الذهبية، والمسكوكات، وسبك الفضة، والصيد ببحيرة المزلة، وبيع الأسماك وبيع المواشي بالقاهرة. والملاحظة المهمة هنا هي أن إيرادات دولة محمد علي، عكس ما هو شائع، لم تمثل فيها أرباح الاحتكار إلا جزء يسيراً بالمقارنة مع الإيرادات الأخرى مثل: الضرائب العقارية، وعوائد نقل الحبوب، ودخل الحكومة من جمرك الإسكندرية والسويس والقصير وبولاق ومصر القديمة وأسوان، وكذلك رسوم الصيد في بحيرة المنزلة. فعلى ما يبدو أن الاقتصاد المصري لديه الميل التاريخي =

= كي يصبح اقتصاداً ريعياً! وبعد إلغاء نظام الالتزام قام محمد علي بتوزيع الأراضى على المزارعين الذين يقومون بزراعتها، وعلى الرغم من أن محمد علي استهدف عدالة التوزيع، إلا أن الواقع أسفر عن تكون طبقة من كبار مُلاك الأراضي؛ بدأ هذا التكون مع الزام محمد علي كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش الّذين تضخمت ثرواتهم وصاروا من الأثرياء بدفع متأخرات الضرائب على الأراضي الّتي عجز الفلاحون عن سدادها بعد تراكم العبء الضريبي أثر الهروب من الأرض أو التجنيد في الجيش من أجل الحروب المفتوحة الّتي شنّها محمد علي، وأطلق على هذا النظام نظام العُهدة؛ إذ يقوم كبار الموظفين وكبار الضباط بسداد الضرائب المستحقة على الأرض، ومن ثم يتملكوها بموجب هذا السداد لخزانة الوالي. من هنا بدأت تتكون طبقة عريضة من كبار الملاك، واستكملت هذه الطبقة تكونها التاريخي مع نظام آخر وهو نظام الأبعادية، وهي الأراضي الّتي مُنحت لكبار الموظفين وكبار رجال الجيش أيضاً، مع إعفاء هذه الأراضي من الضرائب، بشرط التزام هؤلاء بإصلاحها وتحسينها وإعدادها للزراعة، وهذا أيضاً عزز بناء الطبقة الجديدة. وإلى جوار العهدة والأبعادية، وجد الجفليك، وهو نظام يُعد من أهم العوامل الّتي أدت إلى تكوين الضياع الكُبرى؛ فالقرى الّتي هجرها أهلها، للأسباب المذكورة، كانت تُضم إلى ملكية الأسرة المالكة (جابرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠**، ترجمة عطيات محمود جاد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص١٨-٢٠) وإن أهم وأكبر توسع في منح أراضي الأبعاديات والجفالك حدث في عهد إسماعيل باشا عام ١٨٦٣ حتّى نهاية ١٨٧٠. وبعد إفلاس إسماعيل والحكومة المصرية، في عام ١٨٧٨، حدثت تغيرات هامة وملحوظة في توزيع الملكيات الكبيرة، إذ بيعت الأراضي، ومنها أراضي الأسرة المالكة، بالمزاد، وهنا نجد تكون جديد لطبقة جديدة، وهي الّتي اشترت هذه الأراضي، وكانت تتكون من طبقة الأثرياء من الأجانب غالباً، والمصريين أحياناً. وهي طبقة جديدة من جهة عدم انتمائها بأيْ حال إلى طبقة أصحاب النفوذ والسلطة الّتي هيمنت قبل مرحلة الاحتلال البريطاني. وفي إطار هذا التصور لتوزيع الأرض، فإذ ما نظرنا إلى التطور الّذي لحق بالطبيعة القانونية للحيازة؛ فسنجد ثلاثة أنواع من الحيازات: أولاً: الأراضي الخراجية، وهي الّتي وزعها محمد علي على الفلاحين بعد تصفية نظام الإلتزام. ثانياً: أراضي الأوسية، ولكن بشكلها الجديد وبصفة خاصة في الوجه البحري، إذ أن الأوسيات في الجنوب قد تم مصادرتها بلا تعويض. ثالثاً: أراضي المسموح، وهي الّتي أعطاها محمد علي إلى مشايخ القرى في مقابل الخدمات الّتي يقومون بها للحكومة والأعباء الّتي يتحملونها في استضافة عمالها الّذين يمرون بالقرى أو ينزلون بها، وكذلك خصص لبعض الأعيان الّذين يقومون بإطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب، وحددت مساحة أطيان المسموح بنسبة ٤ أو٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمور بالقرية، أما كبار المشايخ المعروفين "بالمقدمين" فهؤلاء خُصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضي القرية. (للمزيد من التفاصيل، انظر: علي بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣-١٩١٤**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص٣٠-٣٩). ويمكننا القول أن النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحديداً في الفترة من (١٨١١-١٨٤٠) عرف، تجربة للدولة في مصر ابتغت بناء الاقتصاد السلعي المُستقل في إطار السوق الرأسمالية في صيرورتها نحو العالمية. يتم ذلك عن طريق إعادة تنظيم النشاط الزراعي، على نحو يمكن من تعبئة الإنتاج الزراعي، الّذي يستخدم مباشرة، أو على نحو غير مباشر، من خلال التجارة الدولية، في تحقيق نوعاً من البناء الصناعي، بما يعني الإنتاج ابتداءً من طلب السوق، والسوق الدولية على وجه التحديد. فالأمر إذاً أقرب ما يكون، **إلى اعادة ضخ للقيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد المصريين في مسام الاقتصاد المصري من خلال دولة مركزية طامحة إلى تنمية مستقلة معتمدة على الذات.** كانت الدولة، في هذا الوقت تُهيمن على ملكية الأرض، ولم يعد الأمر يتعلق بمجرد استقطاع الضريبة، أو جزء من الإنتاج. فقد كانت السمة الجديدة هي (احتكار الدولة للإنتاج، وللتجارة) هذا إضافة إلى (احتكارها لتحديد الأثمان داخلياً وخارجياً) بما يحوي بين طياته من فك للروابط الّتي قد يصنعها السوق الرأسمالي العالمي. لقد بنى محمد علي سياساته بأكملها بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي واحتكار كل ما يمكن أن يحتكر من مرافق الإنتاج، واعتمد محمد علي ومستشاروه من الفرنسيين على الأبحاث السابقة الّتي أعدّها علماء الحملة الفرنسية على أسس علمية، وبصفة خاصة أبحاث **وصف مصر**، ويمكننا القول أن أثر الفرنسيين كان ظاهراً في سياسة محمد علي الاقتصادية. كما كان ظاهراً، بوجه عام، في ثقافة النُخب من المصريين. ففي الزراعة تحققت مشاريع الري الّتي اقترحها علماء الحملة، وصارت الأراضي الزراعية ملكاً للحكومة واتبع في الوصول إلى هذا الغرض نفس الطريقة الّتي اتبعها قواد الحملة من طلب مستندات الملكية والاستيلاء على أراضي الملتزمين من المماليك الباقين. وفي الصناعة أقيمت المصانع الكبيرة واحتكرت الحكومة الصناعات الجديدة كما احتكرها الفرنسيون أو شرعوا في ذلك. وفي التجارة نفذت اقتراحات علماء الحملة من مد الطرق =

= الجسور إلى تشييد القناطر وشق الترع الملاحية. كما احتكر محمد علي التجارة نفسها من أجل حماية الإنتاج المحلي أمام المنافسة الأجنبية. أما في الإدارة فقد احتذت الحكومة حذو الفرنسيين في قيامها بنفسها، من خلال موظفيها، بجمع الضرائب، والقضاء على نظام الالتزام، وفي ترتيب الميزانية وفقاً للطريقة الأوروبية والعمل على موازنة الإيرادات والمصروفات. إن الاحتكار الذي فُرض ابتداءً من عام ١٨٠٨ على الحبوب، سوف يمتد فيما بعد ليشمل جميع المنتجات القابلة للتصدير، في محاولة للسيطرة على شروط تجدد الإنتاج الاجتماعي، وخلق نوعاً ما من الاستقلالية المستندة إلى فك الروابط وعزل الأثمان الداخلية عن الأثمان الخارجية، وبالتبع إنشاء دولة متطورة وقوة عسكرية متقدمة؛ وقد نجحت التجربة فعلاً؛ حتّى كادت جيوش محمد علي، المصرية، أن تدخل الآستانة، ومن ثم يمكن أن تُهدد المصالح الأوروبية (الّتي هي متناقضة بطبيعة الحال) على صعيد السوق الرأسمالية العالمية، وبصفة خاصة تهديد الرأسمال البريطاني في شرق البحر المتوسط، الأمر الّذي قاد إلى التدخل العسكرى ضد مصر ابتداءً من عام ١٨٤٠. وتوقيع معاهدة لندن، بين الدولة العثمانية وكل من روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا، ثم إنضمت فرنسا، لكي يُقضى على تلك المحاولة، الأولى من نوعها، الّتي سعت كي تبني الاقتصاد المصري على نحو من الاستقلالية في إطار السوق العالمي. (محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤، ص٨٦ وما بعدها) فحينما أسفرت تجربة التّنمية المستقلة والمعتمدة على الذات، التي أقامها محمد علي، على أساس نظام الاحتكار، **وإعادة ضخ القيمة الزائدة في داخل مسام الاقتصاد القومي**، عن تعاظم نفوذ مصر كقوة عسكرية واقتصادية وسياسية، تمتد حدودها إلى منابع النيل جنوباً وبلاد الشام شمالاً. وزيادة إنتاجها الزراعى خمس مرات على إيرادات حكومة القيصر في روسيا وما يعادل نسبياً إيرادات فرنسا؛ وهما قطران يفوق كل منهما مساحة مصر مساحة وعدداً (الدماصي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٦١) وحينما تسفر هذه التجربة، كذلك، عن إمتلاء خزائن الحكومة بالأموال، والمخازن بالحاصلات، ومن ثم المضي قدماً نحو التصنيع، وبصفة خاصة صناعة الأسلحة والسفن الحربية والسلع الاستراتيجية. وحينما، بوجه عام، **يسيطر المجتمع المصري على شروط تجديد إنتاجه، ويُعاد ضخ القيمة الزائدة المنتجة بسواعد أبنائه في مسامه مرة أخرى**؛ من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعي المستقل والمعتمد على الذات. نقول حينما تسفر تجربة التّنمية هذه عن كل ذلك، فلا شك في أن الدول الاستعمارية الكُبرى ستُعلِن على الفور قلقها من هذه القوة الجديدة الآخذة في طريقها نحو تهديد مصالحها في المستعمرات، وبصفة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وشمال أفريقيا. ولا شك أيضاً في أنها لن تترك هذا القلق ليستمر دون أن تقضي عليه بالقضاء على مصدره... أي القضاء على دولة محمد علي. ويمكن القول أن تجربة محمد علي قضي عليها فعلياً بموجب الفرمان الهمايوني الصادر في ١٨٤١/٢/١٣، والذي بمقتضاه تم منح محمد علي وورثته من بعده حكم مصر، في مقابل تنازله عن الشام، ووفقاً لهذا الفرمان فإن منصب الولاية لا يشغله إلا مَن تنتخبه الآستانة، من أسرة محمد علي. ويعاد تنظيم الضرائب وفقاً للقوانين السائدة في الممالك العثمانية. كما يتم تعيين مراقب للضرائب والميزانية يلقى قبول السلطان العثماني. وأن تتوافق العملة النقدية المضروبة في مصر مع العملة المضروبة في الآستانة من حيث العيار والهيئة والطراز. أما الجيش فهو لا يزيد، في حالة السلم، عن١٨.٠٠٠جندياً، ويمكن بإرادة الآستانة أن يزيد العدد من أجل أغراض الدفاع عن السلطنة، كما اشترط الفرمان تجنيد نحو ٤.٠٠٠ جندياً من هؤلاء، تجنيداً إجبارياً في الآستانة لمدة خمس سنوات. كما تضمن الفرمان تحريم بناء سفن حربية أو منح رتب أكبر من ملازم بحرى أو برى. وبشأن السودان فقد نص الفرمان على انتهاء سلطة محمد علي في النوبة، ودار فور، وكردفان، وسنار، بموته؛ فلا تنتقل السلطة إلى ورثته من بعده. (للمزيد من التفصيل، انظر: محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، القاهرة: مكتبة الأداب،١٩٩٧، ص٣٤٨). وعلى الرغم من أن العدوان الإمبريالي العسكري على مصر قد حقق أهدافه؛ وقضى على فكرتي الاستقلال الاقتصادي والتوسع الاستعماري، فإن محاولة السيطرة على شروط تجديد الإنتاج الاجتماعي وخلق تلك الاستقلالية تجاه الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، ونجاح تلك المحاولة إلى حد ما؛ قد ساهمتا بفاعلية في تهيئة الاقتصاد المصري وسرعة دمجه في السوق العالمية، وإنما كاقتصاد تابع، كي يخضع لسيطرة الرأسمال البريطاني، الّذي سينشغل بإجراءات إلغاء الاحتكار الّذي فرضته الدولة في عهد محمد علي، وهو الأمر الّذي سوف يستتبع اعادة النظر إلى الأرض، بجعلها سلعة يُمكن طرحها في مجال التداول بيعاً وشراءً ورهناً وإيجاراً، أي اخضاع الأرض لمنظومة قانونية تنتمي إلى أحكام القانون المدني الّذي فيه يفرض الأقوى شروطه وفقاً لصنمية القاعدة الأصولية القاضية بأن العقد شريعة المتعاقدين. وذلك بعد أن كانت القوانين العثمانية تحدد معظم الأراضي القابلة للزراعة على أنها مملوكة للدولة وليست ملكية خاصة للفلاحين، أي لم تكن تندرج تحت أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالملكية، ومن ضمنها أحكام الإرث في الإسلام. ولقد تحقق تحرير الأرض في عام ١٨٥٥ مع إلغاء =

= سعيد باشا الجزية التي كانت مفروضة على غير المسلمين، وحصول الرعايا الأجانب على حق شراء الأراضي، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ مصر التي تتحول فيها الأرض إلى جزء من الملكية الخاصة. من هنا يَبدأ الرأسمال الأجنبي في التغلغل، أساساً في شكله المالي، في مجالات البنية الأساسية للخدمات والتجارة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المجتمع للسيطرة على شُروط تجديد إنتاجه، على الأقل من جهة الأرض الّتي صارت محلاً للتداول من خلال الرأسمال الأوروبي. ويتعمق تغلغل الرأسمال المالي الدولي في الاقتصاد المصري، بعد اتجاه الدولة إليه كمقترضة في عهدي سعيد وإسماعيل، وسلوك الاقتراض المفتوح على هذا النحو يأتي على نحو مختلف تماماً عن سلوك محمد علي؛ فلم يكن الرأسمال الدولي غير مرغوب فيه فقط في عهد محمد علي، وإنما كان أيضاً مستبعداً بقوة. بلغ الدين العام عند وفاة سعيد باشا١١,١٦٠,٠٠٠جنيهاً إنجليزياً، وبلغ في عهد إسماعيل سنة ١٨٧٦ ما مقداره ١٢٦,٣٥٤,٣٦٠ جنيهاً إنجليزياً (أنظر: عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر: عصر إسماعيل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩، ج١، ص١٨٧) أما دافيد لاندز، فيذكر:"فبعد ثلاثة عشر عاماً من توليه العرش (يقصد إسماعيل) ارتفع الدين القومي في مصر من ٣.٣٠٠.٠٠٠ جنيه إلى ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه". انظر: دافيد س. لاندز، **بنوك وباشوات**، ترجمة عبد العظيم أنيس. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦، ص١١٥. وللمزيد من التفصيل بشأن تغلغل الرأسمال المالي، انظر: محمد دويدار، **المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر**. القاهرة: مجلة قضايا فكرية،١٩٩٠. ولاستكمال التصور النظرى لخط سير الاقتصاد المصري بعد إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر: محمد دويدار، **الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى نصف قرن: رؤية إستيراتيجية**. القاهرة: إصدارات سطور الجديدة،٢٠١٠). ويمكن القول أن مصر، آنذاك، دخلت حلبة الصراع بين الرساميل القومية، وبصفة خاصة الفرنسية والبريطانية، وبصفة خاصة أن الباب قد صار مفتوحاً أمام الأجانب من اليهود، والأرمن، واليونانيين، وغيرهم من الفرنسيين والبريطانيين والألمان والروس والشوام والبلجيك والبلغار،...إلخ. ومع تولي عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) حكم مصر، عمل على عدم إزعاج الرساميل القومية الراغبة في المواد الأولية من أجل مصانعها، والباحثة عن الأسواق من أجل تصريف منتجاتها. ووجد أن هذه الرساميل تنزعج من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقرر منع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فكانت سياسته بمثابة موافقة سلبية بالوجود الرأسمالي الغربي في مصر. وحينما خلفه عمه سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) جعل الموافقة إيجابية، وقرر إلغاء الضرائب المفروضة على الواردات الأوروبية، وقضى على البقية الباقية من الإحتكار. ولسوف يستكمل إسماعيل باشا، من بعده، مسيرة الترحيب بالرأسمالية الأوروبية، وسيفتح أبواب البلاد بشكل غير مسبوق أمام الأجانب الذين أخذوا يتدفقون على مصر، فعملوا في المهن التجارية والحرفية المختلفة، كما عملوا بالطب وبالمحاماة، مستفيدين بحرية التعامل بينهم وبين الأهالي، من جهة، وانخفاض الرسوم الجمركية وتنظيم حركة العمل بالجمارك من جهة أخرى، بالإضافة إلى المجالس التجارية والامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة. تولى إسماعيل باشا الحكم في القاهرة خلفاً لسعيد باشا، وفي عصره شهدت مصر نقلة نوعية كبيرة وتطوراً اجتماعياً بارزاً، تمثل في إتمام حفر قناة السويس، وإجراء إصلاحات شاملة على الصعيد الإداري والقضائي، كما تغيرت معالم القاهرة والإسكندرية فصارتا أشبه بالمدن والعواصم في أوروبا وبصفة خاصة فرنسا. وفي أوائل عام ١٨٧٤ قام إسماعيل باشا بحركة إصلاحية كبيرة في التجارة وتشريعاتها كي تتلاءم مع متطلبات الحرية الاقتصادية؛ فأنشأ الغرفة التجارية، وسن القوانين لأعمال السمسرة والصيارفة، كما وحد الموازين والمقاييس كي يمكن للأجانب التعامل التجاري بشكل موحد. في الوقت نفسه أدخل إصلاحات مهمة في نظام الجمارك. وتم التوسع في إنشاء الشركات المساهمة. قام إسماعيل باشا بمد وتوسيع شبكة المواصلات والبريد، كما قام بإنشاء العديد من معامل السكر(مع التوسع في زراعة قصب السكر عقب إنهيار القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية) ومعامل الورق، ومعامل القطن، ومصانع النسيج، ومصانع الطوب، ومصانع المعادن، ومصانع الفخار، كما وسع نطاق المطبعة الأميرية، وأتم إنشاء القناطر الخيرية، وجدد إرسال البعثات العِلمية، وأنشأ الجمعية الجغرافية المصرية، ووزارة الزراعة، ودار الكتب المصرية، كما شهد عصره ظهور الصحافة الحرة حيث أصدر يعقوب صنوع، وهو يهودي مصري، بالإتفاق مع جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده جريدة "أبو نظارة" في عام ١٨٧٧ لانتقاد أعمال إسماعيل نفسه، بعبارات تُكتب باللغة المحكية، كما أنشأ الأخوان سليم وبشارة تقلا جريدة "الأهرام" في عام ١٨٧٦، وأصدر إبراهيم اللقاني"مرآة الشرق"في أوائل عام ١٨٧٩، وأنشا ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن"في أواخر عام ١٨٧٧، إلى غير ذلك من مظاهر النهضة، ولا نغفل بالطبع تسببه، بالاستدانة، في وضع الاستعمار البريطاني في حالة تأهب كي ينقض على البلاد! (إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر: في عهد الخديو إسماعيل باشا**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ج١، =

= ص٨٢-١٢٥. وانظر أيضاً: بيير كرابيس، **إسماعيل: المفترى عليه**، ترجمة فؤاد صروف. القاهرة: دار النشر الحديث، ١٩٣٧، وفي هذا الكتاب، القيم، يفند المؤلف ببراعة ودقة الاتهامات الموجهة إلى أخلاق إسماعيل باشا، ويجد أن السمعة السيئة التي تم ترويجها من قبل بريطانيا كانت من لوازم ضرب الدولة المصرية بوجه عام، وتشويه صورة إسماعيل بوجه خاص) أعاد إسماعيل تسليح الجيش، مستفيداً بالإمتيازات الّتي منحها له الباب العالي ومنها زيادة عدد الجند حسب الحاجة، مكوّناً جيشاً قوياً لإعادة الروح إلى المشروع التوسعي الاستعماري الذي بدأه محمد علي، فقد استعان بالجيش والأسطول التجاري في خطة توسع شاملة في الجنوب، فأرسل في عام ١٨٦٨ حكمدار السودان إسماعيل باشا أيوب قائداً لجيش قام باحتلال أعالي النيل ودارفور، وكلّف في عام ١٨٦٩ صمويل بيكر بتوسيع الإمبراطورية في الجنوب والقضاء على تجارة الرقيق. وتولّى المهمة بعد ذلك إنجليزى آخر هو تشارلز جوردون، الّذي تمكّن من إخماد التمرد في دارفور، وإعادة الهدوء الى الحدود الإثيوبية بعد أن فشل في غزوها، كما استطاع الى حد ما من تقليص حجم تجارة العبيد في الجنوب. ولم تكن إصلاحات إسماعيل وعمله المتواصل على تطوير المجتمع **(وسيطرته على شروط تجديد إنتاجه بسيطرته على تسرب القيمة الزائدة المنتجة في داخل المجتمع المصرى، وهو الأمر الذي يتضح من تحليل حركة الصادرات والواردات)** من دون إهتمام بالدائنين الأوربيين، إنجلترا وفرنسا، إلا خطوة على طريق الإقصاء، إذ أصدر السلطان في إستنابول قرار عزله في عام ١٨٧٩، ولما علم جوردون أن إسماعيل تم عزله قام على الفور بتقديم استقالته' الأمر الّذي بدا إعلاناً لتراجع الدور المصرى العسكرى في السودان، وربما انتهائه؛ إذ نهضت الحركة المهدية معلنة عن نفسها كحركة دينية ثورية هدفها إعادة صوغ الوعي الديني وتصحيح الأوضاع بالتصدي للفساد الفقهي الذي جاء به الغزو العثماني، ومن ثم التصدي، كذلك، للوجود الأجنبي وبصفة خاصة في الشمال. وبتولي توفيق باشا الحكم (١٨٧٩-١٨٩٢) بعد إقالة إسماعيل، زادت حرية التجارة، إذ تم إلغاء العديد من الضرائب والرسوم، كما تم في عام ١٨٩٠ توقيع اتفاقية للتجارة الحرة. ولكن، هذه الحرية لم تكن لصالح مصر ولم يستفد منها المجتمع، إذ حينما تولى توفيق باشا كانت مصر تحت المراقبة المالية، وخزائنها خاوية، والنفوذ الأوروبي يزداد يوماً بعد أخر، والأجانب يتميزون عن المصريين في كل شيء وبصفة خاصة في الجيش. الأمر الذي تسبب في ثورة عرابي، التي اتخذتها بريطانيا ذريعة لاحتلال مصر. ومع الاحتلال البريطاني تم ربط مصر، سياسياً واقتصادياً، بالاقتصاد البريطاني الاستعماري... الصناعي. وصارت زراعة الأرض مرتبطة بما تحتاجه الأسواق البريطانية، ومن ثم السوق الدولية، وبصفة خاصة ما تحتاجه من محصول القطن، وهو الأمر الّذي تأكد حينما تولى الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٩٢-١٩١٤) فقد تم توسيع الإهتمام بالزراعة فزادت مساحة الأطيان الزراعية من ٥ ملايين فدان إلى ٧ ملايين، وكانت الأراضي الّتي تزرع قطناً نحو٩٠٠ ألف فدان فصارت مليون ونصف المليون فدان، وكانت غلة القطن سنة ١٨٩١ نحو ٤ مليون و٦٠٠ ألف قنطار فصارت ٧ ملايين قنطار. كما تم إنشاء مدرسة الزراعة، وإنشاء المعارض الزراعية وتكونت الشركات الزراعية والبنك الزراعي والنقابات الزراعية. وكانت قناطر أسيوط وخزان أسوان من أهم مشروعات الري في تلك الفترة (للمزيد من التفاصيل، انظر: جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الأن**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩،ج٢، ص ٣٣٢) بيد أن كل تلك الطفرات كانت في إطار من هيمنة الأجانب على مساحات كبيرة جداً من الأرض؛ فإذا كانت ملكيات المصريين للأرض تقسم عادة بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة فإن ملكية الأجانب كانت كبيرة دائمة، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، ففي سنة ١٩١٩ بلغت نسبة الملكيات الكبيرة للأجانب ٩٢.٩% من مجموع الملكيات الأجنبية، ٩٣.٠% فى عام ١٩٢٩، ٩١.٢% في عام ١٩٣١ ثم وصلت إلى ٩٠.٩% في عام ١٩٤٩، مع الأخذ في الإعتبار أن حجم ملكية الأجانب كان يتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بالوضع السياسي في البلاد، ففي أعقاب عقد معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية في ١٩٣٧ بمعاهدة مونتريه، انخفضت نسبة ملكياتهم انخفاضاً كبيراً إلى حوالي٧٠.٠٠٠ فدان وإلى ١٠.٠٠٠ في عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ كما أن قانون الشركات الذي صدر في عام ١٩٤٧ حد من نشاط الأجانب في إمتلاك الأراض (عاصم الدسوقى، **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥، ص٤٣). ولسوف تشهد الفترة التالية لقيام ثورة يوليو في عام ١٩٥٢، ليس الحد فقط من نشاط الأجانب وإنما خروجهم من البلاد، ويمكن أن نرى الفترة التالية على مرحلتين: الأولى: من ١٩٥٢-١٩٥٦، وكانت أغلبية المشروعات رأسمالية فردية، وبصفة خاصة في مجال الصناعة، وفي ظل تشجيع مبادرة الرأسمال الفردي، المصري والأجنبي، من قبل الحكومة، عزفت الأخيرة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، ولم تمارس سوى دور رقابي على الاقتصاد القوي في مجموعه. أما المرحلة الثانية، من بعد عام ١٩٥٦ فقد قامت الثورة بحركة تأميم شاملة للأراضي والمصانع والمنشآت والوكالات التجارية، في سبيل إعادة هيكلة الاقتصاد=

= القومي على نحو صناعي؛ من أجل بناء اقتصاد مستقل، وإنما أيضاً في إطار السوق الرأسمالية العالمية. وأتصور أن هذه المحاولة، أي محاولة إعادة هيكلة الاقتصاد القومي المستقل والمعتمد على الذات، وإن كانت في إطار النظام الرأسمالي الذي تغلغل في المجتمع المصري، كان يوجد لها تمهيد ابتداء من العشرينات بدءً بقيام بنك مصر، مع نهضة في الروح الوطنية، بإنشاء مجموعة من الشركات المصرية، تساهم فيها رساميل مصرية، منها: شركة مطبعة مصر١٩٢٢، وشركة مصر لحليج الأقطان ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى ١٩٢٧، وشركة مصر للكتان ١٩٢٧، وشركة مصر لتصدير الأقطان ١٩٣٠، وشركة مصر للطيران ١٩٣٢، وشركة مصر للتأمين ١٩٣٤، وشركة مصر للسياحة ١٩٣٤، وشركة مصر للملاحة البحرية ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ١٩٣٧، وشركة مصر لصناعة الأسمنت ١٩٣٨، وشركة مصر للحرير الصناعي ١٩٤٧. (راشد البراوي، **حقيقة الانقلاب الأخير في مصر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢، ص٥٦. فرغلي تُسن هريدي، **الرأسمالية الأجنبية ١٩٣٧-١٩٥٧**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٣، ج٢، ص٤٧-٥٧) ولم يقتصر الأمر على بنك مصر، إذ حتّى هذه الفترة لم يزل الأجانب، ولم يزل الرأسمال الأجنبي مهيمنا على العملية الإنتاجية في مصر، وبصفة خاصة على ما يتعلق بهذه العملية من نشاط اقتصادي في مجال الزراعة، وإنما تعدى ذلك إلى المطالبات المستمرة، من قبل مجلس النواب، بشراء الأراضي الّتي يمتلكها الأجانب وتوزيعها على صغار الفلاحين بأسعار تقسط على آجال طويلة وبفائدة مخفضة. وفي مارس ١٩٤٨ أثير نفس الموضوع في مجلس النواب، حيث كانت المطالبة باستيلاء الحكومة على الأراضي بتحريم تملك الأجانب للأراضي الزراعية في مصر، ويضاف إلى ذلك مشروع القانون الذي تقدم به عضو مجلس الشيوخ عبد الرحمن الرافعي في شهر ديسمبر ١٩٤٨وطالب فيه بجعل ملكية الأراضي للمصريين دون الأجانب. يمكننا تحديد الخطوط العريضة التي تحدد إتجاه الاقتصاد، بل والمجتمع، وخصائصهما الجوهرية خلال الفترة من الخمسينات إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين وفقاً لما يلي: ١- تم تحويل وسائل الإنتاج من ملكية فردية إلى ملكية الدولة عن طريق التمصير، وسلسلة التأميمات. ٢- سيطرة الدولة على الصناعة والخدمات. فعلى الرغم من الحروب التي دخلتها مصر، في هذه الفترة، وتوتر العلاقات مع الإمبريالية العالمية، ممثلة في إنجلترا وفرنسا، ووضع العراقيل أمام الاقتصاد، فقد تم التوسع في البناء الصناعي، من خلال حركة تصنيع شاملة، وتمكنت المصانع المصرية من أن تنتج، ولأول مرة: السيارات وعربات السكك الحديد واسطوانات الغاز ومواقد وأفران وسخانات البوتاجاز ومحركات الديزل وماكينات الخياطة بأنواعها والدراجات والأسمنت الأبيض والدفايات والتليفزيونات والراديوهات وإطارات السيارات والأدوات واللوازم المنزلية. مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد تمكن من تحقيق فائض، ومن ثم تصدير العديد من السلع منها: غزل القطن والأقمشة القطنية والأقمشة الصوفية والبصل المجفف والثوم المجفف والخضروات المجففة، والجمبري المجمد والسردين المعلب والنبيذ والسكر والنفط والأثاثات الخشبية والأحذية والأسمنت والإطارات وخام المنجنيز. ٣- كان من أبرز الملامح فى خريطة توزيع الملكية الزراعية عشية ٢٣ يوليو١٩٥٢، التركيز الشديد في ملكية الأرض الزراعية، والتزايد المستمر والسريع في عدد صغار الملاك الزراعيين بالنسبة لرقعة الأرض الزراعية، فحوالي ٠.٤% من ملاك الأراضى الزراعية يملكون ٣٤.٢% من المساحة المزروعة في مقابل ٧٢% منهم يملكون ١٣.١% من هذه الأراضي ويوجد من جهة ثانية حوالي ١١ مليون مواطن معدم في الريف. وقد كان الفشل حليف جميع المحاولات المتعددة من قبل القوى الاجتماعية لإحداث التعديل فى خريطة توزيع الملكية فى الريف المصرى قبل ١٩٥٢، فقد أعلنت البورجوازية الحاكمة مراراً رفضها التام لأي تقيد للملكية الزراعية. وهو الإجراء الذي اتخذته حكومة الثورة، وقامت بإعادة توزيع نحو مليون فدان لصالح صغار الفلاحين مما أدى إلى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة، في مرحلة أولى، ثم تفتيتها، في مرحلة ثانية، ثم تركيزها في مرحلة ثالثة، حينما ابتلعت الملكيات الكبيرة الملكيات القزمية (عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩**. القاهرة: دار المستقبل العربي،١٩٨٢،ج١،ص٤٠. عبد الرحمن الرافعي، **ثورة٢٣يولية سنة ١٩٥٢: تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩، ص٣٩٧) ٤- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٧.٩ مليون جنيه (١٩٥٢) إلى ٥٤٥.٨ مليون جنيه (١٩٧٥) ٥- زيادة الوزن النسبي للصناعة من ١٥% (١٩٥٢) إلى ٢٢% (١٩٧٠) من الهيكل الاقتصادي. ٦- ارتفاع نصيب الصناعات الاستهلاكية من إجمالي ناتج القطاع الصناعي الفردي إلى ٨٦.١% عام ١٩٧٢. ٧- ارتفاع الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية من ٢١٣.٣ مليون جنيه (١٩٥٤) إلى ٤٣٩.٢ مليون جنيه (١٩٧٥) وبصفة خاصة في مجال صناعات التبغ، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والورق، والمنتجات المعدنية، والماكينات، ووسائل النقل. ٨- زيادة الصادرات من السلع =

= نصف المصنعة والسلع تامة الصنع. ٩- اتجاه قيمة صادرات القطن نحو الانخفاض من ٨٢% (١٩٥٩) إلى ٧٥.١% (١٩٧٠). ١٠- زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل النقدية، مثل الفاكهة والخضروات، للتصدير. وهي العملية الّتي احتكرها أغنياء الفلاحين، إذ تحتاج هذه المزروعات إلى تكاليف مرتفعة وحيازات أكبر. ١١- انخفاض نسبة العاملين بالزراعة، على الرغم من الاصلاح الزراعي، من ٥٨.٤% (١٩٤٧) إلى ٤٦.٦(١٩٧٤). ١٢- انخفاض القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي من ٤٣.٨% (١٩٤٧) إلى ٩.٢% (١٩٦٦). ١٣- ارتفاع القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي من ٢٠.٨% (١٩٤٧) إلى ٥٠.٤ (١٩٦٦) ١٤- اتجاه قوة العمل نحو قطاع الخدمات من ٣٢.٣% (١٩٥٩) إلى ٣٦.٨ (١٩٧٤). ومع بدايات فترة السبعينات وازدياد العجز في الميزان التجاري من ٧٨.٦ مليون جنيه (١٩٥٢) إلى ٨٧٥.٢ مليون جنيه (١٩٧٧)، يأخذ الاقتصاد اتجاها مختلفاً نسبياً، نحو الانفتاح، فلقد شهدت حقبة السبعينات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي بدت بمثابة إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو جديد، وأهم ما ميّز هذه الحقبة أمرين: الأول: هو ذلك **التسرب السافر للقيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في مصر،** من خلال التكون الواضح للرأسمالية الطفيلية، كطبقة ناشطة فى حقل الاستهلاك، والاستيراد، دونما أي إنشغال بحقل الإنتاج. ووفقاً لتصورنا عن ظاهرة تجديد إنتاج التخلف يمكننا القول أن هذه الفترة شهدت النموذج الواضح بل الفاضح لظاهرة **تسرب القيمة الزائدة إلى خارج الاقتصاد القوى** من أجل شراء السلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. أما الأمر الثاني الذي تميزت به حقبة السبعينات، فهو: مساندة النظام السياسي لهذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية، الأمر الذي أدى إلى انتشار التوكيلات التجارية الأجنبية التي ساعدت التشريعات على ظهورها وإنتشارها. هنا نجد ظاهرة ممارسة كبار العاملين، وكبار رجال الدولة لـ"بيزنس" ضخم من خلال هذه التوكيلات إما باسمائهم أو بأسماء أبنائهم وزوجاتهم، وهو الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية على البنية الاجتماعية، فلقد سادت ثقافة الكسب السريع، غير المشروع، والإثراء الفاحش، وبالتبع سيادة أنماط الاستهلاك البذخي، في الوقت نفسه تدهورت مستويات المعيشة، وازداد الاستقطاب الاجتماعي، وتدهورت بالتالي القوة الشرائية للأجور، مما قاد إلى احباط اجتماعي، وبصفة خاصة بين صفوف الشباب؛ فصار الشباب بين أمرين: إما أن يسلك سلوكاً انسحابياً تجاه المجتمع، والمخدرات بأنواعها كانت تتمتع بالوفرة النسبية، أو يندمج في جماعات التمرد والعنف، بحثاً عن الخلاص من سراب البحث في معنى الحياة والهدف منها! (للمزيد من التفاصيل، انظر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **ملامح طبقية جديدة: الانفتاح الاقتصادي، في: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري١٩٥٢-١٩٨٠.** القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،١٩٨٥، ص٢٤١-٢٥٧. وعلى وجه الإجمال يمكن أن نميز بين بنيتين اجتماعيتين، الأولى في الريف، الثانية في الحضر، أما الأولى فهي تشمل كل من: أغنياء الفلاحين، ومتوسطي الفلاحين، والشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين، وصغار الحائزين، والعمال الأجراء، وفقراء الفلاحين. أما الثانية فتشمل كل من: الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص، والبيروقراطية، والمواقع الوسطي، والعمال الأجراء، وفقراء الحضر. انظر: عبد الباسط عبد المعطي، **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر: اتجاهات التغير والتفاعلات ١٩٧٥-٢٠٢٠.** القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات،٢٠٠٢، ص٥٩-٧٢. محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢-١٩٧٠.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٢٣٩-٢٤٩. وكتب د. فؤاد مرسي:" الصورة المألوفة والمعروفة للاستثمارات الأجنبية هي صورة تصدير الرأسمال من بلد رأسمالي متقدم إلى بلد متخلف، حيث يستثمر في مشروعات إستخراج أو إنتاج لخامات معدنية أو زراعية، توضع في خدمتها بعض المرافق الأخرى الضرورية لاستخراجها أو إنتاجها كالبنوك والطرق والمواصلات على أن يتم تصدير الخامات إلى البلد الرأسمالي المتقدم حيث يعاد تشكيلها بالصناعة إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات، وعندئذ يترك للبلد المتخلف أن يشتري من الخارج بدخله الضئيل الناتج من بيع خاماته قليلاً من المنتجات الصناعية المستوردة. إن التصنيع يتم عندئذ بشكل ناقص، فالرأسمالية العالمية إنما تريد في الواقع أن تتخلى لأسباب اقتصادية عن بعض الصناعات الثانوية غير الديناميكية، إما لأنه بسيطة تكنولوجياً، وإما لأنها تحتاج إلى أيد عاملة وفيرة، وإما لأنها صناعات تلوث البيئة، فقد ثبت مثلاً أن تكلفة القضاء على التلوث أعلى من تكلفة استيراد منتجات تلك الصناعات الملوثة للبيئة، من هنا تقبل الرأسمالية العالمية أن تنقل إلى البلدان النامية صناعات مثل السيارات وبعض الصناعات البتروكيائية، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية". فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦، ص٨٨) ومع الثمانينات لن يتغير الأمر كثيراً. ويتعين أن ننتظر على الأقل نحو العشرين عاماً كي يمكننا أن نرى التبلور شبه الكامل لعلاقات الصراع والتواطؤ على صعيد السلطة/ الرأسمال. وهي=

ووفقاً لهذه المعايير[٢]، بالتحديد وفقاً لأربعة منها، كما سنرى، يبدو الاقتصاد المصري في الفترة من عام ١٩٩٠ حتّى عام ٢٠١٢ أقل إندماجاً في الاقتصاد العالمي. فبالنسبة لمعيار نسبة التجارة السلعية، فقد انخفضت هذه النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦,٨% في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢% في عام ٢٠١١. وبالنسبة لمعيار التجارة السلعية إلى الناتج المحلي السلعي الإجمالي؛ فقد انخفضت أيضاً هذه النسبة من ٥٠% إلى ٤٦%. أما بالنسبة إلى المعيار الثالث وهو معيار نسبة صادرات الخدمات إلى صادرات السلع، فلقد أشارت الأرقام إلى تحقيق الاقتصاد المصري نسبة أعلى من الاندماج، حيث ارتفعت النسبة من ١٣٨% في ١٩٩٠ إلى ١٥٥% في ٢٠١١. وبالنسبة إلى النمو في التجارة الحقيقية مطروحاً منه النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن هذا المعيار يعكس الفارق السلبي (-٢,٤%) بين حجم التجارة المصرية بالأسعار الثابتة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويُشير المعيار الخامس،

= الظاهرة التي تميزت بها حقبة الرئيس السابق حسني مبارك. إذ في نفس الوقت الذي شهد التواطؤ السافر بين السلطة والرأسمال، كان هناك صراع مواز بين نفس الخصوم. والآن، في ٢٠١٤، يمكن النظر إلى المجتمع المصري، على صعيد العملية الإنتاجية، كفلاحين، وعمال، وموظفين، وجنرالات، ورأسماليين، وفي داخل كل طبقة من هذه الطبقات نستطيع أن نميز بين شرائح وفئات مختلفة؛ فطبقة الفلاحين توجد بداخلها شرائح تمثل كبار ملاك الأراضي، والطبقة الريعية، الذي عملت على تفتيتها ثورة يوليو في العام ١٩٥٢، وشرائح أخرى تتمثل في صغار الملاك، والمزارعين الأجراء. دون إغفال المعدمين. وبداخل طبقة العمال نجد عمال النفط كفئات ذات إمتياز نسبي، إلى جوار عمال المصانع وعمال اليومية المسحوقين، وبداخل الطبقة الرأسمالية نميز أيضاً بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية التجارية والرأسمالية المالية، وبداخل الموظفين نجد كبار رجال الحكومة كما نجد الموظفين تحت خط الفقر. أما الجنرالات والجيش فيمكن ملاحظة أن القوات المسلحة المصرية لا تعد قوات حِرَفيّة، بمعنى أن الأغلبية الساحقة، والتي تمثل القاعدة، هي أغلبية مُجندة، أي تم إلحاقها إجبارياً بالخدمة العسكرية. وهو الأمر الذي يعني من جهة ثانية: أن تلك القاعدة (المجندة إجبارياً) إنما تُمثِل في واقعها الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب على إختلاف مهنهم وبيئاتهم، إذ هناك الحداد، والنجار، والمحامي، والطبيب، والمهندس، والشماس، وإمام الجامع...، إلخ. وهو الأمر الّذي يؤدى من جهة ثالثة: إلى أهمية إعادة النظر إلى القوات المسلحة على أساس إنقسامها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول: قاعدة عريضة جداً تضم مختلف فئات الشعب، أما القسم الثاني: نُخبة من الجنرالات، تُمثل القمة، وترتبط مصالحها بالرأسمالية العالمية، بعد إنخراط تلك النُخبة من الجنرالات في عالم الأعمال الدولي(البيزنس) ابتداءً من المشير أبو غزالة الّذي أنشأ شركة لتوريد المعدات العسكرية للقوات المسلحة المصرية، وشركة أخرى لتوريد المعدات غير العسكرية. كما توجد شريحة وسطى بين القاعدة وبين القمة، وهي الّتي يتم الدفع بها نحو الحصول على مؤهلات علمية أعلى في تخصصات مختلفة كي يتم إلحاقها بمختلف مؤسسات ومرافق وهيئات ومصالح الدولة، بما يضمن ولاء تلك الشريحة، من جهة، وإحكام سيطرة الدولة من جهة ثانية، بوضع مسامير القوات المسلحة في جميع قطاعات الدولة.

(٢) تعد معالجة د. إبراهيم العيسوي من أفضل المعالجات الّتي ظهرت بشأن تحليل هذه المعايير، انظر: إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،٢٠٠٧)، ص٤٥-٧٦. وقد لاحظ، د. العيسوي،"أن البيانات المتاحة تعاني حالة من الضعف والهشاشة والاضطراب تجعل البحث في واقع هذا الاقتصاد وتطوره عبر الزمن من الأمور العسيرة". ومن ثم فقد تعين الحرص، والابتداء من نقد الرقم المعطى والشك في صحته.

وهو نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة، إلى ازدياد درجة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت النسبة من ٦,٨% فى ١٩٩٠ إلى ٨,٦% في ٢٠٠٣. وأخيراً، وهو معيار نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي. فلقد انخفضت نسبة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٧٠% في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤٧% في عام٢٠١٢.

(٢)

معنى ما سبق أن الاقتصاد المصري، وفقاً لمعايير البنك الدولي، أقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي، وأقل انفتاحاً على السوق الرأسمالية العالمية، على الأقل من جهة التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة! ولكن، هل هذا الوضع يُعد إيجابياً أم سلبياً؟ أتصور أن الَّذين يحذروننا ليلاً ونهاراً من الرأسمالية وخطورة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي؛ اعتقد أنهم في ورطة فكرية!

فالبنك الدولي يقول لهم أن الاقتصاد المصري يعد من الدول غير المندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ بل ولديه ميل تاريخي لعدم الاندماج وعدم الانفتاح على السوق الدولية، على الرغم من هذا الكم الهائل من التشريعات القانونية واللوائح والتعليمات الوزارية والمصلحية الَّتي سُنت وصدرت بقصد تشجيع الاستثمار واجتذاب المستثمرين الأجانب ورساميلهم دولية النشاط! فكيف الخروج من هذه الورطة الفكرية؟

اتصور أن السبيل هو اعادة النظر في معايير البنك الدولي ذاتها، ابتداءً من كون البنك الدولي نفسه أحد أدوات الرأسمال الدولي الَّتي يستخدمها استقداماً واستبعاداً في سبيل تحقيق مصلحته. ونحن من جانبنا نستبدل هذه المعايير بمعيار آخر هو معيار"**مدى التبعية**" أو (**مدى الاعتماد على الرأسمالية العالمية، من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعي، بل ومن أجل الحياة اليومية المعيشة)** وحاصل معيارنا المقترح، **الَّذي يعتمد على قانون القيمة**، هو معرفة مدى اعتماد المصريين على الرأسمالية العالمية إنتاجاً واستهلاكاً، من خلال التعرف على **نسبة متوسط نصيب الفرد من الواردات**

السلعية، الَّتي تلتهم القيمة الزائدة، إلى نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي، وهو معيار يقيس مدى التبعية الاقتصادية للخارج؛ بقياسه لمقدار **التسرب في القيمة الزائدة** المنتجة بفضل سواعد الشغيلة الأُجراء في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي.

(٣)

وقد توصلنا إلى أن متوسط نسبة تبعية المجتمع المصري في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) مقدارها ٣٩,٧٦%، أَيْ أن متوسط استخدام المواطن المصري لسلع السوق الرأسمالية العالمية، ومن ثم اعتماده عليها في حياته اليومية، يُقدر بأكثر من الثلث من جُملة استخدامه للسلع المختلفة؛ فأكثر من ثُلث السلع الَّتي يَستخدمها المصرى في حياته اليومية هي سلع السوق الرأسمالية العالمية. بل في بعض سنوات الفترة المذكورة تجاوزت نسبة "**التبعية**" هذا المتوسط بكثير وحققت نحو ٦٣% تقريباً في عام ٢٠٠٨. فهل صار الآن واضحاً أكثر أين إتجهت الـ ١٢ ملياراً في مثلنا التقليدي؟

القطاع الزراعي: ٣ أدوات العمل + ٣ مواد العمل + ٤ قوة العمل + ٤ قيمة زائدة = ١٤ مليار
القطاع الصناعي: ٣ أع + ٣ مع + ٤ قع + ٤ قز = ١٤ مليار
القطاع التجاري: ٣ أع + ٣ مع + ٤ قع + ٤ قز = ١٤ مليار

هل علمنا أين اتجهت القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في مصر؟ وهل اتضح ما نعنيه بالتبعية؟ لقد اتجهت الـ ١٢ ملياراً، في مثلنا التقليدي، لتمويل متوسط "**مدى التبعية**" ونسبته (٤٠% تقريباً) من خلال شراء السلع المنتجة في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. أيْ أن ما ينتجه الشغيلة في مصر، وبالمثل باقي الشغيلة في بلدان الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، إنما يذهب لتدعيم صناعات معقدة ومتطورة في الأجزاء المتقدمة.

(٤)

ومعيارنا الَّذي نقترحه لقياس التبعية، **ابتداء من قانون القيمة**، على أساس **نسبة متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية**، الَّتي تلتهم القيمة الزائدة، **إلى نسبة**

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي، من أجل قياس مقدار تسرب القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، إنما يختلف **جوهرياً** عن المساهمات الّتي ادعت انشغالها بقياس التبعية، على الرغم مِن أن بعض هذه المساهمات، مثل مساهمة د. إبراهيم العيسوي على سبيل المثال، تعتد ضمن عشر مجموعات، بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا الاعتداد إنما ينبني، مثل جُل المساهمات[٣]، بعيداً عن قانون القيمة، ومن ثم تمسي النتائج مختلفة؛ فعلى الرغم من أن المعيار الّذي نقول به هو، ظاهرياً، نفس المعيار تقريباً، من ضمن معايير أخرى، الّذي تقول به المساهمات المختلفة، إلا ان النتيجة مغايرة؛ لأننا نخلص، وفقاً لمعيارنا المرتكز على قانون القيمة، إلى أن الاقتصاد تابع لأنه يعتمد على الرأسمالية العالمية في سبيله لتجديد إنتاجه الاجتماعي، ومن ثم فهو فاقد للسيطرة على الشروط الموضوعية الّتي تمكّنه من هذا التجديد دون اعتماد على الخارج. في حين أن المساهمات الأخرى لا تستطيع أن تضع يدها على بيت الداء، لأنها في الواقع لا تستهدفه بالأساس، وتنطلق، بكُل حرية، ربما مفرطة، على صفحات النيوكلاسيك والكينزيين والنقديين كَيْ تدرس مفردات الاقتصاد القومي ككُل[٤]. وفي المنتهى لا تقول لنا إلا ما نعلمه، كأناس عاديين أو باحثين، من ان الاقتصاد سيء الآداء، مُشوَّه الهيكل، والشعب فقير جاهل، والعملة الوطنية متدهورة القيمة، والتضخم مستشر، والأستثمار متراجع، والركود متزايد، بل

---

(٣) انظر في التصورات المختلفة: ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: جامعة الأمم المتحدة، مشروعات المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٩) نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ط٥. ص٨١ وما بعدها. محمد محمود الإمام، في: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٧)، ص١٧-٣٥. يوسف صايغ، **موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، المصدر نفسه، ص٤٣-٦٥. سمير أمين، **حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية**، في: التنمية المستقلة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص١٤٩-١٨٩.

(٤) من هذه المفردات على سبيل المثال: درجة التركز الجغرافي للصادرات، نسبة الواردات الوسيطة إلى الاستهلاك الوسيط، نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى الواردات، نسبة واردات الطاقة إلى جملة الواردات، مدى قوة العلاقة القائمة بين الدول المعنية وهيئات التمويل الرأسمالية الدولية مدفوعات حدمة الدين الخارجي كنسبة من حصيلة الصادرات، نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة والقطاعات الحساسة في النمو الاقتصادي، درجة التركز الجغرافي للدين القائم، نسبة استثمارات الدولة في الخارج إلى جملة ايراداتها الجارية من النقد الأجنبي، درجة التركز القطاعي لمساهمة الأجانب في رساميل الشركات العاملة في الدولة. إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، المصدر نفسه، ص٦٦-٧٣. وهي جميعها "وسائل وصفية ذات قدرة تحليلية محدودة". سمير أمين، **حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية**، المصدر نفسه، ص١٥٧.

ربما قالت لنا ان درجات الحرارة غير مستقرة... إلخ! فإن أفضل ما لدى جُل المساهمات في التبعية، كما تراها هي، كَيْ تقوله هو أن الاقتصاد واهن سقيم، ونحن نعلم ذلك! يجب أن تتكاتف الجهود الوطنية المخلصة كَيْ تنقذه وتقيله من عثراته، ونحن نعلم ذلك أيضاً ولا جديد! وعلى الفور نقرأ ونسمع السيل من المقترحات (من خارج علم الاقتصاد السياسي، كعلم منشغل بقانون القيمة) توصي وتنصح أولاً بمسح شامل للاقتصاد (تقريباً وفقاً لمؤشرات البنك الدولي!) فإذ ما وجدت، وحتماً ستجد، الاقتصاد القومي المتخلف يعاني من التضخم والكساد والبطالة والركود،... إلخ، انتقلت إلى المرحلة الثانية الَّتي توصي فيها، ولو ضمناً، بالنظر إلى ما هو متبع من سياسات اقتصادية في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي والمناداة، ربما العُصابية أحياناً، بتطبيقه حتّى يمكن إصلاح الاقتصاد! ويكون من لوازم هذا النداء، بطبيعة الحال، النداء الموازي بضرورة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية. على الرغم من أن نفي التبعية مرتهن بمدى رفض الاعتماد على السوق الدولية من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعي في الاقتصاد المتخلف، التابع، أَيْ أن نفي التبعية يكون بالتّمية المستقلة المعتمدة على الذات. بيد أن ما نستنتجه من المساهمات الَّتي تعتنق التصورات الحدّية، أو الكينزية في أفضل الأحوال، هو أن الخروج من التبعية يكون باتباع سياسات الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر! إن التبعية، كما نفترضها، هي أن **يفقد المجتمع الاستقلالية الاقتصادية. يفقد القدرة على السيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعي.**

والمجتمع يفقد الاستقلالية الاقتصادية حينما تتسرب القيمة الزائدة المنتجة بفضل عرق الشغيلة في الأجزاء المتخلفة صوب الأجزاء المتقدمة.

كما يفقد المجتمع القدرة على السيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعي حينما يمسي عاجزاً عن الإنتاج دون أن يعتمد على السوق الرأسمالية العالمية الَّتي تحتكر إنتاج وسائل الإنتاج الَّتي يعتمد عليها المجتمع المتخلف، التابع، في سبيله إلى تجديد إنتاجه السنوي، بل وفي سبيله إلى تحقيق وجوده الإنساني اليومي. الأمر الَّذي يجعلنا نسأل سؤالاً واحداً محدداً هو: ما مقدار اعتمادنا، نحن أبناء الأجزاء المتخلفة،

على الرأسمالية العالمية في سبيلنا إلى تجديد إنتاجنا الاجتماعي السنوي، وتحقيق وجودنا الإنساني والاجتماعي اليومي؟

هذا السؤال هو ما نعتبره "سؤال التبعية". وهو السؤال الَّذي لا يمكن، في تصوري، مناقشته إلا ابتداءً من قانون القيمة. وربما قانون القيمة فقط. أما البحث في مفردات الاقتصاد القومي ككل، وفقاً لنظريات البنك الدولي، والمؤسسة التعليمية الرسمية، فنحن في الواقع لا ننكره ولا نرى مبرراً لاهدار نتائجه، وإنما لا نتجاوز به حدوده الَّتي لا ينبغي له أن يتعداها كبحث ينتهج التصورات الحدّية ولا يرى الاقتصاد القومي إلا من خلال معدَّلات التضخم، وبيانات البطالة والفقر، ونسب الجوعى والمرضى، وإحصاءات الدخل والناتج... إلخ، لأن هذه الأبحاث تنشغل بعمل بحث، إنما نيوكلاسيكي/ حدّي/ آني، في مشكلات مفردات الاقتصاد المعني ككُل. ودون أن تُثير الكيفية التاريخية الَّتي شكلت الواقع، (الَّذي تبحثه)، بجميع تفاصيله.

(٥)

إن دراسة الاقتصاد بوجه عام جداً من الأمور السديدة منهجياً بلا شك (إنما بشكل جزئي) بل من الواجب علمياً، في مرحلة منهجية أولى، أن يُدرس الاقتصاد القومي، آنياً، من جوانبه كافة، إنما غير الصحيح، في تصوري، هو أن نسمي هذا البحث الشامل بحثاً في التبعية، لأن **التبعية كمقياس لظاهرة تجديد إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي** إنما يتعين أن تقيس مدى اعتماد الاقتصاد القومي على الرأسمالية العالمية في سبيل تجديد إنتاج المجتمع لإنتاجه السنوي. تقيس مدى فقد المجتمع للسيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعي. تقيس مدى فقد المجتمع للقدرة على الإنتاج المستقل المعتمد على الذات. تقيس **مدى تسرب القيمة الزائدة** المنتَجة بفضل سواعد الشغيلة في الاقتصاد القومي المتخلف إلى خارجه صوب الأجزاء المتقدمة من أجل شراء وسائل الإنتاج اللازمة لتجديد الإنتاج الاجتماعي. وحينئذ يمكننا تحديد الإشكالية المركزية، ومن ثم تحديد طبيعة الحل. أما البحث في مفردات الاقتصاد القومي ككُل، ابتداءً من تصورات نيوكلاسيكية/حدّية/ آنية، وفقاً لمؤشرات البنك الدولي والنظرية الرسمية، كيْ نصل إلى أن الاقتصاد واهن كاسد

متصدع الهيكل، ثم نسمي ذلك تبعية! فهو ما نتصوره في حاجة إلى مراجعة، على الأقل من أجل تصحيح فهم التبعية نفسها فهماً ناقداً بغرض الخروج منها. وهو ما يتطلب فهمها فهماً متجاوزاً للرؤى الخطية والتصورات الميكانيكية. فهمها إنما ابتداءً من قانون القيمة. فقانون القيمة بمفرده، ودون ادعاء امتلاك ناصية الحقيقة الاجتماعية، هو القادر على أن يشرح بدقة التبعية بمعناها المفترض أنه صحيح، ومن ثم يمكنا من النفي التاريخي لها كمقياس لتجديد إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يمكنا بالتبع من ترسيم حدود النفي التاريخي للتبعية كمقياس للقيمة الزائدة المتسربة إلى خارج الاقتصاد القومي المتخلف، التابع، المنتج لها.

(٦)

يرتبط هذا التسرب في القيمة الزائدة المنتجة في داخل الاقتصاد الوطني، التابع، إلى خارج الاقتصاد القومي من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية"، أيْ من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي، بمفهوم التخلف ارتباطاً وثيقاً، حيث أننا نرى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو:"**عملية اجتماعية من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة المتناقض مع ضعف آليات إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض تتبلور ظاهرة تسرب القيمة الزائدة المنتجة داخلياً في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر إلى الأجزاء المتقدمة**". أيْ تتسرب هذه القيمة الزائدة من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية".

وهذا التحديد لمفهوم تجديد إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ووفقاً لقانون التناقض، يُشير إلى أن الرأسمالية في الأجزاء المتخلفة وعلى حين يهمها الإبقاء على معدَّلات إنتاج القيمة الزائدة المرتفعة، بل ورفع تلك المعدلات (لأنها سر حياتها) فهي تقع في التناقض حين تسعى، وفي نفس الوقت، إلى تطوير قوى الإنتاج، المتخلفة بالأساس، في تلك الأجزاء، والَّتي تتلقى الفنون الإنتاجية من الأجزاء المتقدمة بعد استهلاكها هناك، ومعنى تطوير قوى الإنتاج هو إحلال الآلة؛ ويعني إحلال الآلة (من أجل الحصول على أكبر قدر من السلع في أقل وقت عمل، مع دفع أقل أجر) التقليص من معدَّلات إنتاج القيمة الزائدة. بل وانخفاض **قيمة** القيمة الزائدة

نفسها، كما بيّنا في الفصل الثامن، هنا يقع التناقض ما بين ارتفاع معدّلات إنتاج القيمة الزائدة وضعف آليات إنتاجها. وإلى حين حل هذا التناقض تأخذ القيمة الزائدة المنتجة داخلياً في التسرب إلى خارج مسام الاقتصاد القومي كَيْ تغذّي صناعات معقدة ومتطورة في الأجزاء المتقدمة (ولا نغفل الأجزاء الَّتي اتخذت منها الأجزاء المتقدمة مصدراً للعمالة الرخيصة فنقلت مصانعها إليها) والَّتي تمد الأجزاء المتخلفة بالسلع كثيفة التكنولوجيا والرأسمال، وهي السلع الَّتي تتوقف عليها شروط عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة. أَيْ **أن القيمة الزائدة الكليّة**، وفقاً لمفهومها السابق تحديده، **تأخذ في التسرب إلى خارج الاقتصاد القومي من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية"**. والجدول أدناه يُبيّن الميل العام لتبعية الاقتصاد المصري للسوق الرأسمالية الدولية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣. وإذ نراعي الوَعيْ بأن المتوسط الحسابي عادة ما يُخفي أكثر مما يظهر، فلن نعتد إلا بالميل العام على وجه الاسترشاد لفهم آداء الاقتصاد على صعيد التبعية الاقتصادية بوجه خاص.

السنة	متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي	معدَّل التبعية
٢٠٠٠	٠,٧٦	٢,٦	٢٩,٢٣
٢٠٠١	٠,٧٧	٢,٦٧	٢٨,٨٣
٢٠٠٢	٠,٨٤	٢,٩٣	٢٨,٦٦
٢٠٠٣	٠,٩٤	٣,٣٢	٣٢,١٢
٢٠٠٤	١,١٥	٣,٦٥	٣١,٥٠
٢٠٠٥	١,٦٢	٤,١١	٣٩,٤١
٢٠٠٦	١,٦٢	٤,٧٠	٣٤,٤٦
٢٠٠٧	٢,٠٨	٥,٩	٣٥,٢٥
٢٠٠٨	٣,٨٦	٦,١	٦٣,٢٧
٢٠٠٩	٣,٢٨	٦,٧٢	٥٣,٧٧
٢٠١٠	٣,٨٢	٧,٦٧	٤٩,٨٠
٢٠١١	٤,٦١	٨,٥٢	٥٤,١٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٨٠	١٠,٤	٣٦,٥٣
المتوسط العام للتبعية الاقتصادية في الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠١٣ = ٣٩,٧٦%			

المصدر: حسبت بالإعتماد على المقارنة والمقاربة والترجيح بين الأرقام الواردة في التقارير الآتية:

Report of the World Development (1993) (1998) (2010) (2011) (2012) (2013) **CIA-The world fact book** (2008) (2009) (2010) (2011) (2012) (2013). **Human Development Report** (2010) (2011) (2012) **Report of the World Social Situation** (2009) (2010) (2011) (2012) (2013). **World Economic Outlook** (2010) (2011) (2012) (2013). **International Financial Statistics** (March 2010) (May 2011) (May 2012) (March 2013) **Education for All by 2015.Will we make it?** (2008).**Yearbook of Labour Statistics** (2009) (2010) (2011) (2012).

(٧)

وليكن عالمنا العربي نموذجنا الثاني. والجدول التالي يوضح مقدار التسرب. تسرب **القيمة الزائدة الكليَّة** في قطاع واحد، ربما الأهم، من القطاعات الثلاثة الَّتي يتركب منها الهيكل الاقتصادي لبلدان العالم العربي، وهو القطاع الزراعي (٢٠١٢/٢٠١٣) لتكوين تصور أكثر وضوحاً عن الاتجاه العام.

البلد	عدد السكان (بالمليون نسمة)	القوة العاملة في قطاع الزراعة (%) من إجمالي العاملين، وما بين القوسين عدد العاملين في القطاع الزراعي منسوباً إلى عدد السكان	الناتج الزراعي (بالمليون دولار)	الصادارت (بالمليون دولار)	الواردات (بالمليون دولار)
الأردن	٦,٢٠٠	٨,٨ (٠.٥٤٥)	٧٣٠	٦٠٦	٢٥٠٠
الإمارات	٨,٢٦٤	٥,٢ (٠.٤٢٩)	٢,٦٥٥	١٧٩٠	٤٧٠٠
البحرين	١,٣٠	٢,٤ (٠.٠٣١٢)	٩٣	٢٥٧	٥٩٠
تونس	١٠.٥٠٠	١٦,٢ (١.٧٠١)	٣,١٧٥	٢٩٠٠	٢٤٤٩
الجزائر	٣٥,٨٠٠	١٣,١ (٤.٦٩٠)	١٣,٤٨٥	٢٦٠	٧٥٨٥
جيبوتي	٩٢٣	٧٤,٩ (٦٩١.٣٣٠)	٣٦	٢٢	١٥٠
السعودية	٢٧,٥٢٢	٤,١ (١.١٣٠)	١١,٢٠٤	٢٨٠٠	١٨٨٢٢
السودان	٤١,١٦٠	٤٤,٥ (١٨.٣٢٠)	٢٢,٧٨٥	١٧١	٤٨٠
سورية	٢٠,١٢٥	١٣,٩ (٢.٧٨٠)	١٢,٢١٥	٢٢٦٥	٣٢٥٤
الصومال	١٠,٤٩٠	٣٥,٥ (٣.٧٢٣)	.....	٢٢	٥٩٠
العراق	٣٣ ٤٠٨	١٤,٠(٤.٦٧٧)	٧,٢٩٨	١٠	٢٠٠٠
عُمان	٣,٤١٥	٢٠,٥ (٠.٧٠٠٠٨)	٨٥٧	٣٥٠	٢٥٨٩
فلسطين	٧,٩٠٠	.....	.....	٧٢	٣٥٤
قطر	١,٦٩٩	١,٦(٠.٠٢٧١٨)	٢٨١	١٠	٤١٥
القمر	٧٠٠	.....	.....	.....	.....
الكويت	٣,٥٥٤	١,٨(٠.٠٦٣٩٧)	٢٦٢	١٨٠	١٩٢٠
لبنان	٤,٠١٨	٢,٢ (٠.٠٨٨٤)	١,٩٦٣	٣٦٠	٢٢٦٥
ليبيا	٧,٧٧٤	٤,٩(٠.٣٨٠٩٣)	١,٦٣٢	٧	٢٠٦٩
مصر	٨٣,٦٨٢	٢٩,٩(٢٣.٥٢٥)	٢٩,١٣٥	٣٦٠٠	٦٩٤٠
المغرب	٣١,٥٨٩	٤٢,٦ (١٣.٤٥٦)	١٢,٥١٠	٣٨٠٠	٤٢٣٣
موريتانيا	٥,٧	٤٦,٥ (٢٦.٥٠٥)	٥٧٥	٦٤	٩٥
اليمن	٢٣,١٥٤	٣٦,٩ (٨.٥٤٣)	٣,٤٩٢	٣٨٩	٢٢٥٦

المصدر: نفسه.

وعلى هذا الجدول لنا الملاحظات الآتية:

- من العبث أن يدرس الاقتصاد العربي ككل واحد، إذ الواقع يؤكد عدم تجانس الاقتصادات العربية، وإن الأخذ بالمتوسطات الحسابية، الَّتي تخفي أكثر مما تظهر، يعد خطأً علمياً فادحاً. إذ ما تم استخلاص نتائج (نهائية) بناء عليها؛ فثمة بلدان تحقق فائضاً نسبياً، وأخرى لديها نقص شديد. وثمة بلدان تعداد سكانها يفوق عشرات المرات تعداد سكان بلدان أخرى. وثمة بلدان يكون نصيب الفرد فيها مرتفعاً، وأخرى منخفضاً للغاية. وثمة بلدان يعمل جُل سكانها بالزراعة، وبلدان أخرى يندر بها النشاط الزراعي. فكيف يتم درس اقتصادات غير متجانسة بهذا الشكل وافتراض تجانسها؟ إذ الشائع في درس الاقتصادات العربية هو درسها ككُل. كوحدة واحدة. والاعتماد على الأرقام الإجمالية الَّتي قد تقدم صورة وردية في بعض القطاعات والبنود، وإنما عبثية!

- بعد خصم قيمة الواردات، في قطاع الزراعة، فإن الناتج الزراعي الكلي لا يفي بحاجات السكان في غالبية بلدان العالم العربي! ربما باستثناء، وبشكل نسبي: بلدان الإمارات المتحدة، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا.

- الفوائض الزراعية المنتَجة في بعض بلدان العالم العربي مثل: السودان، ومصر، ولبنان، والعراق، وسورية، تتمثل غالبيتها في الأسماك، وبعض أنواع الفواكه، وبعض أنواع الخضروات. مع نقص، أحياناً شديد، في المنتجات الزراعية الرئيسية: الحبوب، والدقيق، والأرز، والشعير، والبطاطس، والبقوليات، واللحوم، والزيوت، والألبان ومنتجاتها.

- ثمة بلدان مثل جيبوتي يعمل بها نحو ٧٤٫٩% من السكان بالزراعة والنشاطات المرتبطة، ومع ذلك تستورد طعامها من الخارج.

- توجد بلدان تتوقف عملية إطعام السكان فيها على ما يحدث في النظام الرأسمالي العالمي مثل: الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا، فهي بلدان تستورد طعامها من الخارج بنسبة كبيرة؛ إذ لا يفي إنتاجها بحاجات السكان. وتلك البلدان إنما تمول عملية الاستيراد من خلال القيمة الزائدة المنتجة بسواعد العرب، ربما في قطاعات أخرى، مثل الصناعة، الاستخراجية عادةً، والخدمات، الرديئة نسبياً. وذلك بالنظر إلى إجمالي الصادرات والواردات للهيكل ككل، كما سنرى لاحقاً.

- تفاوت مستوى الإنتاجية، مع الأخذ في الاعتبار عنصر الجغرافيا، من الخصائص اللصيقة بالدراسات المقارنة للاقتصادات العربية؛ فعلى سبيل المثال: ما ينتجه مزارعو وفلاحو الأردن ينتج في الإمارات ضعفه تقريباً. وما ينتج في تونس ينتج ثلاثة أضعافه في المملكة السعودية، وما ينتج في العراق ينتج ضعفه في الجزائر. وما ينتج في موريتانيا ينتج في مصر ستة أضعافه تقريباً!

- يؤدي اختلاف كل من سعر صرف العملة، والإنتاج من أجل السوق، وإنما السوق الرأسمالية الدولية، الدور المحوري في هيكل الزراعة العربية. فالرأسمال المستثمر في قطاع الزراعة لا يهمه سوى الربح، سواء تحقق بإطعام أهل البلد الَّذي يستهلك أرضه، أو خارجه. ومن هنا كان الإنتاج دائماً من أجل السوق، وليس من أجل تأمين الاكتفاء الذاتي للمجتمع، أو تنمية معتمدة على الذات، وفك الروابط مع الإمبريالية العالمية. إذ في بعض البلدان، تونس مثلاً، يكون إجمالي الإنتاج الزراعي قادراً على تأدية دوره النوذجي في خلق الشخصية الوطنية المستقلة في مواجهة الرأسمالية الدولية في توسعها المستمر، إذ يقدر الإنتاج الزراعي، وفقاً لأرقام ٢٠١١، بنحو ٣,١٧٥ مليار دولاراً، يصدر تونس منهم ٢,٩٠٠ مليار دولاراً، ويستورد في المقابل نحو ٢,٤٤٩ مليار دولاراً! يتعين هنا الوعيْ بعلاقات الملكية العقارية، وتركيبة الطبقات المهيمنة وتكونها التاريخي في ركاب الرأسمال الأجنبي.

- ثمة بلدان، مثل: السعودية(يتعين هنا الوعيْ بتفاصيل عقود التخصيص الَّتي تحصلت عليها المملكة في الأراضي السودانية) قدر ناتجه الزراعي، وفقاً لأرقام ٢٠١١،

بنحو ١١,٢٠٤ مليار دولاراً، كما قدرت قيمة صادراته بنحو٢,٨٠٠ مليار دولاراً، في الوقت الَّذي قدرت قيمة الواردات بما يُقارب ١٩ مليار دولاراً. أَيْ أن المجتمع السعودي يحصل على جُل غذائه من السوق الدوليّة.

- بلدٌ أخر مثل السودان، قدر ناتجه الزراعي في عام ٢٠١١، بنحو ٢٢,٧٨٥ مليار دولاراً، وبعد خصم الصافي الزراعي، وقدره ٣٠١ مليون دولاراً، فيكون السودان قد حقق نحو ٢٢,٤٨٤ مليار دولاراً! ولم يزل السودان يجدد يومياً تخلفه! لماذا؟ لأن جُل هذا الناتج لصالح **رأسمال خاص أجنبي** يستهلك أرضه (سعودي، إماراتي، كوري جنوبي، حتّى الآن!) هذا من جهة. ومن جهة أخرى لأنه يعد مثالاً نموذجياً للتسرب، ليس للفائض كما هو شائع، وإنما لتسرب القيمة الزائدة الَّتي تم إنتاجها بداخله؛ من أجل استيراد كُل ما هو ضروري من أجل تجديد الإنتاج على الصعيد الاجتماعي!

وبمناسبة الفائض؛ فثمة دراسة قام بها د. عبد الهادي النجار[٥]، بحث من خلالها ظاهرة تعبئة الفائض المنتج في القرية، كما بحث ظاهرة فصل الريف عن المدينة، والتناقض بينهما، في إنجلترا والولايات المتحدة ومصر، ولكن لا تتجاوز الدراسة حدود الإنتاج الزراعي بل هي تجد الفائض الزراعي مرادفاً للفائض الاقتصادي! الأمر الَّذي يوحي، وهو غير صحيح، بأن الفائض لا ينتج إلا في القطاع الزراعي. وإن صح ذلك تاريخياً بحكم الأهمية النسبية الَّتي احتلتها الزراعة في خطط الإستعمار، فالطرح في حاجة إلى إعادة نظر؛ لأن المدينة وإن كانت تؤدي دور الموزع للفائض الَّذي تتحصل عليه من الريف وتُعيد ضخه إلى الاقتصاد الأم (المتبوع)، فهي الآن تفعل الأمر نفسه، ولكن بطريقة أخطر، وهي تسريب، بلا وعيْ غالباً، القيمة الزائدة الَّتي تُنتَج بسواعد الطبقات المطحونة داخلياً، وبصفة خاصة في قطاع الزراعة والصناعة، إلى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. ونشفق كثيراً على هؤلاء الَّذين يرون أن الأجزاء المتخلفة تعاني من (هدر الفائض!) أو (استغلال هذا الفائض من قبل الإمبريالية العالمية!) فهم يستشعرون أن بلادهم منتهكة خيراتها، ولكن لا تسعفهم الأرقام

(٥) عبد الهادي علي النجار، **الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتعبئة الفائض الزراعي نحو المدينة**، مجلة مصر المعاصرة؛ العدد٣٧٦ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،١٩٧٩)

والبيانات! إذ أن الواقع يقول أن الأجزاء المتخلفة تُعاني من العوز، بل والعوز الشديد، وليس الفائض؛ فنراهم يعملون جاهدين من أجل لَيّ عنق الواقع لإثبات هدر الفائض! على الرغم من أن **نظرية القيمة**، إن فهموا إياها دون صلف، بإمكانها أن تمد هؤلاء بفكرة واضحة وحقيقية وواقعية عن التسرب، وبإمكانهم أن يسمونه، حينئذ، بما يحلو لهم من فائض أو غيره. إنما دون احتيال لا نتحرك به إلا إلى الوراء!

- وللانتقال خطوة أكثر تقدماً، يتعين أن نعاين هيكل الصادرات والواردات ٢٠١٢/٢٠٠٩ في ضوء الناتج المحلي الإجمالي، أيْ ننتقل إلى جدول يبيّن لنا قيمة الصادرات والواردات، والتركيب السلعي. وذلك من خلال تكوين الوعيْ بإجمالي ما أنتج في داخل الاقتصاد القومي.

وسوف نعتد في الجدول أدناه بالناتج المحلي الإجمالي في قطاعات الإنتاج السلعي (أَيْ: الزراعة والصيد، والصناعات الاستخراجية، والتشييد، والكهرباء، والغاز، والماء) من دون الاعتداد بقطاع الخدمات مثل التجارة والمطاعم والفنادق والتمويل والتأمين والمصارف، وقطاع الخدمات الاجتماعية (الإسكان والمرافق، والخدمات الحكومية) إذ يعكس الإنتاج المادي، السلعي، صورة أوضح نسبياً تسعفنا في سبيل شرح فرضيتنا، لتسرب القيمة الزائدة.

البلد	الناتج المحلي الإجمالي من السلع (من دون الخدمات بالمليار دولار)	الدين الخارجي بالمليار دولار	الصادرات بالمليار دولار	نوعية السلع المصدرة	الواردات بالمليار دولار (تسرب)	نوعية السلع الواردة	الإنفاق العام بالمليار دولار (تسرب محتمل)
الأردن	٧,٩٠٥	٨,٣٤٥	٨,٢١٨	ملابس، أسمدة، بوتاس فوسفات، حضروات، فواكه، مواد صيدلانية	١٧,٧٣	نفط خام، آلات، معدات النقل، إتصالات سلكية ولاسلكية، حديد، حبوب، مواد غذائية، سلع رأسمالية	٨,٠٥١

تونس	١٤,٧٦٨	٢٤,٥٠	١٧,٨٧	ملابس، سلع نصف مصنعة، منسوجات، منتجات زراعية، فوسفات، مواد كيميائية، هيدروكربونات	٢٣,٤٩	منسوجات، آلات، معدات نقل وأجزائها، مواد هيدروكربونية، مواد كيميائية، مواد غذائية، الكترونيات، سلع رأسمالية، مواد لصناعة الورق	١٣,٤٦٦
جيبوتي	١٢٤ مليون دولار	٨٠٢,٩ مليون دولار	١٠١,٧ مليون دولار	جلود، بن	٤٦٥,١ مليون دولار	أطعمة، مشروبات، معدات النقل وأجزائها، آلات، كيماويات، منتجات بترولية، أسلحة، زخائر وأجزاؤها	٤٢٤ مليون دولار
سوريا	٣٢,٢٨٠	٨,٨٩٠	٤,٩٨١	نفط خام، معادن، منتجات نفطية، فواكه، خضروات، ألياف، قطن، منسوجات، ملابس، لحوم حية، قمح	١٧,٦	آلات، معدات النقل، آلات الطاقة الكهربائية، مواد غذائية، ثروة حيوانية معادن، منتجات معدنية، كيماويات، كيماوية،بلاستيك، غزل، أسلحة	١٥,١٩٦
الصومال	٥,٨٩٦	٣,٢٥٤	٥١٥.٨ مليون دولار	ثروة حيوانية، معادن الخردة، موز، حلود، أسماك، فحم	١,٢٦٣	آلات، معدات، منتجات نفطية، مواد غذائية، أسلحة، رخائر وأجزاؤها،	.....
لبنان	٩,٥٤٣	٣٢,٦٤	٥,٦٥٥	مجوهرات، معادن، موادكيميائية، فواكه، خضروات، تبغ،	٢٠,٧٣	منتجات بترولية، سيارات، آلات معدات نقل، منتجات طبية، ملابس، لحوم،	١١,٣٠٨

				ألياف النسيج، جلود وفراء ومنتجاته، نسيج		سلع استهلاكية، مواد صناعة الورق، أقمشة،	
مصر	١٠٧,١٣٢	٣٤,٨٨٩	٢٨,٣٧	نفط خام، مُنتجات نفطية، قطن،منسوجات، منتجات معدنية، مواد كيميائية، أغذية المصنعة، جلود، حيوانات حية	٦٩,٨٤	آلات، معدات، مواد غذائية، مواد كيميائية، منتجات خشبية، ألكترونيات، مواد صيدلانية، ملابس، منسوجات، منتجات معدنية،	٦٦,٢٧٢
المغرب	٣٧,٣١٥	٢٩,٤٢	٢٢,٢٣	ملابس ومنسوجات، معادن خام، مُنتجات نفطية، حمضيات، أسماك وخضروات	٤٢,٤٩	بترول خام، نسيج، معدات وآلات إنتاج، اتصالات سلكية ولاسلكية، قمح، غاز، كهرباء	٢٩,٩٢٠
موريتانيا	٢,٠٤٧	٢,٩٤٢	٢,٨٧٨	خام الحديد، أسماك، منتجات سمكية، ذهب، نحاس، نفط	٤,١٥٢	آلات، معدات، منتجات بترولية، سلع رأسمالية، مواد غذائية، سلع استهلاكية، سلاح	١,٠٣٠
اليمن	١٣,٢٩٨	٦,٧٢٤	٧,٩٥٨	نفط خام، غاز طبيعي، أسماك جافة ومملحة	١٢,٨٩٣	مواد غذائية، منتجات بترولية، أسلحة، زخائر وأجزاؤها	١٠,٢٨٨

المصدر: نفسه.

وعلى هذا الجدول بعض الملاحظات:

- لقد تعمدنا الاعتداد بالأرقام في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ للتعرف إلى الاتجاه العام للحركة، في المدى القصير، والَّذي يعكس خلاصة الاتجاه الطويل في الفترة السابقة، وفي نفس الوقت يُعطي مؤشرات واقعية إلى حد كبير على الاتجاه العام في الفترة التالية على سنوات التحليل.

- لم تزل بلدان العالم العربي، حتّى بعد خروج الاستعمار الأجنبي، تمثل بالنسبة للأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المصدر العام للمواد الأوليّة والخام، غير المصنعة غالباً. كما يظهر في بند نوعية السلع المصدرة.

- لم تزل بلدان العالم العربي، وحتّى بعد خروج الاستعمار الأجنبي، تعتمد على السلع الإنتاجية والاستهلاكية الّتي تنتج في مصانع الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي. وخطورة هذه السلع تكمن في كونها السلع الّتي تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي نفسه في داخل الاقتصاد القومي، مثل الآلات والمعدات عالية التقنية، كما يتضح من بند نوعية السلع الواردة.

- يتضح من الجدول أعلاه أن الواردات تلتهم جُل قيمة الناتج المحلي الإجمالي، الواهن أساساً، مع الأخذ في الاعتبار أن قيمة ما تنتجه الطبقة العاملة في داخل الاقتصاد القومي عادة ما تكون أحد أجزاء قيمة استيراد هذه الواردات.

- ومن ثم تمثل الواردات أزمة حقيقية لغالبية بلدان العالم العربي أمام القدرة على الوفاء بالديون الخارجية، من جهة، والقيام بالدور الاجتماعي للدولة، المتمثل في الإنفاق العام، من جهة أخرى. والإنفاق العام يمثل في نفس الوقت مثالاً للتسرب المحتمل في القيمة المنتجة في داخل الاقتصاد القومي إلى خارجه نحو الأجزاء المتقدمة من أجل استيراد السلع والخدمات الّتي تقوم الدولة بتوفيرها، مدعمة غالباً، للمواطنين في المجتمع.

مع الأخذ في الاعتبار تحفظنا على التحليل الاقتصادي للعالم العربي وفقاً للنظريات المبنية على المتوسط الإحصائي. فإذ ما أردنا التعرف إلى مدى تبعية البلدان العربية، غير النفطية، للأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي، وفقاً لقانون القيمة، في عام واحد، وليكن عام ٢٠١٠، فسوف نجد أن تبعية هذه البلدان تعكس صورة واضحة للغاية لعملية التخلف الاقتصادي والاجتماعي كعملية اجتماعية قوامها **تسرب القيمة الزائدة** المنتَجة بفضل عرق الشغيلة في هذه البلدان العربية.

فإذ ما قمنا، وفقاً لمقترحنا، **بحساب نصيب الفرد من الواردات السلعية**، المنتجة غالباً في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي، **ونسبته إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي**، في بعض البلدان غير النفطية، فسنجد أن معيار"مدى التبعية" يسجل متوسطاً مقداره ٦٧,٦١%، وفقاً للجدول أدناه.

البلد	نصيب الفرد من الواردات السلعية	نصيب الفرد من الناتج المحلي السلعي الإجمالي
الأردن	٢,٨٥	١,٢٧
تونس	٢,٢٣	١,٤٠
جيبوتي	٠,٥٠	٠,١٣
سوريا	٠,٨٧	١,٦٠
الصومال	٠,١٢	٠,٥٧
لبنان	٥,٨	٢,٢٣
مصر	٠,٨٤	١,٢٩
المغرب	١,٣٣	١,١٨
موريتانيا	٠,٧٢	٠,٣٥
اليمن	٠,٥٥	٠,٥٧
المجموع	١٥,٨١	١٠,٦٩
نسبة متوسط مدى التبعية (%)	٦٧,٦١	

المصدر: نفسه.

ومن أجل أن نرى الصورة الأكبر أوضح، فلننتقل إلى الجدولين أدناه، الأول: يوضح حجم الناتج القومي الإجمالي وحجم الصادرات والواردات في بعض الدول المتقدمة طبقاً لأرقام ٢٠١٢، والثاني: يوضح التركيب السلعي كما في حركة الصادرات والواردات لذات الدول طبقاً لأرقام نفس العام.

حجم الناتج القومي الإجمالي وحجم الصادرات والواردات في بعض الدول المتقدمة طبقاً لأرقام ٢٠١٢

البلد	الناتج القومي بالتريليون دولار	الصادرات بالتريليون دولار	الواردات بالتريليون دولار
ألمانيا	٢,٨٣٤	١,٣٣٧	١,١٢٠
الولايات المتحدة	١٥,٦٢٩	١,٦١٢	٢,٣٥٧
اليابان	٤,١٨٧	٧٩٢,٢٠٠ (بليون دولار)	٦٣٦,٨٠٠ (بليون دولار)
فرنسا	٢,٢١٧	٥٠٨,٧٠٠ (بليون دولار)	٥٧٧,٧٠٠ (بليون دولار)

إيطاليا	١,٨٣٤	٤٧٨,٤٠٠ (بليون دولار)	٤٣٣,٧٠٠ (بليون دولار)
كندا	١,٣٣٥	٤٥٦,٨٠٠ (بليون دولار)	٤٠٦,٤٠٠ (بليون دولار)
المملكة المتحدة	٢,١٢٧	٤٠٥,٦٠٠ (بليون دولار)	٥٤٦,٥٠٠ (بليون دولار)

المصدر: نفسه.

التركيب السلعي كما يتضح من حركة الصادرات والواردات لبعض الدول المتقدمة طبقاً لأرقام ٢٠١٢

البلد	نوعية السلع المصدّرة	نوعية السلع الواردة
ألمانيا	آلات، معدات، سلع رأسمالية، سيارات، منسوجات	آلات، سيارات، مواد غذائية
الولايات المتحدة	منتجات زراعية، إمدادات صناعية، ترانرستورات، طائرات، سلاح، سيارات، قطع غيار السيارات، الكترونيات، أجهزة الكمبيوتر، معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أدوية	نفط خام، ملابس، سيارات، أثاثات، أدوية، لعب الأطفال، معدات الاتصالات
اليابان	إمدادات صناعية، سيارات، قطع غيار السيارات، ألكترونيات، أجهزة كمبيوتر، معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أشباه الموصلات	نفط خام، وقود، مواد غذائية، مواد خام
فرنسا	آلات، معدات النقل، طائرات، سلاح، ألكترونيات، منتجات صيدلانية، حديد وصلب، مشروبات، سيارات	نفط خام، لدائن، مواد كيمائية
كوريا الجنوبية	أشباه الموصلات، ألكترونيات، معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أجهزة كمبيوتر، سفن، بتروكيمياء، وأسلحة	نفط، آلات، معدات، كيماويات عضوية، بلاستيك
إيطاليا	منتجات هندسية، منسوجات، ملابس، آلات، سيارات، معدات نقل، أغذية، مشروبات، تبغ، معادن غير الحديد	نفط، منسوجات، ملابس، آلات، سيارات، معدات النقل، أغذية، مشروبات
كندا	سيارات، آلات، معدات، قطع غيار السيارات، نفط، غاز الطبيعي، ألكترونيات، أخشاب، لب الخشب	سيارات، نفط خام، سلع استهلاكية معمرة
المملكة المتحدة	آلات، معدات، سلع مصنعة، أسلحة، وقود، مواد كيميائية، أغذية، المشروبات	نفط خام، مواد غذائية، سلع مصنعة

المصدر: نفسه.

ويتضح من الجدولين:

- ان الأجزاء المتقدمة لا تسمح بتسرب القيمة الزائدة المنتجة في داخل اقتصاداتها القومية إلى خارجها، إذ لا يغطي الناتج القومي فحسب قيمة الواردات، وإنما تغطيها، عادة، قيمة الصادرات. الأمر الَّذي يعني المزيد من التراكم الرأسمالي الممكن من اعتبار العالم بأسره حقل عمليات الرأسمال التابع لتلك الأجزاء.

- إذ يتضح أن الأجزاء المتقدمة تتفوق تفوقاً هائلاً بالنظر إلى إجمالي الناتج المحلي، الأمر الَّذي يعني صلابة وقوة هيكل الاقتصاد القومي، والتعاون والتكامل ما بين قطاعاته.

- وتميز هذه الأجزاء أيضاً بالتوازن النسبي بين قيمة الصادرات والواردات، وحينما يحدث تغيّر فيكون غالباً في مصلحة الصادرات، الأمر الَّذي يعني **ضخ**، لا تسرب، المزيد من القيمة الزائدة المنتجة في داخل الاقتصادات القومية لهذه الأجزاء المتقدمة **في مسام الاقتصاد العالمي**، بما يحتوي هذا الضخ على تصدير للتضخم، وربما الإفلاس والكساد لشركات، والتردي لدول، تنتمي إلى الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي.

- وبعد خصم قيمة الصادرات والواردات، نجد أن تلك الأجزاء المتقدمة تحقق من الفائض الاقتصادي ما من شأنه تدعيم توسعها المستمر في تجديد إنتاجها الاجتماعي على نحو مستقل معتمد على الذات.

- كما يتضح أن تلك الأجزاء إنما تتخصص في السلع كثيفة التكنولوجيا والرأسمال؛ الأمر الَّذي يعني هيمنتها على الصعيد العالمي في حقل إنتاج السلع الَّتي يتوقف عليها تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة الَّتي تعتمد كليةً تقريباً في تجديد إنتاجها على أدوات العمل الَّتي تنتجها هذه الأجزاء.

- تنحصر غالبية واردات الأجزاء المتقدمة في المواد الأوليَّة والخام، الَّتي تفتقر إليها، أو الَّتي تحتفظ منها بمخزون إستراتيجي، ولا ترغب في استخدامه. وفي الواقع ان

الافتقار لا يعني الاحتياج والاعتماد المتبادل في ضوء تثوير عملية تخليق البدائل الاصطناعية، وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية، والتدويل المستمر للإنتاج.

(٨)

نستنتج من تحليلنا أعلاه أن:

- القيمة الزائدة هي حاصل التناقض بين: **قيمة معدَّل الربح الأوَّلي**، أَيْ: **(قيمة)** القيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة للرأسمال الكُلِّي. وبين: **معدَّل القيمة الزائدة الأوليَّة**، أَيْ: القيمة الزائدة الأوليَّة بالنسبة لقيمة قوة العمل. وإنما

- خاضعة لقانون موضوعي يرتكز على جدلية الصراع بين قوى الإنتاج. وبالتبع الصراع بين الطبقات الاجتماعية المشاركة، وغير المشاركة، في الإنتاج على الصعيد الاجتماعي. وعليه، يصبح مفهوماً أساس تحديد (كمية) و(معدَّل) القيمة الزائدة. وليس الاكتفاء، كما فعل الاقتصاد السياسي، بافتراض أن معدَّل القيمة الزائدة = ١٠٠٪. ومن ثم:

- يمكننا إعادة طرح مبادىء الاقتصاد السياسي الَّتي تمفصل حول قانون القيمة، وفي مقدمتها مفهوم القيمة الزائدة نفسها، وقيمة السلعة، وثمنها، ومعدَّل الربح الوسطي، وثمن الإنتاج. الأمر الَّذي يمكنا من إعادة فهم أساسيات تجديد الإنتاج الاجتماعي المستقل والمعتمد على الذات، وبصفة خاصة تجديد الإنتاج الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة، ونحن منها، والَّتي صارت مندمجة في الاقتصاد الرأسمالى العالمي كاقتصادات تابعة تعتمد في تجديد إنتاجها على ما يحدث خارجها في باقى أجزاء النظام. ومن ثم تميز بفقدانها للسيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجها. وعليه يمكننا:

- تحليل الاتجاه الَّذي تتخذه القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. بما يمكننا من مواجهة التسرب في القيمة الزائدة وإعادة ضخها في مسام الاقتصاد القومي المتخلف المنتج لها. ولن يكون ذلك ممكناً بدون **الوعي** بضرورة النظر إلى التبادل على الصعيد العالمي كتبادل متكافيء

ابتداءً من النظر إلى قيمة العمل المختزن الَّذي يحتويه العامل المنتج للقيمة الزائدة الَّتي تأخذ طريقها إلى الأجزاء المتقدمة.

(٩)

وعليه، يصير محدداً:

- ماهية القيمة الزائدة. ومن ثم كيفية تحديد الأرباح الوسطيَّة، على الصعيد الاجتماعي، وبصفة خاصة في إطار **الأسواق الاحتكارية**.

- الاتجاه الَّذي تسلكه هذه القيمة. عقب توزيعها اجتماعياً بين الطبقات المشاركة، وغير المشاركة، في عملية الإنتاج الاجتماعي، وبصفة خاصة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي.

- كيف نقارن، في ضوء الوعي بالعمل المختزن في العامل نفسه مثل الآلة تماماً، بين العمل البسيط والعمل المركب، بنفس الطريقة الَّتي نقارن بواسطتها بين عمل عامل في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي وعامل آخر في الأجزاء المتقدمة من هذا النظام.

(١٠)

والآن، بعد أن قدمنا **فرضية** تتعلق باستكمال مباديءالاقتصاد السياسي؛ يمكننا الانتقال خطوة فكرية إلى الأمام بغرض مناقشة الإشكالية الثانية الَّتي ننشغل بها في أبحاثنا الراهنة، وهي المركزية الأوروبية. فلننتقل إلى الكتاب الثالث المنشغل بنقد المركزية الأوروبية، إنما ابتداءً مما انتهينا إليه بشأن مفهوم الرأسمال والأشكال الَّتي يتخذها في عملية الإنتاج والتداول، والوعي بالصيغة العامة للحركة على الصعيد الاقتصادي في المجتمع.

الكتاب الثالث
نقد المركزية الأوروبية

الفصل الحادي عشر
ماقبل هيمنة الرأسمال

(١)

لم تكن المجتمعات قبل هيمنة قانون حركة الرأسمال على الأقل بألفي عام، مجموعات بشرية هائمة في وديان سحيقة أو قابعة في بطون جبال تسكنها الأشباح، إنما كانت حضارات مجيدة، مفعمة بالحياة الاجتماعية بأشكالها كافة، متأججة بالنشاط الإنتاجي على الصعيد المادي والخدمي، المدني والعسكري. حضارات عظيمة منتجة لمعرفة كونية وفنون خالدة وثقافات مبهرة. وما نظن، نحن أبناء القرن الواحد والعشرين، أنه من ابتكارتنا على صعيد مفردات الحياة اليومية في النشاط الاقتصادي، إنما هو على أقل تقدير محض نسخ مطورة، وربما مكررة، من نفس مفردات نشاط الحياة اليومية التي عاشتها أمم قبلنا منذ آلاف السنين[١]. فلعل الشائع أن ذكر "الرأسمالية" و"الرأسمال" و"الرأسمالي"، في وقتنا الحاضر، إنما يستتبع في الأذهان، ابتداءً من هيمنة المركزية الأوروبية، مجموعة من المفاهيم الَّتي تشير إلى خصائص عديدة ومتباينة، ومن ثم مشوشة لأنها غير محددة؛ فقد تشير إلى: المنافسة والاقتصاد الحر، وقد تشير إلى ظهور بيع قوة العمل، وقد تشير إلى تحول الأرض إلى سلعة، وقد تشير إلى نظام كف فيه الإنسان عن الإنتاج بغرض الإشباع المباشر، وأصبح ينتج من أجل السوق، وقد تشير إلى ظهور ذلك الرجل المغامر أو المخاطر من أجل الأرباح الطائلة، وقد تشير إلى سيادة النقود في المبادلات اليومية، وقد تشير إلى نظام تمتلك فيه طبقة معينة الثروة على حساب باقي طبقات المجتمع الَّتي أنتجت هذه الثروة، وقد تشير إلى عصر كل ما فيه صار محلاً للبيع والشراء، حتى الأخلاق! وقد تشير إلى حقبة هيمنة الصناعة على الهيكل الاقتصادي، وقد تشير إلى أن النمو الاقتصادي يرتكز على المزاحمة، على فن شراء كُل شيء بأرخص ثمن وبيعه بأغلى ثمن. وقد تشير

---

(١) "... هناك في تاريخ العالم القديم فترات عديدة بلغ فيها التطور الاقتصادي مستو رفيعاً: في مصر وبابل وفارس... وعصر الملوك الهيلينستيين وعهد الجمهورية الرومانية في عصرها المتأخر والإمبراطورية الرومانية في أيامها الأولى... ففي كل هذه الأزمنة ظهرت أطوار مختلفة مس الحياة الاقتصادية وأطوار متباينة من الرأسمالية. ولم يكن لاقتصادات المنزل الغلبة في أي فترة منها". انظر: م. رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي**، ترجمة زكي علي ومحمد سليم سالم (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧)، ج١، ص٦٤٥.

إلى كُل ذلك، أو بعضه. وربما غيره! ولكن، لا يمكن في الواقع أن نطمئن إلى أنَّ أحد هذه السمات أو الخصائص المذكورة أعلاه بإمكانه أن يميّز النظام المعاصر المسمى بالرأسمالية عن غيره من نظم اجتماعية واقتصادية وأنماط إنتاجية عبر مراحل التاريخ البشري. لماذا؟ لأننا حين نبحث، بعمق وتأمل، في آثار ووثائق ومراجع العالم القديم والوسيط، حتّى القرن الخامس عشر، على الأقل في: بلاد بابل، ومصر القديمة، وفينيقيا، وأثينا، وروما، وبيزنطة، والقيروان، وقرطبة، وشمال أفريقية، سنجد مادة معرفية خصبة للغاية نعي من خلالها كيف كانت مجتمعات هذين العالميّن، القديم والوسيط، تعرفان، ودون التباس، الإنتاج، والتبادل، والتراكم، والفائض، والمضاربة، والربح، والتجارة، والنقود، والصكوك، والسندات، والأسهم، والتمويل، والاعتمادات المصرفية، والأثمان، والثروة، والأسواق، والرأسمال، والتضخم، والاحتكار، والتوريد، والسلع، والفائض، والاستيراد، والتصدير، والحرفيين، والفلاحين، والعمال، والصنّاع، وتجار الجملة وتجار التجزئة، ورجال المال، وأرباب الأعمال، والصيارفة، والصراع الطبقي، والملكية الفردية، وملكية الدولة، والمصنوعات على اختلاف أنواعها، والصناعات الحربية الثقيلة، والعمل المأجور، والعمل الزائد، والأجور، والمرتبات،...، إلى آخر ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليومية في عالمنا الرأسمالي المعاصر.

فإذ ما تساءلنا: ما الَّذي يميز إذاً النشاط الاقتصادي في عالمنا اليوم أَيْ ما الَّذي تميز به الرأسمالية كنمط إنتاج سائد اليوم على الصعيد الاجتماعي العالمي؟ وقيل لنا: إنَّ الَّذي يميز الرأسمالية هو سيادة ظاهرة الأثمان، أو ظاهرة انفصال الريف عن المدينة، أو أن الإنتاج يتم من أجل السوق، أو أنَّ النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية تهيمن عليه المبادلات النقدية، أو وجود ظاهرة بيع قوة العمل. أو أن المؤسسات المالية والنقدية والعمليات المصرفية صارت تمارس أدواراً مهمة في حقلي التجارة والصناعة. إذ قيل لنا ذلك؛ فلا بد أن نشك في صحة هذه الأمور جميعها كمحددات للنظام المعاصر، ويتعين أن لا نطمئن على الإطلاق لكونها من قبيل الإجابات المقنعة. لأن كُل هذه الأمور، كما سنرى، مسبوقة تاريخياً، وعرفتها،

وبوضوح، المجتمعات السابقة على عالمنا المعاصر. وفي مقدمة هذه الظواهر الرأسمال نفسه.[٢]

وللحقيقة!، فالأمر الوحيد الَّذي يمكن أن يجعلنا نركن، إنما بلا وعي بالتأكيد، لأي إجابة مما سبق على السؤال عن الأمر الَّذي يميز عالمنا الرأسمالي المعاصر، هو أن نقتفي أثر المؤرخ الأوروبي الَّذي أرّخ للعالم ابتداءً من تاريخ أوروبا؛ فحينئذ سوف تقودنا الانتقائية، كما قادت مؤرخي المركزية الأوروبية، نحو إيجاد ظواهر، في القرن الخامس عشر، تعتبر جديدة على أوروبا الغربية، من وجهة نظرهم، جعلت الرأسمالية تمثل ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ ذي المركزية الأوروبية. ومن هذه الظواهر الرأسمال الصناعي، والإنتاج من أجل السوق، وبيع قوة العمل.

أما إذ ما اتخذنا من تاريخ العالم القديم والوسيط حقلاً للتحليل؛ ابتداءً من مبدأ وحدة المعرفة الإنسانية والتراث المشترك للبشرية؛ فمن المؤكد أن النتائج سوف تتغير تماماً. إذ سنعرف أنَّ كل الأمور الَّتي انتقاها المؤرخ الأوروبي كيْ تميز التاريخ الحديث لأوروبا الغربية هي أمور مسبوقة تاريخياً وعرفتها حضارات العالم القديم والوسيط، ولئن تفاوتت الأشكال والدرجات. ولكن تظل دائماً قوانين الحركة واحدة. والاختلاف هو في مدى الهيمنة الَّتي تمكنت قوانين الحركة من فرضها على عصور التاريخ الإنساني عبر حركته الملحمية البطيئة والعظيمة.

(٢)

إنَّ ما نرغب في التأكيد عليه هو أن الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي معاصر لا تنفرد بمظاهرها ومفرداتها. والاقتصاد السياسي، كعلم منشغل بقوانين حركة الرأسمال، ابتداءً من قانون القيمة، وما يتعلق بهذه القوانين من ظواهر على صعيد

---

(٢) الواقع أن البعض من كبار المؤرخين، مثل مومزن وبيرين، قد استخدما، وهما محقان، اصطلاح الرأسمال حين تأريخهما للحضارات القديمة، وذهبا إلى أن: "الرأسمال كان متطوراً للغاية في العالم القديم"، ولكن ماركس، ابتداءً من المركزية الأوروبية، لم يكن راضياً عن هذا الإتجاه:

"In encyclopedias of classical antiquities we find such nonsense as this- that in the ancient world capital was fully developed, "except that the free labourer and a system of credit were wanting." Mommsen also, in his "History of Rome," commits. in this respect. one blunder after another". Karl Marx, **Capital,** Vol I. p.122.

النشاط الاقتصادي في المجتمع (الإنتاج، والتداول، والتوزيع) **لم يظهر بظهور الرأسمال**، وإنما ظهر فقط حينما **هيمن** الرأسمال وأخضع جميع أشكال الرأسمال الأخرى لقانون حركة واحد؛ ومن ثم أخضع مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع لنفس قانون الحركة، وهو: **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)**.

(٣)

والفرضية المركزية الَّتي نحاول البرهنة عليها هي أن ثمة خدعة معرفية انطلت علينا، بوجه خاص نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي، فقد انسقنا وراء السراب! قالوا لنا أن ظواهر الرأسمالية هي ظواهر جديدة بالنسبة للإنسانية. وان ظواهر الرأسمال غير مسبوقة، وإن أردنا الحياة المشرقة؛ فلنحارب هذه الظواهر! وطمأنونا؛ وقالوا لنا انها أمور طارئة! وبإمكانكم إزالتها وإرجاعها إلى مكانها في غياهب العدم الَّتي أتت منه! ولكن، لم يقل لنا كثيرٌ من المناضلين! أو أساتذة الجامعات! ان **أشكال/قوانين حركة الرأسمال** لا يستقل بها، بمفرده، عالم الـ ٥٠٠ عام الماضية، العالم المصبوغ بالصبغة الأوروبية، وإنما هي أشكال للحركة، وظواهر، تضرب بجذورها في أعماق تاريخ النشاط الاقتصادي للبشرية.

وحينما تمكنت الصيغة/القانون **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** من إخضاع الأشكال المختلفة للرأسمال وما يتعلق بها من ظواهر لهيمنتها، وهذا هو الجديد، تبلورت الرأسمالية، كتنظيم اجتماعي قائم على الرأسمال كظاهرة؛ وحينئذ كان من الضروري ظهور العلم الَّذي ينشغل بالكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم هذه الظواهر. العلم الَّذي ينشغل، تحديداً، بالإجابة على الأسئلة الَّتي تثيرها الظواهر المتعلقة بالرأسمال. والكشف عن قوانينها الموضوعية.

ويمكننا، عند مستوى معين من التجريد، بلورة الحد الأدنى من هذه الظواهر في:

- ظواهر الرأسمال التجاري **(ن – س – ن + Δ ن)** مثل: الربح، والثمن، والسوق.

- ظواهر الرأسمال الصناعي **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** مثل: القيمة، ومصدر القيمة، ومقياس القيمة، ومنظم القيمة، والقيمة الزائدة الأولية، والقيمة الزائدة الكلية، والتركيب العضوي للرأسمال، والرأسمال الثابت، والرأسمال المتغيّر، والرأسمال النقدي، والرأسمال الإنتاجي، والرأسمال السلعي، والأجر، والعمل الإنساني، والعمل المختَزن، والعمل الاجتماعي، وثمن الإنتاج الاجتماعي، ومعدَّلات الربح الوسطية، وميل معدَّلات الربح للانخفاض، والنمو غير المتوازن، وقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج.

- ظواهر الرأسمال المالي **(ن — ن — ن + Δ ن)** مثل: الفائدة، والاستثمار، والمضاربة، والائتمان.

(٤)

وقبل أن ننتقل للبرهنة على فرضيتنا المركزية، يمكننا، في إطار الوعي بمراحل تاريخ النشاط الاقتصادي، أن نرصد أربع مراحل تقليدية مر بها الجنس البشري وهي الشيوعية البدائية والعبودية والإقطاع والرأسمالية.[٣] والَّذي يهمنا في إطار هذا الحكي التاريخي لهذه الأطوار الأربعة أن يكون لدينا الوعي الناقد بما يلي:

---

(٣) من النظريات الَّتي على ما يبدو أنها صارت رائجة لدى بعض التيارات المهيمنة في حقل اليسار بوجه خاص، نظرية "نمط الإنتاج الآسيوي"، ووفقاً لهذه النظرية يوجد تكوين اجتماعي اقتصادي في بعض المجتمعات يختلف عن العبودية وعن الإقطاع. أيْ ان هذه النظرية توجِد نمط إنتاج جديد يضاف إلى أنماط الإنتاج الأربعة المذكورة بالمتن. أهم ما يميز هذا التكوين الاجتماعي، الَّذي هو نمط الإنتاج الآسيوي، من وجهة نظر القائلين به، انه يتركب من مجموعة قرى مكتفية ذاتياً، مع انعدام التبادل التجاري تقريباً فيما بينها. والدولة هي الَّتي تملك الأرض من الناحية النظرية والمادية، ولموظفيها سلطة قهر فعلية. وتستولي أجهزة الدولة المركزية على فائض ناتج العمل في صورة الضريبة أو الجزية الجماعية، فتصبح الدولة بموظفيها هي الطبقة المستغلة، أما الفلاحون فهم ليسوا عبيداً لفرد ما، بل للدولة صاحبة الأرض. وهكذا تكون الدولة هي المالكة للعبيد بدلاً من أن يكون فرد من الأفراد مالكاً لعدد من العبيد كما في النظام العبودي النموذجي! ومن جهة أخرى يختلف هذا التكوين الاجتماعي، الَّذي يسمونه نمط الإنتاج الآسيوي، عن التكوين الإقطاعي، من ناحية أن صاحب الأرض، في التكوين الأخير، هو الَّذي يمارس سلطة القهر ويستولى على فائض الإنتاج، بدلاً من الدولة. وحيث يسمح التنظيم الإقطاعي بالتوسع في الإنتاج يقف التكوين الآسيوي في مواجهة هذا التوسع لانعدام التبادل تقريباً، كما يقولون. الأمر الَّذي يعني أن مستوى تطور القوى الإنتاجية في الإقطاع أعلى منه في التنظيم الآسيوي! وأخيراً نجد أن الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين يبدون استعداداً للاتفاق معاً والنضال المشترك للوقوف في وجه السيد الإقطاعي! أما النظم الآسيوية فتميل ناحية الثبات الاجتماعي! يمكن للقارىء أن يجد تلخيصاً وافياً لهذا الاتجاه الفكري لدى: أحمد صابر سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي- الاقتصادي: في ضوء النمط الأسيوي للإنتاج** (بيروت: دار ابن خلدون،١٩٧٩)، ص٥٤. ونحن من جانبنا نرى أن نمط الإنتاج الآسيوي هذا ليس نمط إنتاج، إنما إشارة إلى المكان الَّذي يقوم فيه نمط إنتاج ما، أياً ما كان عبودي أو إقطاعي أو حتَّى شيوعي لا طبقي، تتأدية دوره. والمكان المشار إليه هنا هو حضارات=

أولاً: إن تقسيم التاريخ الاقتصادي، كما هو مذكور أعلاه، هو تقسيم سليم من جهة رصده للظاهرة الَّتي هيمنت على المجتمع؛ فدمغت الحقبة التاريخية الَّتي سادت فيها كظاهرة باسمها. ولكن قولنا بسلامة التقسيم يتعين أن يتناغم مع رؤية ناقدة تتجاوز حدود أوروبا الغربية، كي ترى العالم بأسره عبر مراحل تطوره من البدائية المشاعية إلى الرأسمالية. فلقد مر العالم بأكمله، بوجه عام، بنفس المراحل ولو بأشكال متباينة وبدرجات متفاوتة، وليس غرب أوروبا فحسب. مع الأخذ في الاعتبار أن لكل جزء

= الشرق القديم، وبصفة خاصة الصين والهند وفارس وبلاد بين النهرين ومصر القديمة. والواقع ان هذه المجتمعات أنتجت سلعها وخدماتها وحضارتها وثقافتها بفضل العمل الإنساني، تحديداً العمل العبودي. أما أن تكون العبودية معنوية، أي للدولة، أم مادية، أيّ للفرد، فذلك محض قفز فوق الأحرف والكلمات؛ فالقول أن الفلاحين، في نمط الإنتاج الآسيوي، ليسوا عبيداً لفرد ما، بل للدولة صاحبة الأرض، غير صحيح لأنه إذا كان للدولة الحق، المطلق، على ناتج عمل الفلاح، فهي من ناحية أخرى لم تكن تملك بيع هذا الفلاح أو مبادلته. فالفلاح في الواقع، وفقاً لهذه النظرية، حر. أما أن يكون عبداً للدولة فيتعين أن يكون من أسرى الحروب أو مشترى من تجار العبيد. وفي هذه الحالة سوف نصبح أمام حالة عبودية صرفة (نموذجية) وإذ ما نظرنا إلى الحالة الَّتي يكون فيها للدولة الحق على ناتج عمل الفلاح، حيث يكون الفلاح حراً، وإن خضع معنوياً أو لفظياً ربما، فسنكون أمام قانون حركة يحكم نمط الإنتاج الإقطاعي الَّذي يدور حول الأرض. والقول أن الدولة، في نمط الإنتاج الآسيوي، هي الَّتي تمارس سلطة القهر وتستولي على فائض الإنتاج بدلاً من السيد الإقطاعي في النظام الإقطاعي، لا يقدم ولا يؤخر من الأمر شيئاً؛ فلم نزل أمام نمط إنتاج إقطاعي. الفلاح حر. يملك غالباً أدوات إنتاجه. يؤدي ريع الأرض. يدفع بالفائض إلى خزانة الإمبراطور. ونستطيع أن نستبدل كلمة الإمبراطور بكلمة الخليفة أو السيد الإقطاعي دون أن يحدث أيّ تعديل في جوهر التنظيم الاجتماعي أو قانون الحركة الحاكم لهذا التنظيم. والقول أن القصور المنيفة والصروح المهيبة لم تكن لتتم دون نمط الإنتاج الآسيوي الَّذي ينهض على القهر وتركيز السلطة في يد الملك أو الفرعون، يعد خلطاً ساذجاً بين المظاهر السياسية لمباشرة الحكم في الدولة والطريقة الَّتي تنتج بها السلع والخدمات. لقد أصبح من المؤكد تماماً أن النظام العبودي والنظام الإقطاعي قد سادا فعلاً في عدد كبير من البلدان (العالم الشرقي القديم، أوروبا القديمة، أوروبا القرون الوسطى، أجزاء من آسيا) ولكن لا يمكننا أن نقتنع، علمياً بالأمثلة الَّتي يقدمها أصحاب نظرية نمط الإنتاج الآسيوي من حضارات الشرق القديم، أو الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. لأن حضارات الشرق القديم كانت تعتمد على عمل العبيد في سبيل إنتاج خيراتها المادية وفي الخدمات الَّتي يحتاج إليها النخب ورجال القصر وكبار جنرالات الجيش. أي نمط إنتاج عبودي. أما الحضارة الإسلامية، فالأرض بأكملها لم تكن ملكاً إلا لخليفة المسلمين، يملك على الأقل نصفها، والآخر يقطعه إلى أمرائه ووزرائه وكبار قواده، الذين يحصلون على الريع من الفلاحين الأحرار الذين يزرعون الأرض دون أن يملكوها. أيّ نمط إنتاج إقطاعي. أما أن الدولة تعيش على الخراج فهو أمر يصدق أيضاً تماماً على الكنيسة والملك ورجال القصر في القرون الوسطى، بل وجمهورية مصر العربية، في القرن الواحد والعشرين، الَّتي تعد المداخيل الريعية أهم مواردها على الإطلاق. ولكننا لم نسمع، ولن نسمع، باحثاً أصيلاً يمكنه أن يقول أن نمط الإنتاج في مصر هو نمط إنتاج آسيوي! إن نظرية نمط الإنتاج الآسيوي تصرف أنظار الباحثين عن التحليل الفعلي/العلمي للمسائل المعقدة في تاريخ بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي أوضاعها المعاصرة. كتب كاتشانفسكي:"... لقد طرحت نماذج ترتكز على أساس سمات شديدة الاختلاف. وتولي أهمية خاصة للمشاعة الزراعية والسلطة الحكومية الاستبدادية، ولكن هاتين السمتين لا تنتميان إلى العناصر الجوهرية لأسلوب الإنتاج، وإنما فقط إلى الخصائص المميزة للنظام الاجتماعي ولشكل الدولة في بلدان الشرق. ان فرضيات أنصار النظرية الآسيوية ليست موجهة نحو الكشف عن العناصر المبدئية لأسلوب الإنتاج وإنما نحو وصف الخاصية الخارجية لمجتمعات الشرق". انظر يوري كاتشانفسكي، **عبودية، إقطاعية، أم أسلوب إنتاج آسيوي؟** ترجمة عارف دليلة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،١٩٨٠)، ص٢٤٤. وانظر كذلك المناقشات التي دارت بين موريس دوب وبول سويزي، حول الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، في: م. دوب، **دراسات في تطور الرأسمالية**، نفسه، الملاحق.

من أجزاء العالم خصوصيته التاريخية والاجتماعية.

ثانيا: ولذلك يتعين أن لا نتوقف في أبحاثنا عند قلب أوروبا كما تفعل أغلب الدراسات، وإنما يجب أن نوسع دائرة البحث في أرجاء العالم الوسيط، بل والقديم. إذ يجب أن يكون لدينا الوعي بأن التاريخ الَّذي بين أيدينا، بشأن الاقتصاد السياسي بوجه عام، وتاريخ الفكر الاقتصادي بوجه خاص، هو تاريخ أوروبا، الَّتي أرَّخت للعالم ابتداءً من تاريخها. ولعل توسيع نطاق البحث كي يشمل العالم بأسره من شأنه إثراء موضوع الاقتصاد السياسي نفسه. والظواهر الَّتي ينشغل بدراستها، وفي مقدمتها الرأسمالية ذاتها. أي النظام الاجتماعي الناتج عن هيمنة الرأسمال كظاهرة.

ثالثا: لا يتطور التاريخ بشكل خطي، كما أن أحقاب التاريخ ليست منفصلة، إنما في أيْ حقبة من أحقاب التاريخ، قد نجد الخصائص المميزة للحقبة السابقة والحقبة اللاحقة جنباً إلى جنب، وقد نجد تلك الخصائص، السابقة واللاحقة، ممتزجة مزيجاً فريداً. إذ تتكون خصائص المجتمع الجديد في رحم المجتمع القديم، كما أن آثار هذا المجتمع القديم قد تبقى لفترة طويلة بداخل النظام الجديد. يتعين الوعي إذاً بأن أطوار التاريخ ليست أطواراً خالصة، وأنماط الإنتاج الَّتي يعرفها تاريخ عالمنا ليست نقية دائماً. بل وحتّى الرأسمالية الَّتي صارت نمط الإنتاج المهيمن كونياً لا يمكن أن نقول أنها نمط إنتاج نقي غير مختلط ببعض مظاهر الأنماط السابقة عليها، وبصفة خاصة الرأسمالية التجارية، ضمن المجتمع الجديد. ويمكننا أن نجد لدى ابن خلدون القاعدة لهذا التطور الجدلي للتاريخ والمجتمعات، فقد كتب، وباقتدار شديد:"ومن الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام وهو داء شديد الخفاء إذ لا يقع إلا بعد أحقاب متطاولة فلا يكاد يتفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة والسبب الشائع في تبدل الأحوال والعوائد أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه كما يقال في الأمثال الحكمية الناس على دين الملك وأهل الملك أو السلطان إذ استولوا على الدولة والأمر فلابد من أن يفزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذوا الكثير منها ولا يُغفلون عوائد جيلهم مع ذلك فيقع في عوائد الدولة بعض المخالَفة لعوائد الجيل الأول فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم مزجت من عوائدهم وعوائدها وخالفتْ أيضاً بعض الشيء وكانت للأولى أشد مخالفة ثم لا يزال التدريج في المخالفة حتّى ينتهي إلى المباينة بالجملة فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال

المخالفة في العوائد والأحوال واقعة والقياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة ومن الغلط غير مأمونة تخرجه مع الذهول والغفلة عن قصدِه وتعوَج به عن مرامه فلربما يشمع السامع كثيراً من أخبار الماضيَّن ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها فيجريّها لأول وهلة على ما عرف ويقيسها بما شهد وقد يكون الفرق بينهما كثيراً فيقع في مهواة من الغلط".[٤]

في بعض البقاع من عالمنا المعاصر في شرق أسيا ووسط وغرب أفريقيا وشرق أمريكا اللاتينية ووسطها، نجد، وبوضوح، أنماط الإنتاج المشاعية، وربما العبودية أو الإقطاعية. أما ان الرأسمالية في طريقها لاجتياح العالم بأسره، فتلك مسألة أخرى تحتاج إلى مستقبل بعيد جداً، إن أتى!، كي يثبت مدى صحة الفرضية. والمرجح أن هذه الفرضية لديها مشكلاتها الخاصة الَّتي أبسطها أنها ترى الرأسمالية نظاماً كونياً نهائياً خالداً غير خاضع لأحكام قانون التناقض على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم لا يمكنها، ابتداءً من هذه المشكلة، أن ترى الرأسمالية كنظام يحمل بداخله عوامل فنائه، ويضم بداخله كل مكونات نظام آخر تال له، ربما كان نقيضه.

رابعاً: إن اتفاق الغالبية من المؤرخين والباحثين على تسمية عصر إنما يأتي لاحقاً على تشكل واقعي/فعلي لسمات وخصائص معينة تبدو مميزة لهذا العصر، فحينما أطلق المؤرخون، الأوروبيون!، على القرون الممتدة من القرن السادس حتّى القرن الخامس عشر اسم عصور الإقطاع، كان أهم ما يميز هذه القرون، في أوروبا! هو التنظيم الاجتماعي المبني على الملكيات الزراعية الكبيرة والإنتاج الزراعي القائم على علاقات تراتبية راسخة بين الفلاحين الأحرار أو الأقنان، الَّذين يمتلكون عادة وسائل الإنتاج، وكبار الملاك العقاريين من النُخب وكبار رجال الكنيسة والقصر. وستحكم هذه القاعدة، بطبيعة الحال، أيّ بحث علمي في سبب تسمية عالمنا المعاصر بالعالم الرأسمالي؟ ولِمَ هذه التسمية تحديداً؟ على الرغم من أن الرأسمال، بأشكاله الثلاثة، كان من الظواهر المعروفة في التاريخ الإنساني.

فلننتقل الآن، في ضوء الوعي بالملاحظات أعلاه، إلى معاينة الرأسمال وقانون حركته والأشكال المختلفة الَّتي اتخذها عبر مراحل التاريخ الَّتي مرت على البشر، بصفة

(٤) ابن خلدون، **المقدمة**، المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٨.

خاصة في العالم القديم والعالم الوسيط، الّذين يمتدان جغرافياً من فارس شرقاً إلى إسبانيا وشمال أفريقيا غرباً، بقصد البرهنة على عدم تفرد العالم المعاصر بالظواهر المدَّعى بأن الرأسمالية تستقل بها عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية السابقة عليها. وهي، على وجه التحديد، بيع قوة العمل والإنتاج من أجل السوق.

الفصل الثاني عشر
العالم القديم (العبودي)

(١)

نعني بالعالم القديم، في تاريخ النشاط الاقتصادي، الفترة التاريخية الممتدة، على أقل تقدير، من الألف الثانية قبل المسيح، له السلام، إلى القرن السادس الميلادي. وهو العالم الَّذي هيمنت عليه ظاهرة الرق، وارتكز الإنتاج في جُل مجتمعاته، بوجه عام، على قوة العمل المستعبَدة. ومن الناحية المكانية يتحدد حقل البحث بالأجزاء الممتدة من بلاد بابل ومصر القديمة شرقاً إلى آثينا وروما غرباً.

وإذ ما بدأنا رحلتنا إلى هذا العالم القديم، الَّذي تُهيمن عليه ظاهرة العبودية، من أرض بابل، ابتداءً من القرن التاسع عشر قبل الميلاد؛ بغرض إعادة النظر في المركزية الأوروبية الَّتي سيطرت على الاقتصاد السياسي بوجه خاص، كي نعرف مقدار فاقتنا الفكرية نحن أبناء الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، الَّذين تلقفنا الاقتصاد السياسي من أوروبا الغربية دون أدنى مراجعة. وما فعلناه مع الاقتصاد السياسي فعلناه بتفوق أيضاً مع ما يسمونه "علم الاقتصاد!". تلقفناه هو الآخر وأنتشينا بتسميم عقول الطلبة به في المدارس والمعاهد والجامعات في عالمنا العربي، ودون ما خجل!

نقول إذ ما بدأنا رحلتنا إلى هذا العالم القديم فسنجد أن القانون البابلي قد نظم بدقة ووضوح شديدين مجموعة من العقود الَّتي تحكم العلاقات القانونية والاقتصادية والمالية والشخصية...، بين أفراد المجتمع من جهة، وبين أفراد المجتمع والدولة من جهة أخرى؛ فنجد تنظيماً رائعاً لكُل من البيع، والمقايضة، والكفالة، والقرض، والرهن الحيازي، والرهن العقاري، والضمان، والشركة، والإجارة، والعارية، والإئتمان، والوكالة العادية، والوكالة بالعمولة، وعقود العمل، وهو ما يعني أمراً في منتهى الأهمية، وهو أننا أمام مجتمع متطور إلى حد كبير على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وتسوده علاقات التبادل، ويتبدى تطوره بصفة خاصة على صعيد علاقات الرأسمال الَّتي

استحقت اهتماماً تشريعياً خاصاً ينظم أسعار الفائدة[(١)] وتوزيع الأرباح بين الشركاء في عقود الشركات والمضاربات التجارية.

وتدل الوثائق على أن المجتمعات السومرية والأشورية قد تجاوزت أيضاً مرحلة المجتمع البدائي واقتصادات المنزل منذ عهود بعيدة جداً، وتطورت من النقود السلعية إلى النقود المعدنية، أي التبادل النقدي، على الأقل منذ الألف الأول قبل الميلاد.[(٢)] فنجد تقنين أشنونا[(٣)]، في أواخر الألف الثالث قبل الميلاد، يحدد في المادة الأولى والثانية الأثمان النقدية لمجموعة من السلع الضرورية مثل السمن والزيت والصوف والنحاس والملح، وتحدد المادة الثالثة والرابعة أجرة الأشياء مثل السفينة والعربات، كما تتضمن تحديد أجرة الملاح، وأجرة سائق العربة. والمادة الخامسة عشرة، من التقنين نفسه، تمثل لنا دليلاً حاسماً على معرفة المجتمعات في العالم القديم للرأسمال، العيني بصفة خاصة؛ فقد نصت المادة المذكورة على أنه:"لا يجوز للتاجر أو بائعة الخمرة...

---

(١) "... لدينا مثال من عصر أور، وآخر من العهد البابلي بلغ فيها سعر الفائدة لقرض من الفضة ٢٥ بالمئة وغالباً ما رضي الرأسمالي بفائدة أقل وهو في هذا النهج كان ينهج نهج الدولة الَّتي كانت تمنح القروض المالية بفائدة ١٢بالمئة... أما إذا كان القرض دون فوائد فإنه في حالة عدم سداد الدين في التاريخ المحدد للسداد فإنه يقدر على الرأسمال من هذا التاريخ فائدة بسعر ٤٠ بالمئة أو ١٠٠ بالمئة، وأحياناً ١٤١ بالمئة". انظر: ل. ديلابورت، **بلاد ما بين النهرين: الحضارتان البابلية والأشورية**، ترجمة محرم كمال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص١٥٧. وإذ ما استعرنا نظرية آدم سميث، من أجل معرفة متوسط ربح الرساميل آنذاك فيمكننا معرفة أن متوسط أرباح الرأسمال آنذاك كان يمكن أن يصل إلى ٢٥ بالمئة. كتب سميث:"مهما كان مقدار ما يمكن أن يجنى من استعمال المال كبيراً، يكون كبر مقدار ما يمكن أن يعطى لقاء استعماله؛ فتبعاً لتقلب النسبة المألوفة للفائدة في أي بلد يصح عندنا أنه لا بد لأرباح الرأسمال المعتادة من أن تتغير معها. فتتدنى معها إذ تتدنى، وترتفع معها إذ ترتفع". **ثروة الأمم**، المصدر نفسه، الكتاب الأول، الفصل التاسع.

(٢)"... هذه الصفات الَّتي تثبتها لوحات القيود والمحاسبة المكتشفة، يحملنا على الشعور بأنها حياة اقتصادية شبيهة جداً بحياتنا العصرية". أندريه إيمار وجانين أبوايه، **تاريخ الحضارات العام: الشرق واليونان القديمة**، ترجمة فريد داغر وفؤاد أبو ريحان (بيروت: عويدات للنشر والطباعة،٢٠٠٣) ج١، ص١٨٦. ويكتب ول ديورانت وصفاً لواقع المجتمع نفهم منه صراحة أننا أمام مجتمع طبقي، وينبض بالنشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري:"... ونشأت بين الأغنياء والفقراء في سومر طبقة أفرادها من صغار رجال الأعمال وطلاب العلم والأطباء والكهنة... وكانت صناعة النسيج واسعة الانتشار ويشرف عليها مراقبون يعينهم الملك على أحدث طراز من الإشراف الحكومي على الصناعات عرف حتّى الآن... وكان لديهم عقود مكتوبة موثقة يشهد عليها الشهود، ونظام للإئتمان تقرض بمقتضاه البضائع والذهب والفضة وتؤدي عنها فوائد عينية يختلف سعرها من ١٥ بالمئة إلى ٣٣ بالمئة... وقد وجدت في المقابر كميات كبية من العدد وآلات... واستطاع كتاب سومر أن يحتفظوا بالسجلات، ويدونوا العقود والمشارطات ويكتبوا الوثائق الرسمية، ويسجلوا الممتلكات والأحكام القضائيه والبيوع... وظلت الكتابة قروناً عدة تستخدم في الأعمال التجارية لكتابة العقود والصكوك، وقوائم البضائع الَّتي تنقلها السفن، والإيصالات ونحوها". ول ديوارنت، **قصة الحضارة: نشأة الحضارة، الشرق الأدنى**، ترجمة فؤاد أندروس (بيروت: دار الجيل، د.ت)، ج١،ص٢٥٩.

(٣) الترجمة العربية لنصوص التقنين لدى: عبد الحكيم الذنون، **التشريعات البابلية** (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص٢١٠-٢٧٢.

أن يتسلم من عبد أو أمة فضة أو حبوباً أو صوفاً أو زيتاً أو سلعاً أخرى كرأسمال من أجل التجارة بها".

وتكرر المادة الواحدة والعشرون استخدام كلمة الرأسمال؛ فقد نصت المادة على:"إذا أقرض رجل رأسمال من الفضة، فسوف يقبض ماله وفائدته بنسبة ٦/١ شيقل وست حبات للشيقل الواحد من الفضة". أي أننا نصادف هنا أحد أشكال الرأسمال، وهو الرأسمال المالي في الشكل النقي لحركته(**ن — ن — ن + Δ ن**).

ومن جهة أخرى، يمكننا أن نعرف كيف كان تقسيم العمل المأجور، وبصفة خاصة في مجال النشاط الزراعي، الَّذي كان يمارس على نطاق متسع، فالمادة السابعة من نفس التقنين تحدد أجرة الحاصد، والمادة الثامنة تحدد أجرة من يذرو الحنطة أو الشعير. والمادة الحادية عشرة واضحة في تنظيمها للعمل الحر المأجور، الَّذي يبيع قوة عمله، إذ نصت على:"إن أجر الأجير لمدة شهر مقداره شاقل من الفضة". وعلى الرغم من أن المادة الرابعة عشرة، للأسف، لم تصل إلينا كاملة، إلا أنه من الممكن أن نفهم منها أنها تُعالج أجرة عن عمل بالإنتاج، أو أجرة على أساس نسبة من الربح، إذ نصت المادة على أن:"أجرة... شيقل واحد من الفضة إذا جلب خمسة شيقلات من الفضة، وإذا جلب عشرة شيقلات من الفضة فتكون أجرته شيقلين من الفضة".

واهتم قانون حمورابي[٤] (١٧٩٢ق.م-١٧٥٠ق.م) بإجارة الخدمة؛ فقد نصت المادة ٢٥٣ على:"إذا استأجر رجلٌ آخراً ليشرف على حقوله...". كما كان يمكن استئجار رجل لزراعة الأرض بأجر سنوي، ويقدم المالك أدوات العمل كالماشية، ومواد العمل كالبذور، الأمر الَّذي قد يمثل نموذجاً لبيع قوة العمل الحرة، والنشاط الزراعي على أساس رأسمالي.

---

(٤) انظر: **La Loi De Hammourabi** (Paris: Ernest Leroux, Editeur, 1906) وهي الطبعة الَّتي اعتمدت عليها في العرض والاستشهاد بالنصوص. والواقع أن قانون حمورابي يكشف لنا بجلاء عن بنية المجتمع البابلي في ذلك العصر. فكان أفراد الطبقة العليا من الأحرار (الأميلو) يتمتعون بالحقوق كافة. ومنهم أصحاب العبيد وملاك الأراضي. ومنهم تتشكل المجالس المحلية ويؤخذ الموظفون والكهنة... وتتألف الطبقة العامة (الموشكينو) من فقراء الأحرار ومن الأرقاء الَّذين تحرروا... وكان الموشكينو يمارسون مختلف المهن ولهم الحق في التملك. وكان الموشكينو الفقير يضطر إلى استدانة أدوات الإنتاج والبذار والفضة وغيرها من الأغنياء بفائدة مرتفعة. ويمكن أن تدرج في طبقتي الأميلو والموشكينو فئات عديدة من المواطنين الأحرار كأعضاء المشاعيات، والزراع الملكيين الَّذين يدفعون الضريبة العينية، والمحاربين الَّذين يتسلمون من الملك =

وبوجه عام نجد لدى حمورابي التنظيم المبكر لأجور بعض الحرفيين مثل البنّائين والخياطين والنجارين والبحارين والرعاة؛ فقد نصت المادة ٢٧٣ من تقنينه على:"إذا كان رجل قد استأجر أجيراً فسوف يعطيه ٦ شي من الفضة يومياً من بداية السنة حتى الشهر الخامس، وأما من الشهر السادس حتى نهاية العام فسوف يدفع ٥ شي من الفضة يومياً".

وعددت المادة ٢٧٤ من التقنين بعض أنواع الصناع المأجورين، وحددت أجورهم، وعلى الرغم من أن بعض الأجزاء من نسخة التقنين غير واضحة إلا أن الأجزاء الباقية كافية في استخلاص الواقع بوجه عام:"إذا أراد رجل أن يستأجر صانعاً فإنه يدفع له يومياً كأجر... من الفضة، وكأجر لصانع الطوب ٥ شي من الفضة، وكأجر... شي من الفضة للنساج، وكأجر... شي من الفضة لصانع الأختام، وكأجر... شي من الفضة لصانع الجلود، وكأجر... شي من الفضة لصانع السلال، وكأجر... شي من الفضة للبنّاء".

والمادة ٢٥٧ تعالج استئجار رجل لمزارع، والمادة ٢٥٨ تنظم استئجار رجل لراعي غنم. أيْ شراء قوة عمل. و"الرأسمال" نجده مذكوراً بوضوح في المادة ٩٣ الّتي نصت على:"أما إذا كان التاجر... ولم يحسم من أصل المبلغ الكمية الكافية من الحبوب الّتي تسلمها ولم يكتب عقداً جديداً بالباقي من المبلغ أو إذا أضاف الفائدة على الرأسمال فعلى التاجر في هذه الحالة أن يعيد ضعف الكمية الّتي تسلمها من الحبوب إلى المدين".

ويتعين أن نلاحظ أن تقنين حمورابي يفرق بوعي بين البيع والشراء والمقايضة، وبين الأملاك الخاصة وممتلكات الدولة. وبين السلع والأموال (م٤) كما يفرق بين أجرة الطبيب البشري والبيطري (م٢١٥-٢٢٥).

وطبقة الصناع مذكورة أيضاً بوضوح، فنقرأ في المادة ١٨٨:"إذا أخذ عضو من طبقة الصناع ولداً متبنى وعلّمه حرفته فله الحق أن لا يرده...".

= أراضي غير قابلة للبيع في مقابل خدماتهم العسكرية، والحرفيين، و(التامكاروم) الّذين كانوا تجاراً ومرابين معاً، وأخيراً الكهنة والارستقراطية العليا. أما طبقة العبيد (أردو) فقد ازداد عددها نتيجة لتوسع الفتوحات وتجارة الرقيق... وأصبح العبيد يشكلون القوة الرئيسية في استثمارات الملك والمعابد في ممتلكات نبلاء البلاط والارستقراطية المدنية والعسكرية. برهان الدين دلّو، **حضارة مصر والعراق: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي** (بيروت: دار الفارابي،١٩٨٩).

Marc Van de Mieroop, **A history of the Ancient Near East ca.3000-323 BC**(Oxford: Blackwell publishing, 2004). Ame'lie Kubrt, **The Ancient Near East** (London: Routledge.1995).

ولم يغفل التقنين إجارة الأشياء، وحدد أيضاً أثمان استئجارها. والمادة ٢٧٢ تُعالج استئجار العربة فقط دون السائق. وتنظم المواد من ٢٦٩ حتّى ٢٧١ استئجار أدوات الإنتاج في الحقل، إذ يمكن أن يستأجر الرجل ثوراً للدرس والتذرية، أو حماراً، أو نعجة.

والأهم، أننا نعرف من تقنين حمورابي كيف كانت الأرض بوجه خاص، والثروة العقارية بوجه عام، محلاً للتداول والتصرفات القانونية من بيع وشراء وإجارة، فالنظام الرأسمالي، كما فهمه الاقتصاد السياسي الأوروبي، لا يستقل إذاً، وفقاً لمحور ماركس-روزا- هيلبرونر، بتداول الثروة العقارية، كما لا يستقل ببيع قوة العمل، أو الإنتاج من أجل السوق؛ فلقد جاء في المادة ٣٧:"إذا ابتاع رجلٌ حديقة أو بيتاً...". والمادة ٤١ جاء فيها:"إذا بادل رجلٌ حقلاً أو حديقة أو بيتاً...". والمادة ٤٢ جاء فيها: "إذا استأجر رجلٌ حقلاً للزراعة...". والمادة ٤٤ جاء فيها: "إذا استأجر رجلٌ أرضاً بوراً...". والمادة ٧٨ تنص على:"إذا سكن مستأجر في بيت رجل وأعطى لصاحب البيت إيجاره السنوي الكامل ثم أمر صاحب البيت المستأجر أن يذهب قبل انتهاء المدة المحددة يخسر صاحب البيت الفضة الَّتي أعطاه إياها المستأجر لأنه أكره المستأجر على مغادرة البيت قبل انقضاء المدة المحددة".

(٢)

ونعرف من الكتاب المقدس[٥] بعهديّه (١٦١٠ق.م-١٥١٢ق.م) إن إبراهيم، له السلام، اشترى مقبرة بأربع مئة شاقل فضة (تكوين٢٤:١٥).

كما نعرف أن إتمام عملية البيع والشراء بواسطة النقود الموزونة كان سائداً، على الأقل في العهد القديم (تكوين٣٧:٢٧).

---

(٥) **الكتاب المقدس: أيّ كتب العهد القديم والعهد الجديد** (القاهرة: دار الكتاب المقدس بمصر، ١٩٩٩)

"In Old Testament times, people engaged in practices which have counterparts in modern capitalism. They engaged in some trade and commerce, created small surpluses, owned private property, practiced, made profits, took losses, and so on. In general, their problems were the same as those of a more complex economy and differed mainly in degree. Human wants had to be satisfied and the materials to satisfy those wants were indeed scarce". John Fred Bell, **A History of Economic Thought** (New York: The Ronald press company, 1953) p.13.

ونتعرف أيضاً إلى الأوزان الَّتي تُستخدم في تحديد وزن السلع: الجيرة (خروج٣٠:١٣) والبقع (تكوين٢٤:١٢) والوزنة (خروج٢٥:٣٨) والمنا (حزقيال ٤٥:١٢) وشاقل الملك (صمويل ٢٦:١٤). كذلك نقابل مكاييل الحبوب: الحفنة (اشعياء٤٠:١٢) واللج (لاويين١٠:١٤) والفورة (حجي١٦:٢) والحومر (لاويين٢٧:١٦) والصاع (ملوك الثاني٦:٢٥) والهين (خروج٢٩:٤٠). أيضاً نجد قياسات الأطوال مثل: الإصبع (أرميا٢١:٥٢) والشبر (حزقيال٢٨:١٦) والذراع (التثنية١١:٣). نجد أيضاً العملات المستخدمة في التعامل اليومي. لكننا، وفقاً للعهد القديم، لم نزل أمام العملات الموزونة[٦] مثل: الشاقل (ملوك الأول١٧:١٠) والقسيطة (يشوع٢٤:٣) والمنا (أيوب١٦:٩).

ومع وقائع النشاط الاقتصادي وفقاً لنصوص العهد الجديد ننتقل إلى النقود المعدودة: الفلس(مرقس٤٢:١٢) والدينار(متّى٢:٢٠) والدرهم (لوقا٨:١٥)

والنصوص التاريخية تؤكد أن اليهود، في الشرق القديم، قد مارسوا البيع والشراء، والصيرفة (ن — ن — ن + Δ ن)، في هيكل أورشليم وفقاً لما جاء في إنجيل مرقس:"... ولما دخل يسوع الهيكل ابتدأ يخرج الَّذين كانوا يبيعون ويشترون في الهيكل، وقلب موائد الصيارفة وكراسي باعة الحمام. ولم يدع أحداً يجتاز الهيكل بمتاع. وكان يعلم قائلاً لهم: أليس مكتوباً: بيتي بيت صلاة يدعى لجميع الأمم. وأنتم جعلتموه مغارة لصوص".[٧]

والواقع أن اليهود كانوا يمارسون في الهيكل أعمال النهب وليس أعمال البيع والشراء، بطريقتين، نفهم منهما معرفة المجتمع آنذاك لمجموعة من الظواهر الَّتي تخص

---

(٦) فالوزنات لم تكن مسكوكة كما العملة بل كانت أوزاناً. لذلك نجد، في العهد القديم، نهياً عن أن يكون في كيس الإنسان أوزان مختلفة كبيرة وصغيرة (**تثنية**١٣:٢٥) وكانت عادة اليهود أن يعلقوا موازينهم في وسطهم من أجل وزن الفضة الَّتي كانوا يتعاملون بها، بصفة خاصة في الهيكل، وكانت عادة الكنعانيين أن يمسكوا بها في أيديهم (**هوشع٧:١٢**). ولسوف يكتب أبو العباس السبتي، من علماء القرن الثاني عشر، بعد ذلك بمئات السنين:"مدّ النبي صلى الله عليه وسلم وصاعُهُ، القِسْطُ، الكيلجَة، المختُومُ، الصُّواعُ، السقَّايَةُ، الجامْ، المكُوكُ، الحجَّاجيّ، الفَرَق، الوَيبة، الهِشامي، القَفيز، العرَق، المكْتل، المُدْي، الإردب، الجريب، الوَسْق، الكُر، القنقُل، الحِلاب، العُسّ، التّصِيف، السَّندَرة، الفاَلج والفِلج، الرطْل، المْلحم، القُبَاعٌ، المنّ، المنى، الزيادي، الخَالدي، القبُّ". أبو العباس السبتي، **إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمُد**، تحقيق محمد الشريف (أبوظبي، المجمع الثقافي، ١٩٩٩)، ص ١٢٥.

(٧) **إنجيل مرقس**، إصحاح١١.

النشاط الاقتصادي مثل النقود، والأثمان، والمبادلة النقدية، وبيع قوة العمل، والأجور، والصيرفة. أَيْ يمكننا أن نرى قانون حركة الرأسمال المالي **(ن – ن – ن+Δ ن)** وكذلك قانون حركة الرأسمال التجاري**(ن – س – ن + Δ ن)** كتب وليم باركلي:"كان النهب يسير بطريقتين: الأولى عندما يدفع اليهودي ضريبة الهيكل. فقد كانت لا تدفع إلا بشاقل القدس، وكان على كل فرد يهودي أن يدفع هذه الضريبة كل سنة، وهي تساوي عشرة قروش، وهي مبلغ كبير إذا ذكرنا أن أجر العامل اليومي في ذلك الوقت لم يكن يتعدى القرشين يومياً، وبالطبع كان المعيدون يحملون أموالاً من جهات متعددة من العالم، وكان عليهم أن يستبدلوها بعملة القدس ليدفعوها؛ فكان الصيارفة يفعلون ذلك لهم في مقابل قرشين لكل ضريبة، وإذا زاد المبلغ فيدفع قرشين آخرين أما الطريقة الثانية: فكانت أكثر بشاعة وهي تكمن في بيع الحمام. فقد كان الحمام يدخل في بند الذبائح وكان على المعيدين أن يشتروا زوج الحمام من داخل منطقة الهيكل. وهنا يحدث الاستغلال البشع. فزوج الحمام الَّذي كان يمكن أن يشتري بعشرة قروش من خارج الهيكل كان يبيعونه في الهيكل بمبلغ جنيه أَيْ أنهم يضيفون على الثمن الحقيقي حوالى عشرة أضعافه وقد يزيد أحيانا".[٨]

ويمكننا، وفقاً لمخطوطات البحر الميت[٩]، أن نستكمل صورة ولو تقريبية عن بعض مظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع آنذاك وبعض أدواته. فنعي أنَّ المجتمع يعرف ظاهرة الأثمان، وأن المعاملات تتم بالفضة كوسيط في التبادل:"وقد دفع بالفضة الثمن الكامل للأرض".[١٠]

وكذلك نعرف أن الجزاءات المالية كانت تدفع بالفضة:" مَن يُشنّع بسمعة عذارء يتم

---

(٨) وليم باركلي، **تفسير العهد الجديد** (القاهرة: دار الثقافة المسيحية،١٩٨٦)، ص٣٢٢.

(٩) **التوراة: كتابات ما بين العهدين، مخطوطات قمران- البحر الميت**، ٣ ج (دمشق: دار الطليعة، ١٩٩٨) "اختلف الباحثون على زمن اكتشاف هذه المخطوطات، قال بعضهم وقع في عام ١٩٤٧، بينما أصر بعضهم الآخر على العام ١٩٤٦، ... أما المكان فمتفق عليه: منطقة نائية موحشة تنخفض عن سطح البحر بألف وثلاثمائة قدم، تقع بمحاذاة البحر الميت على بعد بضعة أميال من أريحا، تعرف حالياً بقمران... في نيسان/ أبريل ١٩٤٨، أعلنت جامعة ييل الأمريكية عن اكتشاف أقدم مخطوط باللغة العبرية لسفر أشعيا، يسبق بنحو ألف عام النسخة المعروفة للعالم من العهد القديم... تضاعفت دهشة العالم، حين أخذت اللفائف الجلدية الداكنة اللون في التدفق الواحدة تلو الأخرى من كهوف قمران. وعدت المنطقة النائية المقفرة ملتقى الباحثين الغربيين لقرابة عشر سنين. وما لبث أن أدرك هؤلاء أن اللفائف هذه هي بقايا مكتبة عامرة تعود إلى جماعة لم تكن معروفة للعالم من قبل...". انظر للمزيد من التفصيل الكتاب المهم: هالة العوري، **أهل الكهف: قراءة في مخطوطات البحر الميت** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠).

(١٠) مخطوطات البحر الميت، **الخمسينات XIX**، ج١، ص١٦٠

تغريمه مئة شاقل من الفضة".[١١] "الرجل الَّذي يضاجع فتاة يعطي لوالدها خمسين شاقل من الفضة"[١٢]. كما يعرف المجتمع البيع والشراء ومبادلة السلع بالذهب:"ففتح المخازن حيث كان يوجد قمح السنة الأولى وباعه لأهل البلد مقابل الذهب".[١٣] ويعرف المجتمع أيضاً التجارة والأرباح:"في السبت لا تناقش مسائل الأموال والأرباح".[١٤] كما أن ظاهرة الأجر، ومن ثم بيع قوة العمل، كانت ظاهرة معروفة:"أجر يومين على الأقل في كل شهر، إنما عليهم أن يدفعوه للمفتش وللقضاة".[١٥] أما بالنسبة للأموال، فبوجه عام نجد أنها مكروهة[١٦] كقاعدة عامة:"ويل لكم، أيها الخطأة، لأن ثروتكم كانت تجعلكم تظهرون عادلين، في حين أن قلبكم كان يقنعكم بالخطيئة".[١٧] "إن حب المال يقود إلى عبادة الأصنام".[١٨] وجرائم الأموال لها اعتبار خاص:"إذ كان يوجد شخص يكذب فيما يخص الأموال، ويقوم بذلك عن دراية، فإنه يفصل عن وسط طهارة الكثيرين مدة عام، وسيعاقب بربع غذائه".[١٩]

(٣)

وفي مصر القديمة، نجد أن الفرعون يتربع بمفرده على رأس النظام، يليه مباشرة وزيرا الجنوب والشمال، ويأتي بعدهما باقي وظائف الدولة العليا، يلي هؤلاء في الهرم

---

(١١) المخطوطات، **مدرجل الهيكل** LXVI، ج١، ص٢١٥

(١٢) المخطوطات، **الخمسينات** XLII، ج٢، ص١٤٥.

(١٣) المخطوطات، **كتاب دمشق** XI، ج٢، ص٢١٥.

(١٤) المخطوطات، **كتاب دمشق**. القوانين، ج٢، ص٢٩٩.

(١٥) نجد العديد من العبارات في الكتاب المقدس، بعهديه، تدم الغنى والثراء وتنهي عن اكتناز المال:"السهر لأجل الغنى يذيب الجسم، والاهتمام به ينفي النوم"(**يشوع** ٣١:١)،"محبة المال أصل لكل الشرور، الذي إذ ابتغاه قوم ضلوا عن الايمان، وطعنوا أنفسهم بأوجاع كثيرة" (**رسالة بولس الرسول الأولى إلى تيموثاوس** ٦:١٠)،"مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله"(**متى**١٩:٢٤؛ **مرقس** ١٠:٢٥)، "لتكن سيرتكم خالية من محبة المال. كونوا مكتفين بما عندكم، لأنه قال: لا أهملك ولا أتركك"(**رسالة بولس الرسول إلى العبرانيين** ١٣:٥). وبناء عليه سوف يحدث الصدام، في أواخر العصور الوسطى، بين التعاليم الدينية والواقع الاقتصادي. إذ بدأ النشاط الاقتصادي في النمو المتسارع بالاعتماد على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، كما حدث التوسع في المعاملات التجارية مع ظهور المدن وتزايد الأسواق. وسيكون للقديس توما الأكويني الدور المهم في سبيل التوفيق، ربما التلفيق، بين مستجدات النشاط الاقتصادي والتعاليم الكنسية.

(١٦) المخطوطات، **أخنوخ**، XCVI، ج٢، ص٣٦٥.

(١٧) المخطوطات، **يهوذا**، XIX، ج٢، ص٢٣٦.

(١٨) المخطوطات، **دستور الجماعة**، VII، ج٢، ص٨٦.

(١٩) المخطوطات، **مدرجل الهيكل**، LVXI، ج٣، ص٥٦٣.

الوظيفي رجال الصف الثاني في قطاعات الدولة والأقاليم مع العُمد والرؤساء المحليين وهيئات المعابد الصغرى، حتّى نصل إلى كاهن القرية.

وكان بجوار هؤلاء الموظفين الرسميين من مختلف الدرجات مجموعة كبيرة من الحرفيين المتخصصين في مختلف المجالات كالفنانين والمثالين والصياغ والزجاجين وصنّاع الأدوات المعدنية والنجارين والإسكافية والخزافين ممن تحتاج إليهم ظروف المعيشة اليومية. هؤلاء تضاف إليهم فئة الجنود اللازمين للحروب والدفاع.

ونعرف من الصقلي (القرن الأول ق.م) كيف عرف المجتمع الحرف والصناعات المختلفة:"وهناك ثلاث طبقات أخرى، إضافة إلى الملك والكهنة والمحاربين، في الدولة، وهي الرعاة والفلاحون والعمال. فالفلاحون يؤجرون الأرض الخصبة الخاصة بالملك والكهنة والمحاربين نظير أجر بسيط. وهم يقضون كُل حياتهم في فلاحة الأرض، ويتفوقون في المهارة على فلاحي سائر الشعوب؛ لأنهم يتدربون دائماً على الأعمال الزراعية منذ صغرهم. وهم أيضاً أكثر منهم علماً بطبيعة الأرض وطرق ريها، ومواقيت البذر والجني وجميع عمليات جمع المحصول... وينطبق الوصف هذا على طبقة الرعاة، فقد كانوا يخلفون آباءهم على حرفة رعي الماشية كما لو كان ذلك وفقاً لقانون، فيقضون حياتهم كلها في الرعي وقد أخذوا عن أجدادهم معلومات وفيرة عن أحسن طرق رعي الماشية وتربيتها... ان المجتمع في مصر هو الوحيد الّذي لا يُسمح فيه للصناع بممارسة عمل آخر، أو التدخل في شئون السياسة، بل يلتزمون ما ورثوا عن آبائهم من حرف طبقاً لنصوص القانون".[٢٠]

إن هذا النظام الهرمي الراسخ يتعين أن يجدد إنتاجه اللازم لحياته من مأكل ومشرب وملبس... إلخ، ولما كانت مصر القديمة تنحصر ثروتها الرئيسية في الأرض الزراعية في المقام الأول فقد كانت طبقة الفلاحين بنوعيها، مزارعين ورعاة، هي الّتي تكون القاعدة العريضة الّتي تستند إليها هذا الهرمية الاجتماعية في تدبير حياتها اليومية. ويعني كُل ذلك أن الزراعة تمثل النشاط الزراعي السائد، وفي الوقت نفسه

---

(٢٠) انظر:

Diodore De Sicile, **Bibliotheque Historique**, Livre I, introduction generale par Francois Chamoux et Pierre Bertrc, Traduit par Yvonne Verniere (Paris: Les Belles Lettres, 1993)

يعني أن عدداً لا يستهان به من المصريين لا ينتج طعامه بنفسه، إنما يعتمد على غيره، في المجتمع، في سبيل هذا الإنتاج. وبالتبع تجد علاقات التبادل السلعي مساحة واسعة جداً كي تفرض وجودها على الصعيد الاجتماعي.

وتوضح المراسيم الملكية كيف كانت إجارة قوة العمل. فلم يكن كُل العمال أرقاء، ولم يكن كُل العمال أو الفلاحين عبيداً للدولة أو للفرعون، إنما وجد أيضاً العمال الأحرار؛ فالعمال الزراعيون الأحرار، في مقابل أجر، كانوا يؤجرون (يبيعون) قوة عملهم لصالح رب العمل، سواء كان الدولة أو أحد الأشخاص العاديين. وتؤكد لنا النقوش والوثائق أن الكثير من التماثيل، الخاصة بالفرعون أو المعابد، كان يعهد إلى أحد الفنانين بعملها. وهذا الفنان المكلَّف باتمام عملية التمثال يجمع في مصنعه عدداً من ذوي المهن المختلفة يعملون بالأجرة (النقاش، والنجار، والرسام،... إلخ).كما نجد لوحة تذكارية، في عهد رمسيس الثاني، كتبت بمناسبة أحد الاكتشافات المهمة في محاجر الجبل الأحمر، كتب عليها:"... لقد دفع لكل منكم أجره كاملاً لمدة شهر".[٢١] وتحدثنا بردية[٢٢] يرجع تاريخها إلى نهاية الدولة القديمة عن الصور المختلفة للنشاط الاقتصادي:

(٢١) انظر: بيير مونتيه، **الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة**، ترجمة عزيز مرقس منصور، مراجعة عبد الحميد الدواخلي (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)

(٢٢) تتحد هذه البردية الشكل التقليدي لنصائح الأب في مصر القديمة إلى ابنه الذي يعده للمستقبل. حيث يحمس الأب ابنه كي يتعلم، ويتقن الكتابة بالذات، لكي يعمل مستقبلاً في وظيفة الكاتب؛ لما للكاتب من مكانة مرموقة في المجتمع وقصر الفرعون، ويستعرض له باقي المهن بشكل نقدي إلى حد كبير مبرزاً له مساويء كل منها. انظر نص ترجمة البردية في: كلير لالويت، **نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة**، ترجمة ماهر جويجاتي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦) ح١، ص٢٧١-٢٧٤. ويتعين أن نلاحظ أن وظيفة الكاتب لم تكن حكراً على الذكور دون النساء في مصر القديمة:" أما النساء اللاتي كن يتلقين التعليم الذي يؤهلهن لشغل وظيفة (كاتب) فقد استطعن الالتحاق بالإدارة... ولقد قام عالم المصريات فيشر بجمع أكثر من خمسة وعشرين لقباً من هذه الألقاب منها: المديرة، رئيسة المخازن، مراقبة المخازن الملكية، مفتشة غرفة الطعام، مفتشة الخزانة، أمينة الخزانة، المشرفة على الملابس، مديرة قطاع الأقمشة، مديرة الكهنة الجنائزيين، المسئولة عن الصياع الجنائرية...مهما كان عمر أو جنس الموظفين، في عمل ما، فانهم كانوا يحصلون على أجور متساوية". انظر للمزيد من التفصيل: كريستيان ديروش نوبلكور، **المرأة الفرعونية**، ترجمة فاطمة عبد الله محمود (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩)، ص٢٣١. ونلاحظ أيضاً إمكانية تعيين عضوات الحريم الملكي رئيسات لورش النسيج بالقصر الملكي. كما أن سيدات المجتمع الراقي كن يستطعن إدارة مصانع النسيج الكبرى المحلية. والبعض الآخر منهن، كن يبدن على مقدرة تؤهلهن ليكن مديرات لقاعة الشعور المستعارة، وكان عليهن، إذاً، أن يشرفن على صناعة هذه العناصر المهمة لتزيين سيدات البلاط الملكي، بل والفراعنة أيضاً، بصفة خاصة مع بداية الدولة الحديثة. انظر: أدولف إرمان وهرمان رانكه، **مصر: الحياة المصرية في العصور القديمة**، ترجمة عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال(القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٢٥)، ص٥٦٩.

إذ نجد الحداد، والفلاح، والصائغ، والنجار، وقاطع الأحجار، والحلاق، ومقتلع البردي، والفخاري، وعامل البناء، والبستاني، وعامل الحقل الأجير، والنساج، والصياد، والوقاد، والإسكافي. وهؤلاء عادة ما يستخدمون أدوات عمل يملكونها. ولكن الناتج لا يمثل بالنسبة لهم أي قيمة استعمالية، إنما الناتج من أجل السوق. أيْ ان الَّذي يهم المنتِج هو قيمة المبادلة. ووجود هؤلاء لا يعبر فحسب عن تجاوز المجتمع اقتصاد المنزل، أي الإنتاج بقصد الإشباع المباشر، وإنما أيضاً يشير إلى قوة عمل مأجورة. وسلع وخدمات تنتج من أجل السوق. كما يشير إلى التخصص وتقسيم العمل. والأهم أنه يشير إلى أن المنتج المباشر لم يعد دائماً مالكاً لما ينتج، وإنما أصبح الإنتاج يتم من أجل المبادلة من خلال السوق، وفقاً لقانون موضوعي، (تقيَّم) على أساسه (قيمة) السلع المنتجة، المراد مبادلتها. بوجه عام، يمكننا أن نشاهد في مصر القديمة حياة يومية لا تختلف روحها وهمومها عن حياتنا المعاصرة بالتوازي مع مشاهدتنا لشتّى أنواع الحرف، والصناعات المتطورة، والورش الضخمة الَّتي كانت تستخدم العبيد، وتستخدم أيضاً العمال الأجراء. وكما نجد تجار الجملة، وتجار التجزئة، والصنَّاع الأحرار، نجد العمال الأجراء في كل نشاط اقتصادي مرتبط بالفرعون أو بالمعبد أو بالأشخاص العاديين. وبغض النظر عن مشكلات العملة، الَّتي لن تتبلور إلا خلال النصف الثاني من الألف الأولى قبل المسيح[٢٣]، فلا شك في أن المجتمع

---

(٢٣)"كان الاقتصاد المصري بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة، يقوم بدوره استناداً إلى وحدات مرجعية لم تكن تستخدم المادة في سداد الثمن، ولكنها كانت تستخدم فقط في تحديد قيمة عناصر المبادلات والمهور والرسوم والغرامات... إلخ. كانت هده العملة مجرد عملية محاسبية ظلت وحداتها المرجعية سارية لمدة طويلة جداً. كان يتم التعبير عن هذه الوحدات بواسطة الحبوب والفصة ثم أضيف إليها النحاس اعتباراً من الدولة الحديثة. كانت الوحدات المعتمدة على الحب تستخدم في حساب المبالغ المتواضعة، في حين كانت أثقال البرنز أو النحاس تناسب المنتجات العادية، أما أثقال الفصة فكانت تستخدم في المنتجات الفاخرة. ومع هذا كانت هذه الوحدات الثلاثة قابلة للتعاوض فيما بينها وفقاً لمعدَّل لم يتغير إلا في حدود نسب معقولة". جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، **الدولة والمؤسسات في مصر: من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان**، ترجمة فؤاد الدهان (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص١٤٢. وكتب كيمب:"كانت طرق التعاملات الاقتصادية صغيرة الحجم معروفة جيداً للدولة الحديثة... وكانت الأسعار تتفاوت من مناسبة لأخرى، وكانت نسبة قيمة السلع تتغير... وفي إحدى المعاملات التقليدية نجد شرطي يشتري من أحد العمال ثوراً ويدفع ثمناً له جرة من العسل قيمتها ٣٠ دبن، وثوبين قيمتهما ١٠ دبن، وخردة من النحاس وتساوي ٥ دبن، و١٠ هن من الزيوت النباتية قيمتها ١٠ دبن، أي أن المجموع ٥٠ دبن... وكان هذا النظام من القيم يعطي ثمن العمل والمواد الخام... وكان شد الحبال على السرير الخشبي يكلف ١ خار من الغلال، بينما كان صنعه يتكلف حوالي ٥ خار، وكان تجميله يتكلف ١,٥ خار، وكان الخشب يتكلف ٣ دبن، وحيث أن ١ خار من الغلال يساوي ١ دبن؛ فإن الإجمالي يكون ١٨ دبن. وكان شراء السرير الجاهز يكلف ما بين ١٢و٢٥ دبن، وهو تجسيد منطقي للعمل مضافاً إليه تكاليف المواد المستعملة في الإنتاج".
B. Kemp, **Ancient Egypt: Anatomy of Civilization** (London: Routlede, 1991) p.369. =

المصري القديم في مرحلة متطورة عرف ظاهرة الثمن، ومن ثم المبادلة، كما عرف ظاهرة الأجر، ومن ثم عرف بيع قوة العمل، ومختلف الظواهر المرتبطة بالتجارة والمضاربة.

ويتعين أن نذكر بشأن قوة العمل أن الجدل قد ثار حول وقت ظهور نظام الرق الخاص في مصر، أي تملك فرد لفرد. إذ أننا لم نجد أي أثر لذلك. ولم نصادف تصرفاً واحداً يتناول أشخاصاً بالبيع أو الشراء، في عصر الدولة القديمة. وفي تقدير البعض، أن عدم العثور على أية إشارة فى التصرفات القانونية إلى وجود الرقيق لا يعتبر دليلاً كافياً. إذ يمكن تصور أن التصرفات ما كانت تذكر سوى الرجال الأحرار وتتغاضى عن الإشارة إلى الأرقاء في حالة بيع الأراضي مثلاً باعتبارهم مجرد ملحقات، ولا يتمتعون بحقوق أو أموال خاصة. بيد أنه إذا كان هذا الفرض صحيحاً، فإنه كان يتعين ذكر هؤلاء الأرقاء، باعتبارهم من عناصر الذمة المالية، في الوثائق الإحصائية للأموال، أيْ الوثائق التي تحوي بياناً لأنواع الأموال الَّتي تفرض عليها الضريبة، والَّتي كان يتعين على الملاك تحريرها. فهذه القوائم كانت تتضمن جرداً تفصيلياً دقيقاً للأراضي، والديون المختلفة، والمواشي، بل وحتّى الدواجن، وكل شوال غلال قدم للطحان، وكل رغيف عيش تم استلامه من الخباز. ولو كان هناك رقيق لشملته هذه البيانات لأنها تحصي جميع الأموال المملوكة للشخص. بل وهناك من الوثائق الَّتي يمكن أن نستقي منها دليلاً مباشراً على أن الدولة القديمة لم تعرف نظام الرق الخاص. وفيما يتعلق بنظام الرق العام، فليس لدينا نص واحد يؤكد صراحة أن الدولة كانت تستخدم أسرى الحروب كرقيق عام، أيْ رقيق للدولة. وإذا كانت مصر لم تعرف نظام الرق الخاص بالمعنى الصحيح في عصر الدولة القديمة ولا حتّى في العصر الإقطاعي الأول فإنه يمكن قول نفس الشيء بالنسبة للدولة الوسطى.[٢٤]

= ويلاحظ أن باري كيمب يعتنق نظرية المنفعة في القيمة، إذ يرجع، مثل النيوكلاسيك، كما سنرى في الفصل الخامس عشر، قيمة السلعة إلى المنفعة، وليس لكمية العمل المبذولة في سبيل إنتاجها! بل ويخرجها من نطاق علم الاقتصاد بالأساس! فقد كتب:"... ويمثل مفهوم القيمة، وهو مفهوم شديد الشخصية حداً عاماً للتسويق، تعمل في إطاره علاقة العرض والطلب بكثافة تتفاوت تبعاً للظروف والطريقة الَّتي تتكون بها. القيمة مسألة شخصية إلى حد كبير تقع خارج مجال الاقتصاد تماما"!

Kemp. **Ancient Egypt**,op,cit,p.368

(٤)

أما الفينيقيون[٢٥] في القرن السادس قبل الميلاد، الَّذين تميزوا بالتجارة البحرية[٢٦] على نطاق واسع، وبسطوا سلطانهم على بحار العالم القديم، حتى صار البحر الأبيض المتوسط بحيرة فينيقية، من سواحل لبنان حتّى إسبانيا، الَّتي استعمروها[٢٧]؛ فقد كانوا يرتحلون بتجاراتهم من ميناء إلى آخر مستبدلين بجزء من حمولتهم منتجات البلد الَّذي يبيعون فيه. فإذا نزلوا ببلد أبعد باعوا ما اشتروه، وكانت هذه السفن ترسو عند هذه النقطة أو تلك من نقط الساحل وتبقى بها أياماً أو شهوراً أو سنين حتّى تتخفف من حملها، وما كان يزيد الإقبال على تجاراتهم نوع السلع الراقية والثمينة والنادرة الَّتي كانوا يعرضونها، مثل الزجاج الدقيق والحلي والأقمشة وأدوات الترف[٢٨]؛ فلقد عرف الفينيقيون كيف يطورون السلع المعدّة للتصدير كالزجاج والنسيج، كما عملوا على تطوير صناعة المعادن المختلفة المصنعة من مواد خام مستوردة رخيصة الثمن. وفهموا كذلك كيف يكيفون أنفسهم ببراعة مع متطلبات السوق، على غرار ما يفعله عادة مُنتج، هو، في الوقت نفسه، تاجر. فلم يتخصصوا في إنتاج سلع مرتفعة الأثمان وحسب، بل قدموا كذلك عرضاً سلعياً متنوعاً يغطي حاجات عموم الناس. وأنتجوا سلعاً رخيصة يرجح أنها قامت على المحاكاة والتقليد، بيعت إلى جانب أقمشة

---

(٢٤)"تدل الوثائق الديموتيقية، من القرون الأخيرة الَّتي تسبق الفتح المقدوني، على أنه إذا كانت تربط الزراع بأراضيهم والعمال بمصانعهم روابط قوية مختلفة، فإنه لم يوجد في حياة مصر الاقتصادية عبيد قبل مجيء الإغريق". إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٨٨)، ج٣، ص٢٩.

(٢٥) "جاء الفينيقيون... وهم قوم يشتهرون بسفنهم، وبأنهم أوغاد جشعون...". **أوديسة هوميروس**: الترجمة الكاملة عن الأصل اليوناني، ترجمة أمين سلامة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)، ص٣٧٩.

(٢٦)"انتقلت التجارة من البابليين إلى أيدي الفينيقيين الذين تخصصوا في التجارة البحرية وجابوا البحر المتوسط... وقد ترك الفينيقيون نظاماً قانونياً أصيلاً هو نظام الرمي في البحر وهو أصل نظرية الخسارات البحرية... فإذا ألقيت بضاعة أحد الشاحنين في البحر لتخفيف حمولة السفينة وإنقاذها من الخطر الَّذي يهددها، التزم مالك السفينة ومُلاك البضائع الَّتي أنقذت بفصل هذه التضحية بتعويض صاحب البضاعة الَّتي ألقيت في البحر". مصطفى كمال طه، **القانون التجاري** (الإسكندرية: مطابع رمسيس، ١٩٥٦)، ج١،ص٦٧.

(٢٧)"كان شائعاً عند الفينيقيين الإسبان صيد السمك وتصنيع منتجاته، وكذلك صناعة الخزف... والتعدين وصناعاته، والمجوهرات، والتماثيل، وأدوات العبادة كالمحاريب والتمائم، كما ظهرت دور السك ووضعت النقود في قرطاجة في التداول ابتداءً من القرنين الخامس والرابع...". يولي بركوفيتش تسيركين، **الحضارة الفينيقية في إسبانيا**، ترجمة يوسف أبي فاصل(بيروت: جروس برس، ١٩٨٨)، ص١٢٥.

(٢٨) ج. كونتنو، **الحضارة الفينيقية**، ترجمة محمد شعيرة (القاهرة: مركز الشرق الأوسط، ١٩٤٨)، ص٣٢٠.

الأرجوان النفيسة. كما عرفوا كيف يزيدون تصريف منتجاتهم بالبحث المستمر عن أسواق جديدة وفتحها. كما استخدموا خبراء يعملون في الخارج لإدارة شكل أو آخر من أشكال الاقتصاد الخارجي.[٢٩]

لا شك إذاً أننا أمام عدة ظواهر تسترعي انتباه الباحثين في تاريخ النشاط الاقتصادي. فنحن أمام حركة تصدير واستيراد، وتجارة هدفها الربح وليس تبادل سلع بسلع بغرض الإشباع المباشر، على الأقل من جانب الفينيقيين. كذلك نحن أمام عملات مسكوكة من الذهب أو من الفضة، وسلع مصنّعة، وعلى درجة عالية من الجودة. وسوق، وبائعين ومشترين، ووسطاء في هذا التداول هم في الواقع تجار مستثمرون. والأثمان الاتفاقية موجودة، كما الأثمان الرضائية، بين البائعين والمشترين والمشاركين في النشاط التجاري بوجه عام. كتب جان مازيل:"... كان الرأسماليون وأصحاب السفن الكبار قد أتقنوا دون شك كل فنون التجارة الدولية الكبيرة. حيث كانت أعمالهم تشتمل على كل ما هو معروف في عصرنا هذا من تأمينات ساحلية واعتمادات مصرفية وقروض من كُل الأنواع وتمويل بالمساهمة أو بالحساب وكُل أشكال الحسومات والإجراءات التجارية. وفي قرطاجة ظهر أول قرض له صفة دولية. ولم يفسح الفينيقيون مجالاً لتقدم الإغريق عليهم في سك العملة، فقاموا في ورشاتهم بسك عملتهم من الفضة والذهب... إنَّ البورصة الَّتي كانت تحدد الأسعار العالمية للمواد الأولية الَّتي صارت تمول العمليات الحربية كان لها دور في سقوط قرطاجة...".[٣٠]

ويمدنا سفر حزقيال[٣١] بمادة، ولو أوليّة، إنما ثرية، تمكنا من التعرف إلى كيف كانت حركة التجارة، وأنواع السلع، والأسواق في"صور"الَّتي كانت أهم المدن الفينيقية على ساحل البحر الأبيض المتوسط آنذاك. فنعرف، من سفر حزقيال، أنَّ صور

(٢٩) كارلهاينز بريهردت، **لبنان القديم**، ترجمة ميشيل كيلو (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص١٢١.

(٣٠) جان مازيل، **تاريخ الحضارة الفينيقية "الكنعانية"**، ترجمة ربا الخش (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص١٦٨.

(٣١) **سفر حزقيال**، الإصحاح ٢٧و٢٨، ص٩٠٣-٩٠٥."كانت صور ساكنة عند مدخل البحر. وقد توافدت إلى مينائها السفن من جميع الأمم، ومن هنالك انطلق أسطولها إلى جميع أنحاء العالم المعروف يومئذ. وطالما افتخر شعبها بغناها... فما من شيء كان يعز عليهم...". هـ. آ. أيرنسايد، **نبوة حزقيال: تفسير لسفر حزقيال**، ترجمة س. ف. باز (القاهرة: دار الإخوة للنشر،٢٠٠٩)، ص١٤٩. ومن المعروف تاريخياً أن هيرودوت حكى انه ذهب إلى صور في فينيقيا؛ ولاحظ أن هناك معبد مقدس لهيراكليس قد زينته نصب كثيرة، ومن بينها عمودان، أحدهما من الذهب المصقول والآخر من حجر الزمرد.

كانت من أجمل وأعظم مدن العالم القديم، على الإطلاق، وأن التجارة العالمية الَّتي اتخذت من مدينة صور مركزاً، كانت تجارة عالمية بالمعنى الدقيق للكلمة، فنجد تجارة واسعة في المنسوجات والمصنوعات على اختلاف أنواعها من حُلي وأواني وكماليات، نجد أيضاً أفخر أنواع العطور والأخشاب والتوابل والبخور والمعادن والأحجار الكريمة والأدوية والحبوب والأغنام... إلخ.

كما نعرف، من نفس المصدر، كيف كانت أسواق هذه المدينة العظيمة ملتقى صنّاع وعمال وتجار وسلع، بل ونقود، العالم. وكم كانت أهم مكان عالمي متحضر لتصدير واستيراد أرقى وأنفس منتجات العالم الشرقي القديم عبر أساطيل بحرية عملاقة متخصصة في النقل التجاري الدولي بقيادة الفينيقيين الَّذين ملكوا البحر الأبيض المتوسط. أي أن رأسمالية المركزية الأوروبية في حاجة إلى المراجعة؛ من أجل إعادة كتابة تاريخ الفكر الاقتصادي بوجه خاص.

(٥)

وفي بلاد اليونان، في القرن السادس والخامس قبل الميلاد، ظهرت عملية سك النقود المعدنية. وكادت أثينا أن تحتكر النقد الدولي المتداول، في العالم القديم، بعد أن صارت أكبر مصدّر للمسكوكات الفضية في هذا العالم[٣٢] ونحن نعرف أن صولون قرر

---

(٣٢) "... أدخل الإسكندر الأكبر في جميع الأراضي الَّتي فتحها نظاماً موحداً لسك العملة على أساس النظام الآثيني... لقد أطلقت فتوحات الإسكندر مقادير كبيرة من الذهب والفضة والكنوز المختزنة لدى الحكام الَّذين أخضعهم. وإن هذه الزيادة المفاجئة في تدفقات النقود أدت إلى ارتفاع شديد في الأسعار". فيكتور مورجان، **تاريخ النقود**، ترجمة نور الدين خليل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣) ص١٧. "وأصبحت البلاد مركزاً لتجارة عظيمة بين آسيا وأوروبا وكانت على الدوام بلاداً منتجة غنية بالذهب. واشتهرت ليديا بأنها أولى أقطار العالم في إنتاج النقود المسكوكة، وفي إعداد الفنادق للمسافرين والتجار.. وقد بلغ نظام المصارف (البنوك) والمالية شأواً لا بأس به". هـ.ج. ولز، **معالم تاريخ الإنسانية: تاريخ الإغريق والرومان ومَن عاصروهما**. ترجمة عبد العزيز جاويد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، ج٢، ص٣٤٧. ولقد تم إنتاج العملة، لأول مرة في ليديا، في مدينة سروخسان من خليط الالكتروم وهي مزيج طبيعي في التربة يتركب من الذهب الأبيض بمقدار ٣/٢ والفضة ٣/١ أو من الذهب الحاوي على ٣٥/٢٠ بالمئة، وفي رأي آخر عبارة عن مزيج من ٩٦% من الذهب، و٤% من الفضة، وكانت النقود في ليديا تسك بواسطة أقراص مصبوبة من المعدن توضع فوق سندان وفوقها قالب محفور بالرسم المطلوب يضرب بواسطة مطرقة فينطبع الرسم على القرص. انظر:

Percy Gardner, **A History of ancient Coinage 700-300 B.C** (Oxford University Press, 1918) p.74-87. =

تخفيض قيمة العملة حينما قرر إلغاء الرهون العقارية الَّتي تقررت على صغار الفلاحين وعجزوا عن سدادها.(٣٣)

لقد كان الإغريق تجاراً مهرة، وهم أول من ابتدع نظام قرض المخاطرة الجسيمة، ومؤداه أنَّ رأسمالياً يقرض مالك السفينة ما يحتاج إليه من نقود لتجهيز السفينة وشراء البضائع. فإذا وصلت السفينة إلى بر الأمان استوفى المقرض مبلغ القرض وفائدة مرتفعة قد تصل إلى ٢٠ بالمئة، أما إذا غرقت السفينة لم يكن للمقرض أن يطالب مالك السفينة بشيء ويعفى الأخير من رد ما اقترضه.

وكانت الاسكندرية البطلمية تنتج للعالم المتحضر كله آنذاك الورق والكتان والعطور والفخار وبعض أنواع المنسوجات والسلع الزجاجية، والأنوع المختلفة من الحُلي والمجوهرات والأواني الفضية الَّتي عم استعمالها في العالم القديم. أيْ أن الإنتاج لم يكن بغرض الإشباع المباشر إنما كان من أجل التصدير. من أجل السوق الدولية. ومن ثم الخضوع لسيطرة الأثمان الدولية. وكُل ذلك إنما يفترض منتجين، وغزارة في الإنتاج، كما يفترض التخصص والتقسيم الدقيق للعمل. كما يفترض من باب أولى التنظيم الصارم لعملية الإنتاج والضبط المحكم للنشاط التجاري. والمؤكد تاريخياً ان ازدهار الصناعة في المدن أدى إلى هجرة الكثيرين من الريف.

وكانت الاسكندرية، أيضاً، في مقدمة المدن الَّتي اجتذبت إليها آلاف العمال والصناع (المأجورين) وكان القانون يقرر لعمال استخراج الزيت مكافأة تشجيعية تُضاف إلى الأجور الَّتي يحصلون عليها. وإذا امتنع الموظف المختص عن إعطاء العمال

= وللمزيد من التفاصيل، انظر: قتيبة الشهابي، **نقود الشام: دراسة تاريخية للعملات الَّتي كانت متداولة في الشام** (دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية،٢٠٠٠)، ص١٥. ويذكر د. فيليب حتّي، أن الشاقل العبراني في القرن الخامس قبل الميلاد هو أقدم نقود معروفة! انظر: فيليب حتّي، **تاريخ لبنان: منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، ترجمة أنيس فريحة (بيروت: دار الثقافة للنشر، ١٩٧٢) ص١٥٧. وأعتقد أن رأي د. حتّي تعوزه الدقة.

(٣٣)

"Plutarque raconte qu a Megare, après une insurrection, on decreta que les dettes seraient abolies, et que le creanciers outré la perte du Capital, seraient tenus de rembourser les interest déjà payes".Fustel De Coulanges, **La Cite Antique** (Paris: Librairie Hachette, 1900) p.400.

أجورهم ومكافأتهم، فإنه يعاقب بأن يدفع للخزانة العامة ٣٠٠٠ دراخمة، وللعمال أجورهم وجميع مستحقاتهم.

ونشك كثيراً في كون المنتجين لهذه الروائع الفنية، الَّتي تجلت في المنتجات الإغريقية كالأواني والأقمشة والحلي وأعمال الزجاج والرخام والمعادن على سبيل المثال، كانوا من العبيد! بل نفترض أن الصيغة (ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن) وهي الخاصة بالرأسمال الصناعي، قد نشطت في بعض الأحوال بداخل المجتمع المنتج لمثل هذه الروائع الفنية الأسطورية.

فلقد وجدت الورش المتطورة على اختلاف أعمالها وأشكالها الَّتي استعملت ليس العبيد لحسب، إنما الأجراء الأحرار أيضاً، في الصناعات الَّتي تحتاج إلى دقة وعلى درجة عالية من الحرفية والفنية. وبصفة خاصة أن كُل العمال في آثينا لم يكونوا من العبيد، والأجر كظاهرة نراها معروفة، بل وحتّى العبيد كان يسمح لهم بالعمل الحر كي يشتروا حريتهم من أسيادهم بالمال الَّذي كسبوه.

إن السمة الَّتي يعتبرونها حاسمة في المجتمع الرأسمالي المعاصر والمتعلقة بانفصال الريف عن المدينة ويكتبون الرسائل الجامعية، الهزلية أحياناً، في دور الرأسماليَّة في هذا الفصل، نجد أن هذه الظاهرة بارزة بوضوح شديد في آثينا ومعبرة تعبيراً دقيقاً عن الطبقية كنظام اجتماعي راسخ. ونجد أنفسنا مباشرة أمام نفس الإشكالية الفكرية الَّتي سوف يتعرض لها ريكاردو، كما ذكرنا، بالتحليل في مطلع القرن التاسع عشر، كفكرة مركزية في بنائه النظري، وهي الصراع بين رجال الصناعة الَّذين يريدون خفض أثمان المنتجات الزراعية ورجال الزراعة الَّذين يرغبون في رفع أثمان هذه المنتجات. كتب ديورانت:" كانت نار الحرب القديمة العهد بين الريف والمدينة بين الَّذين يريدون أثماناً عالية للغلات الزراعية وأثماناً منخفضة للسلع المصنوعة، وبين الَّذين يطلبون أثماناً منخفضة للسلع المصنوعة وأجوراً عالية أو أرباحاً كبيرة في مجال الصناعة، وبينما كانت الصناعة والتجارة تعدان من أعمال العامة الَّتي تزري بصاحبها في نظر المواطن الآثيني، كانت الأعمال الزراعية في اعتقاده مشرفة للمشتغل بها لأنها أساس الاقتصاد القومي، وكان أهل الريف ينزعون إلى احتقار سكان المدن ويرون أنهم إما طفيليون مستضعفون أو عبيد أدنياء".[٣٤]

وعلى الرغم من ارتكاز المجتمع الآثيني على العمل العبودي، كظاهرة سادت العالم القديم بوجه عام[٣٥]، إلا أن العبيد الأرقاء في اليونان كانوا إلى حد ما، في بعض الفترات التاريخية، أسعد حالاً؛ فكما كان للرجل الأثيني العادي أن يملك عشرات العبيد يعملون في منزله أو حقله أو حانوته، كان للعبد، وهذه ملحوظة مهمة، أن يبيع قوة عمله بالأجرة في وقت فراغه من عمل سيده ليكسب من المال ما يمكنه، كما ذكرنا، من شراء حريته من سيده. كتب روبنسون: "ولدينا نقش كتابي عن تشييد هيكل اركتيوم وفيه وصف جليّ واضح يبين لنا وجه المقابلة، من حيث المراتب الاجتماعية بين مختلف الطبقات. ذلك أننا نجد ذكراً لعشرين مواطناً وخمسة وثلاثين عبداً معتقاً وستة عشر عبداً، وكل منهم، ويدخل في ذلك المهندس المعماري نفسه، يتقاضى أجراً يومياً قدره درهم واحد، والدرهم نسبة إلى قوته الشرائية آنذاك، يمثل ضعفي نفقات المعيشة لرجل عازب".[٣٦]

وظاهرة الأجر، على هذا النحو، واضحة في المجتمع الآثيني، على الرغم من هيمنة العمل العبودي على مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع، فيمكننا أن نجد الأطباء والمثالين والمعلمين يتلقون الأجور مثل البناءين والنجارين والنحاسين والنقاشين والخزافين والنحاتين والخراطين وغيرهم من الحرفيين والصناع الأحرار الأجراء.[٣٧] أي أن الأجور تدفع لمن يقدمون الخدمات كما تدفع لمن ينتجون السلع. عرف المجتمع الآثيني إذاً إجارة الخدمة. أي أن مقولة ماركس وإنجلز:"لقد جعلت البورجوازية الطبيب ورجل القانون والكاهن والشاعر والعالم في عداد الشغيلة الأجراء"، تحتاج إلى مراجعة!

---

(٣٤) ديورانت، المصدر نفسه، ج٤، ص٤٥. **(٣٥)** بينت الإحصاءات أن عدد المواطنين، في أثينا، بلغ نحو ٢١ ألفاً، في حين بلغ عدد العبيد ٤٠٠ ألفاً تقريباً. أي نحو ٢٠ عبداً لكُل مواطن. انظر:

Robin Osborne, **The Economics and Politics of Slavery at Athens**, in: the Greek World, Edited by Anton Powell *(London: Routledge, 1995)p. 195.*

ويرجع تشارلز ورث مصدر الثروة الهائلة في المجتمع اليوناني إلى عمل العمال، كتب ورث:"من المؤكد ان جانباً من الثروات الطائلة الّتي كانت في حوزة أصحاب الملايين الّذين عاشوا في القرن الثاني في اليونان، قد توافرت لهم نتيجة لاستغلالهم للعمال الّذين يشتغلون في ضياعهم الواسعة". تشارلز ورث، **الإمبراطورية الرومانية**، ترجمة رمزي عبده جرجس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص١٤٢.

(٣٦) تشالر الكسندر روبنسون، **أثينا في عهد بركليس**، ترجمة أنيس فريحة (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٦)،ص١٦٥. ومن المعروف أن صولون قسم المجتمع إلى أربع طبقات وجعل الأجراء في أدنى الطبقات معنى ذلك أنه يسلم بوجودهم لدرجة تكوينهم طبقة بأكملها:"ولقد ألف صولون السلطات كلها من طبقة الأعيان والموسرين: من طبقة الّذين يملكون خمس مئة مذمن، ومن الّذين يقنون أفدنة، ومن طبقة الفرسان. وأما الطبقة الرابعة، وهي طبقة الأجراء، فلم يكن لها نصيب في سلطة ما". انظر: أرسطو، **في السياسة**، نقله عن الأصل اليوناني وعلق عليه الأب أوعسطينس برباره البولسي، ط٢ (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع الإنسانية،١٩٨٠)، ص١٠٨. **(٣٧)** ورث، **الإمبراطورية**، المصدر نفسه. ديورانت، المصدر نفسه.

وتوجد بردية تعود إلى القرن السادس، محفوظة في متحف مكتبة الإسكندرية، تحت رقم ٥٧٢، عبارة عن "عقد تدريب على حرفة وعلى الأجر النقدي". ظاهرة بيع قوة العمل إذاً معروفة. ويُصبح من المؤكد، في ضوء الآثار والوثائق العديدة، أن الجزء الأكبر من الإنتاج لم يكن من أجل الإشباع المباشر، إنما كان يتم من أجل السوق. وطالما كنا في السوق فيتعين أن نجد مباشرة أمامنا منظومة الظواهر المرتبطة بالأسواق مثل ظاهرة الأثمان والنقود والمبادلة والطلب والعرض وتجار التجزئة وبالطبع الرأسمال، والرأسمالي الَّذي يستثمر أمواله.[٣٨]

---

(٣٨) في هده المرحلة التاريخية نقابل مساهمة أرسطو بصفة خاصة في القيمة والنقود والفائدة، ونجد أنه في سبيل البحث في أبواب الرزق الطبيعي وغير الطبيعي، يتخد من العائلة، كوحدة إنتاجية، حقلاً للتحليل. ويفرّق، في هذا السياق، ما بين فن الاقتناء لأنه طبيعي، وفن الكسب لأنه معاير للطبيعة، ثم يذهب إلى أهمية العمل الإنسانى المنتج في دائرة طرق المعاش، الَّتي حصرها في: الرعي، والرراعة، والتلصص(لم يكں مں الأمور الشائنة في بلاد اليونان) وصيد الأسماك، وقنص الوحوش والطيور. ويَعتبر أرسطو أں العمى الحقيقي صادر عں أبواب الرزق الَّتي حصرها على نحو ما ذكرنا. وحين حديثه عن القيمة، نرى لديه الوَعيْ كُل من قيمةَ الاستعمال وقيمة المبادلة، دون أن يصل إلى مقياس التبادل:".... **فيبدلون النوافع بما هو من نوعها، لا أكثر ولا أقل، فيقدمون الخمر مثلاً ويأخذون عوضه الحنطة. وهكذا في كل من الأشياء الأخرى المتجانسة**" أرسطو، **في السياسة**، المصدر نفسه، ص٢٧. وهو يصل إلى ما هو أبعد من دلك بكشفه عن المنفعة كشرط للقيمة، كما سيرى ريكاردو بعد ذلك، إد يرى أرسطو أں الأشياء القابلة للمقايصة، أي التداول، هي فقط الَّتي يمكن أن تكون محلاً للاستعمال. ويضرب مثالاً على ذلك بالحذاء الَّذي يستخدمه صاحبه في الاستعمال، أو بمادلته بسلعة أخرى. ولكنه لم يتقدم أبعد من ذلك، كما ذكرنا، فهو يقول:" **لكل قنية إستعمالان، وكلاهما ذاتيان، ولكن دون مماثلة في ذاتيتهما، إذ الواحد مختص بالشيء والآخر غير مختص به. فالحذاء مثلاً يحتذى به ويتجر به، وهذا الوجه من الانتفاع وذاك الوجه هما استعمالان له. والذي يقايض غذاء أو نقداً مَن كان محتاجاً إليه استعمله كحذاء ولكن لا استعمالاً خاصاً إذ لم يجعل للمقايضة**". المصدر نفسه، ص٢٦. ثم ينتقل أرسطو إلى الصعوبات الَّتي أدت إلى طهور وحدات النقد، تلافياً لعيوب المقايضة، واعتبار تلك الوحدات المتخذة من الحديد والفضة وسيطاً في المبادلة، وحينما هيمنت وحدات النقد في التبادل منحية المقايصة جانباً، ظهر على المسرح الاجتماعى نشاط التجارة، الَّذي يدينه أرسطو ويعتبره حارج الكسب الطبيعي، لأنه يقوم على البيع والشراء بمعنى أدق بيع منتجات فائضة بالنقد، ثم شراء منتجات يُفتقر إليها، بالنقد كدلك. وهو التبادل الَّذي يراه أرسطو ذميماً. أما عن نظرية أرسطو في النقود فهي تتلخص في أں حياة أي مجتمع (عير بيتي، أي غير شيوعي بدائي) تتطلب تبادل السلع والخدمات، وهدا التبادل يأخذ صورة مقايضة في مبدأ الأمر، يتم ذلك بصورة طبيعية، ولكں الصعوبات الَّتي تواجه عملية المقايضة والرغبة في تفاديها تجعل الناس تلجأ بطريق الاتفاق الضمني، أي العرف، أو عں طريق التشريع إلى إتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل. وهو الأمر الَّدي قاد إلى ظهور معدن من نوع ما كَيْ يلعب هذا الدور في التبادل، أَيْ أں أرسطو توصل إلى الوطيفة الأولى من وظائف النقود:"... **النقد عنصر التبادل**"، المصدر نفسه، ص٢٩. وحيں يدين أرسطو احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجته، فهو في الواقع يصل إلى وظيفة أخرى من وظائف النقود، وهي المتعلقة بمخزن القيمة، وأخيراً حين يتحدث عن التبادل والبيع والشراء، فإنما يفتح باب المناقشة حول مقياس القيمة، وتلك وظيفة ثالثة تقوم وحدات النقود بتأديتها. وبشأن الفائدة الَّتي تكون على الإقراض، يقول أرسطو:"**يوجد نوعان من فن تكوين الثروة: أحدهما يتعلق بالتجارة، والآخر بالاقتصاد؛ وهذا الأخير ضروري وجدير بالمدح، أما الأول فيقوم على التبادل ولذلك يندد به عن حق وصواب، وهكذا يكره الجميع الربا بحق، لأن النقد بالذات يُعتبر هنا مصدر الكسب ويستخدم ليس من أجل الغاية الَّتي تم اختراعه من أجلها. فهو قد نشأ من أجل التبادل البضاعي، بينما تصنع الفائدة المئوية من النقد نقداً جديداً. ومن هنا تسميتها بالمولود، لأن المولود شبيه بالوالد. إلا أن الفائدة المئوية هي نقد من نقد، ولذا فإن فرع الكسب هذا أشد مناقضة للطبيعة من بين سائر فروع الكسب**". المصدر نفسه، ص٣٢. ولعل أهم ما قدمه أرسطو، في=

(٦)

وحينما ننتقل إلى روما في القرن الأول أو الثاني بعد الميلاد، فسنجد أن النساجين الأحرار والأرقاء[٣٩] **(ن — و أ + ق ع — س — ن + Δ ن)** قد جُمعوا في مصانع صغيرة لا تنتج للأسواق المحلية وحدها بل تنتج بغرض التصدير. وكانت الصناعة في أيدي صناع مستقلين يشتغل كل منهم في حانوته الخاص، وكان معظم هؤلاء الصناع من الأحرار، ولكن كان إلى جانبهم، بحكم التكوين الاجتماعي، عدد من المحررين وعدد آخر من الأرقاء. ونرى بوضوح كيف كان التنافس شديداً بين الصناع الأحرار والصناع الأرقاء وهو الأمر الَّذي أدّى، في بعض الأحيان، إلى خفض أجور الصناع الأحرار، ومن ثم انخفاض مستوى معيشتهم؛ وبالتبع تدني جودة المنتج النهائي نفسه. فيمكن القول إذاً أن هذه المنافسة لم تأتْ بنتائج جيدة:"لأنها قد أضرت في الدرجة الأولى بالعمال الأحرار الَّذين يؤجرون سواعدهم للملاكين".[٤٠]

ويمكننا أن نرى أيضاً منافسة المؤسسات الصناعية الكبرى، الَّتي نشأت ونمت في بعض الضياع الزراعية الكبيرة، لحوانيت المدن ومصانعها، فبعض هذه الملكيات الَّتي يستحوذ عليها الأغنياء[٤١]، أخذت في القرن الثاني في انشاء المصانع وتنظيمها

= تصوري، في الباب الَّذي خصصه لبحث أبواب الرزق الطبيعي وغير الطبيعي، هو رؤيته **للقيمة الزائفة للنقود**، ووعيه بكون وحداتها غير معبّرة عن القيمة الطبيعية للأشياء، أيْ إنه ينظر إلى النقود، كظاهرة طارئة على المجتمع، نظرة متقدمة جداً بالنسبة إلى عصره، ويرى أن النقد (المصنوع من الحديد ومن الفضة) لا يعبّر، في المقام الأول، عن قيمة ما يحتويه هو نفسه من حديد أو فضة كسلع، وأن البشر هم الَّذين جعلوا من المعادن نقوداً يبيعون من خلالها ويشترون، ويقول:"**وما النقد، على ما يبدو لنا، إلا هذيان وعادة مرعية، وما هو على شيء من القيمة الطبيعية. إذ لو عدل مستعملوه عما إصطلحوا عليه لأضحى شيئاً زرياً لا يعتد به ولا يقضي حاجة، ولأمسى مَن قامت ثروته على النقود في أمس العوز إلى القوت**". إن تتبع مساهمة أرسطو، لا شك تقودنا إلى الاعتراف بأنه قد تمكن من الوصول إلى قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، ولكن من منظور يتعين أن ننتظر مئات القرون حتّى يعاد النظر من خلاله على نحو أكثر نضجاً. كما أن تتبع أرسطو ربما يقودنا كذلك إلى الاعتراف بإحتمالية وصوله إلى ضفاف نظرية عامة في القيمة، ولكنها غير واضحة وربما غامضة، إلا أن أرسطو يظل أول من أشار إلى طبيعة السلع ودور النقود في الحياة اليومية بشكل تجريدي يمكن أن يبنى عليه بناءً نظرياً صحيحاً عن السلع والتبادل والنقود.

(٣٩) ألفريد زيمرن، **الحياة العامة اليونانية: السياسة والاقتصاد في أثينا في القرن الخامس**، ترجمة عبد المحسن الخشاب (القاهرة: لجنة البيان العربي،١٩٥٨)، ص٥٤٩.

(٤٠) "كان من مصلحة التاجر أو صاحب المصنع أن يشتري العمال بدلاً من استئجارهم...". بيع قوة العمل إذاً كانت ظاهرة معروفة تاريخياً.

Edward Gibbon, **The Decline and fall of the Roman Empire**, An Abridgement by D. M. Low (London: Chatto and Windus, 1961) p.259.

(٤١) إيمار وأبوايه، **تاريخ الحضارات العام**، المصدر نفسه، ج٢، ص١٨٣.

لإنتاج السلع لا بقصد استهلاكها محلياً في المزرعة، بل من أجل بيعها وتداولها. أيْ أن الإنتاج كان من أجل السوق وليس بغرض الإشباع المباشر. فكما كتب ديورانت:"وكانت الأعمال الَّتي يقوم بها هؤلاء الصناع مختلفة كُل الاختلاف، وكان أكْثر ما يُنتجون للسوق لا للعميل الخاص... وكان للأحرار من العمال اتحادات أو جماعات طائفية".[٤٢]

وعلى الصعيد النقدي والمالي كان إصدار العملة المضمونة من أهم مقومات الأعمال المالية في روما، والَّتي ستصبح أهم مركز مالي آنذاك، وستصبح عملة روما هي سيدة العملات على الصعيد العالمي، حتّى صارت عملة التداول العالمية حتّى آقاصي آسيا. وكان إقراض المال **(ن — ن — ن + Δ ن)** من أقدم الأعمال في روما، وكان أقل سعر للفائدة لا يقل عن ١٢% (معنى ذلك أن معدل الربح الوسطي على الصعيد الاجتماعي كان محدداً بهذه الـ ١٢ بالمئة) ومع الوقت أصبح أحد الشوارع المجاورة للسوق العامة حي رجال المصارف، وازدحمت فيه حوانيت المقرضين والصيارفة مبدلي النقود[٤٣]؛ فقد ظهر على نطاق واسع احتراف أعمال المصارف وإقراض الأفراد العاديين الأموال. وكان الإئتمان وما يتعلق به من عمليات مصرفية ومالية قد اكْتمل تطوره في مدن الإمبراطورية. تساوق كل ذلك مع تحول الاقتصاد إلى اقتصاد المبادلة النقدية المعممة. وقد تطلب نمو التجارة والصناعة وتزايد عدد كبار ملَّاك الأراضي الَّذين يقطنون المدن مقادير من النقد استمر تزايدها لإمكان استغلالها في إنماء أيْ مشروع أو مؤسسة، وفي إدخال وسائل التحسين اللازمة لهذه المنشآت الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تكدَّست في أيدي كثيرين من رجال المال مقادير كبيرة من النقد؛ ومن ثم أصبح إقراض المال حرفة يزاولها كُل من الأغنياء ورجال المصارف العاديون، فانتشرت المصارف الحقيقية وأعمالها المتطورة، في جميع أرجاء الإمبراطورية سواء ما كان منها للأفراد أو للبلديات.[٤٤]

---

(٤٢) "... تم الكشف عن مصنع كبير لإنتاج الصوف في منزل ريفي يقع في جنوب فرنسا على مقربة من تولوز، وعن آخر في منزل ريفي ايطالي، كما كشف عن أفران الفخار في منزل ريفي في بلجيكا، ومن المعروف جيداً أن مصنعاً للأدوات البرونزية المطلية بالميناء كان يشغل جزء من منزل ريفي شهير في أنثي في بلجيكا. والطابع الرأسمالي في مثل هذه المشروعات جليّ بين...". م. رستوفتزف، **تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي**، ص٢٤٠.

(٤٣) ديورانت، المصدر نفسه، ج٥، ص١٦٨.

(٤٤) "... كانت الساحة العامة القديمة في روما مركزاً حقيقياً يتفق فيه على القروض والديون ووثائق التحويل على الثروات البعيدة والمساهمات في المشاريع المالية والتجارية". إيمار وأبوايه، **تاريخ الحضارات العام**، المصدر نفسه، ج٢، ص١٧٣.

أما الأرض فقد كانت محلاً للتصرفات القانونية؛ إذ كان في وسع المواطنين أن يقترضوا بضمان الأرض والمحاصيل الزراعية والأوراق المالية والعقود الحكومية، كما كان في وسعهم أن يقترضوا لتمويل المشروعات التجارية والرحلات البحرية.

وكانت هناك شركات مساهمة أهم ما كانت تقوم به من الأعمال هو تنفيذ العقود الحكومية الَّتي يبرمها الحاكم بعد أن تقدم إليه العطاءات. وكان أصحاب هذه العطاءات يحصلون على المال اللازم لقيامهم بهذه الأعمال ببيع ما لديهم من أوراق حكومية وسندات للجمهور في صورة أجزاء صغيرة، أيْ أسهم.

وكان الغالب أن يعهد إلى **رأسماليين** بتنفيذ أعمال الإنشاءات الحكومية، وحينئذ يمكننا أن نرى الصيغة **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** لأن قوة العمل لم تكن دائماً في هذه المرحلة مستعبدة، بل كان منها المأجور في أحيان كثيرة جداً.

وكان نظام الضرائب محكماً بفضل التجارب والخبرات المتراكمة من العصر الهيلينيستي. فكانت الضرائب تجبى عن الأرض الواقعة في نطاق المدينة، وعن العقار المقام فيها، ثم عن الوارد والصادر، ثم نظير احتراف التجارة وابرام العقود والمعاملات التجارية والانتفاع بالأسواق، كما كانت تجبى في صورة أجرة للحوانيت الَّتي تملكها المدينة، وعن مختلف الأملاك الثابتة التابعة للبلدية. وهو الأمر الَّذي أدى إلى ارتفاع إيرادات المدن وبصفة خاصة المدن الكبيرة، بيد أن جانباً كبيراً من هذه الإيرادات كان يذهب إمّا كأجور لصغار الموظفين وإما كمرتبات للموظفين الأحرار. وكان من الشائع قيام الأغنياء وكبار رجال الأعمال بتحمل نصيب من النفقات العامة للمدينة. وما يمكن التأكيد عليه تاريخياً هو أن القرن الثاني قد شهد ظهور الأغنياء الَّذين انتشروا في أرجاء الإمبراطورية ولم يكونوا ملاكاً للأراضي على نحو متواضع بل كانوا من كبار الشخصيات وأصحاب رساميل على نطاق واسع[٤٥]. ولم تكن التجارة فقط، أيْ:

(٤٥) "... وكان يحل محل التأمين الصناعي السائد في أيامنا الحاضرة نظام الإقراض التعاوني؛ وكان يحدث أن يشترك عدد من أصحاب المصارف في تقديم الأموال اللازمة لمشروع ما بدل أن ينفرد واحد منها بتمويله... وقد اضطلعت هذه الشركات المؤلفة من رجال يقومون بالمشروعات العامة أو مشروعات الدولة بعمل خطير في تموين الجيش والأسطول... وكان رجال الأعمال هم الَّذين يديرون هذه المشروعات الكبرى، أما مَن كان أصغر منها فكان يديره الأرقاء المحررون، وكان هؤلاء يدبرون لأنفسهم ما يلزمهم من المال". ديورانت، نفسه، ج٥، ص١٦٢.

(ن – س – ن + Δ ن)، أو المضاربات المالية وإقراض النقود، أيْ:**(ن – ن – ن+ Δن)**، أهم مصدر لهذه الثروات الطائلة الَّتي ظهرت في هذه المرحلة التاريخية، إنما كان للصناعة أيضاً **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** ، في بلاد الغال بالأخص، الدور المهم في تكوين هذه الثروات.

فلقد أظهرت بلاد الغال منذ العصور الأولى مقدرة منقطعة النظير على التوسع في الصناعة، فلما أصبحت تحت الحكم الروماني تابعت المسير وسرعان ما بدأت، بوصفها منافسة جديدة لإيطاليا، في إنتاج السلع الَّتي كانت من احتكار الأخيرة... وعندئذ بدأت المنتجات الإيطالية تتوارى من الأسواق الكلتية والألمانية. فما كادت الحياة المالية والتجارية تدب في بلاد الغال حتّى صارت، بفضل نمو التجارة والزراعة والصناعة، المستهلك الرئيسي للسلع المحلية والأجنبية الَّتي وصلت بسهولة إلى أقصى أرجاء بريطانيا.[٤٦]

إن نقوش ليون، على سبيل المثال، لتدل على ما كان للدور الَّذي قامت به تلك المدينة من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية لبلاد الغال، بل وفي حياة الامبراطورية الرومانية بوجه عام. ولم تكن ليون هذه مركزاً عظيماً للتوزيع والمقاصة في تجارة القمح والنبيذ والزيت والأخشاب فحسب، بل كانت كذلك أحد أهم المراكز الكبرى في الإمبراطورية الرومانية لصناعة أكثر السلع الَّتي كانت تستهلكها بلاد الغال وألمانيا وبريطانيا ثم تقوم بتوزيعها.

وقبل أن نغادر العالم القديم، فلنذهب إلى الشرق البيزنطي[٤٧] في القرن

---

(٤٦) رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٤٧) "سيطرت بيزنطة على جزائر صقلية وكريت وقبرص وسردينية وحرر الليار وتحكمت في المضايق ذات القيمة الحربية الهامة الواقعة على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وصار إشراف القسطنطينية البحري دقيقاً وكاملاً بفصل قيام أسطولها بدورات تفتيشية على سواحل الأعداء". عزيز سوريال عطية، **الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب**، ترجمة فيليب صابر سيف (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص١٥٣. للمزيد من التفاصيل، انظر: أرشيبالد لويس، **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (٥٠٠- ١١٠٠م)**، ترجمة أحمد محمد عيسى ومحمد شفيق غربال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨)، ص٤٨٢، وانظر أيضاً الكتاب المهم:
Warren Treadgold, **A History of the Byzantine State and Society** (California: Stanford University Press, 1997)

السادس؛ إذ سنجد أن هذا القرن كان من أعظم عهود الاقتصاد عبر البحر المتوسط، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية الشرقية على عهد انسطانيوس، والسنوات الأولى من حكم بيت يوستينوس في حالة من الرخاء والانتعاش الاقتصادي؛ فقد تدفقت البضائع من كل مكان إلى أسواق القسطنطينية، فقد جاء الحرير والأواني البورسلان من الصين، وجاءت الجواهر والتوابل من الهند، والسجاد من بلاد الفرس، واللآليء من الخليج الفارسي، والعاج والأبنوس من أفريقيا، والنسيج والحبوب من مصر، والزجاج والحديد من سوريا، والفراء والعنبر من روسيا، والمصنوعات الجلدية من مراكش، وكذلك الأرقاء من كل لون وشكل من كل بقعة من بقاع العالم؛ كل ذلك تدفق إلى المدينة العظيمة سلعاً للبيع والتجارة، وإلى جانب ذلك تطورت صناعات متعددة حتى أن الفنانين والممتازين من أصحاب الحرف في البلاد المجاورة وجدوا لهم مكاناً في العاصمة الراقية. وكان المهرة من **الصناع المأجورين** يقومون بصناعة العطور والملابس المزركشة والمذهبة من البروكار، خاصة ملابس الكهنة، كما كانوا يحفرون على العاج ويقومون بأعمال الموزايكو. والأعمال الفنية الَّتي تتطلب درجة عالية من المهارة والإتقان. وكان يهرع أثرياء العالم إلى القسطنطينية من أجل التسوق، كما يفعلون الآن في باريس. ومن جهة أخرى، فقد انشغل الأباطرة البيزنطيون الأوائل بصفة خاصة دقلديانوس وقسطنطين الأول بمشكلات تثبيت العملة. فبعد حدوث التضخم المالي وارتفاع الأسعار في نهاية القرن الثالث الميلادي وضع الإمبراطوران نظاماً مالياً صارماً وقام قسطنطين باعتبار "الصلدي" الذهبي معياراً للعملة، وهي عملة من الذهب الخالص تزن أربعة جرامات وثلاثة وأربعين جزءً من الجرام تقريباً، وقد ظل هذا النظام قائماً حتى منتصف القرن الرابع عشر الميلادي.

ويمكننا تقسيم نظام العملة في الإمبراطورية إلى أربع مراحل، تبدأ من عهد الإمبراطور أناستاس حتى سقوط الإمبراطورية في عام ١٤٥٣، الأمر الَّذي يعني هيمنة المبادلة النقدية على الصعيد الاجتماعي بحال أو بآخر. وتبدأ المرحلة الأولى منذ عام ٤٩١ حتى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، واعتمدت هذه المرحلة على معادن الذهب (النوميسا) والفضة (المليارسون) والنحاس (الفولس) بنسب ثابتة في كُل عملة؛ مما جعلها ذات قيمة ثابتة وواضحة. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية التي بدأت

بعملية إصلاح العملة الَّتي بدأها الإمبراطور ألكسوس كومنين (١٠٨١-١١١٨) فقد استمرت حتى نهاية القرن الثالث عشر. وخلال الفترة الثالثة، الَّتي استمرت من عام ١٣٠٠ حتى منتصف القرن الرابع عشر، فقد بدأ التعامل بعملة فضية عرفت باسم البازيلكون، وكانت تزن حوالي جرامين، وإلى جانبها عملة نحاسية صغيرة عرفت باسم أساريون، وكانت تزن جرامين إلى ثلاثة جرامات. وفيما يتعلق بالمرحلة الرابعة الَّتي استمرت حتّى سقوط الإمبراطورية فقد اختفت تماماً العملة الذهبية، وتم التعامل بالعملة الفضية، وكانت تسمى استفروس، وهي كلمة يونانية تعني الصليب، وكانت تزن حوالي ثمانية جرامات ونصف جرام، وهي كبيرة الحجم وثقيلة الوزن عما سبقها من عملات فضية.

وانشغلت الإدارة في بيزنطة بمشكلة خروج الذهب من الإمبراطورية في المدفوعات الدولية، فاتخذت عدة إجراءات حاسمة لمنع هذا الخروج، وفي مقدمتها إصدار القوانين، فقد نص قانون جستينيان صراحة على منع خروج الذهب في المعاملات الدولية، بصفة خاصة بمناسبة التعامل التجاري مع الهمجيين! ونجد نفس المنع في المجموعة القانونية الَّتي أصدرها الإمبراطور ليو السادس(٨٨٦-٩١٢) المشهورة باسم بازيلكا. إلا أننا نجد في الواقع في فترات كثيرة خرقاً لهذا المنع من قبل الإدارة الحكومية نفسها في الإمبراطورية. وكان الحرير لا يزال يسير براً بصفة رئيسية خلال فارس إلى محطتي المكوس الإمبراطوريتين عند نصبين ودارا، ومن ثم ينقل ليصنع في مصانع القسطنطينية أو في المصانع الموجودة بصور وبيروت.

والأثمان، كظاهرة، يقول البعض أنها تخص نمط الإنتاج الرأسمالي المعاصر فقط، نجدها معروفة بوضوح، كما النقود، حيث نجد في مقدمة الباب الثالث والعشرين من مدونة جستنيان:"يتم البيع بمجرد الاتفاق على الثمن ولو لم يتم نقده ولا دفع شيء على سبيل العربون؛ إذ العربون ليس سوى دليل على حصول العقد...".[٤٨]

---

(٤٨) انظر:

Justinian's Institutes, Translated by Peter Birks &Grant McLeod (London: Duckworth, 1987) p.357.

وهي الطبعة الَّتي اعتمدت عليها في الاستشهاد بالنصوص.

وانظر في الطرف التاريخي لفك الروابط النقدية بين الدولة الإسلامية، في عهد عبد الملك بن مروان، والعملة البيزنطية، في عهد جستنيان: إبراهيم بن محمد البيهقي، **المحاسن والمساوىء** (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص١٦٣.

وفي الفقرة الأولى:"يجب أن يكون هناك ثمن، فإن البيع لا يتم أبداً بدون ثمن. كما يجب أن يكون الثمنّ محدداً. ولقد اختلف المتقدمون شديد الاختلاف في اتفاق ذكر فيه أن ثمن المبيع يحدده تيتوس، أيتضمن بيعاً تاماً أم لا؟...". أما الفقرة الثانية فقد أوجبت أن يكون الثمن نقداً، تمييزاً عن التبادل عن طريق المقايضة، إذ نصت المادة على:"يجب أن يكون الثمن من النقود المضروبة، ولكن لِمَ لا يجوز أن يكون ثمن الشيء شيئاً آخر؟ لِمَ لا يجوز أن يكون عبداً أو عقاراً أو رداءً ثمناً للشيء المبيع؟ لقد كانت هذه المسألة مثار خلاف وجدل عظيم...".

وتعالج المادة الرابعة من الباب الرابع والعشرين إجارة العمل، إذ نصت على:"إذا اتفق تيتوس مع أحد الصاغة على أن يأتي الصائغ بذهب من عنده ويصنع له منه خواتم بوزن مخصوص وشكل معين، وأن يكون للصائغ في نظير هذا مبلغ عشرة دنانير مثلاً، فقد جرى التساؤل عن هذا الاتفاق أبيع هو أم إجارة؟ وقد ارتأى كاسيوس أنه يتضمن عقدين: بيعاً للذهب، وإجارة للعمل...".

وكان كُل شيء محدداً. فلم يكن يجوز تسليف النقود إلا بنسبة محددة من الأرباح. وكانت نسبة الأرباح قبل عهد يوستنيانوس اثني عشر بالمئة. ولم يكن يوستنيانوس يسمح بنسبة الإثني عشر بالمئة إلا على الأموال المقترضة للاستثمار في الأعمال التجارية والبحرية. ولا يجوز لمقرضي الأموال المحترفين، وهم الصياغ عادة، أن يسلفوا إلا بربح قدره ثمانية بالمئة، فأما الأشخاص العاديون فيسمح لهم بستة بالمئة، على حين لا يسمح لكبار الأثرياء إلا بأربعة بالمئة فقط. وكانت الرقابة الَّتي تمارسها الدولة من خلال مؤسساتها على الأعمال التجارية والتجار **(ن – س – ن + Δ ن)** والصناعة **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** تتم عن طريق نظام للنقابات.[٤٩]

وكان لكل صناعة نقابتها، ولا يجوز لأيْ إنسان أن ينتسب إلى نقابتين في وقت واحد. وكل نقابة تعيّن رئيسها. وكانت النقابة تفرض هيمنتها على الصعيد الفني كما الإداري، فهي الَّتي تقوم بشراء المواد الأولية والمواد الخام، وربما الأدوات، الَّتي تلزم الصناعة المعنية وتقوم بتقسيمها بين أعضائها الَّذين كانوا يبيعون السلع الَّتي صنعوها في

(٤٩) يرى برنارد لويس (١٩١٦-   ) أن هذا النظام من النقابات سوف ينتقل بدوره من بيزنطة إلى دولة الخلافة الإسلامية ابتداءً من القرن العاشر الميلادي. برنارد لويس، **النقابات الإسلامية**، ترجمة عبد العزيز الدوري (القاهرة: مجلة **الرسالة**، ١٩٤٦) السنة ٨، ص٦٩٦. وسوف نعالج مسألة النقابات ببعض التفصيل لاحقاً.

مكان عام محدد من قبل النقابة مقابل سعر محدد سلفاً بديوان الوالي. وكانت عدد ساعات العمل وعدد العمال تُقرر بنفس الطريقة.

وكان الخبازون والجزارون (الأجراء) الّذين كان تموين المدينة يعتمد على كفايتهم خاضعين لإشراف دقيق. وكان يحافظ على انخفاض أسعار المواد الغذائية قسراً حتّى في أيام المجاعات. وكانت المخابز احتكاراً للدولة.

أيْ يمكننا إن أطلنا الإقامة قليلاً فى بيزنطة أن نجد الصيغ الثلاث لقوانين الحركة المعروفة للرأسمال. فلدينا مضاربات وتمويل وإئتمان وصرافة **(ن – ن — ن + Δ ن)** كما نجد حركة تجارية مزدهرة **(ن – س – ن + Δ ن)**

وبشأن الصيغة **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** فيمكننا أن نتلمس من الدور الَّذي لعبته النقابات أبعاد ظهور العامل المأجور الَّذي يؤتى له بمواد العمل وأدوات العمل، وينتج السلع من أجل السوق في مقابل الأجر المحدد من قبل النقابة نفسها، كما يتحدد من قبل الدولة الآن.

(٧)

من غير التاريخي إذاً اختزال العالم القديم في ظاهرة العبودية، وتملّك المستغِل لشخص المستغَل، من أجل البرهنة على استقلال الرأسمالية، ذات المركزية الأوروبية، بظاهرة بيع قوة العمل أو الإنتاج من أجل السوق.

ومن غير العلمي إذاً إنكار النشاط الاقتصادي المتطور جداً الَّذي ساد الأجزاء المختلفة من العالم القديم وفقاً لانتقال مراكز الثقل الحضارية آنذاك.

ومن غير الصحيح إذاً القول أن ظواهر النشاط الاقتصادي اليومي في عالمنا المعاصر كانت مجهولة بالنسبة للعالم القديم؛ فلقد عرف هذا العالم، على نحو ما ذكرنا، جُل الظواهر الَّتي يدّعي أصحاب المركزية الأوروبية أنها ظهرت فقط مع الرأسمالية ابتداءً من القرن الخامس عشر، وفي مقدمتها بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل

السوق، وتداول الثروة العقارية. وعلى الرغم من ذلك؛ إلا أننا لا نرى أفكاراً يمكن تحليلها بشأن الرأسمال والأرباح والأسواق والتداول والأثمان... إلخ؛ لأن المجتمعات آنذاك، كما ذكرنا، سيطرت عليها ظواهر أخرى كانت أكثر جوهرية وأهمية على الأقل بالنسبة لمجتمعات هذا الزمان، مثل: الفرس، والكلدانيين، والأشوريين، واليونانيين، والروم، والترك وغيرهم، وفي نفس الوقت، وهذا هو الأكثر أهمية، لم يكن الرأسمال، كظاهرة، قد تمكن من إخضاع باقي الظواهر على الصعيد الاجتماعي لقانون حركة واحد، هو: **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)**

فنحن نجد أن صاعد الأندلسي(١٠٢٩-١٠٧٠) على سبيل المثال، قد أفاض في شرح العلوم الَّتي أتقنتها هذه الأمم، ولكننا لا نجد أنهم أتقنوا سوى علوم الفلك والنجوم والهندسة والحساب والجغرافيا والطبيعة والفلسفة[٥٠] أيْ أن الانشغال الرئيسي للذهن كان منصباً في محاولة تحديد الوجود الإنساني وعلاقة هذا الوجود بالطبيعة. وحينما يفرغ الذهن، ولو جزئياً أو مؤقتاً، من هذا الانشغال سوف نراه يبحث في محددات الربح، وتحليل جدلية تجديد الإنتاج الاجتماعي.

فلنستكمل إذاً برهنتنا على عدم تفرد الرأسمالية، ذات المركزية الأوروبية، وفقاً لمحور (ماركس- روزا- هيلبرونر) بالظواهر المدَّعى بأنها طارئة على المجتمعات المعاصرة. فلننتقل إلى العالم الوسيط.

---

(٥٠) انظر: صاعد الأندلسي، **طبقات الأمم**، تحقيق حسين مؤنس (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)

الفصل الثالث عشر
العالم الوسيط (الإقطاعي)

(١)

ونعني بالعالم الوسيط، المجتمعات الَّتي تكونت في رحم العالم القديم، وتميزت بالملكيات العقارية الكبيرة ودوران النشاط الإنساني فيها حول الأرض الزراعية، وسيطرة النشاط الزراعي، وما يرتبط به من حرف، على مجمل النشاط الاقتصادي للسكان. ويمكننا أن نحُدد العالم الإقطاعي زمنياً بالفترة الممتدة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر.

(٢)

فلنتوجه أولاً نحو شمال أفريقيا في القرن التاسع[١]، ولسوف نجد مجتمعاً متطوراً فعلاً يسوده الإنتاج من أجل السوق، والتبادل، كما تهيمن فيه النقود على مجمل النشاط الاقتصادي. سوف نقابل مجتمعاً غادر منذ قرون بعيدة جداً اقتصادات المنزل، وصار يعتمد على الريف في غذائه بشكل أساسي، وسنرى حركة السلع القادمة من المناطق الزراعية للبيع في المدينة، أيْ أن هناك ثمة فصل تاريخي ما بين الريف والمدينة. لقد أصبحت الحوانيت، المنظمة حكومياً، هي الأماكن الرسمية كيْ يعرض التاجر بضاعته، ومن المحتمل أن يكون هو الَّذي صنعها باستخدام قوة العمل المأجورة **(ن – و أ + ق ع – س – ن+Δ ن)** أو ربما يكون اشتراها ويعيد بيعها رغبةً في استرداد نقوده الَّتي دفعها في سبيل هذا الشراء، بالإضافة إلى ربح محدد **(ن – س – ن+ Δ ن)**، وقد نجد السلع الَّتي يعرضها تخص مُنتِج آخر. كما نلاحظ حركة السلع، أياً ما كانت أشكالها، يُصاحبها ظهور عُمال أُجراء وربما بالمعنى الَّذي سوف يطرح نفسه بعد ذلك بعدة قرون، أيْ ثمة إمكانية لوجود العمل المأجور، مثل عمال الطحن، والخبازين، والخياطين. وهؤلاء قد يَعملون بأيديهم كصناع مستقلين، أو يستخدمون عُمالاً

---

(١) انظر على سبيل المثال: يحيى بن عمر الكناني الأندلسي، **كتاب أحكام السوق**، في: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريشي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب** (الرباط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٩٨١)، ج٦، ص٤٠٠-٤٣٠.

مأجورين يستعملون أدوات ومواد صاحب الحانوت في سبيل الإنتاج، ولا يشاركون إياه في الربح. إنما لهم فقط الأجر. وليس هناك ما يعطل آداء قانون الحركة (**ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن**) أن نرى صاحب العمل يعمل بيده مع مستأجريه، طالما كنا بصدد قوة عمل مأجورة من جهة، وان المنتج ليس مِلك منتجه في النهاية من جهة أخرى.

فبغض النظر عن طبيعة العمل المأجور، في ظل نظام الطوائف الحرفية، وأنه يتم من أجل التعليم وإعداد العامل المأجور كيْ يكون معلماً أو أستاذاً بعد أن يتقن الصنعة، فبغض النظر عن ذلك فنحن أمام الصيغة العامة لقانون حركة رأسمال الصناعة(**ن — و أ + ق ع — س — ن + Δ ن**) والتصور الَّذي يرى المعلم يعمل بيديه مع عماله الأجراء، ولا يربح أكثر منهم، بعد سداد الأجور والضرائب، يغفل البحث في مصدر الأرباح الَّتي سدَّد المعلم منها الضرائب! فقد جاءت هذه الأرباح من عرق الشغيلة لديه! والمعلم الَّذي لا يستخدم شغيلة، الَّذين هم مصدر الربح والتراكم، ويعمل بيديه، لا يحصل على أرباح، إنما يتلقى **الأجر** في مقابل بيع قوة عمله للزبائن بعد حساب ثمن مواد العمل والمستهلك من أدوات العمل. يمكن أن نجد كذلك الخراز الَّذى يصنع الخف. إن هذا الصانع إنما ينتج سلعته، ليس من أجل الإشباع المباشر، وإنما ينتج من أجل لسوق، ويتأكد ذلك، بوجه عام، حين نلقي النظرة على حوانيت مدينة القيروان في القرن التاسع الميلادي، فسنجد حانوتاً يبيع أثواباً، أيْ أن هناك ثمة إنتاج للسوق وليس للإشباع المباشر، فتتبدى هنا قيمة المبادلة بجوار قيمة الاستعمال، بل ومن الممكن أيضاً أن نرى الأثواب المنتجة للسوق مكدّسة بداخل الحانوت لدرجة احتوائها لحشرات نتيجة هذا التكدس الراجع لفيض إنتاجي من نوع ما. باختصار، نحن أمام سوق وتداول نقدي وريف ومدينة وفصل تاريخي بينهما، مع وجود مجتمع مواز يمتهن الصيد، وبصفة خاصة صيد الحيتان، وثمة عمال وأجراء ورعاة وصنّاع، وأجور، وفنادق، ومطاعم، وتوريد، وضرائب، ودولة قوية تبسط رقابتها على النشاط الاقتصادي والمالي في المجتمع من أجل الحفاظ على الاستقرار، وثبات الأسعار في الأسواق وضمان التزامات المتعاملين من خلالها على اختلاف صفاتهم،

من مشترين وبائعين، وموردين، وصيارفة، وتُجار، وأجراء، وصناع، وعمال، وأصحاب الأعمال، وملّاك الحوانيت.[٢]

(٣)

والآن، فلنتوجه صوب المشرق الإسلامي في القرن العاشر، العصر الذهبي للحضارة الإسلامية. إذ سنجد اعتناء الخلفاء العباسيين بتحسين الصناعة[٣]؛ فلقد شيّد الخليفة المعتصم **المصانع** لصناعة الصابون بالدهون والعطور، وكانت بغداد تنتج شتّى أنواع الزيوت، كذلك أنشأ العباسيون مصنعاً للورق في بغداد، وجلبوا له الصناع وأرباب الحرف من مصر الّتي اشتهرت بهذه الصناعة. وكان ببغداد عدد كبير

---

(٢) في تدحل الدولة للتسوية بين الموازين والمكاييل أنظر كتاب السقطي في **الحسبة**، حيث يفصل المسألة ويصع لها قوانين دقيقة، وبعد أن يوضح حيل الفاسدين من الكيالين يقول:"وشأن المحتسب مع هؤلاء أن يختبر عليهم الطعام والمائعات كيال من أهل الثقة يستعمله مقدماً عليهم قد خبر منه النصح والتنبيه على المكايد والخدع والغيرة على المسلمين... وقيل في ذلك كله مثال يكون كالقانون في جميع الأكيال تنبيه على الجاري الآن بمالقه فالقدح يصدق من الكزبر اليابس الصحيح الطيب أحد عشر رطلاً والرطل ست عشرة أوقية والأوقية عشرون درهماً فضة إمامية، وثمن الربع الجاري بمالقه في الكيل يصدق من العسل الطيب الأندلسي في الغالب ثلاثة أرطال ونصف ومن الطيب العدوي ثلاثة أرطال وست أوقيات إلى ثلاثة أرطال، وربع من الزبيب رطلين وربع ومن الخل ثلاثة أرطال إلا ربع إلى رطلين ونصف ومن لبن الأغنام ثلاثة أرطال وربع ومن لبن الماعز ثلاثة أرطال وثلاث أواق...". انظر: Provençal, **Un Manuel Hispanique De Hisba**, op, cit, 29.

ويعد كتاب السقطي، في تصوري، بمثابة نقلة نوعية هامة في فكر الحسبة بوجه خاص، والتفكير المالي والاقتصادي آنذاك بوجه عام، وأهم ما يميز هذه النقلة هو التحرر من سلطة الفقه بصفة عامة، والفقه المالكي بصفة خاصة. والجدير بالذكر أن عمل المحتسبين قد تجاوز مراقبة الأسواق، والتلاعب بالأسعار، فشمل عملهم الريف، ومراقبة الطرقات، وتفتيش القوافل التجارية واستغلال العمال، ورجال الدولة لنفوذهم. انظر للمزيد من التفصيل: الحبيب الجنحاني، **المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرن العاشر الميلادي** (تونس: الدار التونسية للنشر،١٩٧٧)، ص٧١

(٣) كتب د. عبد العزيز الدوري:"... والشيء المعتاد في الصناعة هو حانوت يديره صانع واحد أو عائلة أو عدد من الشركاء. وقد يعمل الصانع في بيته، وقد يعمل بمفرده أو يكون معه عدد من المبتدئين يتدربون عليه ويساعدونه. وتتوقف سعة الحانوت من حيث عدد العاملين على نوع الصناعة وإمكانيات الصانع. فبعض المنسوجات مثلاً والسكر تحتاج صناعتها إلى عدد من المشتغلين. والمألوف بين الصناع المشاركة لا التشغيل، إذ يفضل أيّ صانع ذلك ولا يعمل أجيراً عند صانع آخر. وبينما يشتغل الصناع عادة لحسابهم ويبيعون إنتاجهم فهناك صناع يشتغلون لحساب الغير من المستهلكين مقابل أجور يومية أو حسب وحدة الإنتاج. ومن المهم للصانع أن تكون لديه الأدوات اللازمة والمواد الأولية، ولكن بعضهم، من الأجراء خاصة، قد يشتغل بأدوات ومواد مؤجريهم". عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص٨٧ . وكنا نود أن يثبت د. عبد العزيز الدوري في كتابه المذكور ما سبق وأن كتبه في بحثه المنشور في عام ١٩٥٩، حيث كان أكثر وضوحاً حين أجرى التفرقة بين الصناع الأحرار أو الّذين يمتلكون حوانيت صغيرة ويستعملون أجراء، والصناع المأجورين من قبل الدولة. انظر: عبد العزيز الدوري، **نشوء الأصناف والحرف في الإسلام** (بغداد: مجلة كلية الآداب، ١٩٥٩)، ص١٥٣. فالمشكلة أننا نجد البعض من الباحثين الجادين حقاً ينقلون عن د. الدوري دون مراجعة ناقدة، انظر مثالاً على ذلك النقل دون وَعيٍ ناقد: أحمد عبد الباقي، **معالم الحضارة الإسلامية في القرن الثالث الهجري** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩١)، ص٢٥٤.

جداً من المصانع حتّى قيل أنه كان بها أربعمائة رحى مائية وأربعة آلاف معمل لصنع الزجاج، وبضعة آلاف معمل لصنع الخزف. وقد عمل بهذه المصانع والمعامل مئات بل آلاف العمال والصناع والموظفين، الّذين يتلقون الأجور والرواتب، أيْ **يبيعون قوة عملهم** في مقابل وحدات النقد. كما ازدهرت في بغداد صناعة الأدوات الحديدية والخشبية المختلفة، كذلك كانت تصنع السفن والقوارب سواء الحربية أو التجارية أو الترفيهية.

كما أنشأ العباسيون، مثلما فعل الأمويون في دمشق من قبل، دور الطراز الّتي كانت تنتج ثياب الخليفة والوزراء وكبار رجال الدولة، كما كانت تنتج أيضاً للسوق الدولية ويمكننا أن نشاهد في هذه المصانع الصيغة **(ن – و أ + ق ع – س – ن + Δ ن)** وسوف نرى ذلك بشيء من التفصيل حينما نذهب إلى مصر المحروسة.

وبوجه عام، لدينا نص مهم، كتبه الفراء (١٠٥٩- ١١٣١) يوضح لنا معرفة المجتمع للعمل المأجور، بل والقيمة الزائدة النسبية والمطلقة، فقد كتب:"... وإذا تعدى مستأجر على أجير في نقصان أجر أو استزاده عمل... ولو قصر الأجير في حق المستأجر فنقصه من العمل أو استزاده في الأجرة".[٤]

ولدينا نص آخر في غاية الأهمية أيضاً؛ ورد في كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر(القرن العاشر) إذ لا نجد فقط إشارة واضحة لقوة العمل المأجورة، إنما أيضاً إشارة إلى القيمة الزائدة، الّتي يتم إقتطاعها من الأجور، فقد كتب ابن قدامة:"لما أخذ أمر الفرس يضمحل. ودولتهم تضعف، وسلطانهم يهن، وتدابيرهم تفسد، وسياستهم تضطرب، فسدت نقودهم، فقام الإسلام ونقودهم من العين والورق، غير خالصة فما زال الأمر على ذلك إلى أن اتخذ الحجاج دار الضرب، وجمع فيها الطباعين، فكان المال يضرب للسلطان مما يجتمع له من التبر... ثم أذن للتجار في أن تضرب لهم الأوراق، واشغل الدار من فضول ما كان يؤخذ من الأجور وختم على أيدي الصناع والطباعين".[٥]

وسوف نجد لدى محمد القرشي (١٢٥٠- ١٣٢٩) ما يفهم منه أن العمل المأجور،

---

(٤) أبو يعلى الفراء الحنبلي، **الأحكام السلطانية** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣)، ص٣٠٢.

(٥) قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة**، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١)، ص٥٩.

قد يكون مأجوراً مياومة، أو، بمفهوم الموافقة، بالإنتاج أو بالقطعة:"فقد يوافق أكثر الصناع على أجرة معلومة كل يوم فيتأخرون عند الغدو وينصرفون قبل المساء".[٦]

ولدينا كذلك نص للسرخسي(٨٩٩-١٠٩٦) نفهم منه ليس إجارة قوة العمل فحسب، إنما معالجة أعمق لطبيعة الأجرة ذاتها، فقد كتب في **المبسوط**:"وإن استأجر أجيراً بذهب أو فضة يعمل له في فضة معلومة يصوغها صياغة معلومة فهو جائز، وكذلك الحلي والآنية وحلية السيف والمناطق وغيرها؛ لأنه استأجره لعمل معلوم ببدل معلوم، فلا تشترط المساواة بين الأجرة وبين ما يعمل فيه من الفضة في الوزن؛ لأن ما يشترط له من الأجرة، بمقابلة العمل، لا بمقابلة محل العمل".[٧]

(٤)

وفي فارس، في القرن العاشر والحادي عشر، نجد **المراكز الصناعية** الكبيرة؛ فنسيج الكتان في كازرون، ومعامل السكر وصناعة القطن في خوزستان، وفي مرو ونيسابور نسج الحرير. وفي سابور صناعة العطور.

كما وجدت **مصانع** الورق بدمشق وطبرية بفلسطين، وبطرابلس بالشام. وبوجه عام كانت المدن الكُبرى، مراكز صناعية منتجة لمختلف أنواع السلع من أجل السوق المحلية، والدولية أيضاً، وكانت الوحدات الإنتاجية الَّتي يمتلكها صاحب الرأسمال صغيرة إلى حد ما، ولكننا نجد أيضاً العمال المأجورين الَّذين يعملون في هذه الوحدات الإنتاجية، أما الصناعات على نطاق واسع، ويعمل فيها آلاف **العمال المأجورين، فهي** الَّتي تنتج للحكام أو للجيش كالترسانات والمشاغل الملكية، ومعامل السكر.[٨]

---

(٦) محمد بن الأخوة القرشي، **كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص٤٥٢. ولدى الشيزري:"ويكون غلمانهم وأجراؤهم صبياناً دون البلوغ، لأنهم يدخلون بيوت الناس على نسائهم". عبد الرحمن بن نصر الشيزري، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦)، ص٢٤. ولتكوين الوعي بشأن الخدمات المأجورة، بصفة خاصة في الأندلس، انظر: ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة**، في: **ثلاث رسائل أندلسية: في آداب الحسبة والمحتسب**، مما اعتنى بتحقيقه ودراسته الفنية واللغوية والتاريخية الاجتماعية إ. ليفي بروفنسال (القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٥)، ص٢٣،٢٢.

(٧) أبو بكر السرخسي، **كتاب المبسوط**، تحقيق عبد الله محمد حسن الشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠١)، ج١٤،ص٥٩.

(٨) انظر:

Albert Hourani, **A History of the Arab peoples** (Cambridge Harvard University press, 1991) =

(٥)

ومن المهم قبل أن نغادر المشرق الإسلامي في هذه المرحلة التاريخية أن نوضح أن الحركات الدينية قد بلغت أوجها في القرنين العاشر والحادي عشر. فقد كان الشعور الديني قوياً، آنذاك، بين الطبقات العامة، وقد تجلى هذا الشعور بظهور سلسلة فرق مترندقة منشقة منذ القرن الثامن حتّى الحروب المغولية، وقد اتصفت جميع هذه الفرق تقريباً بفلسفة اجتماعية ثورية وبصفة خاصة في القرنين العاشر والحادي عشر. فقد كانا مرحلتي تطور صناعي وتكتل حضري. فظهور نظام راق للبنوك في بغداد، نغطي فروعها الإمبراطورية، ساعد على تجهيز الدولة بالنقود، وعلى حفظ النقود بصورة عامة أساساً للاقتصاد. وقد أثر هذا على النمو الصناعي، فأنتج تمركزاً في الرأسمال والعمل. كما ولّد النمو السريع في الرأسمال مشاكل اجتماعية خطيرة، وحركات تحررية هددت عرش الخلافة نفسه، وفي مقدمة هذه الحركات كانت الحركة الإسماعيلية أو حركة القرامطة تبعاً لاسم أهم شعبها وأكثرها أهمية. ويمكننا أن نلاحظ الاهتمام الشديد الّذي أولته هذه الحركة لطبقات العمال وأصحاب الحرف؛ فمثلاً خُصص فصلٌ كامل في **رسائل إخوان الصفا**، كما ذكرنا، للنظر في الحرف اليدوية وتبويبها وتصنيفها.

وأهم ما يمكننا ملاحظته هو اختلاف وضعية أصحاب الحرف والنقابات تحت حكم الفاطميين، فقد كانت تمتع النقابات برخاء ملحوظ؛ إذ كانت معترفاً بها من الدولة، ويظهر أنها كانت تمتع بامتيازات كثيرة، وأنها لعبت دوراً مهماً في النشاط التجاري الّذي حصل في هذا العصر. وحينما قضى صلاح الدين على الخلافة الفاطمية سنة ١١٧١، وأعيدت مصر إلى الحكم السُني، جردت في الحال الطوائف الحرفية من أكثر حقوقها وامتيازتها وأخضعت لرقابة صارمة. فصارت النقابات تحت الحكم السني مضطهدة وخاضعة لقيود عدة ومحرومة من الحقوق القانونية. ولن يختلف الأمر تحت تحكم المماليك كما سنرى. ومن هنا يمكننا أن نفهم دور المحتَسب كموظف حكومي

= "The great cities were centres also of manufacture, producing staple goods for local market- textiles, metalwork, pottery, leather goods and processed foods- and goods of quality. . In general, units of production were small. The master would have a few workers and apprentices in his workshop; larger-scale industries were those producing for a ruler or aramt-arsenals, and royal workshops for textiles and the sugar factories of Egypt and some other places . " p 112.

تتركز مهمته الرئيسية في مراقبة أصحاب الحرف والطوائف الحرفية وقتل أية محاولة للعمل المستقل فيها منذ البداية، وتمدنا كتب الحِسبة الَّتي تم تأليفها بالأساس لتنبيه المحتسب، كأحد رجال النظام، لخطر أهل الصنائع وأحسن الطرق للسيطرة عليهم، بمادة ثرية نفهم منها عدم ثقة الدولة/النظام في الطوائف بوجه عام.[٩]

(٦)

وإذ ما توجهنا غرباً ناحية قرطبة[١٠] في حدود القرن العاشر والقرن الحادي عشر، فسوف نجد الأسواق، المتطورة، والّتي تسودها علاقات المبادلة النقدية المعممة من جهة، والتخصص وتقسيم العمل من جهة أخرى؛ فلقد وجدت الأسواق في أرجاء الأندلس؛ فهناك أسواق الزياتين، والعطارين، والخبازين، والسماكين، والشوائين، كما سنجد أسواقاً كاملة متخصصة في تجهيز وبيع الأطعمة للعاملين بالأسواق من عمال وحرفيين وتجار.

في الوقت نفسه نجد شتّى أنواع الصناعات والحرف، فهناك الصاغة والنجاريين والصباغين والخياطين والفخارين وغيرهم من أرباب الصناعات والحرف. وهؤلاء يستخدمون **الأجراء** الذين يدفعون لهم أجوراً نقدية. وكل ذلك يعني أننا أمام رأسمال، ومبادلة نقدية[١١] وإنتاج، وبيع وشراء، وأجر، وربح، وريع، وفائدة،... إلى آخر المظاهر الَّتي نراها بوضوح في أسواقنا اليوم. بل يمكننا أن نقول وبمنتهى الاطمئنان أننا أمام تناقض جلي بين اقتصاد حر بالمعنى الدقيق للكلمة من جهة، ورقابة صارمة من قبل الدولة من جهة أخرى.

---

(٩) برنارد لويس، **النقابات**، المصدر نفسه، ص٦٧٢.

(١٠) "وأعظم مدينة بالأندلس قرطبة وليس بجميع المعرب لها شبيه ولا بالجزيرة والشام ومصر ما يدانيها في كثرة أهل وسعة رقعة وفسحة أسواق ونظافة محال وعمارة مساجد وكثرة حمامات وفنادق". ابن حوقل، **كتاب صورة الأرض** (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص١١١.

(١١) قدّر بدرو شلميطا كمية النقد المتداول بنحو ١٨ مليون دينار سنوياً. كما قدر المدخول الكُلي الأندلسي في مطلع القرن التاسع ما بين ٣٦ و ٥٤ مليون دينار. انظر: بدرو شلميطا، **صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي**، في: **الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**، ترجمة مصطفى الرقي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ج٢، ص١٠٤١-١٠٦١.

(٧)

وتمدنا الوثائق الخاصة بالحملات الصليبية على الشرق الإسلامي، والّتي امتدت من القرن الحادي عشر حتّى القرن الخامس عشر، بمادة خصبة لتكوين الوَعيْ بشأن الدور التاريخي الجوهري الّذي لعبته هذه الحروب في التقابل التجاري والأهم التقابل الثقافي والمعرفي والحضاري[١٢] بين الشرق الإسلامي بحضارته العالمية، والغرب المسيحي الوريث التاريخي للمجد الإغريقي والروح الرومانية العظيمة. فلقد توغلت أساطيل البندقية وجنوه[١٣] والمدن التجارية في إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط حتّى تفي بالحاجات الملحة لنقل الأعداد المتزايدة للصليبيين من أوروبا (وغالبيتهم من الأقنان)، وفي نفس الوقت جاء استئناف التجارة مع الشرق نتيجة طبيعية للحروب الصليبية؛ لأن التجار الأوروبيين كانوا إما أن يصاحبوا الحملات المختلفة وإما أن يتبعوها ويفتتحوا أسواقاً جديدة في كل ميناء يتم فتحه في الشرق.

وبينما خصصت البندقية أسطولها التجاري للتعامل مع المركز التجاري في سوريا ومصر في الشرق، احتكرت جنوا المعاملات مع شمال أفريقيا والبحر الأسود. وعلى الرغم من أن الاتصال المباشر بين الشرق والغرب بدأ عن طريق الحرب فإنه كان من المقدّر له أن يخضع لطريق السلام في مجالي التجارة والثقافة. فقد تم إخضاع (القراصنة العرب!) أو على الأقل أوقفت هجماتهم عندما استعيدت جزائر سردينيا في عام ١٠٢٢ وكورسيكا في ١٠٩١ وصقلية في ١٠٥٨-١٠٩٠، وكانت هذه الجزر تستخدم كقواعد

---

(١٢) "وإنما اشرنا لهاته الحروب والفرسان لبيان ما لها من الدخل في التمدن الأورباوي فإن مؤرخيهم يقولون أن تلك الحروب وان هلكت فيها نفوس عديدة وأموال لهم منها انهم من ذلك الوقت شرعوا في ترتيب العساكر وتعلموا بمواصلتهم لأهل المشرق صناعة التجارة والزراعة ونحو ذلك وتخلقوا بأخلاق الحضر وتعودوا بالأسفار لاستكشاف أحوال الأقطار فاطلعوا على أحوال آسيا المتوسطة وأحوال الصين... وبالجملة فبالسبب المذكور وهو مخالطة الأورباويين للأمة الإسلامية المتقدمة عليهم في التمدن والحضارة كان ابتداء التمدن عندهم لا سيما في القرن الثالث عشر ثم تهذب حتّى وصل إلى ما هو مشاهد اليوم". خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١)، ص٥٢.

(١٣) "... جمع أهالي جنوا ثروات ضخمة نافست ثروات البندقية. وتعطينا مؤرخة من حنوا في القرن الرابع عشر أمثلة على ثراء حنوا فيما وراء البحار. فقد كان حجم سفينتين من جنوا في مياه البحر الأسود في ١٣٣٠، ١٣٤٤ يكشف عن مظاهر مدهلة لمدى ثراء تجار جنوا فيما وراء البحار. فقد كان هناك سفينة تحمل بضائع قيمتها ٤٦٠ ألف جنيه إسترليني، وأخرى تحمل ما قيمته ٤٧٠ ألف جنيه إسترليني. وفي ظل الظروف العادية استطاع بعض التجار أن يضاعفوا ثرواتهم أو أكثر في سنة واحدة. وكان ممثلون من مصر يقيمون في البندقية وفي بعض المراكز التجارية الأخرى، ليصدروا خطابات توصية نظير أجر معين وهو ما يُعادل جواز السفر في النظام القنصلي". انظر: سوريال، **الحروب الصليبية**، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

وخلايا للراحة لسفن الرحالة المسلمين من شمال أفريقيا وإسبانيا. كل ذلك أدى إلى ازدهار بعيد المدى في المدن التجارية، كما أدى إلى نهضة المجتمعات في جنوب أوروبا، وكذلك إلى إقامة اتحادات تجارية في الشمال لتوزيع السلع عبر أوروبا، وكانت البندقية وجنوه وبيزا في مقدمة هذه المدن في شمال إيطاليا. أما اتحاد ميلانو الَّذي ضم مدن سهل لمبارديا الأخرى مثل برجامو، وبرشه، وكريما، فقد قام أساساً لمعارضة الإمبراطور فريدريك بربارت، ولكنه لعب دوراً اقتصادياً في النهضة التجارية. وفي جنوب إيطاليا انتعشت نابولي، وسالرنو، وأمالفي، وباري. على حين اكتسبت بالرمو في جزيرة صقلية موقعاً بالغ الأهمية. وفي فرنسا بلغت مارسليا، ومونبلييه، وناربون، مبلغ الشهرة في تاريخ متأخر، وكذلك برشلونة، وكتالونيا في شمال إسبانيا.

(٨)

ولنبطيء السير الآن قليلاً في مصر المحروسة؛ كيْ نبدأ رحلتنا بالدولة الطولونية (٨٦٨-٩٠٥) فلقد قامت في مصر في عهد الطولونيين مجموعة من الصناعات الَّتي تبرهن بجلاء على الرواج الاقتصادي في هذه الفترة، وكانت صناعة النسيج من أهم هذه الصناعات. هذه الصناعة نمت في مدن تنيس وبهنسا والأشمونيين ودمياط وأخميم وأسيوط، وفيها كان ينسج الكتان والصوف والقطن، أما الأقمشة الحريرية فكانت تصنع في الإسكندرية وديبق. وقد ذكر ابن عبد ربه، في **العقد الفريد**:"ان في تنيس الَّتي كان بها خمسة آلاف مغزل، مصنعاً يعمل من أجل الخليفة".[١٤]

وسوف يحدثنا ابن بسام المحتسب، فيما بعد، عن تنيس بما يمكننا أن نعرف منه كيف كان استخدام قوة العمل المأجورة يتم على نطاق متسع في هذه الصناعة، إذ كتب ابن بسام:"وفيها من المناسج الَّتي تعمل فيها الثياب خمسة آلاف منسج: عدد عمالها عشرة آلاف نفس".[١٥]

---

(١٤) مشار إليه في: **دائرة المعارف الإسلامية** (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ١٩٩٨)، ج٢٢، ص٦٨٢٣.

(١٥) محمد بن بسام المحتسب، **أنيس الجليس في أخبار تنيس** (القاهرة: مكتبة الثقافة،٢٠٠٢)، ص٣٧. ونستطيع أن نعرف من ابن ميسر كيف كان يتم تعبئة وتغليف المنتجات الَّتي تخرج من تنيس، وكيف كان يوضع على كل صندوق كل البيانات التجارية التي تتعلق بمحتواه من نوع المنتج ومواده وتاريخ صنعه. انظر: تاج الدين بن ميسر، **المنتقى من أخبار مصر**، انتقاه تقي=

كما كانت هناك **المصانع حكومية**، إلى جوار **المصانع الخاصة**، يطلق عليها دار الطراز تقوم بنسج ثياب الأمراء وكبار رجال الدولة. وكان لهذه المصانع، الَّتي كانت تستخدم عدداً كبيراً من العمالة المأجورة،[١٦] مديرون فنيون يتقاضون مرتباتهم من الدولة. وكانت هذه المصانع، العامة والخاصة، مصدر ثراء للدولة بوجه عام، فلم تكن كل المنتجات الَّتي تنتج في مصانع الحكومة، بيد العمال المأجورين، توزع ككساء للخليفة وأعوانه وكبار الرجال في الدولة من ساسة وعمال وفقهاء ورجال إدارة... إلخ، إنما كان جزء كبير من الإنتاج يخصص للتصدير.

ويروي لنا تقي الدين المقريزي (١٣٦٤-١٤٤٢) الَّذي أفاض في الحديث عن تنيس بالذات، أن دور الطراز كانت تدر على الدولة الأموال الطائلة بفضل منتجاتها النفيسة؛ فلقد تمكنت مدن تنيس ودمياط والأشمونيين أن تؤدي من بيوت مالها لخزينة الدولة في يوم واحد ٢٠٠ ألف ديناراً، وذلك في عهد الوزير الفاطمي ابن كلس، وكان المصروف على خيوط الذهب يبلغ عادة ٣١ ألف ديناراً، وقد بلغ في عهد الآمر بأحكام الله ٤٣ ألف ديناراً.[١٧]

والظاهر أن الأمور قد تبدلت بعض الشيء في عهد سلاطين المماليك، إذ نجد ابن خلدون يذكر أن المنسوجات وثياب الطراز لم تعد تصنع في المصانع ودور الطراز

= الدين أحمد المقريزي، حققها وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهارسها أيمن فؤاد سيد (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨١)، ص٨١. ولكن المقدسي يوضح أن الضرائب كانت قاسية فلم يقتصر الأمر على مراقبة عمال السلطان للجودة أو سلامة التعبئة والتغليف الَّتي يقوم بها العمال المأجورون، إنما الأصل في وجودهم هو تحصيل الضرائب عند المبيع. انظر: المقدسي المعروف بالبشاري، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** (طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة ليدن، ١٩٠٩). كتب المقدسي:" أما الضرائب فثقيلة بخاصة تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل وأما الثياب الشطوية فلا يمكن للقبطي أن ينسج شيئاً منها إلا بعد ما يختم عليها بختم السلطان ولا أن تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليهم وصاحب السلطان يثبت ما يُباع في جريدته ثم تحمل إلى مَن يطويها ثم إلى مَن يشدها بالقش ثم إلى مَن يشدها في السفط وإلى مَن يحزمها وكل واحد منهم له رسم يأخذه، ثم على باب الفرضة يؤخذ أيضاً شيء، وكل واحد يكتب على السفط علامته ثم تفتش المراكب عند إقلاعها ويؤخذ بتنيس على زف الريت دينار ومثل هذا وأشباهه ثم على شط النيل بالفسطاط ضرائب ثقال...". ص٢١٣.

(١٦)"وكان أجر الفرد منهم نصف درهم كل يوم وهو مبلغ لا يكفي للوفاء بأقل الحاجات الضرورية للمعيشة" **دائرة المعارف الإسلامية**، المصدر نفسه، ص٦٨١٧. وفي أنواع الشغيلة المأجورين في دار السك أيام الأيوبيين، وهم: المشارف، والشاهد، والنقاش، والمقدم، والصراب، والسباك. انظر: منصور بن بعرة الذهبي الكاملي، **كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية**، تحقيق عبد الرحمن فهمي(القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٦٦)، ص٩٠-٩٣.

(١٧) المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ج٢، ص٦.

في القصر، فقد أوقفت الدولة إنتاجها في منشآتها الخاصة، وأصبحت تطلب حاجتها، الّتي اقتصرت على الكساوي المنسوجة من الحرير والذهب الخالص، من بيوت النساج، أيْ انها صارت تعتمد على الموردين. ولكننا في جميع الأحوال نجد عند ابن خلدون وصفاً دقيقاً نفهم منه أن دار الطراز كانت مشروعاً رأسمالياً، بالمعنى الفني للكلمة، مملوكاً للدولة ويستخدم العُمال الأجراء الّذين يُشرف عليهم ويدفع لهم أجورهم أحد رجال الدولة المقربين من مؤسسة الحكم، كتب ابن خلدون: "... وكانت الدور المعدّة لنسج أثوابهم في قصورهم تُسمى دور الطراز. وكان القائم على النظر فيها يُسمى صاحب الطراز ينظر في أمور الصباغ والآلة والحاكة فيها واجراء أرزاقهم وتسهيل آلاتهم ومشارفة أعمالهم وكانوا يقلدون ذلك لخواص دولتهم وثقات مواليهم".(١٨)

ولدينا نص مهم لابن المأمون (القرن الحادي عشر) نعرف منه مقدار الأجرة الّتي يقبضها النساج:"... بدلة خاص جليلة مذهبة ثوبها موشح مجاوم مذايل عدتها باللفاتين إحدى عشرة قطعة السلف عنها مائة وستة وسبعون ديناراً ونصف، ومن الذهب العالي المغزول ثلاثمائة وسبعة وخمسون مثقالاً ونصف كل مثقال أجرة غزله ثمن دينار".(١٩)

وبخصوص **الأجر**، بوجه عام، فلدينا نص مكتوب على ورق بردي، لا يقل أهمية عن نص ابن المأمون، يرجع تاريخه إلى القرن التاسع، وهو محفوظ بدار الكُتب المصرية (لوحة ١٢) وهو عبارة عن عقد استخدام عامل مأجور، أَيْ عقد بيع لقوة العمل، فالأمر إذاً على ما يبدو له أهمية اجتماعية تستدعي التوثيق، كما تتبدى أهمية النص من جانب آخر في أنه يمثل وثيقة مهمة نعرف منها قيمة الدينار آنذاك:"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما استأجر سعيد بن عيسى استأجر هارون بن بقام شهرين كاملين على أن يعمل له عمل الفول وعلى أن يعطيه في هذين الشهرين سدس دينار لكل شهر درهمين وأول يوم من الشهر أول يوم من كهيك من شهور العجم من سنة متين وسبعة وعشرين شهد على ذلك أيوب بن موسى وكتب شهادته ومحمد بن أيوب وكتب بخطه وليد بن مسلم القرشي وكتب شهادته بخطه".(٢٠)

---

(١٨) ابن خلدون، **المقدمة**، المصدر نفسه، ص٥٤٥.

(١٩) ابن المأمون البطائحي، **نصوص من أخبار مصر**، حققها وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهارسها أيمن فؤاد سيد (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٣)، ص٥٦.

(٢٠) أدولف جروهمان، **أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية**، ترجمة حسن ابراهيم حسن (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٤)، ج٥، ص١٥٩.

كما توجد لدينا بردية أخرى (لوحة ١٣)، ترجع إلى القرن العاشر الميلادي توضح أن الخدمات أيضاً كانت مأجورة نقداً، إذ نجد بردية تعيين خادم مسجد حُددت أجرته السنوية بثلاثة دنانير ونصف، كما حددت واجباته واختصاصاته بدقة.(٢١)

ولدينا أيضاً بردية ثالثة (لوحة ٢٢)، تعود إلى القرن العاشر كذلك، نجدها تذكر أن أحد العمال يتقاضى أجراً عن عمله مقداره ديناراً في الشهر.(٢٢)

ونعرف من المقريزي، وهو يروي قصة ضرب الدينار الأحمدية في عهد الدولة الطولونية. كيف كان العمل مأجوراً؛ إذ كتب المقريزي:" ثم أمر لكل رجل كان يعمل بمائتي دينار منه، وأنفذ بأن يوفى الصناع أجرهم...".(٢٣)

ومن الصناعات المهمة الَّتي عرفت في عهد الدولة الطولونية صناعة الأسلحة، وكانت دار الصناعة، الَّتي كانت بالأساس تتخصص في صناعة السفن، هي الَّتي تقوم بصناعتها. كما عرفت مصر في ذلك العهد صناعة الصابون وصناعة السكر. وكان أكثر الصناع المأجورين من المصريين.(٢٤)

وفي عهد الفاطميين (٩٥٣-١١٧١) استخدمت أساليب جديدة في الصناعة، ولم يعد عمل المصانع مقصوراً على إمداد الجيش والأسطول الفاطمي بالسلاح والعتاد الحربي والملابس لطوائف الجند، بل تنوعت المنتجات لسد حاجة الخلفاء والوزراء ورجال الدولة وغيرهم. واحتلت صناعة السكر مكانة متميزة.(٢٥)

وكانت صناعة النسيج أيضاً من الصناعات الَّتي تابعت ازدهارها بعد أن تنوعت أصنافها وأشكالها. وكانت القاهرة في عهد الفاطميين مركزاً رئيسياً لصناعة المنسوجات

---

(٢١) **أوراق البردي العربية**، المصدر نفسه، ج٢، ص٩٩.

(٢٢) **أوراق البردي العربية**، المصدر نفسه، ص١٠٢.

(٢٣) المقريزي، **شذور العقود**، المصدر نفسه، ص١٣٧. وانظر أيضاً: **اغاثة الأمة بكشف الغمة: تاريخ المجاعات في مصر** (حمص: دار ابن الوليد، ١٩٥٦)، ص٤٨.

(٢٤) على إبراهيم حسن، **مصر في العصور الوسطى: من الفتح العربي إلى الفتح العثماني** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧)، ص٣٦١-٣٦٥.

(٢٥) "وكانت صناعة السكر في ظل الفاطميين ذات طابع رأسمالي أكيد". أيمن فؤاد سيد، **الدولة الفاطمية في مصر: تفسير جديد** (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠)، ص٤٨١.

الحريرية. كذلك تقدمت صناعة الزجاج والخزف وكانت الفسطاط من أكبر مراكز صناعة الزجاج. ومن البلاد الَّتي اشتهرت بهذه الصناعة أيضاً الفيوم والأشمونيين والاسكندرية.[٢٦] وعمل في هذه المصانع مئات بل آلاف العمال المأجورين نقداً.

ويمكن القول أن أجور العمال والحرفيين والصناع لم تكن واحدة؛ إنما تفاوتت تبعاً لنوع النشاط وأهميته عند الحكام الفاطميين من جهة، وتبعاً للملكية الخاصة أو التبعية للدولة من جهة أخرى، فقد كانت أجور الصناع المأجورين في دار الطراز الحكومي أفضل بكثير مما يقبضه زملائهم العمال في الدور الأهلية.[٢٧]

وكان لكل طائفة من الصناع وأرباب الحرف عريف[٢٨] يتولى أمورهم، ويشترط فيه أن يكون على دراية بأمور الصناعة أو الحرفة الَّتي يشرف عليها ومشهوداً له بالثقة والأمانة، وكان العريف، نظراً للوضع المختلف للنقابات في المشرق، كما سنرى، بمثابة عين المحتسب يطلعه على أخبار أهل صنعته، ويدله على مواطن الغش والتدليس الَّتي قد يلجأ إليها البعض لغش الصنعة أو السلعة. وكانت الدولة تستخدم الأجراء من أرباب الحرف من غير موظفيها، وفي هذه الحالة كان يحصل العامل على أجر مقابل ما أداه من عمل.

وفي عهد الدولة الأيوبية (١١٧٤-١٢٥٢)، وبشأن الأرض بوجه خاص؛ فقد كان الشكل السائد للملكية الإقطاعية يتميز بالملكية الحكومية، فالحكومة لم تقم بدورها العادي كمالك أعلى للأرض فقط، بل قامت أيضاً بدور المستغِل المباشر للمنتجين المباشرين. وكما نفهم من كتابات المقريزي فإن الوسيلة الرئيسية للانتفاع بأرض الدولة هي التأجير مقابل الالتزام، ولكن مع بداية حكم الأيوبيين تحول إقطاع الالتزام إلى الإقطاع الَّذي يعني المنح الإقطاعية الحربية.

---

(٢٦) محمد جمال الدين سرور، **الدولة الفاطمية في مصر: سياستها الداخلية ومظاهر الحضارة في عهدها** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥)، ص١٥٣-١٧٦.

(٢٧) للمزيد من التفاصيل: زكي محمد حسن، **كنوز الفاطميين** (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)

(٢٨) المقريزي، **اغاثة الأمة**، ص١٨.

ويمكن القول أن النظام الإقطاعي الحربي في مصر في ذلك العهد شأنه في ذلك شأن دول الشرق الأدنى الأخرى في العصور الوسطى؛ كان يتميز تقريباً بالغياب الكامل لحيازة الملكية الخاصة للإقطاعي، فعلى سبيل المثال من المعروف أن السلطان صالح نجم الدين أيوب ألقى في السجون بكثير من الأمراء المشتبه في ثقتهم، وذلك عند اعتلائه العرش، ثم قام بإعادة توزيع إقطاعاتهم على المماليك.[٢٩]

وعلى الرغم من سيادة الإقطاع على هذا النحو إلا أننا نجد جميع مظاهر التداول النقدي والسلعي، والأرباح، والرأسمال،[٣٠]... إلخ، فقد تجاوزت الأرض الدور الَّذي

---

(٢٩) ل. أ. سيمينوفا، **صلاح الدين والمماليك في مصر**، ترجمة حسن بيومي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨)، ص٤٣.

(٣٠) فبشأن أثمان السلع كما تطرح في السوق، فلسوف يتناول القلقشندي (القرن الرابع عشر) الظاهرة، موضحاً أن الأثمان على ثلاثة أنواع: النوع الأول: الدنانير المسكوكة مما يضرب بالديار المصرية، أو يأتي إليها من المسكوك في غيرها من الممالك من الذهب أو دنانير الروم والبلاد الإفرنجة. النوع الثاني: الدراهم النُّقْرة، ويكون ثلثاها من فضة وثلثها من نحاس، وتُطبع بدور الضرب بالسكة السلطانية. النوع الثالث: الفلوس، وهي صنفان: مطبوع بالسكة، وغير مطبوع، فأما المطبوع فيعتبر كل ثمانية وأربعين فَلْساً منها بدرهم من النُّقْرة. أما غير المطبوعة فنحاس مكسر من الأحمر والأصفر." وحين ينتقل إلى الأسعار يقرر أن لكل سلعة سعرها الخاص بها، إذ ينقل عن المقر الشهابي قوله:" وأوسط أسعارها في غالب الأوقات أن يكون الإردب القمح بخمسة عشر درهماً، والشعير بعشرة، وبقية الحبوب على هذا الأنموذج؛ والأرز يبلغ فوق ذلك؛ واللحم أقل سعره الرطل بنصف درهم، وفي الغالب أكثر من ذلك؛ والدجاج يختلف سعره بحسب حاله، فجيده الطائر منه بدرهمين إلى ثلاثة، والَّلون منه بدرهم واحد؛ والسكر بدرهم ونصف، وربما زاد، والمكرر منه بدرهمين ونصف." أبو العباس بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى** (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣) ج١٣، ص ٤٣٦-٤٤٣. ويذكر ابن تغري بردي (١٤١٠-١٤٧٠) حوادث سنة خمس وخمسين وثمانمائة؛ ويرصد أسعار السلع في مصر:" والأسعار في زيادة عن الحد، فالقمح بألف وخمسمائة درهم الإردب والفول والشعير بنحو ألف درهم الإردب... والدقيق العلامة بخمسمائة درهم، والتبن بخمسمائة درهم، والجبن الأبيض الجاموسي بأحد عشر درهماً الرطل، وأجرة طحن الإردب القمح بمائة وعشرين درهماً الأردب، والثمن بثلاثين الرطل، والعسل النحل بنحو ذلك. والأرز بأربعة وعشرين درهماً القدح والخبز بثمانية دراهم". جمال أبو المحاسن بن تغري بردي، **حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور**، تحقيق فهيم محمد شلتوت (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٠)، ص٢٥٨. بل وحتى على الجانب الآخر، أي في أوروبا، (في أظهر نظم الإقطاع) يمدنا الجدول الاقتصادي لفرنسوا كينيه بفكرة ممتازة عن دور الرأسمال(**م ع + ا ع + ق ع**) وقانون حركته (**ن - و ا + ق ع - س -- ن+Δ ن**) في الاقتصاد الإقطاعي نفسه، إذ يعد الجدول الاقتصادي، كما ذكرنا، النموذج الأعمق تعبيراً عن تحول النقود إلى رأسمال حتى في ظل النظام الإقطاعي المبني على الزراعة، الَّتي يعتبرها كينيه العمل الوحيد المنتج. إذ على مستوى البدء في النشاط الاقتصادي يوضح كينيه أنه من اللازم وجود قدر من الرأسمال **Avances Annulles** للحصول على المواد الأولية الَّتي يجري تحويلها أثناء عملية الإنتاج وقدر آخر من الرأسمال **Avances Primatives** للحصول على أدوات الإنتاج المعمرة الَّتي تستخدم في أكثر من عملية إنتاجية كالمباني والأدوات، وقدر ثالث من الرأسمال الَّذي يلزم لاستصلاح الأرض وتحسينها وشق الترع والمصارف. وعقب إتمام العملية الإنتاجية يتمكن العمل الزراعي من تحقيق فائض. هذا الفائض سيتم توزيعه من خلال نوعين من التدفقات: تدفق عيني، وآخر نقدي. ويتم توزيع وتداول الناتج بشكليه بين الطبقات الاجتماعية الثلاث الَّتي حددها كينيه، وهي الطبقة المنتجة والَّتي اعتبرها ممثلة في طبقة المزارعين، وطبقة كبار الملاك وهم الملك والحاشية وكبار رجال الكنيسة، والطبقة العقيم وهي الَّتي تضم أصحاب المهن والحرف وغيرهم من الذين لا يضيفون إلى الناتج. فالنجار مثلاً، يمكننا أن نراه في نظر كينيه غير منتج لأنه لا يضيف إلى الناتج؛ فكل ما يفعله هو إعادة تشكيل مادة موجودة سلفاً في الطبيعة، على العكس من العامل الزراعي الَّذي =

تؤديه في غرب أوروبا كمظهر للثراء الاجتماعي والسلطة، إلى تأدية دور اقتصادي أكثر إيجابية.

وفي عصر المماليك (١٣٨٢- ١٥١٧) كانت مصر "إقطاعية بمعنى الكلمة"(٣١) فقد قسمت أراضي مصر إلى أربعة وعشرين قيراطاً، اختص السلطان منها بأربعة قراريط، واختص الأمراء بعشرة، والعشرة الباقية كانت نصيب الجنود.(٣٢)

وكان الإقطاع، كما جاء في الشروح على المقريزي، أمراً شخصياً لا دخل لحقوق الملكية أو لأحكام الوراثة فيه، بمعنى أنه كان من المفترض أن المقطع يحل محل السلطان في أن يتمتع بغلات الإقطاع وإيراده فحسب، فإذا مات المقطع أو أخل بشروط الإقطاع، جاز للسلطان أن يستولي على إقطاعه فوراً.(٣٣)

= يضيف إلى الناتج الاجتماعي السنوي ويحقق بعمله فائض زراعي، يستخدم جزء منه في تجديد الإنتاج، وجزء آخر يستخدم، بعد بيعه وتحويله إلى نقود، في دفع الريع إلى كبار الملاك العقاريين. إن ما نستخلصه من الجدول الاقتصادي بوجه عام هو، وفي ظل الإقطاع، وجود النقود التي سوف تكتسب صفة الرأسمال، كما توجد قوة عمل مأجورة، وطبقة منتجة للفائض، وطبقة أخرى تعيش على هذا الفائض، العيني والنقدي، دون مشاركة في العملية الإنتاجية. انظر:

Francois Quesnay, **Tableau Economique** (Paris: A La Institut National de Etudes d Emographiques, 2005) p.421.

وفي الأفكار المركزية لفكر الطبيعيين، التي يمكن حصرها في: القانون الطبيعي، والناتج الصافي، وتداول الثروة، مع شرح واف للجدول الاقتصادي، انظر:

Henri Denis, **Histoire De La pensee Economique** (Paris: Presses Universitaires de France, 1966) p169-177.

(٣١) سعيد عبد الفتاح عاشور، **العصر المماليكي في مصر والشام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص٣٦٠.

(٣٢) "إن أرض مصر كانت قد قسمت على أربعة وعشرين قيراطاً، أفرد منها للسلطان أربعة قراريط، وجعل للأمراء ورسم الاطلاقات والزيادات عشرة قراريط، وجعل لأجناد الحلقة عشرة قراريط". تقي الدين المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦)، ج١، ق٣، ص٨٤٢. وذكر ابن إياس:" ان الجند عندما اشتكوا قلة نصيبهم زادهم السلطان قيراطاً على العشرة فأصبحوا أحد عشر قيراطاً وللرعية تسع ضمها السلطان إليه واستحلها لنفسه فكان نصيبه كان في الواقع ثلاثة عشر قيراطاً". **تاريخ ابن إياس**، ص١٣٧.

(٣٣) الفرضية المنهجية التي يمكن تقديمها هنا هي أن الإقطاع في الشرق لا يختلف، كما يدعى، عن الإقطاع في الغرب. بل هو نمط إنتاج واحد: إقطاعي. إذ يمكن أن نعقد مقارنة بين الإقطاع في الشرق الإسلامي والغرب اللاتيني في ضوء ما لدينا من مصادر تؤكد لنا أن جوهر الإقطاع لا يختلف في الشرق عنه في الغرب: منتج مباشر مستغل. نخبة حاكمة مستغلة. ريع عيني ينقل إلى مخازن الملاك. ريع نقدي يتدفق إلى خزائنهم. قد يتغير الشكل. قد يتغير اسم المستغل وصفته. قد يختلف مكان الاستغلال. قد تتبدل الالتزامات. ولكن تظل الروح واحدة لا تتغير، والقواعد الكلية واحدة لا تتبدل. "المجتمع الإقطاعي حيثما يكون في الشرق أو الغرب مجتمع جامد طبقي البنيان والمظهر والمخبر، وحقوق الفرد في هذا المجتمع تختلف بحسب الطبقة التي ينتمي إليها الفرد نفسه، والعلاقة بين الطبقات نفسها تختلف باختلاف وضعها في المدرج الإقطاعي، ولذا استطاع السبكي =

= والقلقشندي والمقريزي تقسيم المجتمع المملوكي في سهولة، ومن زوايا مختلفة". انظر: إبراهيم علي طرخان، **النظم الإقطاعية: في الشرق الأوسط في العصور الوسطى** (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص٢٩٩. ولمن يهوون القول باختلاف الإقطاع في الشرق عن الإقطاع في الغرب، يمكننا بوجه عام أن نسايرهم، ونلاحظ أمرين: الأمر الأول بشأن الحيازة، والأمر الثاني بشأن إنتقال الأرض بالوفاة إلى الورثة. والأمران نتصور أنهما في غاية الشكلية. ولا بأس من إيضاحهما، وقبل ذلك نذكر أن الماوردي (٩٧٤-١٠٥٨) كتب:"وإقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره، ولا يصح فيما تعين فيه مالكه وتميز مستحقه. وهو ضربان: إقطاع تمليك وإقطاع استغلال. فأما إقطاع التمليك فتنقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثة أقسام: موات وعامر ومعادن، فأما الموات فعلى ضربين: أحدهما ما لم يزل مواتاً على قديم الدهر فلم تجز فيه عمارة ولا يثبت عليه ملك... والضرب الثاني... ما كان عامراً فخرب فصار مواتاً عاطلاً وذلك ضربان: أحدهما ما كان جاهلياً كأرض عاد وثمود فهي كالموات الذي لم يثبت فيه عمارة ويجوز إقطاعه... والضرب الثاني ما كان إسلامياً جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتاً عاطلاً... وأما العامر فضربان: أحدهما ما تعين مالكه فلا نظر للسلطان فيه إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال. والقسم الثاني من العامر: أرض الخراج... والقسم الثالث: ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب". الماوردي، **الأحكام السلطانية والولاية الدينية** (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص١٩٥-٢٠٠. وقارن: إبن إياس، **نزهة الأمم في العجائب والحكم**، تحقيق محمد زينهم محمد عزب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص١٣٥. فمن الواضح، وفقاً لنص الماوردي، أن الإقطاع في الشرق يجد له سنداً تنظيمياً وغطاء أيديولوجياً، على خلاف الإقطاع في الغرب الّذي فرضه الظرف التاريخي. وإذ كان هذا وجه إختلاف، فوجهان آخران لدينا: فبصدد الحيازة: لم يكن للحائز في الشرق سوى سلطة استغلال وانتفاع دون التصرف؛ لأن المالك الوحيد للأرض جميعها، فيما عدا بعض الاستثناءات، هو الخليفة. الّذي يستطيع أن ينزع الملكية وقتما شاء ممن يشاء، فمثلاً كانت بعض أراضي الشرقية والبحيرة موهوبة بمثابة إقطاعات للبدو من قبيلتي جرام وصليب اللّتين كانت فرقهما تدخل في عداد الجيش النظامي، غير أن السلطان صلاح الدين نزع هذه الإقطاعات منهما عقاباً لهم على عقد صفقة سرية من الحبوب مع الصليبيين . المقريزي، **السلوك** (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦) ج٢. ص٦٤، ٦٥. كما نزع السلطان الكثير من إقطاعات الأكراد كعقاب لهما على هزيمتها في الرملة في عام ١١٧٧. المقريزي، **الخطط**، المصدر نفسه، ج٢، ص٧١. أما عن انتقال الحيازة بالوفاة إلى الورثة، فقد كانت الأرض، في غرب أوروبا، تنتقل إلى أكبر الأبناء الذكور، وهو الأمر الذي كان له نتائج غاية في الخطورة على النظام الإقطاعي نفسه. أما في الشرق فالإقطاع سواء كان في مصر أو سوريا يمكن أن يتحول وفقاً للوظيفة الحربية، ويخبرنا ابن عبد الظاهر أن إقطاع الأمير شهاب الدين القمري انتقل لابنه بعد موته، ولكن إقطاع الأمير شرف الدين الّذي وقع في الأسر على يد الصليبيين في بداية ١٢٦١، استبقاه السلطان لإخوته. والمقريزي في عام ١٢٦٥ يستشهد بنص مرسوم بيبرس الخاص بتوزيع الإقطاعات على الأمراء في الريف والقرى الّتي تقع حول المناطق التي تم نزعها من الصليبيين في قيسارية وأرسوف؛ علاوة على أنه يؤكد على الطبيعة الوراثية لهذه الأوضاع. وإعادة توزيع الإقطاعات بالشكل الوراثي يرجع في الأغلب للعادات الموجودة الخاصة بأمراء المماليك الكبار، الّذين لا يمكنهم أن يرثوا وظائف أبائهم وبالتالي إقطاعاتهم. والمصادر تؤكد أن عزل الأمير أو وفاته تستتبع إعادة توزيع إقطاعه على الآخرين، وكان المحاربون يتعرضون لفقد إقطاعاتهم إذا ما ارتكبوا ما يخالف القواعد المتوارثة. على ذلك، قد يتبدى الاختلاف في النشأة ربما أو التنظيم أو عوامل التطور والإنهيار، ومع ذلك يمكننا أن نرى نشأة الإقطاع في الشرق مشابهة، في بعض الأحيان، لما حدث في الغرب اللاتيني؛ إذ نجد أن من أهم الأسباب الّتي أدت إلى ازدياد عدد الضياع عند الخلفاء وذويهم، نظام الإلجاء؛ فقد كان الأهالي الضعفاء يقومون بإلجاء ضياعهم إلى الأقوياء من أقارب الخليفة أو الوزراء أو كبار رجال الدولة، للتخلص من جباة الخراج الّذين كانوا يغضون النظر عن هذه الأراضي الملجأة فلا تخضع لجبايتهم. وبذلك يخف الخراج عن أصحاب الضياع الضعفاء، وبمرور الزمن تصبح هذه الضياع ملكاً للملجأ إليه، في حين أن وضع المالك الأصلي يتبدل إلى حالة مزارع في الأرض. وترجع هذه الطريقة، فيما يبدو، إلى العصر الأموي، حيث ألجأ الكثير من الفلاحين أراضيهم إلى مسلمة بن عبد الملك بن مروان في أثناء ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي للعراق. كما توجد أمثلة أخرى بعد قيام الدولة العباسية، ففي عهد المنصور، على سبيل المثال، ألجأ رجل من أهل الأهواز ضيعته إلى الوزير سليمان بن مخلد المعروف بأبي أيوب المرياني. "جاء رجل من أهل الأهواز إلى أبي أيوب، وهو وزير، فقال له: إن ضيعتي بالأهواز قد حمل علي فيها العمال، فإن رأى الوزير أن يعيرني اسمه أجعله عليها، وأحمل إليه في كل سنة مئة ألف درهم؟" انظر: أبو عبد الله الجهشياري، **كتاب الوزراء والكتاب**، حققه ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري =

والجدير بالذكر ان الأمراء المماليك، حال حكمهم لمصر في القرن الرابع عشر، كانوا فاحشي الثراء بالمقارنة مع بقية الشعب، ففيما كان العامل أو الموظف الديني الصغير يستطيع أن يجني درهمين في اليوم، كان دخل الأمراء يبلغ نصف مليون درهماً أو مليوناً من الدراهم سنوياً، أيْ ما يُعادل الدخل السنوي لمليوني عامل تقريباً.(٣٤) وكان جنود المماليك السلطانية شأنهم في ذلك شأن الأمراء الكبار؛ يتسلمون شهرياً من الخزانة رواتب نقدية ويعطون منحاً عينية.

وفي عصر المماليك يمكننا أيضاً أن نرى حياة اقتصادية معقدة كالمضاربات المالية وانفلات الأسعار والتضخم والكساد والركود والفائض، والثراء الفاحش والفقر الموحش، والتنظيم الدقيق والفوضى العارمة! وإذ ما نظرنا لقوة العمل، فلكي نتفهم التنظيم النقابي للعمل في مصر المماليكية فيتعين أولاً أن نتفهم الاختلاف بين نظام النقابات الَّذي كان موجوداً في الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الغربية. فقد كانت الاتحادات البيزنطية تنظم بواسطة سلطات الشرطة في الدولة، وليس بالتلاقي الإرادي بين أعضائها. ومع أنها أنشئت للقيام بوظائف اقتصادية محددة، ومنها عدم الاحتكار، فقد كانت تمنح احتكارات ضمن إطار أعمالها. ومع ذلك لم تكن أبداً سيدة

= وعبد الحفيظ شلبي (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨)، ص١١٨.كما أننا نجد تشابهاً آخر؛ إذ كانت ملكية الأرض في عهد الدولة الأيوبية تقوم في أغلبها على النظام الفتوي الهرمي الشبيه في أساسه بالأشكال السائدة في غرب أوروبا في العصور الوسطى، وكانت الفئات الحاكمة تتكون في أغلبها من الأعيان المحاربين الذين ينحدرون من الأصل التركي. ونذكر أخيراً أن د. زكريا نصر يذكر وجهين آخرين للاختلاف بين الإقطاع الأوروبي والإقطاع في الشرق، وبصفة خاصة في العهد المماليكي، ولكنها أيضا شكلية:"أولاً: إن الفرق شاسع بين طبقة الإقطاع في أوروبا وجلهم من أحفاد أمراء ورؤساء القبائل البربرية وبين طبقة من الأرقاء المستوردين... ثانياً: كانت المدن الأوروبية تتمتع بحريات انتزعتها من أمراء الإقطاع فأصبحت مجالات لنظم تغاير أساساً النظام الإقطاعي القائم على التبعية الشخصية ورق الأرض، الأمر الَّذي هيأ الفرصة في مرحلة معينة من التطور لظهور نظام اجتماعي جديد كان مصيره القضاء على الإقطاع نهائياً. أما المدن المصرية فقد كانت هي أيضاً كالأرياف خاضعة خضوعاً كبيراً لسلطان المماليك، فهؤلاء كانوا وعسكرهم يقطنون المدن ويملكون فيها لا القصور فحسب بل والعقارات والحوانيت والأسواق الَّتي تدر دخلاً من تأجيرها...". زكريا أحمد نصر، **تطور النظام الاقتصادي: مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥)، ص٢٥٩.

(٣٤) إيرا لابدوس، **مدن إسلامية في عهد المماليك**، ترجمة علي ماضي (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ١٦٦. كتب المقريزي:"وفي غمار هذا البذخ، أثرت حواشي القصور شأنها شأن الغالبية من حواشي الطبقات الأرستقراطية؛ فيقال إن متحصل الحاج علي الطباخ في سنة ٧٤٦هـ- ١٣٤٥م، أيام السلطان إسماعيل بن الناصر بلغ من المعاملين وهم المتعهدون في كل يوم ٥٠٠ درهم ولابنه أحمد ٣٠٠ درهم، وهذا عدا الأطعمة وما يصيبه في الحفلات، ففي حفلة عملها للأمير بكتمر الساقي بلغ ما ناله فقط من ثمن الأكارع والرءوس وسقط الدجاج والأوز: ٢٢٠٠ ديناراً، ولما صودر وأوقعت الحوطه على موجوده وجدوا له ٢٥ داراً على شاطيء النيل". انظر: المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٣٠-٢٣١.

نفسها ولم يكن لديها أيْ مالية خاصة أو أيْ موظفين رسميين يُنتَخبون وفقاً لمشيئة مجموع الأعضاء. وكانت قواعد أعمالها توضع وتفرض من خارجها، ولكن ذلك لم يحل دون قيام تضامن داخل الاتحاد، إلا أنه أزال الرقابة من أيدي الحرفيين والتجار. أما في الغرب، فقد لعبت النقابات، التجارية في مرحلة أولى، ثم الحرفية في مرحلة ثانية، دوراً مهماً في سبيل ترسيخ الاستقلال قبل السلطة الإقطاعية من جهة، والسلطة الكنسية من جهة أخرى، وقامت النقابات الحرفية بتأدية الدور الحاسم في الصراع بين طبقة التجار وطبقة الصناع، وتلخصت الوظائف الرئيسية لنقابات الحرف في:"تحقيق الخير لأعضائها وضمان تشغيلهم بالكامل بأعلى الأجور".[٣٥]

أما مصر، فهي لم تعرف أياً من النموذجين النقابيين البيزنطي والغربي، بالمعنى الدقيق لكلمة النقابة[٣٦] إذ أن التجارات والحرف في العهد المماليكي كانت شأنها شأن النقابات البيزنطية خاضعة لمراقبات خارجية صارمة ترمي إلى الاحتفاظ بنشاطات العمال ضمن بعض الحدود السياسية والاقتصادية والمالية والأخلاقية. إلا أن هذا الإشراف لم يؤد إلى تأسيس نقابات، وبصفة خاصة أن نظرة مؤسسة الحكم، باستثناء الدولة الفاطمية، كما ذكرنا، إلى العمال والحرفيين كانت يكتنفها الريب والشك؛ ولذلك فوضت المراقبة الأساسية على العمال والحرفيين في المدن الإسلامية، بوجه عام، للمحتسبين. ولكن، وبمناسبة أننا نتحدث عن الحرف وطوائفها، يستحسن أن نتساءل: لماذا أخذت الحرف في الشرق في التدهور، في الوقت الَّذي انطلقت مثيلاتها في أوروبا ؟ ثمة إجابة، نشايعها، قدمها شارل عيسوي،[٣٧] ترجع هذا التدهور أو التخلف إلى عدة عوامل أهمها:

أولاً: ضعف قاعدة الموارد في الشرق وافتقاره إلى الخشب (وهو مادة أساسية في فجر الثورة التقانية) وافتقاره إلى الأنهار الصالحة للملاحة وإلى الطاقة المائية وإلى المعادن،

---

(٣٥) زينب أبو الأنوار، **أسواق وتجار أوروبا العصور الوسطى** (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠١٢)، ص٢٥٣.

(٣٦) لابدوس، **مدن إسلامية**، المصدر نفسه، ١٦٩، وهو ما أكد عليه برنارد لويس:"... يمكن أن نستنتج أن الأمراء المسلمين احتفظوا بأشكال السيطرة العامة الَّتي كانت للإدارة البيزنطية على الحرف... وعلى كل حال فإننا نجد في القرن العاشر تطوراً فيما يُسمى بالأصناف الإسلامية، وحينئذ نجدها من نوع لا يصح تعليله بالتأثير أو التراث البيزنطي". برنارد لويس، **النقابات**، المصدر نفسه، ص٦٩٧.

(٣٧) شارل عيسوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص٨٨، ٨٩.

وهي الَّتي أقيمت عليها مشروعات ضخمة جداً في أوروبا في العصور الوسطى المتأخرة.

ثانياً: كان هناك فقر في الابتكارات الآلية، وفشل في استحداث مصادر الطاقة غير البشرية.

ثالثا: كان هناك ما يتعلق بهيكل الحكومات المختلفة وسياساتها (المماليك، والعثمانيون، والصفويون)، ففي كُل هذه الحكومات، كانت السيطرة في يد العسكريين الَّذين كانوا عادة من أصول أجنبية. أما أفراد الطبقة البرجوازية من أصحاب المشروعات من تجار وحرفيين ونقاباتهم فلم يحصلوا أبداً على التنظيم الكافي للضغط على الحكومة أو إقناعها بأخذ مصالحهم وحاجاتهم في الاعتبار. ونتيجة ذلك، كانت الملكية الخاصة معرضة دائماً للخطر أكثر منها في أوروبا، وكان أيْ مشروع ناشيء أكثر عرضة للدمار.

(٩)

والآن، فلنذهب إلى فاس في شمال أفريقيا، في القرن السادس عشر، ولسوف نترك الحسن الوزان، المعروف باسم ليون الأفريقي(١٤٩٥-١٥٥٠) يحكي لنا ماذا رأى في الأسواق هناك:"... نقابات الحرفيين بفاس مفصول بعضها عن بعض، وأشرفها يوجد حول الجامع وبالقرب منه... وإلى الغرب من ذلك نحو ثلاثين دكاناً للكتبيين، وإلى الجنوب بائعو الأحذية الَّذين يشغلون قرابة مائة وخمسين دكاناً، يشترون الأحذية والخفاف بالجملة من الخرازين، ثم يبيعونها بالتقسيط. ولا يبعد عنهم كثيراً الخرازون الَّذين يصنعون أحذية الأطفال، ويبلغ عدد دكاكينهم نحو خمسين دكاناً. وفي شرقي الجامع مكان باعة أواني النحاس... وأمام الباب الرئيسي للجامع في الجهة الغربية يوجد باعة الفواكه الَّذين يشغلون نحو خمسين دكاناً... وبعدهم الشماعون... ثم العقادون... وبعد ذلك تجد بائعي الأزهار يبيعون الليمون والحامض أيضاً... ويبلغ عدد دكاكينهم نحو العشرين... ويأتي بعد بائعي الأزهار بائعو اللبن... يشترون اللبن من البقارين الَّذين يعلفون الأبقار لهذه التجارة ويرسلون كُل صباح اللبن... فيبيعه اللبانون في دكاكينهم، وما بقي لهم منه في المساء والصباح، اشتراه منهم تجار ليصنعوا منه الزبد من بعضه، ويتركوا البعض الآخر يتحمض ليبيعوه للزبائن لبناً حامضاً ورائباً... يأتي بعد اللبانين بائعو القطن الَّذين يبلغ عدد دكاكينهم ثلاثين. وإلى الشمال منهم بائعو مصنوعات القنب. يأتي بعد ذلك صانعو النطق الجلدية والخفاف والأزمة الجلدية المطرزة بالحرير للخيل أيضاً. وتجد بعدهم صانعي المشدات الَّذين يصنعون أغمدة السيوف والمواسي وأغطية صدور الخيل، فبائعي الملح والجبص يشترونها بالجملة

ويبيعونها بالتقسيط، ثم بائعي الأواني الخزفية ذات الصنعة المتقنة والألوان الزاهية... ويبلغ عدد دكاكينهم مائة... ثم نصل إلى مجمع الحمالين، ويبلغ عددهم ثلاثمائة حمال، ولهم أمين أيْ رئيس، يختار كل أسبوع من يجب عليهم أن يشتغلوا ويكونوا رهن إشارة الجمهور طوال الأسبوع. يجمع هؤلاء الرجال ما ربحوه من مال في صندوق... ويقسم المال بين الَّذين اشتغلوا عندما ينتهي الأسبوع. ويشتغل هؤلاء وهم لابسون ثياباً قصيرة ذات لون واحد، ويلبسون خارج أوقات عملهم ما يشاؤون... ويأتي إلى جهة الشمال سوق الخضر... ثم سوق الدخان حيث تُباع الفطائر المقلية في الزيت... ولبائعي الفطائر في دكاكينهم عدة آلات وغلمان، لأنهم يصنعونها بعناية فائقة، ويبيعون منها يومياً كمية كبيرة... ويباع كذلك في السوق اللحم والسمك المقليان... ويأتي بعد ذلك باعة الزيت والسمن المالح والعسل والجبن الطري والزيتون والليمون والجزر... ودكاكينهم مليئة بأواني الخزف المايورقي، تفوق قيمتها قيمة ما تحويه من بضاعة. وتباع جرار الزبد والعسل بالمزاد، والدلالون حمالون مختصون يكيلون الزيت عندما يُباع بالجملة. وتسع هذه الجرار مائة وخمسين رطلاً، والخزافون ملزمون بصنعها في حجم هذه السعة تماماً، فيشتريها منهم رعاة المدينة ويملأونها ثم يبيعونها من جديد... وعلى مسافة قريبة يوجد الجزارون في نحو أربعين دكاناً مرتفعة على شكل دكاكين الحرف الأخرى، يفصلون اللحم ويزنونه في الموازين. ولا تذبح البهائم في دكاكين الجزارين، بل في مجزرة بجوار النهر حيث تسلخ وتحمل إلى الدكاكين بواسطة حمالين تابعين للمجزرة. ولكن قبل أن تحمل الذبائح لا بد من عرضها على المحتسب الَّذي يأمر بفحصها ويسلم بطاقة مكتوباً عليها السعر الَّذي يجب أن يباع به اللحم. ويلزم الجزار أن يلصق هذه البطاقة على اللحم بحيث يتمكن الجميع من رؤيتها وقراءتها. ونجد بعد الجزارين سوق الأقمشة الغليظة البلدية محتوياً على نحو مائة دكان. وإذا أتى أحدهم بقطعة قماش ليبيعها، فعليه أن يُسلمها لدلال يضعها على كتفه ويذهب من دكان إلى آخر منادياً على الثمن. وعدد هؤلاء الدلالين ستون... ويحقق هؤلاء أرباحاً طيبة. ويأتي بعد ذلك صقالو الأسلحة من سيوف وخناجر ورماح... ويقوم بعضهم بصقلها وبيعها، ثم الصيادون يصطادون السمك... ويوجد بعيداً من هناك بائعو الصابون السائل. ولا يصنع هذا الصابون في المدينة، بل في الجبال المجاورة... وعلى مسافة أبعد نجد باعة الدقيق... ثم جماعة بذور الحبوب والخضر... وبعدهم باعة التبن... ثم سوق خيط الكتان. فإذا سرت من سوق الدخان على خط مستقيم وجدت صانعي الدلاء الجلدية الَّتي تستعمل في المنازل الَّتي بها آبار، ويشغلون نحو أربعة عشر دكاناً. ثم صانعي الظروف الَّتي يُخزن فيها الدقيق والقمح، ولهم نحو ثلاثين دكاناً، ثم الإسكافيين وبعض الخرازين الَّذين يصنعون نعالاً خشنة للفلاحين وعامة الشعب، ويشغلون نحو مائة وخمسين دكاناً. وبعدهم صناع التروس... ثم الَّذين يغسلون الثياب، وهم من فقراء القوم، لهم معامل ثُبِّتت فيها أوان كالأحواض في الكبر..." .[٣٨]

ويمكننا أن نستخلص من حَكْيْ الوزان: أننا أمام مجتمع تجاوز منذ عهود بعيدة جداً اقتصاد المنزل. وأصبح الإنتاج، كقاعدة عامة، من أجل السوق وليس من أجل الاشباع المباشر. كما أن الرأسمال يؤدي الدور الحاسم في تبادل السلع في السوق. والمهم أن عالمنا المعاصر لا ينفرد بالتخصص وتقسيم العمل، أو ظاهرة بيع قوة العمل،(٣٩) إنما نفس الظواهر نجدها بوضوح في السوق الفاسي. وبصفة خاصة انفصال الريف عن المدينة، والبادية عن الحضر. كما نفهم أيضاً أن الدولة مارست رقابة الجودة، وبسطت سلطانها على الأسواق وأحكمت رقابتها بصفة خاصة على الأسعار والحيلولة دون انفلاتها من جهة، ومنع الاحتكار من جهة أخرى.

ولقد لخص ابن الحاج (١٢٥٠- ١٣٣٥) تصنيف صنّاع النسيج من جهة الاستقلال والتبعية، فكتب:"إما أن يكون صانعاً يعمل بالأجرة عند غيره، وإما أن يكون يعمل لنفسه وهو أيضاً على قسمين أحدهما أن يكون الناس يأتونه بالغزل ينسجه لهم والقسم الثاني أن يشتري الغزل وينسجه لنفسه ويبيعه".(٤٠)

(١٢)

في العصر الوسيط إذاً، كما في العصر القديم، عرف العالم بيع قوة العمل، والإنتاج من أجل السوق، وتداول الثروة العقارية، كما عرف التبادل النقدى المعمم،

---

(٣٨) الحسن بن محمد الوزان، **وصف أفريقيا**، المصدر نفسه، ج١،ص٢٣١-٢٤٥. ونجد أيضاً عند المقريزي وصفاً موسعاً ودقيقاً لأسواق مصر وحال تجاراتها في القرن الرابع عشر. انظر: المقريزي، **الخطط**، المصدر نفسه، ج٢، ص٥٨٠-٦١٢.

(٣٩) "... وكان أرباب العمل هم المسؤولون عن المؤسسة... يؤدون أجور المستخدمين... وكان العمال مستأجرين يتقاضون أجرة يومية ثابتة... وكان المساعدون شباباً أو حتى صبياناً يتعلمون الحرفة، يكتفون في البداية بمشاهدة المعلم والعمال يشتغلون... وبعد مدة متغيرة جداً حسب الحرف واستعدادتهم الشخصية، كانوا يصبحون عمالاً، أيْ يتقاضون أجرة يومية". انظر: روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (بيروت: دار العرب الإسلامي، ١٩٩٢)، ج١، ص٤٣٤."كان العامل لدى رب الحرفة يتلقى منه أجراً معيناً لمدة زمنية محددة عادة ما كانت تصل أسبوعاً يتلقى في نهايته أجراً، وقد تكون الأجرة المدفوعة للحرفي مقابل عمل يوم واحد إذا كان مياوماً أو يعمل بصفة مؤقتة، وقد اعتمد أرباب الحرف في تحديد الأجور على مدى أكتساب هؤلاء للخبرات والتقنيات، حيث يرتفع الأحر كلما أتقنوا حرفتهم، لذلك كان الأجر رمزياً عند المبتدئين، ومرتفعاً عند الصناع ثم المعلمين. كما أن الأجور تباينت في حجمها بين الحرف حسب طبيعة التقنيات والمهارات المعتمدة فيها، وحسب تكاليف تصنيعها، إد ارتفعت أحور العاملين في الحرف المركة والمرتفعة التكاليف، في حين انخفضت في الَّتي ميزتها التقنيات السيطة والتكاليف الإنتاحية المنخفضة". انظر، للمزيد من التفصيل: عبد اللطيف الخلابي، **الحرف والصنائع وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس خلال العصرين المريني والوطاسي"٦٦٩-٩٦٠هـ/١٢٧٠-١٥٥٠م"** (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،٢٠١١)، ص٤١٠.

ولم يكن، وفقاً لمحور ماركس- روزا- هيلبرونر، مجرد مجموعة قرى أو ضياع أو إقطاعات مكتفية ذاتياً تجهل النقود والتبادل، ويحكمها سيد قاس غارق في الملذات، جُل همه امتلاء مخازنه بالحنطة! إنما كان عالماً يعرف، كما ذكرنا، الصيغ الثلاث الَّتي تتخذها حركة الرأسمال على الصعيد الاجتماعي. ومن ثم كان يعرف بيع قوة العمل، كما عرف الإنتاج من أجل السوق، **قد يتغيّر الشكل. شكل العامل. شكل العمل. شكل الآلة. شكل السلعة. شكل السوق. ولكن الصيغ واحدة.**

وحينما تمكنت أحد هذه الصيغ من اخضاع باقي الصيغ لهيمنتها؛ كان من الحتمي ظهور العِلم الَّذى يشرح هذه الهيمنة ويكشف عن القوانين الموضوعية الَّتي تحكم هذا الاخضاع لقانون حركة واحد؛ **فحينما تمكنت الصيغة (ن–و ا+ق ع–س– ن+Δ ن) من فرض هيمنتها على باقي الصيغ (ن–س–ن+Δ ن)، (ن–س– ن+Δ ن) تبلور نظام إنتاجي، لا يعتمد على العبد، أو الأرض، إنما يعتمد على الرأسمال**، لكن كظاهرة تمكنت من فرض هيمنتها، عبر صراع جدلي تاريخي طويل مع باقي الظواهر الأخرى، وليس كظاهرة غير مسبوقة، كما تقول كراسات التعميم أوروبية الصنع، والموجزات الأولية سوفياتية المنشأ! حقاً من المأساة مناهضة نظام دون معرفة مما يتركب هذا النظام، والانسياق وراء تاريخه المصطنع، ومن البله حقاً النضال من أجل إسقاط نظام دون وَعيْ بماهيته. وحقيقته. وقانون حركته.

إن الأزمة ليست في الرأسمال. إنما في النظام الاجتماعي المبني على الرأسمال. الإشكالية الرئيسية ليست في الإنتاج، إنما في توزيع هذا الإنتاج. المشكلة ليست في التاريخ، إنما في كتابة تاريخ الأجزاء المتخلفة، ونحن منها، ابتداءً من تاريخ أوروبا الاستعمارية. فلا شك في أن نهضتنا، كأجزاء متخلفة من النظام الرأسمالي، إنما تعتمد على إعادة النظر في تاريخ الرأسمال، كظاهرة، وتاريخنا نفسه.

فلنقرأ تاريخ الظاهرة، أَيْ ظاهرة، ابتداءً من تاريخنا العظيم الضائع، تاريخنا الَّذي يمثل أحد أجزاء تاريخ الإنسانية، فلنقرأ تاريخ الظاهرة، أيْ ظاهرة، ابتداءً من تاريخ

(٤٠) ابن الحاج، **المدخل** (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٩٢٩)، ج٤، ص١٥.

البشرية بأسرها عبر تطورها الدرامي الملحمي العظيم، وليس ابتداءً من تاريخ أجزاء أخرى فرضت هيمنتها الاستعمارية العسكرية والثقافية... فلنستلهم من تراثنا الأكثر ثراءً كيفية تجاوز الرأسمال نحو غد لديه مشروع حضاري لمستقبل آمن... رحيم.

حقاً ندهش لذلك البله الفكري؛ تلقينا من مفكري أوروبا فهم الظاهرة. ظاهرة الرأسمالية. وبمنتهى الببغائية اتبعناهم في صمت مريب! ثم تلقينا منهم نظريات ورؤى الخروج من هذه الظاهرة. وتبعناهم أيضاً، إنما في خرس كئيب! هل صرنا إلى هذا الحد من الفاقة المعرفية؟

(١٣)

يمكننا الآن استكمال خطواتنا الفكرية بالتعرف إلى العالم الحديث، الرأسمالي، إنما بغرض التعرف إلى الكيفية الَّتي تحققت بمقتضاها هيمنة الرأسمال كظاهرة تاريخية على الصعيد الاجتماعي، من جهة، والتعرف إلى تضافر تلك الهيمنة على أرض الواقع مع إعلان نهاية الاقتصاد السياسي على صعيد الفكر، من جهة أخرى.

الفصل الرابع عشر
العالم الحديث (الرأسمالي)

(١)

ونعني بالعالم الحديث، المجتمعات الَّتي تكونت في رحم العالم الوسيط، وهي المجتمعات الَّتي تميزت بهيمنة قانون حركة الرأسمال وإخضاعه مجمل النشاط الاقتصادي لقانون حركة واحد (**ن ←و أ + ق ع ← س ← ن + Δن**). ويمكننا أن نحدد العالم المعاصر/الحديث زمنياً بالفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتّى الآن. وتاريخ أوروبا الحديث المتزامن مع هيمنة الصيغة العامة/ قانون حركة الرأسمال، هو تاريخ دموي حافل بحروب المجازر وحملات الإبادة؛ فهو تاريخ استعماري نهبوي أصيل. وسوف نتخذ من أمريكا اللاتينية حقلاً للتحليل؛ لأنها تمثل حقيقة النموذج الأمثل لأعمال السلب والنهب والإبادة الَّتي قامت بها أوروبا الاستعمارية في فجر تاريخها الحديث.

(٢)

عادةً ما يجري تقسيم تاريخ أمريكا اللاتينية إلى أربع مراحل: المرحلة الأولى (١٤٩٢– ١٥٤٢) وهي مرحلة الغزو والاستعمار. المرحلة الثانية (١٥٤٢–١٨١٠) وهي مرحلة المستعمرات. المرحلة الثالثة (١٨١٠– ١٨٢٤) وهي مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال السياسي. المرحلة الرابعة (١٨٢٤وحتّى الآن) وهي مرحلة الحياة السياسية المستقلة[1]. ومن الواضح أن التقسيم على هذا النحو هو تقسيم سياسي بالدرجة الأولى؛ ولأن ما ننشغل به هو الاقتصاد السياسي للرأسمالية؛ فسوف نعتنق تقسيماً مختلفاً نسبياً، إذ سنقسم، ضمناً، تاريخ أمريكا اللاتينية إلى مرحلتين: الأولى: مرحلة ما قبل هيمنة الرأسمال. والثانية: مرحلة هيمنة الرأسمال. ولتكوين الوَعي بملامح المرحلة التاريخية الَّتي شهدت مولد التاريخ الأوروبي الحديث، على جماجم ملايين

---

(١) أوخينيو تشانج رودريجث، **ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية**، ترجمة عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨)، ص٣٨.

البشر، وتبلور عصر النهضة، بإبادة قارة واستعباد الأخرى؛ فيتعين أن نتزود منهجياً بالأتي:[٢]

١- الوعي بالعدوانية المباشرة للرأسمال الأوروبي الاستعماري (الإسباني والبرتغالي في مرحلة أولى) على مجتمعات الاقتصاد المعاشي (بكل خصوصيته، وحضارته المدهشة: الإنكا، والأزتك) في أمريكا اللاتينية. فحينما وصل الغزاة لم يكن السكان الأصليون، ومنذ آلاف السنين، يعرفون لا الملكية الفردية للأرض ولا ملكية العقارات بوجه عام، إلا ان مفهوماً واضحاً لديهم عن لملكية الجماعية للأراضي؛ فقرار الإنتاج يتخذ بشكل جماعي، وتوزيع المنتج، حتى ما كان نتيجة القنص والصيد، يتم بشكل جماعي. والنقود، والأرباح، والرأسمال، هي من قبيل الأمور غير المفهومة على الإطلاق! فالتبادل، مع ندرته، كان يتم عن طريق المقايضة. والذهب، إله الأوروبي الغربي، لم يكن يستخدم سوى في بعض الحُلي وبعض الأدوات والمصنوعات البسيطة. ولم يرق هذا المعدن حتّى إلى منزلة وسيط التبادل لدى المايا أو الإنكا أو الأزتك أو غيرهم في أرجاء أمريكا اللاتينية قبل مجيء المستعمر الَّذي يعبد هذا المعدن! أما هؤلاء الغزاة، عَبدة الذهب، فهم قادمون من مجتمع التجارة والأرباح والمضاربة والتبادل النقدي المعمم، ولكنهم، مع الغزو، لم ينقلوا التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الآخذ في التشكل في بلادهم الأوروبية وباقي أرجاء العالم الحديث، أيْ لم ينقلوا نمط الإنتاج الرأسمالي

---

(٢) مع ملاحظة آن نفس الخطوات المنهجية يفترض إمكانية اتباعها حين البحث في تاريخ القهر المصاحب لتاريخ هيمنة الرأسمال في أفريقيا. على أساس من أن القارتين تمثلان التاريخ الأصيل للقهر الاستعماري، والأرض الخصبة لعملية تجديد إنتاج التخلف على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وبالمناسبة، فقد ذهب رأى، يقع في حقل النقد، إلى القول بأن حركة الكشوفات الإستعمارية هي بمثابة إمتداد للحملات الصليبية، إذ كتب د. فاروق أباظة :"إن خطة الغرب الأوروبي في مطلع العصور الحديثة في فرض حصار اقتصادي على العالم العربي والإسلامي هي من إفرازات الحركة الصليبية في العصور الوسطى، باعتباره عاملاً مؤثراً في طاقته الحربية، سواء بالبحث عن طريق غير طريق مصر للحصول على تجارة الشرق أو البحث عن حليف جديد يساعد في إحكام الحصار الاقتصادي عن طريق إغلاق البحر الأحمر من ناحية الجنوب، وحرمان مصر من مياه نيلها، وهي الأهداف الَّتي سعى البرتغاليون إلى تحقيقها في مطلع العصور الحديثة. غير أن رد الفعل الصليبي لم يصل إلى هذا الحد فقط، بل تطلع البرتغاليون إلى غزو الجزيرة العربية، مركز العقيدة الإسلامية، والعدوان على مقدساتها، وبلغ ذلك حد إعلان رغبتهم في نبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة. كذلك استهدفوا إدخال الحبشة في حظيرة الكاثوليكية وتحويلها عن كنيسة مصر ليستمر ولاءها لهم. ومعنى ذلك أنهم أرادوا اقتلاع كُل تراث المنطقة من جذوره إسلامياً كان أو قبطياً. وظل هدفهم هذا قائماً حتى بعد وصولهم إلى الهند والشرق الأقصى وسيطرتهم على منابع التجارة الشرقية في المحيط الهندي". انظر: فاروق عثمان أباظة، **صدى الحروب الصليبية في حركة الكشوف الجغرافية في مطلع العصور الحديثة**، في: **الإطار التاريخي للحركة الصليبية** (القاهرة: منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٩٦)، ص٤٤١.

الناشيء؛ إنما نقلوا جميع نظم الاستغلال الهمجية البالية[٣]، إذ نشأ الإقطاع بكل قسوة العبودية في المستعمرات، في نفس الوقت الَّذي تحلل فيه الإقطاع في العالم الوسيط، وانزوت فيه العبودية في الأعمال المنزلية، وبعض الأجزاء اليسيرة المتفرقة من العالم المعاصر!

ويجب أن يكون من الواضح أنه من المؤكد تاريخياً أن أوروبا لم تكن أكثر تطوراً أو تقدماً من الحضارات الأخرى في عام ١٥٠٠، بل كانت أوروبا الأشد تخلفاً والأكثر بلادة! إن الاستعمار النهبوي هو الوحيد القادر على تفسير نهضة أوروبا. وبفضل الموقع الجغرافي الَّذي احتلته القارة الأوروبية تمكنت سُفن الغزاة، عَبدة الذهب، من بلوغ العالم الجديد. ولكن، كيْ تفرغ شحنات البارود في قلوب السكان الآمنين، وتملأ بدلاً منه الذهب! وفي المستعمرة؛ فبحصول الصراع الجدلي بين رغبة الغزاة المحمومة في الأرض الشاسعة، والذهب، ومجابهة السكان الأصليين[٤]، الَّذين كانوا في الأصل

---

(٣) تعد أطروحة د. كمال مظهر، مركزية في سبيل تحليل طبيعة نمط الإنتاج الَّذي تم اعتماده في المستعمرات من قبل الغزاة، كتب د. مظهر:"... كان من الطبيعي ان تتأثر أسس الرق بظهور الرأسمالية تأثراً نوعياً، ذلك لأن الرأسماليه طبيعتها كان من شأنها، منذ طهورها، ولا سيما بعد تطورها، أن تجر وراءها حتّى أكثر الشعوب بربرية. وعلى الرغم من أن أسلوب الإنتاج الحديث يعتمد على استغلال العمل الأجير الحر، إلا أن الرأسمالية لم تتردد في اللجوء إلى استحدام أساليب ما قبل عصرها، بما فيها عمل الرقيق، حيثما وجدت ذلك ممكناً ومربحاً، ولكن في اطار التحديث حسب متطلبات المرحله طبعاً. فقد فرض الإسبان والبرتغاليون، ومن بعدهم الهولنديون والفرنسيون والإنجليز، أعمال السخرة على السكان المحليين أيما حلوا خارج بلدانهم". كمال مظهر أحمد، **الرأسمالية وتجارة الرق**، في: **مسألة الرق في أفريقيا** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،١٩٨٩)، ص١٢٨.

(٤) ولقد كتب المرسل الإيطالي أنطونيو ريباريو، عن السكان الأصليين، في كتاب بعث به إلى ميلانو سنة ١٦٣٧:"لا بد من توفير الطعام لكل واحد منهم، وتوزيع الأراضي لبذر الحب فيها، والتردد عليهم للتثبت من أنهم بذروا ما فيه الكفاية واعتنوا بالزرع وقطفوا الثمار في حينها". وبعد نحو قرن من ذلك التاريخ، روى كاهن حاضرة بابيو، الأب خوسيه كرديل، ما لا يَختلف في جوهره عن الخبر نفسه. حيث كتب:"قد تكفي، لزراعة هذه الحقول، أربع أسابيع، كما اثبته أنشطهم في العمل، ولأن الأرض في غاية الخصب؛ إلا أنه لا بد من ستة أشهر أو أكثر بسبب خمول الهنود. وينبغي على المرسل أن يسعى كُل قواه وبمزيد العناية ليؤمن القوت لسائر العائلات. كما أنه من الضروري، لحمل الكثيرين على العمل، أن يضربوا بالعصا...". انظر: ألبرتو أرماني، **جمهورية اشتراكية مسيحية: اليسوعيون وهنود البركواي**، ترجمة كميل إسكندر حشيمة (بيروت: دار المشرق، ١٩٩٠)، ص١١٩. والواقع أن الموضوع ليس له علاقة بخمول المواطنين الأصليين، إنما هو بالأساس في محمله الرفض الوحودي للمستعمِر الَّذي جاء إلى بلادهم محملاً بآلات القتل، والجشع، والأمراض. انظر:

Friedrich Katz, **The Ancient American Civilizations** (London: Phoenix Press, 1969)

وقد أصدرت"إيرابيلا"مرسوماً ملكياً عام ١٥٠٣يلخص تاريخ القارة:"أما وقد بلغنا أنه نظراً للحرية المفرطة التي يتمتع بها الهنود، فهم يتجنبون الاحتكاك أو الاختلاط بالإسبان، لدرجة أنهم يأبون العمل لديهم لقاء أجر، ويفضلون أن يهيموا بلا شاغل، وأن المسيحيين يعجزون على تحويلهم إلى العقيدة الكاثوليكية. إنني آمرك يا أيها الحاكم أن تُجبر الهنود وترغمهم على الإختلاط بالمسيحيين، وعلى العمل في بناياتهم، وعلى جمع الذهب والمعادن الأخرى وتعدينها، وفلاحة الأراضي، وإنتاج الغذاء للسكان =

مالكين لشروط تجديد إنتاجهم، تبدأ العملية التاريخية (الدامجة) للأجزاء المستعمرة في الكل الرأسمالي الناشيء. تزامنت هذه العملية مع ضخ المزيد من قوة العمل (المستوردة، المقتنصة) من خلال تجارة سيطر عليها آنذاك التاج الإسباني والتاج البرتغالي، وتبعهما في ذلك في ما بعد باقي القوى الاستعمارية الأوروبية. بصفة خاصة فرنسا وإنجلترا وهولندا. يتعين هنا الوعيْ بمجموعة من الأحداث الجوهرية، ففي الفترة ١٦٨٨- ١٨١٥، اشتبكت فرنسا وإنجلترا في سبع حروب، كان من أهم أسبابها على الإطلاق، التنافس في المستعمرات، وفرض السيادة والهيمنة على البحار، وكانت كلما نشبت حرب بين دولتين في أوروبا، امتد لهيبها إلى ما وراء البحار، واشتعلت نيران الحرب كذلك في المستعمرات.

ومن جهة أخرى، عندما ورث الإمبراطور شارل الخامس، عرش الإمبراطورية الهولندية في أوائل القرن السادس عشر، نظمت الإدارة وتحسنت الأحوال الداخلية، كما أن اتسعت الحركة التجارية، لكن عندما ظهرت حركة الإصلاح الديني، اعتنق كثير من سكان الشمال مذهب كالفن، فأظهر شارل قسوة بالغة في معاملتهم، وأحرق عدداً كبيراً منهم، ولما خلفه إبنه فيليب الثاني، واصل سياسة الاضطهاد بعنف، مما أدى إلى اندلاع الثورات ضد الحكم الإسباني (حتّى بلغت حدود المستعمرات). واستمر الصراع بين الفريقين طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر؛ حتّى انتهى الأمر باستقلال هولندا. وما إن استقلت هولندا، حتّى صارت من أقوى دول أوروبا في البحار، وأوسعها تجارة، ولا سيما في الشرق. وقد ساعدها في ذلك ازدياد قوتها البحرية خلال حرب الاستقلال، وسطوها على السفن الإسبانية، وكذلك الاستيلاء على بعض المستعمرات الإسبانية الّتي آلت لها من البرتغال بعد إخضاعها وضمها إليها. هذا إلى جانب ضعف قوة البرتغال بعد فقدانها لاستقلالها، وكذلك اضمحلال قوة إسبانيا البحرية، بعد انهزام أسطولها العظيم، المعروف بـ"الآرمادا"، الّذي لا يقهر، أمام الأسطول الإنجليزي في عام ١٥٨٨؛ مما شجع السفن الهولندية على معارضة تجارة إسبانيا في البحار، بل وانتصار أسطولها على الأسطول الإسباني في عام ١٦٠٧ عند مضيق جبل طارق.[٥]

= المسيحيين". ب. هاريسون، **في قلب العالم الثالث**، ترجمة إلهام عثمان (نيقوسيا: ميد تو للتنمية والرعاية، ١٩٩٠)، ج٢.

٢- الوعيْ بالهمجية والقسوة والبشاعة الَّتي اقترنت بالحقبة الإستعمارية وفجر الرأسمالية المشرق! فعلى سبيل المثال كان عدد سكان المكسيك في عام ١٥١٩ نحو ٢٥ مليون نسمة، انخفض هذا العدد إلى مليون وتسعمائة ألف مع حلول عام ١٥٧٩! وكيْ يبلغ ذروة انخفاضه مع عام ١٦٢٩ حين بلغ مجموع سكان المكسيك نحو مليون نسمة! أيْ أن عملية الإبادة، الَّتي تمت في مئة وعشرة سنة، قضت على ٢٤ مليون مكسيكي تقريباً! وفي منطقة الكاريبي، على سبيل المثال أيضاً، انخفض عدد السكان من ٥,٨٥٠ مليون نسمة في عام ١٤٩٢ إلى نحو ١,٩٦٠ مليون نسمة في عام ١٨٢٥[٦].

كتب ماركس:"ان اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا، واقتلاع سكانها الأصليين من مواطنهم واستعبادهم ودفنهم أحياء في المناجم، وبدايات غزو ونهب الهند الشرقية، وتحويل أفريقيا إلى ساحة محمية لصيد ذوي البشرة السوداء، إن ذلك كله يميز فجر عهد الإنتاج الرأسمالي، وإن هذه العمليات الرغيدة هي العناصر الرئيسية للتراكم الأوَّلي".[٧]

يتعين إذاً البحث في دور الغزو الاستعماري الأوروبي (الإسباني والبرتغالي تحديداً، في مرحلة أولى) في دمج الاقتصادات المستعمَرة ذات الاكتفاء الذاتي، أيْ الإنتاج خارج فكرة التداول النقدي، في اقتصاداتها المستعمِرة كأحد الأجزاء التابعة. فلقد ظل الإسبان، عقب استقرارهم في جزر الهند الغربية، يرسلون البعوث الاستعمارية لاستكشاف شواطيء أمريكا الوسطى، حينما سمعوا عن بلاد في الغرب، يكثر فيها الذهب، والفضة بكميات لا تحصى؛ فعهدوا إلى حملة صغيرة بقيادة كورتيز لغزو هذه البلاد، المكسيك حالياً، الَّتي كانت موطن قبائل ذات كنوز هائلة وحضارة

---

(٥) ك. د. بوكسر، **إمبراطورية هولندا البحرية (١٦٠٠- ١٨٠٠)**، ترجمة شوقي جلال (أبوظبي: منشورات المجمع الثقافي، ١٩٩٤)، بصفة خاصة، الفصل الخامس: الكسب والورع، ص١٦٩-٢٢٠.

(٦) "Between 1520 and 1620, Mexico indigenous population fell drastically, partly due to wars and slavery, but mostly due to viruses and bacteria". **Latin American History on File**, Media Projects Inc.Victoria Chapman& Associates, p.437.

قدر الذهب المنهوب بنحو ٢٠٠ ألف طناً في الفترة ١٥٢١-١٦٦٠.

Michel Beaud, **A History of Capitalism 1500-1980**, translated by Tom Dickman and Anny Lefebvre (London: Macmillan press1988), p19.

(٧) Marx. **Capital,** p.682 .

"فلقد اغتنت أوروبا سريعاً". جي. إم. بلاوت، **ثمانية من مؤرخي المركزية الأوروبية،٢ج.** ترجمة هبة الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ج١، ص٤٩.

رائعة وديانات وفنون راقية. إنها حضارة الأزتك، الَّتي أبيدت ومسحت من على خريطة العالم! وحينما سمع الإسبان عن بيرو، وهي موطن قبائل أخرى ذات كنوز وحضارة لا تقل في روعتها عن الأزتك؛ إنها حضارة الإنكا؛ أعدوا حملة بقيادة بيزارو للاستيلاء عليها، وتَحكي المراجع المختلفة في هذا الشأن أن أهل تلك البلاد أهل سلام وسلم وسكينة، يَملكون مِن الذهب مالم يخطر على بال أوروبي واحد؛ حتّى أن ملك الإنكا، أتاهوالبا، افتدى نفسه لما أسر، كما يُروى[٨]، بملء الحجرة الَّتي كان فيها ذهباً، ولكنه لم يدع كي يمضي في سلام، إنما تم تقديمه إلى المحاكمة بتهمة عبادة الأوثان وارتكاب الزنا! وأعدم في ١٥٣٣.

٣- الوعي بالكيفية الَّتي تم من خلالها فرض الزراعة الأحادية على أغنى أراضي قارة أمريكا اللاتينية وأخصبها وأوفرها إنتاجاً: البرازيل، وباربادوس، وجزر سوتابنتو، وترينداد وتوباجو، وكوبا، وبورتوريكو، والدومينيكان، وهاييتي، الأمر الَّذي كوَّن،

---

(٨)"أوقد الإسبان المشاعل في الساحة وربطوا أتاهوالبا إلى عمود الإعدام تحيط به حزم الحطب المعدّة لحرق جثته. ثم ظهر القسيس الَّذي كان أول مَن ألقى عليه محاضرة حول فضائل المسيحية، وأمسك بالصليب ووضعه أمامه وحذره من اللعنة الأبدية التي ستصيبه إذا لم ينبذ دينه الوثني ويقبل دين المسيح. رفض أتاهوالبا الإذعان. وفي النهاية، وعد القسيس أتاهوالبا أنه إذا تحول إلى الدين المسيحي فإنهم سيوفرون له موتاً سريعاً بالخنق بالطوق الحديدي، بدل معاناة آلام الخازوق. إستسلم أتاهوالبا وقد هده اليأس. وتقبل المعمودية باسم جوان دي أتاهوالبا وذلك تكريماً للقديس يوحنا المعمدان، الَّذي صادف وقوع هذا الحدث الحزين في يوم عيده. ثم قام الجلاد بتنفيذ مهمته الشنيعة بينما وقف الإسبان يتمتمون بصلواتهم من أجل خلاص روح ابن الشمس". بيتر ل. بيرنشتاين، **سطوة الذهب: قصة استبداده بالقلوب والعقول**، ترجمة مها حسن بحبوح (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢)،ص٢٠٠. أما مأساة هاتوي فيرويها لاوريت سيجوربه: "حين علم أن الغرباء سيغزون الجزيرة جمع أبناء قومه، وبعد تحليل للوضع، أوضح لهم أن سبب سلوك البيض هو التوقير الَّذي يكنونه لملك عظيم يعرفه جيداً. وفيما هو يقول ذلك كشف عن سلة مملوءة بالذهب: ههنا ترون سيدهم، الَّذي يخدمونه ويحبونه ويسعون إليه؛ ومن أجل هذا السيد يذيقوننا الويل؛ ومن أجله يطاردوننا؛ ومن أجله قتلوا آبائنا وإخوتنا وكُل أهلنا وجيراننا، وحرمونا من كل أملاكنا، ومن أجله يمتهنوننا؛ ولأنهم كما علمتم يريدون المجيء إلى هنا، ولا يرغبون بشيء آخر سوى البحث عن هذا السيد، وللعثور عليه واستخراجه سيعملون على مطاردتنا وإنهاكنا، مثلما فعلوا في وطننا من قبل، ولذا فلنقم حفلاً لهذا السيد ولنرقص له، فلعله يقول لهم حين يجيئون أن لا يؤذوننا أو لعله يبعث إليهم بذلك. ومع ذلك لم يهتز ذلك الإله لتوسلات هاتوي ورفاقه، فلقد جرى اغتيال جميع المقاومين وأحرق هاتوي حياً؛ فحين أعلمه أحد الآباء الفرنسيسكان، وهو مقيد إلى عمود المحرقة، بأن التعميد يتيح له كسب فردوس السماء، سأله هاتوى عن مصير المسيحيين بعد موتهم، وحين علم أن الأخيار يذهبون إلى الفردوس، رفض التعميد قائلاً إنه يفضل الجحيم على صحبة أناس بهذه الهمجية والقسوة". لاوريت سيجوربه، **أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة ما قبل الكولومبية**، ترجمة صالح علماني (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٣)، ص١٥٢."والحق أن اليسوعيين، على الرغم من قولهم بالتزام جانب الاعتدال ومراعاة أحكام الضرورة، قد انصرفوا في أعمالهم التجارية إلى مدى بعيد ملحوظ". أرماني، **جمهورية اشتراكية مسيحية**، المصدر نفسه، ص١١٩.

تاريخياً، بلداناً كالإكوادور على سبيل المثال، يتوقف مصير سكانها على تقلبات الأسعار العالمية للبن أو الكاكاو، أو الموز! هنا يجب الوَعيْ أيضاً بالكيفية الَّتي تمت من خلالها عملية تعميق هذا الشكل مِن الزراعة من خلال هيكلة اقتصادات بلدان القارة على نحو يخدم، بإخلاص، اقتصادات الأجزاء الاستعمارية؛ بجعل بلدان القارة مورداً دائماً للمواد الأولية. الحال الَّذي أفضى، بعد استنزاف التربة، إلى استيراد المواد الغذائية؛ فالأرض آلت ألا تنتج سوى المحصول الواحد،[(٩)] المحصول الاستعماري: سكر، كاكاو، مطاط، بن، قطن؛ وهو الأمر الَّذي تزامن مع نشوء المزرعة الاستعمارية (اللاتيفونديات) وتبلور الطبقات الاجتماعية المكونة تاريخياً في ركاب الرأسمال الأجنبي (الإسباني والبرتغالي والإنجليزي والفرنسي والهولندي، ثم الأمريكي كأمتداد للهيمنة الإستعمارية الأوروبية) ومن هنا نشأت أرستقراطية السكر، وأوليجارشية الكاكاو، كما ظهر أثرياء الغابة (المطاط) وأباطرة البن. ولسوف تنهض هذه الطبقات، في ما بعد، بتأدية دور البطولة المطلقة من خلال الأرباح الَّتي تجنيها بفعل القانون الموضوعي للقيمة، في تدعيم بنية الخضوع والهيمنة، وتكريس عوامل التخلف التاريخي لدول القارة. فتلك الطبقات الَّتي تربّت في كنف المستعمر وتلقت تعليماً استعمارياً راقياً[(١٠)] لا توجه (ولا يمكن على هذا النحو أن توجه) هذه الأرباح

---

(٩) وعلى سبيل المقارنة، بجد نفس الأمر حدث في أفريقيا الشرقية والوسطى:"... نعد إعاده فتح السودان مباشرة، شرعت السلطات البريطانية في زراعة القطن طويل التيلة من أجل توفير منتج للتصدير ومصدر للدخل الحكومي. وأثبتت التجربة الَّتي آحريت،... والَّتي استخدم فيها الري بالضخ، ملاءمة المحصول. ومع استكمال العمل في سد سنار في عام ١٩٢٥، افتتح مشروع الجزيرة، القائم على زراعة القطن. وأصبح القطن على الفور هو المحصول النقدي وسلعة التصدير الأساسية في السودان...". انظر: شارل عيسوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**،ترجمة سعد رحمي (بيروت: دار الحداثة،١٩٨٥)، ص٢٢٧-٢٢٨. وانظر أيضاً: البحث المهم: يوسف فضل، وب. أعوت، **السودان، من١٥٠٠ إلى١٨٠٠**، في: **تاريخ أفريقيا العام**: ج٧: **أفريقيا من ظل السيطرة الاستعمارية**، إشراف ب. أ . أغوث، سلسلة تاريخ أفريقيا العام (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،"د.ت")، ص٤٦٣-٤٦٨. وانظر أيضاً: م. كانيكي، **الاقتصاد الاستعماري: المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني**، في: **تاريخ أفريقيا العام**، ج٥، المصدر نفسه، ص٣٩٣.

(١٠) قارن:"... بالقدر الَّذي يخصنا، نحن البريطانيين في السودان، لم نعترض على السودنة، وقمنا بدفعها للأمام بالسرعة الممكنة، وقمنا بترقية بعض السودانيين إلى وظائف أعلى...". مذكرات السير جيمس روبرتسون، **السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال**، ترجمة مصطفى عابدين الخانجي (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦) ص٢٢٩. وربما يتأكد المعنى حينما نتدبر الأسباب الفكرية/الثقافية الَّتي من أجلها تم تأسيس كلية جوردون التذكارية Gordon Memorial College فقد تم انشاء الكلية بناءً على إقتراح من اللورد كرومر، ليس فحسب من أجل تخليد ذكرى الجنرال، وإنما من أجل نقل الثقافة الأوروبية من خلال مناهج تتفق مع مصالح بريطانيا، ومن ثم تضمن تكوين عقليات تميل إلى الثقافة الأوروبية ولا تجد غضاضة في وجود بريطانيا العظمى على أرض الوطن، وحينما أطلقت حملة التبرعات سارع الأغنياء في بريطانيا للتبرع بمبالغ وصلت ١١١ ألف جنيهاً إسترليبياً بعد أن وجدت فكرة خلق أداة لنقل المعرفة الأوروبية وتوفير فرص التعليم (الأوروبي) لأبناء السودان ترحيباً كبيراً =

إلى الحقول الاستثمارية الوطنية، بل يعاد ضخها في نفس العروق... إلى الخارج!

٤- الوَعيْ بدور متطلبات عملية دمج الأجزاء المستعمَرة في الاقتصادات المستعمِرة، كأحد الأجزاء التابعة، في قلب الميزان الديموجرافي في معظم أجزاء القارة[11] وهو الأمر الَّذي معه يتعين الوعيْ بطبيعة نمط الإنتاج الَّذي استخدمته الاقتصادات المستعمِرة في سبيل انهاك الاقتصادات المستعمَرة وتصفيتها مادياً، وسلبها لشروط تجديد إنتاجها. ونمط الإنتاج الَّذي استخدمته القوى الاستعمارية إنما يحتاج (لتمحوره حول السخرة والعبودية) إلى قوة عمل وفيرة، أكثر من وسائل الإنتاج (مواد العمل وأدوات العمل) ولذا سيكون من الضروري أن تقوم قوى الاستعمار الأوروبي بضخ نحو ٨ مليون عبداً (إنسان) أفريقي إلى مناطق البرازيل وغرب الانديز وجيانا في الفترة من ١٥٥٠ وحتّى ١٨٥٠ بعد أن قضى الاستعمار على السكان الأصليين. تركز هذا الضخ في معظم جزر الكاريبي ومناطق زراعة القصب ومناجم الذهب ومزارع البن. الأمر الَّذي أفضى إلى تكوّن طبقة (الكريوليس) الَّتي ستنهض بدور هام في سبيل ترسيخ الهيمنة الاستعمارية حتّى بعد تولت شطر القارة الأفريقية ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ فلقد كرس الاستقلال في بداية القرن التاسع عشر تحويل السلطة إلى أيدي الملاك العقاريين والبورجوازية الكمبرادورية. عقب ذلك استمر التحويل وتدعيمه على امتداد القرن إزاء تكثيف التبادلات مع المتروبول الجديد، بريطانيا العظمى.

٥- الوعيْ بالكيفية التاريخية الَّتي بمقتضاها أمست القارة اللاتينية للأوروبيين عالماً جديداً بما تحمله الكلمة من معنى؛ إذ تبين سجلات الأشخاص المرخص لهم بالذهاب

= ومن ثم سوف تنمو البرجوازية الوطنية في ركاب الرأسمال المهيمن، ومن ثم ثقافة الرأسمال المهيمن. كتب د. سمير أمين:" الحقيقة هي أن برجوازيات العالم الثالث اختارت جميعاً الاندماج في العالم الرأسمالي وليس فك الروابط. فهي ترى في هذا الانخراط صمانا لمصلحتها". انظر: سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص١٣٠.

(١١) من الدراسات القيمة في هذا الصدد، بصفة خاصة بشأن البرازيل، دراسة: ماريا فيليلا بتيت: **التحام الكثيرين في واحد: التجربة البرازيلية**. وهذه الدراسة على الرغم من استهدافها أساساً الدفاع عن الهوية البرازيلية؛ فإنها تمدنا بفكرة عامة وجدية معاً عن تركيبة "شعب البرازيل ذات الطبيعة الَّتي جعلت تزاوج الأجناس يأخذ وضع واقع حقيقي وأيضاً موهبة صادقة"، على حد ما ذكرت في دراستها. انظر أيضاً: بارتولمي بيناصر، **مناس جيريس: ذروة عالية لامتزاج الأعراق**. انظر: **ديوجين** (المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية)، العدد ١٩١(٢٠٠٢).

إلى الهند الغربية أسماء وحرف كثير من أصحاب الحرف والصنّاع المهرة، ونستطيع أن نستخلص من تحليل هذه السجلات، وما تضمنته من حرف ومهن، الأحوال الاجتماعية المعقدة الَّتي كانت تتزايد في المجتمعات المدنية الآخذة في التطور، ليس في الأجزاء المستعمِرة فحسب، إنما في الأجزاء المستعمَرة كذلك. فمن الَّذين رخص لهم بعبور الأطلنطي في الفترة من عام ١٥٠٩ حتّى عام ١٥١٧: مزارع، وبغّال، وتاجر، ومحترف فلاحة بساتين، وصيدلي، وأربعة من صانعي الأحذية، وصانع آلات قاطعة، ومتخصص في أعمال السباكة، وفاحص معادن، ونجار، وحلاق، وحفار، وحائك ملابس، ونقاش، وحداد، وصانع أحذية، وصانع جوارب، وصانع عربات، وصانع فضيات، وصيرفي، وصانع شموع، وصانع معدن، وخياط، وجراح خلع أسنان، وراعي غنم، وزارع فاكهة، وثمانية بنائين، وخراطين، وخزافين، وصناع صهاريج، ومطرزين، وحدادي أقفال، وخبازين، وصانعي أحذية.[١٢]

٦- من المهم أن نعلم أن الغزاة، عَبدة الذهب، قد نهبوا، من بوليفيا وبيرو والمكسيك والهند الغربية والبرازيل وتشيلي، في الفترة الممتدة من ١٥٤٥ حتّى ١٨٠٠ نحو ١٥١٧٣,١ مليار ماركاً من الفضة، ونحو ٤٥٧٢ مليار ماركاً من الذهب. وتكمن أهمية معرفة هذه الجرائم في فهم الكيفية الَّتي تحققت من خلالها عملية هيمنة قوانين حركة الرأسمال.

فقد استقبلت أوروبا ثروات، هي بالأساس أدوات دفع، غير مسبوقة تاريخياً. الأمر الَّذي انعكس على الوظائف الَّتي تؤديها النقود في الحياة اليومية في داخل الأجزاء المستعمِرة، فقد زادت كمية النقود في نفس الوقت الَّذي نشطت فيه التجارة عبر بحار ومحيطات العالم الحديث، وتمكنت أوروبا من الوصول إلى مراكز التجارة البعيدة شرقاً وغرباً.

في الوقت نفسه، الَّذي بدأ فيه التراكم الرأسمالي، بدأت الاكتشافات المعرفية والمخترعات العلمية، وأصبحت النقود تلعب دوراً تعدى الاكتناز إلى الرأسمال.

(١٢) وليم لسل شورر، **حضارة أمريكا اللاتينية**، ترجمة محمد سيد نصر (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧٠)، ص١٩٩-٢٠١.

الرأسمال الَّذي يستخدم من أجل الإنتاج. وهو الأمر الَّذي تطلب البحث عن قوى الإنتاج الأخرى. فالرأسمال موجود بكثافة عالية، وأدوات العمل يجري اختراع المزيد منها وتطويرها بوتيرة متسارعة. يتبقى مواد العمل أيْ المواد الخام. حينئذ تكون المستعمرات المورد الرئيسي لهذه المواد مثل السكر والمطاط والبن والموز... إلخ. يجب إذاً الوعيْ بطبيعة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي[١٣]وحقيقة التكون التاريخي لاقتصاد المبادلة النقدية المعممة في أوروبا في القرن الخامس عشر، هذا التكون التاريخي الَّذي تم من خلال التواطؤ بين الرأسمال التجاري (عقب تبلوره الطبقي والاجتماعي) والسلطة المعبرة عن فكرة الدولة القومية الساعية إلى تحطيم الاصطفائية الَّتي نهض عليها نمط الإنتاج الإقطاعي، والمتجهة نحو الانسلاخ من الجسد اللاتيني[١٤] وذلك حتّى آواخر القرن السابع عشر، ثم توسع الرأسمال الصناعي حتّى أوائل القرن الثامن عشر، والَّذي تزامن مع هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي في طريقه إلى خلق السوق العالمية وتدويل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل والتغلغل في هياكل المجتمعات المتخلفة مشكلاً بذلك أجزاء للاقتصاد الدولي بمستويات مختلفة من التطور. فأضحت أجزاء متقدمة، وأمست أجزاء متخلفة، بالمعنى العلمي لا الأخلاقي للتخلف.

٧- الكيفية التاريخية الَّتي تبلور من خلالها التاريخ النقدي "للهيمنة" الأمريكية في القرن التاسع عشر، بعد سلسلة متصلة من العلاقات الجدلية بين القوى الأوربية[١٥] المتصارعة (هولندا، إنجلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، المانيا، إيطاليا، بروسيا، الدولة العثمانية) وانتهاءً بالحرب العالمية الأولى الَّتي خرج منها الاقتصاد الأوروبي حطاماً، بينما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كأغنى وأقوى دولة رأسمالية في العالم، يزيد مجموع

---

(١٣) انظر للمزيد من التفصيل:

Rosa Luxembourg, **The Accumulation of Capital,** Translated from Germany by: A. Schwarzschild (London: Rutledge and Kegan, 1963) p.351-368.

سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**: نقد نظرية التخلف. ترجمة من الفرنسية وتحقيق حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٧)، ص ٧٥-١٠٢.

(١٤) في تفصيل ذلك، انظر: بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي**، المصدر نفسه، ص٢٣٦. انظر أيضاً: كرين برنتن، **أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي**، ترجمة: محمود محمود (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥) الفصل العاشر.

(١٥) للمزيد من التفصيل:

Vincent Renouf, **Outlines of General History** (London: Macmillan, 1910)

أرصدتها الذهبية عن مجموع الأرصدة الذهبية الَّتي تملكها روسيا وفرنسا والمانيا وبريطانيا، وكأن الحرب لم تفعل شيئاً سوى تحريك التراكم، أيْ نقل ثروات أمريكا اللاتينية من أوروبا إلى الولايات المتحدة. هنا ينبغي أن نعي الظروف التاريخية الَّتي سادت في القرن التاسع عشر، والَّتي تمكن الذهب من خلالها من إرساء الأثمان المعبّر عنها بعملات وطنية مختلفة نظير سلع تم إنتاجها في أماكن متفرقة من العالم وفي ظل ظروف إنتاجية مختلفة.

ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدي هذه الوظيفة إلا ابتداءً من تداوله كنقود في داخل الاقتصاد الرأسمالي القومي الأكثر تطوراً والَّذي كان في سبيله للسيطرة على الجزء الأكبر من المعاملات الدولية: الاقتصاد البريطاني. وتمكن قاعدة الذهب الدولية بدورها الرأسمال البريطاني من تأكيد هيمنته داخل الاقتصاد العالمي، وهي هيمنة استمدها من تفوق الإنتاجية النسبية للعمل عمقاً ومدى، وبفضل هذه الهيمنة يصبح الاسترليني، العملة الوطنية البريطانية، سيد العملات دولياً، ويمكن أن يحل محل الذهب لعملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة الرأسمال البريطاني.

وهكذا تحل هيمنة رأسمال أحد البلدان على الصعيد الدولي محل سلطة الدولة على الصعيد القومي، وتمكن هذه الهيمنة عملة الرأسمال المهيمن من القيام في المعاملات الدولية بدور النقود الدولية، سواء كانت هذه العملة تستند إلى الذهب أو لا تستند، وإن يكن من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية، بحكم تاريخية النقود، بالاستناد إلى الذهب.

ويكون من الطبيعي، كما كتب د. محمد دويدار، عند انتقال الهيمنة من رأسمال قومي إلى رأسمال قومي آخر أن ترث عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدولية حالة بذلك محل عملة الرأسمال الَّذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وذلك هو ما حدث في فترة الحربين العالميتين عندما فقد الرأسمال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (تاركاً الاقتصاد الدولي كي يقسم عدة كُتل نقدية)؛ فقد ظهر الرأسمال الأمريكي كي يفرض هيمنته، ولكي تأتي الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة الَّتي تفرض جميع تبعاتها في الفترة التالية للحرب.[١٦]

٨- كما يتعين التقدم خطوة إلى الأمام، تاريخياً، ومِن ثم منهجياً، بالبحث الواعي في دور الشركات الأجنبية العملاقة، دولية النشاط، ورساميلها القومية في تعميق التخلف والتبعية في أجزاء القارة المختلفة كمورد رئيسى للمواد الأولية، من دون أيْ مشاركة من هذه الأجزاء في عملية التجارة في أيْ مرحلة من مراحلها (الإنتاج، التسويق[١٧]، التوزيع، التخزين،...)، مع الحفاظ دائماً على إثارة القلق في أسواق تلك المنتجات، حفاظاً على التحكم في أسعارها العالمية وإمكانية التلاعب بها. وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات دولية النشاط في هذا الشأن.

٩- وإذ ما اتخذنا من النفط أداة فكرية تنقلنا نوعياً من التحليل المنهجي لتخلف القارة اللاتينية إلى محاولة تكوين الوعي بطبيعة العلاقات الاقتصادية الراهنة على الصعيد العالمي، من خلال فهم الدور الَّذي يلعبه النفط على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا المعاصر (الرأسمالي)، فإنه يتعين الوعي، إنما الناقد، بثلاث أفكار رئيسية:

- الدور التاريخي للنفط في تثوير الإنتاج الزراعي والصناعي بل والخدمي، على الصعيد العالمي، وبصفة خاصة في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وما استصحب ذلك من صراع محموم على الزيت متزامن مع تطوير متسارع في الهياكل الصناعية، ومن ثم تطوير عمليات الإنتاج من أجل السوق الدولية بوجه عام، بعد تقليص الدور الَّذي كان يلعبه الفحم، ابتداءً من النصف الأول من القرن العشرين.

- الوَعيْ بطبيعة النفط، وقيمة استعماله، كسلعة محولة، ويُعد فعل التحويل هذا في ذاته شرط تحقق تلك القيمة (البنزين، المازوت، زيوت التشحيم، الكيروسين، البتروكيمياء،... إلخ). الأمر الَّذي يستلزم الوعي بأدوات تحويله، ومن باب أولى يوجب الوعيْ بأدوات إنتاجه (صوراي الحفر ومواسيره، ومصاطبه"البحرية والبرية"، والروافع، والمناضد، والدورات، والكلابات، والحفارات، والمضخات، والمحركات،

---

(١٦) محمد حامد دويدار، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١)، ص١٢٤.

(١٧) في امتصاص الفائض الاقتصادي من خلال النشاط التسويقي، انظر: بول باران وبول سويزي، **رأس المال الاحتكاري: بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي**، ترجمة حسين فهمي مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، الفصل الخامس.

والأنابيب، والمصافي... إلخ) وإذ ما أضفنا إلى ذلك الوسائل المساعدة (النقل مثلاً) فإنه يمكن افتراض إفتقار الأجزاء المتخلفة للسيطرة على شروط تجديد إنتاج النفط.

- تلعب الشركات دولية النشاط، والرأسمال الخاص بوجه عام الدور الأكثر أهمية؛ ويتبدى مدى نشاط الشركات دولية النشاط بوضوح حينما نعلم أن مصر، على سبيل المثال، تفتقر إلى السيطرة على شروط تجديد إنتاجها من النفط، لأنها تعتمد على هذه الشركات في جُل مراحل العملية الإنتاجية ابتداءً من تقنية البحث والتنقيب والإستخراج، ومروراً بأدوات الإنتاج ومواد الإنتاج. وانتهاءً بالتسويق ووسائل النقل ومعداته. والأجزاء المتخلفة حالها حال جُل البلدان المصدرة للنفط لا تشارك، بشكل فاعل، إلا بقوة العمل، في أية مرحلة من مراحل إنتاجه (الكشف، التنقيب، الاستخراج، التكرير، التصنيع، النقل) فالتقنية أجنبية، والآلات أجنبية، والمواد أجنبية، ومعدات الشحن والتفريغ أجنبية، وسفن النقل أجنبية! ولا تقدم الأجزاء المتخلفة المنتجة للنفط (بدقة: المنتج لها النفط) إلا قوة العمل!

١٠- ولنتقدم خطوة فكرية إلى الأمام كي نرى الصورة الأكبر أوضح: فالعلاقة بين الزيت والقوة العسكرية تعود إلى السنوات الأولى من القرن العشرين؛ حينما حولت القوتان المتحاربتان، ألمانيا وبريطانيا العظمى أسطوليهما البحريين من التسيير بالفحم إلى التسيير بالنفط. ولما كانت بريطانيا تفتقر إلى الزيت، فقد وجدت نفسها معتمدة على احتياطيات النفط في الشرق الأوسط، ولهذا أصبحت حماية هذه الاحتياطيات حاسمة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. فظهور الدبابة والغواصة والطائرة المقاتلة الَّتي تعمل بمحرك ديزل، عمل على تعميق أهمية الزيت، وعند نهاية الحرب كان الوصول إلى النفط عاملاً رئيسياً في التخطيط الاستراتيجي للقوى المتنافسة.

واستمر الوضع على ما هو عليه بعد الحرب. وحاولت بريطانيا، الَّتي كانت حينئذ مسيطرة فعلياً على حقول الزيت في إيران، أن تمد نفوذها إلى الحقول في العراق والكويت. وكانت فرنسا أيضاً تبحث عن موطيء قدم في هذه المنطقة. وركزت اليابان على منطقة الهند الشرقي الهولندي، الَّتي كانت آنذاك منطقة منتجة للنفط. وبدأت الولايات المتحدة بحثها عن النفط على امتداد الحافة الجنوبية للخليج، وكانت

هذه القوى كلها، إضافة إلى ألمانيا والاتحاد السوفياتي، تعرف أن الوصول إلى الزيت سيكون حاسماً في الحرب القادمة، ولهذا كرس الجميع، عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، قوات أساسية للحصول عليه. ولقد قدمت اليابان نموذجاً واضحاً للإقدام على الحرب من أجل النفط؛ فلم تكن اليابان مؤمّنة من تلك الجهة، وكان شبح فقد أو نقصه النفط دائما ما كان يلوح أمام أعين القادة في طوكيو، ولذلك كان القرار هو الاستيلاء على الحقول المنتجة في منطقة الهند الشرقي الهولندي، فأقدمت اليابان على ذلك العدوان على حقول النفط وهي تعلم يقيناً أن أمراً كهذا لا شك سيثير غضب الولايات المتحدة، فكان القرار الثاني هو توجيه ضربة عسكرية استباقية إلى الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر في هاواي. ومن ثم صارت الولايات المتحدة أحد الأعضاء الرئيسيين في دائرة القتال العالمي. ولم يكن التقدم، المؤقت، الّذي أحرزه الزحف الألماني في الأراضي السوفياتية عام ١٩٤١، إلا من أجل النفط، بالسيطرة على الآبار في القوقاز.

أدركت الولايات المتحدة ما بعد الحرب أن الدور الذي يلعبه الزيت هو دور حاسم، ويتعلق بالأمن القومي، ومن هنا عملت دوماً على ترسيخ وجودها في الخليج العربي ضماناً لأنسياب النفط. ولم يقتصر هذا التواجد فقط على الخليج العربي، بل امتد إلى العديد من الأجزاء على مستوى العالم؛ وتظهر اعتبارات أمن الزيت بالنسبة للولايات المتحدة في برنامج المساعدة العسكرية لآذربيجان وكازخستان؛ فوفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية فإن جزءاً مهماً من مبلغ الخمسين مليون دولاراً المخصص لآذربيجان في السنة المالية ٢٠٠٤ سينفق من أجل تعزيز "أمن الحدود البحرية" للبلد. وفي كازخستان تستخدم المساعدة الأمريكية لتجديد القاعدة الجوية القديمة من العهد السوفياتي في أتيروا على الساحل الشمالي لبحر قزوين، قرب حقل زيت تنجيز الغني بالزيت[١٨] ومن أجل الزيت كان الزحف السوفياتي على أفغانستان وصولاً إلى المناطق الأبعد الغنية بالنفط، ومن أجل الزيت تم قذف العراق، ومن قبله أفغانستان، وإن كان السبب الأكثر أهمية، في تصوري، هو ضبط أسواق

(١٨) مايكل كلير، **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، ٢٠١١)، ص٢٨٥.

المخدرات الّتي كادت تشهد الانفلات على صعيد الإنتاج والتوزيع العالميين. ومن المعروف مدى ارتباط بارونات المخدرات وأباطرة الدواء بتلك السوق.

ومن أجل الزيت تم قصف ليبيا. وكما ذكرنا، فإن الأمر لا يقتصر على العدوان العسكري من أجل تثبيت الأقدام وضمان الإمداد المستمر، وإنما يصل إلى المشاركة الفعالة في الانقلابات العسكرية وتأجيج الحروب الأهلية والصراعات الإثنية خلقاً لبؤر التوتر على الصعيد العالمي، وهو الأمر الّذي يضمن عدم تولي حكومة وطنية السلطة في بلاد الزيت!

ومن أجل الزيت، كذلك، تدور حروب مريرة في نيجيريا، البلد الرئيسي المنتج للنفط في أفريقيا بعد أن نهب الجنرالات الثروة. ولم تكن دول حوض بحر قزوين أحسن حالاً؛ فلقد شهدت تلك المنطقة صراعاً دموياً سقط فيه عشرات الضحايا وبصفة خاصة في أوزبكستان في مارس ٢٠٠٤.

ومن أجل الزيت، أيضاً، حدثت المجازر في الشيشان، الّتي يتم تقديم الصراع الدامي فيها عادة على أساس من كونه صداماً بين قوى معادية، إثنية ودينية، أو صراعاً على السلطة بين الحكومة المركزية في موسكو وسكان يسعون إلى الاستقلال، بيد أن ثمة بُعداً جيوبولتيكياً مهماً: فقد كانت جروزني، في ظل الحكم السوفياتي، مركزاً رئيسياً لتكرير الزيت، كما كانت نقطة ترانزيت حرجة لأنابيب النفط الّتي تحمل طاقة بحر قزوين إلى روسيا، وأوكرانيا، وأوروبا الشرقية.

(٣)

"في الأسواق الجديدة لم يعد نمط الإنتاج الإقطاعي، أو المشغل الحرفي في الصناعة، يسد الحاجة المتنامية، فأزاح الصناعيون المتوسطون أصحاب المشاغل الحرفية. بيد أن الأسواق كانت تتسع والطلب كان يزداد باستمرار. وظهرت الآلة فأحدثت ثورة في الإنتاج الصناعي. وحل الصناعيون أصحاب الملايين محل الصناعيين المتوسطين. والصناعة الكبيرة أوجدت السوق العالمية. والسوق العالمية أنمت التجارة والملاحة والمواصلات البرية. وبقدر ما كانت الصناعة والتجارة والملاحة والسكك الحديدية تتوسع، كانت البرجوازية تتطور، وتنمي رساميلها، وتدفع

إلى الوراء جميع الطبقات الَّتي خلفتها القرون الوسطى. ومنذ أن توطدت الصناعة الكبرى وتأسست السوق العالمية استولت البرجوازية على كل السلطة السياسية في الدولة التمثيلية المعاصرة. والبرجوازية حيث ظفرت بالسلطة دمرت كل العلاقات الإقطاعية من كل لون، الَّتي كانت تربط الإنسان بسادته الطبيعيين، ولم تبق على أية رابطة بين الإنسان والإنسان سوى رابطة المصلحة البحتة، والإلزام القاسي بـ الدفع نقداً وأغرقت الحمية الدينية، وحماسة الفروسية، وعاطفة البرجوازية الصغيرة، في أغراضها الأنانية المجردة من العاطفة، وحولت الكرامة الشخصية إلى قيمة تبادلية، وأحلّت حرية التجارة الغاشمة وحدها، محل الحريات. لقد انتزعت البرجوازية عن المهن والأعمال الَّتي كان يُنظر إليها حتّى ذلك الحين بمنظار الهيبة والخشوع، كُل بهائها ورونقها وقداستها. فجعلت الطبيب ورجل القانون والكاهن والشاعر والعالم في عداد الشغيلة الأجراء. ومزقت البرجوازية الحجاب العاطفي الَّذي كان مسدلاً على العلاقات العائلية واحالتها إلى علاقات مالية صرف. والبرجوازية لا تستطيع البقاء بدون أن تثور باستمرار أدوات الإنتاج، وبالتالي علاقات الإنتاج في المجتمع... وهذا الانقلاب المتواصل في الإنتاج، وهذا التزعزع الدائم في كُل الأوضاع المجتمعية، والقلق والتحرك الدائمان، هذا كله يميز عصر البرجوازية عمّا سبقه من عصور. فإن كل العلاقات الاجتماعية التقليدية الجامدة، وما يحيط بها من هالة المعتقدات والأفكار، الَّتي كانت قديماً محترمة مقدسة، تنحل وتندثر؛ أما الَّتي تحل محلها فتشيخ ويتقادم عهدها قبل أن يصلب عودها. وكل ما كان تقليدياً ثابتاً يطير ويتبدد كالدخان، وكل ما هو مقدس يعامل باحتقار وازدراء، ويضطر الناس في النهاية إلى النظر لظروف معيشتهم وعلاقاتهم المتبادلة، وبدافع الحاجة المستمرة إلى أسواق جديدة تنطلق البرجوازية إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية. فينبغي لها أن تدخل وتتغلغل في كل مكان، وتوطد دعائمها في كل مكان، وتقيم الصلات في كل مكان. والبرجوازية، باستثمارها السوق العالمية، طبّعت الإنتاج والاستهلاك، في جميع البلدان، بطابع عالمي، وانتزعت من تحت أقدام الصناعة أرضيتها القومية. فالصناعات القومية الهرمة دمرت وتدمر يومياً لتحل محلها صناعات جديدة، أصبح اعتمادها مسألة حيوية بالنسبة إلى جميع الأمم المتحضرة، صناعات لم تعد تستعمل المواد الأولية المحلية، بل المواد الأولية من أقصى المناطق، صناعات لا تُستهلك منتجاتها في البلد نفسه فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء العالم. لقد اخضعت البرجوازية الريف للمدينة، فأنشأت المدن الكبرى وزادت سكان المدن زيادة هائلة. واخضعت البلدان الهمجية ونصف الهمجية للبلدان المتمدنة، الأمم الفلاحية للأمم البرجوازية، الشرق للغرب. وتقضي البرجوازية أكثر فأكثر على تبعثر وسائل الإنتاج والملكية والسكان. فقد كدّست السكان ومركزت وسائل الإنتاج وجمعت الملكية في أيدي أفراد قلائل. وخلقت البرجوازية، منذ تسلطها الَّتي لم يكد يمضي عليه قرن واحد، قوى منتجة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعته الأجيال السالفة مجتمعة".

هكذا لخص ماركس[١٩] فترة الانتقال، فماذا يمكننا قوله، بعد قرنين تقريباً من الزمان، وتغلغل الرأسمال في مسام خلايا عالمنا المعاصر؟ من أجل الإجابة يمكننا أن نسأل عالم اليوم، العالم الرأسمالي، السؤاليين التاليين: ما الحياة؟ وما الهدف منها؟

ربما عالم اليوم، وحده، هو القادر على الإجابة على هذين السؤالين؛ يُجيب: لا أعرف! وكيف يعرف بعد أن صار عبر خمسمائة عام من الانحطاط لا يعرف سوى الهذيان؛ بعدما أصر على الانتحار الجماعي، لقد صمت فينا صوت الحياة... وغفل بداخلنا ضمير الإنسان حتّى كاد الإنسان أن ينسى أنه إنسان؛ بعد أن فقد عبقرية مشيته المستقيمة حين ألف السجود للطغاه فزحف على بطنه من الفاقه والجوع... أو تحول إلى حشرة كافكا... إن حشرة كافكا هي التجسيد الرائع لعالم يترنح إنسانه بعد أن صارت الحياة بلا معنى وبلا هدف، وبلا مشروع حضاري لمستقبل آمن.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها! وقد مهد له دانتي حين فصل تاريخياً، وبمنطق أرسطو المقدس بين الحياة والدين، وإختزل له ديكارت الإنسان إلى آلة مفكرة؛ المشاعر... الأحاسيس... العواطف... كُلها صارت عمليات عقلية تخضع مع التطور التكنولوجي إلى القياس الدقيق على أحدث أجهزة بيل جيتس، ويمكن حسابها طبقاً لسعر الصرف العالمي.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها! وقد أعلن له نيتشه أن الناس هم الَّذين أقاموا الخير والشر فابتدعوهما وما اكتشفوهما ولا أنزلا عليهما من السماء.

ابتداءً من اللامعنى صار الإلحاد إبداعاً. والدين أسطورة. والرسل مرتزقة. حتّى الإلحاد صار مسخاً. ابتداءً من اللامعنى لعنَ فاوست كُل شيء صالح على الأرض واتبع مارجريت.

ابتداءً من اللامعنى واللاهدف أمسى الانسلاخ عن حضارة الإنسان حداثة، وهجر التراث الإنساني المشترك تجديداً، أما وحدة المعرفة الإنسانية فقد باتت عتهاً.

---

(١٩) كارل ماركس وفريدريك انجلز، **بيان الحزب الشيوعي** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٢) ص٣٩-٤٤.

كيف يعرف عالمنا اليوم معنى الحياة والهدف منها! وقد همس له حلاق أشبيليه:"إن للذهب قدرة على تفتيح مدارك الإنسان". كم هي عبارة مهذبة مقارنة بما صاح به كولومبس في جاميكا: "الذهب شيء مدهش. مَن يملكه يملك كل شيء، مَن يملكه يملك كل ما يرغب فيه، بل بالذهب يستطيع المرء أن يدخل الأرواح إلى الجنة".[٢٠]

(٤)

ابتداءً من اللامعنى صار الهوس العقلي مرحاً في موسيقى "الهارد روك" و"الميتال" و"التكنو" و"الفانكي"، ولقد أمسى الخواء تجريباً، وتدمير المعنى واللون انطباعية، وإهدار الشكل والأبعاد تكعيباً، والاختزال والتسطيح أسموه تجريداً. ومع اللامعنى تجرعنا مر تراث الدين الوضعي... التراث الَّذي جرد النصوص الخلاقة من قوتها المتسائلة عن معنى حياتنا والهدف منها، حتى صرنا لا نميز بين وقت الفراغ وبين الوقت الفارغ؛ لأن تجريد تلك النصوص من قوتها تلك إنما تم في نفس اللحظة الَّتي تحولت فيها من أيقونة إلى وثن... من نقطة بداية إلى خط نهاية العابر له مرتد!

ولنتقدم خطوة فكرية أبعد كيْ نتعرف آنياً إلى عالمنا الحقيقي، بالتعرف إلى معالمه الرئيسية الَّتي تكشف عن اتفاق جماعي عالمي... ولكن على الانتحار... إن هذا الكوكب بمن فيه يتجه مسرعاً صوب الأعماق، أعماق الانحطاط... إنها سكرة الموت؛ موت عصر وميلاد عصر. فهل من الضروري أن نُسحق تحت عجلة حتميته؟

ومَن كان لا يروقه قولي فلينظر إلى الخواء في الفن، وإلى الاضمحلال في الأخلاق، وإلى الهمجية في الاقتصاد، وإلى القمع في السياسة، وإلى التجارة بالدين،.... فلينظر إلى التحلل في الرغبة الجماعية... وإلى النهضة في الفردية والأنانية... فلينظر إلى الأحادية في المعرفة، وإلى الثيوقراطية في الإيمان، وإلى الهوس في الدين، وإلى الصنمية في الرآي... فلينظر إلى ادعاء امتلاك الحقيقة الاجتماعية، ورفض الآخر من باب أنه آخر، فلينظر إلى الحروب... إلى الإبادة... إلى طمس حضارات، وإزالة ثقافات من على خريطة العالم.

---

(٢٠) مشار إليه لدى: Michel Beaud, **A History of Capitalism**,p19.

حقاً، هذا هو العالم الَّذي أفرزته الخمسمائة عام الماضية. أنه العالم الَّذي شرع يرنم ترانيم هلاكه على مذبح الإله الأبطش: الرأسمالية، بقيادة كاهن معبدها: اقتصاد السوق، وفي هستيريا جماعية أطلق خدام المذبح (المرصع بالدولار) بخور الجنائز بعد أن تُليت عليه إصحاحات من كتاب الانحطاط في معابد "وول ستريت" وفروعها في طوكيو وبرلين وباريس...

ها هي الآلهة اليونانية العائدة في صيغة هندية، تعود من جديد. إله السوق. إله الرأسمالية. إله الإمبريالية، الثلاثة في واحد (أمين)؛ إنهم في إله واحد نهم عطِش إلى مزيد من دماء الشعوب الَّتي اختلطت بأوراق "النقد" في خزائن "صندوق"الموت الحامل لعرش أسياد العالم ومفسديه، محركي الفتن فيه وجلاديه. طليعة الانحطاط أمريكا وخدام معابدها.

الجات... البنك الدولي... صندوق النقد، ثلاثة عناصر في مركب عضوي واحد. سام... يسري ببطء ويتغلغل بلا هوادة في كل خلية من خلايا اقتصاد عالمنا ولا يغادرها إلا وهي في دمائها غارقة... إنه المركَّب الَّذي يتجرعه زعافاً كُل من آمن بعقيدة الوحدانية. وحدانية السوق الكريمة! الموزعة بالعدل! واتبع الكاهن الأعظم: اقتصاد السوق الواحد الأحد!

أزمة المديونية... أزمة الطاقة... أزمة النقد، تلك هي قرابين المذبح الدولاري، وأضحية العيد الرأسمالي، المسمى بالأزمة الدورية.

البطالة... الجوع... الفقر... الكساد... الإفلاس، تلك هي آلهة الفتك العوالى الساكنة في سماء عالم دنس"اليد"؛ يد الإنسان، الَّتي بفضلها انفصل عن مملكة الحيوان... تلك هي النتائج الحتمية لعبادة صنم التداول ليقرب إلى الأرباح زلفى، بعد إطاحة النصوص المقدسة الحقيقية الَّتي جاء فيها: أن الأرباح لا تلدها عذراء؛ فهي تتكوّن في مجال الإنتاج، لا التداول، بتفاعل قوة العمل مع وسائل الإنتاج، وأن الثمن هو المظهر النقدي الَّتي تتخذه القيمة حين التبادل، ولايفترض على هذا النحو أن يكون الثمن تعبيراً صادقاً عنها. إن الأزمة، أزمة فهم الأزمة، في بُعد كبير من أبعادها

تكمن في القطيعة بين القيمة والثمن على المستوى الأول، وتتبدى في الثمن نفسه في المستوى الأول مكرر. هي إذاً النتائج الطبيعية لمسخ علم الاقتصاد السياسي. إنها نتائج أولية لسيادة ثقافة واحدة، وهيمنة حضارة وحيدة ليس في إمكانها سوى صناعة نَعش... يلفظ العالم بداخله أنفاسه الأخيرة.

التخلف... التنمية، مفردتان لا يجوز فهمهما إلا من خلال شروح كهنة المؤسسات الدولية للإبادة الإنسانية؛ فلقد سطر في كتاب الانحطاط أن التخلف هو أن تحيا عاصياً لرب السوق، مارقاً عن شريعته المدونة في ملاحق الجات المقدسة. التنمية هي محبته والفناء فيه... التخلف هو الفرار من الهلاك، أما أن تهرول نحوه فتلك هي التنمية... التنمية الّتي تمتلىء أحشاؤها بالمزيد من ضحايا البطالة والجوع والفقر والمرض... حقاً، ٥٠٠ سنة من الانحطاط قاد المخبولون فيها العميان على ظهر كوكب ينتحر!

(٥)

ولنتقدم خطوة أخرى كي نقترب أكثر من رؤية عالم اليوم[٢١] وهو يقف عاجزاً

---

(٢١) اعتمدت بشكل رئيسى على **تقارير البنك الدولي** (سنوات مختلفة) **وتقارير صندوق النقد الدولي** (سنوات مختلفة) **وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي** (سنوات مختلفة). وبوجه عام لا تبخل التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بإمدادنا بسيل من الأرقام المعبرة بوضوح شديد عن الأوضاع السائدة على الصعيد العالمي، ومن ثم يمكن الرجوع لأي تقرير صادر عن **الأونكتاد** على سبيل المثال، للتعرف إلى مجمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي، وبالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية تلك، والّتي لا نجد أي مبرر لإهدارها، على الرغم من صعوبة التوصل إلى ما تبحث عنه بالضبط تلك التقارير في بعض الأحيان! فلتكوين التصور العام (الناقد) عن الوضع الحالي على الصعيد العالمي، انظر: نعوم تشومسكي، **٥٠١ سنة الغزو مستمر**، ترجمة مي النبهان (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)؛ لوريتا نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة وتحقيق لُبنى حامد عامر (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ١٩٩٨)؛ فرنسيس لابه وجوزيف كولنز، **١٠خرافات عن الجوع في العالم** (نيودلهي: مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٩)؛ بول كروجمان، **العودة إلى الكساد العظيم: أزمة الاقتصاد العالمي**، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٠)؛ وهو كتاب إمبريالي من الدرجة الأولى، ولكنه يحتوي، من حيث لا يريد، على ما بدا لي، شرحاً، فاضحاً أحياناً، للاتجاه العام للرأسمالية في الوقت الراهن. جان زيجلر، **إمبراطورية العار: سادة الحرب الاقتصادية: الإقطاعيون الجدد**، ترجمة هالة عيسوي (القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠٠٧)؛ ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**، ترجمة محمد مستجير (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢)؛ باتريك آرتو وماري فيرار **الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها**، ترجمة سعد الطويل (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨)؛ روبرت إسحاق، **مخاطر العولمة: كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً**، ترجمة سعيد الحسينة (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ٢٠٠٥)؛ جيرمي سيبروك، **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**، ترجمة فخري لبيب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٢)؛ وإنني أعتبر كتاب بول هاريسون=

عن الإجابة على السؤالين الجوهريين: ما الحياة؟ ما الهدف منها؟

- تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة، كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١% من سكان العالم مجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ ١% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الإبتدائية لكُل الأطفال في الأجزاء المتخلفة!

- يعيش نحو ٨٥% من سكان العالم في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر!

- بلغ متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٠٥ من إجمالي الناتج القومي في الأجزاء المتخلفة نحو ١٧٥٠ دولاراً سنوياً، على حين بلغ هذا النصيب ٣٥١٣٠ دولاراً سنوياً في الأجزاء المتقدمة!

- ١٠% من أطفال تنزانيا يموتون خلال سنتهم الأولى من الحياة، ويقترب الدخل القومي لهذه البلد من نصف ما ينفقه الأمريكيون على ورق الحائط!

- مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، ومثلهم يعانون من سوء التغذية!

- ٧٠ مليون طفل جنوب الصحراء في سن التعليم الأساسي خارج المدرسة، ويموت سنوياً أكثر من عشرة ملايين طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس!

- يعيش ٧٦% من سكان العالم في بلدان فقيرة، بينما يعيش ٨% في بلدان متوسطة الدخل، ويعيش ١٦% من سكان العالم في بلدان غنية!

- يبلغ عدد الفقراء من بين سكان العالم ما نسبته ٧٨%، بينما نسبة الطبقة الوسطى

= **في قلب العالم الثالث**، بأجزائه الخمسة، من المؤلفات الَّتي يمكن تصنيفها ضمن أهم ما تم إنجازه في فترة العشرين سنة الماضية، كمحاولة تحليل جدّية للواقع الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي، انظر: بول هاريسون، **في قلب العالم الثالث**، ترجمة إلهام عثمان (نيقوسيا: ميد تو للتنمية والرعاية، ١٩٩٠)، ج١: **جذور الفقر**، وج٤: **الضائعون**.

تبلغ ١١%، والطبقة الغنية ١١%!

- أكثر من مليار شخص حول العالم لا يتمكنون من الوصول إلى مصدر مياه عذبة ونظيفة، وغالبيتهم من سكان الريف!

- أفادت منظمة العمل الدولية (٢٠١١/١/١٧) أن أعداد الأشخاص العاطلين عن العمل في أنحاء العالم قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ ٢١٢ مليون شخص، أو ٦,٦% من القوى العاملة، ومن المتوقع أن يتدهور الوضع في أوروبا. وفي التقرير السنوي بشأن العمالة في العالم، قدرت المنظمة أن ٣٤ مليون شخص إنضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، مما دفع بأعداد العاطلين إلى أرقام غير مسبوقة! إضافة إلى فقدان ثلاثة ملايين شخص لوظائفهم في الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة، وقال التقرير إنه على الرغم من الحوافز العالمية الّتي ساعدت على تجنب كارثة اقتصادية واجتماعية أكبر، إلا أن عدد الشباب العاطل عن العمل قد ارتفع لأكثر من ١٠ ملايين شخصاً خلال العامين الماضيين، كما أن ملايين النساء والرجال بلا عمل أو مساعدات اجتماعية. وأشار التقرير إلى أن ٦٣٣ مليون عامل وأسرهم كانوا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم عام ٢٠٠٨!

- في الأجزاء المتخلفة نجد أن نسبة ٣٣,٣% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و٢٥% يفتقرون للسكن اللائق، و٢٠% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و٢٠% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الإبتدائي، و٢٠% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية!

- تمتلك الدول الصناعية ٩٧% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات دولية النشاط تملك ٩٠% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من ٨٠% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجزاء المتخلفة يذهب إلى ٢٠ دولة غنية! (٢٢)

---

(٢٢) "ويمكن أن نأخذ شركة (نستله) كمثال... فقد تم تأسيسها مثل جميع الشركات عبر القارية على أساس (مراكز الربح) وهي مستقلة نسبياً عن الآحريات وتستخدم مصانعها الخمسمائة وأحد عشر حول العالم نفس شهادات الصلاحية التابعة للشركة الأم=

- بينما يموت ٣٥ ألف طفل يومياً بسبب الجوع والمرض، ويقضي خمس سكان البلدان المتخلفة اليوم وهم يتضورون جوعاً، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب!

- مليار جائع في العالم معظمهم أطفال بإفريقيا وآسيا!

- معدل المخاطر الَّذي تتعرض لها المرأة الحامل في الجنوب، يزيد ٣٠٠ مرة عنه في الشمال!

- يُسيطر ٢٠% من سكان العالم على ٨٠% من الموارد الطبيعية!

- الغالبية العظمى من وفيات الأمهات (أكثر من ٩٩%، حسب وكالات الأمم المتحدة المشتركة عام ٢٠٠٥) حدثت في الدول النامية، وحدث نصفها (٢٦٥,٠٠٠) في إفريقيا جنوب الصحراء، كما حدث ثلث آخر منها (١٨٧,٠٠٠) في جنوب آسيا، وقد شكلت هاتان المنطقتان في ما بينهما نسبة ٨٥% من وفيات العالم المتعلقة بالحمل والولادة، وشكلت الهند وحدها نحو ٢٢% من المجموع العالمي للوفيات. وطبقاً لليونيسيف كذلك فإن معدلات وفيات المواليد تصل إلى ٤٥% في غرب ووسط أفريقيا، ونحو ٤٠% جنوب الصحراء. بينما لا تتعدى هذه المعدَّلات نسبة ٢% في دول وسط أوروبا!

- يسيطر ٢٠% من سكان العالم على ٨٣% من الثروة، و٨٢,٧% من المنتج

= أو لمؤسسة توظيف الأسهم... وتحقق نستلة أرباحاً في البرازيل، ولا يعاد إستثمار إلا جزء يسير من هامش أرباح المصانع والشركات الخمس وعشرين المحلية المقامة في الدولة المضيفة، ويوجه جزء آخر لتمويل عملية التوسع وفتح أسواق جديدة مثل سوق غذاء الحيوانات الأليفة. أما الجزء الأكبر من الأرباح، فيحول إلى مقر شركة نسلة الأم، ويتم هذا التحويل، الَّذي يرهق اقتصاد الدولة، عن طريق بنك البرازيل، حيث إن نستلة لا تقبل أن تحول عملة البرازيل إلى الشركة الأم بما أنها عملة ضعيفة فتقوم بتحويل أرباحها بالدولارات (أو أيْ عملة أجنبية قوية) وهكذا، يقوم البنك المركزي للبلد المضيف بتقديم مخزونه من النقد الأجنبي لكي يتم تحويل الأرباح والأمتيازات الأخرى مثل حوالات الحماية عبر المحيط الأطلنطي؛ وبالتالي تزيد التمويلات الأجنبية من ثقل الدين الخارجي لهذا البلد". جان زيجلر، **إمبراطورية العار، سادة الحرب الاقتصادية، الإقطاعيون الجدد**، المصدر نفسه، ص٢٣٨.

العالمي، و٨١,٢% من التجارة العالمية، و٩٦,٦% من القروض التجارية، و٨٠,٦% من المدخرات، و٨٠,٥% من الاستثمارات، و٩٤% من بحوث العمليات!

- طبيب لكل ٦٤٧ فرداً في سويسرا (٨ مليون نسمة). وطبيب لكُل ٥٧٣٠٠ فرداً في بوركينافاسو (١٧ مليون نسمة)!

- في نيجيريا، وحيث يبلغ عدد السكان نحو ١٧٥ مليون نسمة، فإن ٧٠% من هؤلاء يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، وفي نيجيريا كذلك فإن معدَّلات الفقر في الريف تقدّر بحوالي ٦٤% في عام ٢٠٠٤، وهي أعلى بمقدار مرة ونصف تقريباً من معدلها في المدينة الّذي يبلغ ٤٣%، وعلاوة على ذلك فإن معدَّل الفقر في الإقليم الشمالي الشرقي يبلغ ٦٧%، وهو ما يعادل تقريباً ضعفي مستوى الفقر (٣٤%) في الجنوب الشرقي باعتباره أكثر ازدهاراً!

- يموت يومياً ٥٠ ألف شخص لأسباب مرتبطة بالفقر!

- يبيت ٨٠٠ مليون إنسان جوعى بشكل يومي!

- ٨٨٠ مليون إنسان لا يتمتعون بالخدمات الصحية!

- الجوع وسوء التغذية يوديان بحياة نحو ٦ ملايين طفل سنوياً!

- يعاني نحو ٨٥٠ مليون شخص سوء التغذية في مختلف أرجاء العالم، بمن فيهم ٨١٥ مليون في البلدان النامية و٢٨ مليون في البلدان الّتي تمر بمرحلة انتقالية و٩ ملايين في البلدان الصناعية!

- ١٠٠ ألف طفل رضيع و٥٣٠ ألف إمرأة تلقى حتفها أثناء الحمل والولادة، و٣٠٠ مليون إصابة بمرض الملاريا الحادة وأكثر من مليون حالة وفاة بسبب الملاريا!

- عبّر بوفييه عن تطور"سوق الفن"حسب المواصفات الأمريكية بقوله:"الجهل في الرسم قد أرسيت قواعده، وكلما كان الفنان جاهلاً إعتبروه رائداً، ليس مهما أن تدرس أو ترسم، كل ما

بهم هو أن تبحث عن أشياء جديدة، مهما كانت، حتى إن كانت لوحات من براز الإنسان، إذ أن المقياس أصبح مالياً ولم يعد جمالياً"[٢٣]. إن النظرية الاستهلاكية الأمريكية (المشبعة بقوانين السوق) دخلت عالم الفن، وحددت قواعد سوق الفن. فالمعيار الوحيد هو الغرابة، واجتذاب المتحذلقين من المشترين، وإدخال التبذير في سوق الفن. تماماً كما عبر أحد التجار:"يجب، وبأي شكل إدخال الطريقة الأمريكية: إن الأشياء عندما تتقادم تصبح متخلّفة في عالم الأعمال الفنية. يجب أن نعلّم مقتني وجامعي اللوحات إلقاء اللوحة في صندوق القمامة حين تصبح قديمة، مثلها مثل السيارة أو الثلاجة، عندما تأتي لوحات أخرى جديدة لتحل محلها".[٢٤]

- وفي عام ١٩٩١ باعت صالة كريستي الشهيرة "لوحة" للرسام دي كونينج، أحد المشاهير الّذين تم تسويقهم إعلامياً، مع فرساتشي، وكلفن كلاين، وأرماني، من أجل إفساد الذوق العالمي! بنحو مئة مليون دولاراً.

- في أثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وانتشار الدعارة على أوسع نطاق، تم اجراء دراسة على فتيات المدارس الروسيات بعمر الخامسة عشرة، فأعربت ٧٠% منهن عن رغبتهن بأن يصبحن مومسات، في حين كن قبل ذلك بعشر سنوات يرغبن في أن يصبحن رائدات فضاء وطبيبات ومُعلمات!

- تم تقدير القيمة السنوية للدعارة على الصعيد العالمي عام ٢٠١٠ بما يعادل ١٧٥ مليار دولار!

- تعد إسرائيل من أكبر موردي البغايا "السلافيات" على الصعيد العالمي، وبحسب

---

(٢٣) مشار إليه لدى: روجيه جارودي، **كيف صنعنا القرن العشرين؟** المصدر نفسه، ص١٨٦.

(٢٤) جارودي، **كيف صنعنا القرن العشرين؟**، المصدر نفسه، ص١٦٩. كتب جون برجر:" لما كانت الدعاية تتمتع بنفوذ هائل فهي بالتالي ظاهرة سياسية عظيمة الأهمية، ولكن مراجعها واسعة بقدر ما عرضها محدود لأنها لا تعترف إلا بقوة الاستهلاك؛ فتخضع لها سائر ملكات البشر وحاجاتهم. إنها تراكم الأمال وتمطها وتبسطها، فتمسي وعداً مكثفاً غامضاً وسحرياً تعرضه تكراراً مع كُل عملية شراء. هكذا ينعدم أيّ أمل أو إنجاز أو متعة أخرى في ظل ثقافة الرأسمالية. إن الرأسمالية باقية على قيد الحياة مِن خلال إرغامها الأكثرية الشعبية الّتي تستغلها على تعريف مصالحها في أضيق نطاق مُمكن. في السابق، كان بقاؤها على قيد الحياة مَرهون بالحرمان الشديد للأكثرية الشعبية. أما اليوم فإنه يتحقق بفرض مقياس مزور لما هو جذاب ولما ليس هو بجذاب". أنظر: جون برجر، **وجهات نظر**، ترجمة: فواز طرابلسي(دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي،١٩٩٩)

تقديرات عدة مصادر، يبلغ عدد الرجال الإسرائيليين الَّذين يستعينون بخدماتهن المليون رجل في كل شهر. ووفقاً لما أوردته لجنة الاستيضاح البرلمانية الإسرائيلية، فإنه يتم الإتيان بحوالي ٣,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ إمرأة (من الاتحاد السوفياتى السابق) إلى إسرائيل سنوياً وبيعهن للعمل فى مجال الدعارة... وتعمل هؤلاء النسوة ٧ أيام في الأسبوع بمعدَّل يصل إلى ١٨ ساعة يومياً، ولا يحصلن إلا على ٢٠ شيكلاً (ما يعادل ٤,٥ دولار) من أصل ١٢٠ شيكلاً (٢٧ دولاراً) يدفعها العميل. ويتم الاتجار بهن في مقابل أسعار تتراوح بين ٨,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ دولار للمرأة الواحدة!

- إن مَن يعلنون أنفسهم مدافعين عن"حقوق الإنسان" على الصعيد العالمي، والذين يجتمعون لمكافحة الإرهاب، هم الذين شربوا نخب الإرهاب في كؤوس من جماجم البشر، وانتشوا حتّى أطاحوا كل ما هو مقدس. هم في الحقيقة رؤساء الدول الأكثر إرهاباً في تاريخ العالم وحاضره؛ وهم أبشع المعتدين على حقوق الإنسان. وليس تاريخهم القديم وحده هو الدليل على ذلك (إبادة الهنود، واستعباد الزنوج، وتلك خصوصية أمريكية، وشن الحروب واستعمار دول وقارات) وإنما جرائمهم تتواصل، مثل البشاعة الأمريكية في فيتنام حين استُخدم النابلم على نطاق واسع. وليس قذف الشعب الأفغاني الأعزل البائس بالقنابل عنا ببعيد!

- هم كذلك المسئولون عن قتل ما يزيد عن ٢٥٠ ألف طفل لا تزيد أعمارهم عن خمس سنوات في المستشفيات وخارجها، بإصرارهم على فرض الحصار على العراق، والآن إشعال نار الفتنة وتركه، إن حدث، خرباً. ولن ينسى التاريخ خبراء التعذيب والإبادة فى رواندا؛ مما أسفر عن ٤٠٠ ألف قتيل. كذلك توريد السلاح للحكومات الدكتاتورية وتمويلها، لا لشيء سوى "حفظ السلام والأمن والأمان"، وهي الأهداف النبيلة الَّتي تتحقق على رفات الشعوب... ملايين القتلى وملايين الجرحى!

- هم الَّذين ساندوا سفاح جواتيمالا(جراماجو) وطاغية كوريا الجنوبية (تشون) والعميل الزائيري (موبوتو سيسي سيكو)، وهم الذين وضعوا شامورو على سدة الرئاسة في نيكاراجوا، وأطاحوا محمد مصدق في إيران، وسوكارنو في إندونيسيا، وباريستد في هاييتي، وهم أيضاً الذين أداروا مذبحة ريوسومبول على الحدود السلفادورية-

الهندوراسية. وهم ذاتهم الَّذين توجهوا إلى أفغانستان وأشعلوا نار الحرب كي يتمكنوا من ضبط أسواق الأفيون، والتحكّم في إنتاجه!

هذا هو عالم اليوم، وما ذكرناه لا يمثل سوى جزءٍ يسيراً تتمكن/ي من الإضافة إليه كما يحلو لك/ي، عليك/ي فقط أن تمسك/ي بواحد من آلاف التقارير الصادرة، دورياً، عن المنظمات أو المؤسسات الدولية المعنية، عن أحوال الجوع والفقر والمرض والتنمية، وسيصيبك/ي الاندهاش لتجاهل تلك التقارير من قبل النظرية الرسمية، ولسوف تتيقن/ي من أن هذا العالم بحالته الراهنة، ونظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن، لا يستطيع بحال أو بآخر التقدم لإعطاء إجابة بشأن ما الحياة؟ وما الهدف منها؟ الأمر الَّذي يحتم علينا البحث عن الخلاص من خلال مشروع حضاري لمستقبل آمن. مستقبل أكثر إنسانية. مستقبل يطمح خلاله الإنسان إلى أكثر من وجوده. مستقبل يبدأ من نهاية الاقتصاد السياسي للرأسمالية. وبزوغ آفاق جديدة تحمل معها المشروع الحضاري لمستقبل إنساني آمن، وهو الأمر الَّذي بات مطلباً ملحاً في تلك المرحلة من عمر النظام الرأسمالي، إنها المرحلة الَّتي معها نرى السهم آخذاً في اتجاهه نحو الهبوط... نحو الانهيار، وحينما يصل السهم إلى منتهى انحداره لن يكون للبشرية سوى المشروع الحضاري الَّذي يرسم للبشرية مستقبلها الآمن. المشروع الَّذي يضع أسس نظامٍ أخر بديلاً لذلك النظام الَّذي أخذ فرصته كاملة خلال خمسة قرون من الإبادة والجوع والمرض والفقر. قرون خمسة لم تسفر إلا عن تجويع ربع سكان الكوكب وإبادة الربع الآخر، وتشريد الربع الثالث! ولم يزل الجرح نازفاً ولم تزل، كما قال جاليانو، الشرايين مفتوحة!

(٦)

السؤال المهم الآن: ما هو نوع الفكر الاقتصادي الَّذي يتعين أن تتبناه المؤسسة السياسية كي تخفي هذه الأرقام والوقائع المأساوية؟ هل تتبنى فكراً يكشف عن هذه الكوارث الإنسانية؟ أم فكراً يطمس معالم الانحطاط؟ لا داعي كي نرهق أنفسنا في التخمين! دعونا نعاين الواقع. واقع (الفكر!) الأكاديمي/التعليمي، الخادم الأمين للمؤسسة السياسية! كي نرى كيف تم مسخ العلم. وكيف يتم حشو دماغ الطلاب بكلام فارغ

ليس له علاقة بالإنسانية؛ إنما هو إغراق العقول في المعادلات والدوال الرياضية والرموز عديمة المعنى؛ بغية صرف الانظار عن نظام يسوده أباطرة الذهب والدم! وتهيمن عليه ثقافة الإبادة والجشع! فلننتقل إلى أزمة فهم الأزمة! أزمة الاقتصاد السياسي.

الفصل الخامس عشر
مسخ الاقتصاد السياسي

(١)

الاقتصاد السياسي علم أوروبي النشأة، والنكهة. ظهر كي يفسر ظواهر(جديدة!) على المجتمع الأوروبي. ظواهر لم يألفها، بل لم يعرفها من قبل، أو هكذا صور المفكرون الرسميون الأمر: الآلة. السلعة. الإنتاج من أجل السوق. الهدر الاجتماعي. الرأسمال. الرأسمالي. القيمة الزائدة. المصنع. بيع قوة العمل. الأثمان. المبادلة النقدية... إلخ؛ فكان من المتعيّن ظهور العلم المفسر لهذه الظواهر والكاشف عن قوانينها الموضوعية. ولذا ظهر الاقتصاد السياسي كعلم هدفه البحث في ظواهر نمط الإنتاج الرأسمالي. وبعبارة أكثر دقة: هدفه البحث في القانون الموضوعي الَّذي يحكم الإنتاج والتوزيع ونمو الاقتصاد وتطور قوى الإنتاج في المجتمع. هذا القانون هو قانون القيمة. وحينما يمسخ هذا القانون، أو يحرَّف تخريباً أو تخريفاً، يتوقف الحديث عن الاقتصاد السياسي ويُستدعى (علم!) الاقتصاد الَّذي يتجرعه علقماً الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات في العالم الرأسمالي المعاصر[1] بوجه عام، وفي عالمنا العربي بوجه خاص، ومصر بالأخص. وتكمن المأساة في استمراء الخلط الفج بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد، بل في الكثير من الأحيان، كما سنرى، يتم تلقين نظريات"الاقتصاد"بداخل كتاب كتب على غلافه الخارجي: مبادىء/محاضرات في الاقتصاد السياسي!

(٢)

خلال قرنين من الزمان(١٦٢٣-١٨٧١) تبلور الاقتصاد السياسي ونضج كعلم اجتماعي انشغاله المركزي نمط الإنتاج الرأسمالي (ابتداءً من قانون القيمة) في **الإنتاج** عند آدم سميث، وفي **التوزيع** لدى ديفيد ريكاردو، وفي **هيكل النظام** لدى كارل

---

(١) من أهم وأشهر المقررات الدراسية، على الصعيد الدولي:

Samuelson and D. Nordhaus, **Economics** (New York: McGraw-Hill Companies 2005).
Richard G. Lipsey and Paul N. Courant, **Economics** (New York: Addison-Wesley, 1999).

ماركس. لكنه توقف عن التطور بعد صدور المجلد الثاني من كتاب **رأس المال** الَّذي أنجزه ماركس، المفكر لا الصنم، وراجعه فريدريك إنجلز عام ١٨٨٥ في هامبورج. عدا بعض الدراسات والأبحاث الجادة (إيمانويل، أمين، أوتار، براون، بتلهايم، فرانك، سنتش، على سبيل المثال بالطبع) إلا إنها لم تصل لمستوى الحديث عن استكمال علم لم يكتمل، ومن هنا كذلك، لا اعتبر إطلاقاً التيار الفكري الَّذي سوف يتربع على عرش الفكر الأكاديمي التابع للمؤسسة السياسية امتداداً لعلم الاقتصاد السياسي، بل اعتبر ذلك التيار، وهو ما سنراه أدناه، ممثلاً لفن جديد يستلهم بعض الأفكار العامة جداً من علم الكلاسيك. أي على العكس تماماً لما يقولونه للطلبة الَّذين يتم إعدامهم فكرياً كل صباح!

فكما علمنا أن ماركس تلقى علم الكلاسيك وحاول أن يستكمل بمقتضاه الاقتصاد السياسي، ولكنه كان أكثر قسوة، في النقد، من أسلافه الَّذين مفصلوا حول القيمة جملة من القوانين الَّتي تتيح فهم النظام وتطوره عبر الزمن. وفي الوقت الَّذي كانت فيه شوارع أوروبا تغلي بالثورات العمالية، في أواسط القرن التاسع عشر، كانت المؤسسة التعليمية الرسمية (الجامعة الأوروبية) تعد العدة للحرب الفكرية المضادة!

- ما الَّذي يريده هؤلاء الثوار من العمال في الميادين والمصانع والساحات؟

- إنهم يريدون حقهم في القيمة الَّتي أنتجوها وذهبت إلى جيوب الرأسماليين والريعيين والمرابيين.

- ومَن الَّذى قال لهم مثل هذا الكلام الخطير الَّذي سيطيح بعروش أباطرة المال؟

- مَن قال لهم ذلك هو علم الاقتصاد السياسي.

- حسناً!

القيمة! فلنمسخ القيمة. فلنقل لهم أن القيمة تقاس بالمنفعة. وليس بعرق العمال!

الاقتصاد السياسي! فلنفرغه من محتواه الاجتماعي!

فلنخرب العلم!

ولنجعل من الاقتصاد السياسي علماً معملياً. فلنحوله إلى رموز ومعادلات وأحجية وطلاسم!

فلنصرف الأنظار عن المحتوى الطبقي والموضوع الثوري لهذا العلم!

فلنجعله على أرفف التاريخ!

ونستبدله بعلم، أو هكذا نقول للناس، آخر. يخلو من الوعي بمعنى الحياة والهدف منها!

ولنسم ذلك (علم الاقتصاد)!

وذلك هو الَّذي حدث تماماً مع تيار النيوكلاسيك، وفي المقدمة: فون ثنن (١٧٨٣-١٨٥٠)، وكورنو(١٨٠١-١٨٧٧)، وهيرمان هينريخ جوسن (١٨١٠-١٨٥٨)، وستانلي جيوفنز (١٨٣٥- ١٨٨٢)، وكارل منجر (١٨٤٠-١٩٢١)، والفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤)، وفون فايزر (١٨٥١-١٩٢٦)، ويوجين فون بوهم بافرك (١٨٥١-١٩١٤)، ولودفيج فون ميزيس (١٨٨١-١٩٧٣)، وفريدريك هايك (١٨٨٩-١٩٩٢).

(٣)

ولأن كتابنا مخصص لعلم الاقتصاد السياسي، فسوف نكون حاسمين في عدم الخلط بين الاقتصاد السياسي الَّذي كف عن التطور، بل اختفى من الوجود الأكاديمي والحياتي اليومي، وبين (علم!) الاقتصاد[٢] كفن تجريبي مهيمن على فكر المؤسسة التعليمية وفكر المؤسسات النقدية والمالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي. نقول ولأن كتابنا مخصص للاقتصاد السياسي كعلم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة؛ فلن ننشغل بنقد موسع لهذا الاتجاه في أبحاثنا الراهنة،

ونكتفي هنا بتأكيد اتفاقنا مع ما عبر عنه د. سمير أمين، وببراعة، في أطروحة باريس عن **التراكم على الصعيد العالمي** بشأن (العلم!/الفن) الجديد الَّذي طغى على المؤسسة التعليمية الرسمية؛ إذ رأى أن فناً "للتسيير" وليس"للاقتصاد" هو الَّذي يركن إليه منظروا الرأسمالية والإمبريالية العالمية، لكنهم يغلّفونه بغلاف العلم إمعاناً في التدليس والتضليل! كتب د.سمير أمين:"مات العلم الاقتصادي الجامعي إذاً كعلم اجتماعي ميتة العجز لصرفه النظر عن النظرية الموضوعية للقيمة. لكنه خلّف وراءه فناً في التسيير. فالملاحظة التجريبية للارتباطات القائمة بين الظاهرات تتيح صياغة جُعبة من تقنيات العمل تتفاوت في مدى فعاليتها. فبمقدار ما تكون مفاهيم العلم الحدّي، الَّتي تدعي الأزلية لنفسها، مستقاة من ملاحظة نمط الإنتاج الرأسمالي. بمقدار ما يكون بوسعها إتاحة المجال لصياغة فن في التسيير الاقتصادي، وهو فن لا شك في عيبه ونقصانه لأنه يقوم على الملاحظة الوضعية بلا نظرية، سواء على الصعيد الميكرو/اقتصادي فن تسيير المؤسسة أو على الصعيد الماكرو- اقتصادي (فن السياسة الاقتصادية الوطنية) فالتحولات البنيوية داخل نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، تجعل فن التسيير هذا أمراً لازماً. طبيعة الإشكالية في هذا الفن تصعيد بعض المقادير الاقتصادية إلى حدّها الأقصى، الربح، أو الإنتاج، تحت وطأة بعض الصعوبات المعينة لا سيما صعوبات ندرة الموارد في زمن معين، وفي نظام معين (هنا نمط الإنتاج الرأسمالي، الَّذي غالباً ما يصار إلى إهمال ذكره) تحول دون أن نرى في هذه المجموعة من التقنيات بديلاً للعلم الاجتماعي: فالفن ينبثق عن علم، ظاهراً كان العلم أم ضمنياً، والعلم المضمر هنا هو العلم الحدّي. إن أدلجة ما هو اقتصادي وحدها، وهذه هي الاقتصادوية، هي الَّتي تتيح انشاء علم من ما لا يمكن أن يكون علماً على الإطلاق".[٣]

---

(٢) بالإضافة إلى الكتابات الأساسية لمفكري هذا الاتجاه، يمكن لمن أراد المزيد من التحليل، أن يرجع إلى:

L. Moss. **The Economics of Ludwig von Mises: Toward a Critical Reappraisal,** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976). E. Dolan. **The Foundations of Modern Austrian Economics** (Kansas City: Sheed and Ward. Inc. 1976). James Buchanan, **Cost and Choice: An Inquiry in Economic Theory** (Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc. 1996). L. von Mises, **Human Action: A Treatise on Economics** (Irvington-on-Hudson, NY: The Foundation for Economic Education, 1999). O'Driscoll Gerald. **Economics as a Coordination Problem: The Contributions of Friedrich Hayek** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1977).

(٣) سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي**، المصدر نفسه، ص٣٤-٣٩. قارب: "والنظرية النيوكلاسيكية ليست منفصلة عن مجمل الواقع الاجتماعي فحسب، بل هي منفصلة أيضاً عن الواقع العملي اليومي. فمن الممكن البرهنة تجريبياً على نظرية القيمة-العمل، ولو بمعنى أن جميع عناصر تكاليف إنتاج سلعة ما تميل في التحليل الأخير إلى أن ترتد إلى العمل، وإلى العمل وحده وبالرغم من جميع تعاليم النيوكلاسيك ما يزال المقاولون الرأسماليون يحسبون أثمان كلفتهم على هذا الأساس، وعندما يحاولون اجراء حسابات مقارنة عن الإنتاجية؛ فإنهم يجرونها أيضاً بمساعدة معيار كمية العمل، وبمساعدته وحده". ارنست ماندل، **النظرية الاقتصادية الماركسية**، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٢)، ج٢، ص٥٠٠.

(٤)

فمع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تبلورت أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، والَّتي تسوق خطأ على أساس من كونها امتداداً لأفكار الكلاسيك، وكي تقوم بتصفية العلم، علم الاقتصاد السياسي، من محتواه الاجتماعي. بل ولا ضرر كذلك لديها من عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى، فـ(علم!) الاقتصاد بالنسبة للتيار النيوكلاسيكي هو علم معملي، والعلاقات الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج والتداول والتوزيع، بين أفراد المجتمع إنما هي علاقات بين الأشياء المادية، وليست اجتماعية.

وعلى ذلك، يؤسس هذا التيار الفكري، الَّذي سيكون تياراً جارفاً في المؤسسة التعليمية الرسمية، فكرة المنفعة(٤) كمركز تدور في فلكه جُل العلاقات الاقتصادية بمفهومها الَّذي لا يرى سوى علاقات بين الأشياء المادية الخاضعة للمعادلات الرياضية والدوال الخطية والرسوم البيانية.

وبتلك المثابة يكون التيار الفكري النيوكلاسيكي قد قام بتقديم موضوعاً غير مسبوق للعلم، علم الاقتصاد السياسي، يعتمد على تفسير هزلي للقيمة؛ إذ المبدأ الأساسي عند النيوكلاسيك هو أن المنفعة **مقياس** القيمة، وهو المبدأ الَّذي يناهض، كما رأينا، ما قال به الكلاسيك، وديفيد ريكاردو بوجه خاص، الَّذي اشترط المنفعة في السلعة كي تكون محلاً للقيمة التبادلية. فالمنفعة، عند الكلاسيك، شرط القيمة. وليست، كما يقول النيوكلاسيك، مقياساً لها.

فالقيمة عند النيوكلاسيك تتعلق بنفسية المستهلك؛ فهي نقطة البدء الَّتي على

---

(٤)

"PLEASURE and pain are undoubtedly the ultimate objects of the Calculus of Economics. To satisfy our wants to the utmost with the least effort—to procure the greatest amount of what is desirable at the expense of the least that is undesirable—in other words, to maximize pleasure, is the problem of Economics. But it is convenient to transfer our attention as soon as possible to the physical objects or actions which are the source to us of pleasures and pains. A very large part of the labour of any community is spent upon the production of the ordinary necessaries and conveniences of life, such as food, clothing, buildings, utensils, furniture, ornaments, etc.; and the aggregate of these things, therefore, is the immediate object of our attention".William Stanley Jevons, **The Theory of Political Economy** (London: Macmillan and Co.1888), p.217.

أساسها لا تتحدد قيمة السلعة فحسب، وإنما يتحدد التوزيع ذاته؛ بعد أن تم تعميم مبدأ المنفعة أيضاً على عناصر الإنتاج. لاحظ: عناصر الإنتاج، وليس قوى الإنتاج. إذ تعطي كلمة "عناصر" دلالة على انفصال (الأرض) عن (قوة العمل) عن (الرأسمال) عن (التنظيم). ومن ثم انفصال (الريع) عن (الأجر) عن (الفائدة) عن (الربح) وبالتبع نفي التناقض بين قوى (عناصر) الإنتاج، ومن ثم نفي الصراع بين دخول الطبقات الاجتماعية المختلفة المشاركة، وغير المشاركة، في عملية الإنتاج الاجتماعي! وبالمناسبة؛ إن مَن يتحدثون في (الاقتصاد الإسلامي!) يتكلمون بلغة النيوكلاسيك مزخرفة ببعض الأيات والأحاديث، وفتاوى السلف الصالح!

القيمة إذاً، وفقاً للنيوكلاسيك، لم تعد سمة للأشياء، كالحجم أو الوزن. إنما يقيم الأفراد السلع المختلفة على نحو متباين باختلاف الأوقات والأماكن. فالقيمة هنا لا تكمن في ما بذل من عرق في سبيل إنتاجها إنما هي فقط في عقول الأفراد. تكمن القيمة في عقل المشترى.

ومن ثم فالشيء نفسه تتباين قيمته في نظر مختلف الأشخاص؛ فالناس، وفقاً للنيوكلاسيك، مثل المضاربين بالأسهم، يعتقد أحدهم أن هذا هو الوقت المناسب للشراء، بينما يرى الآخر أن هذا هو الوقت المناسب للبيع!

فالقيمة إذاً صارت مسألة متعلقة بالتقدير الشخصي. صارت من قبيل الأمور الوجدانية. الخلط إذاً واضح تماماً بين قيمة الشيء ومنفعته. ربما تتباين المنفعة من شخص إلى آخر. وذلك من طبائع الأمور. ولكن القيمة لا يمكن أن تتباين إلا إذا تم تمييع مفهومها وتم خلطه بالمنفعة مسخاً لمذهب الكلاسيك. من هنا يكون القول بأن النيوكلاسيك لديهم نظرية في القيمة هو من قبيل اللغو؛ فلم يكن أبداً لهم نظرية في القيمة، إنما هي نظرية في المنفعة، تحاول تمييع مفهوم القيمة. ولم يكن أبداً لهم نظرية في القيمة التبادلية، إنما هي نظرية في ثمن السوق. ومن هنا نستسخف كثيراً انشغال الأساتذة. أساتذة الاقتصاد في الجامعات. بحشو دماغ الطلاب بكلام مرسل سيال عن "نظرية القيمة عند النيوكلاسيك"!

(٥)

وإذ ما أردنا الحديث في تفسير غير أيديولوجي، بالمعنى الإيجابي، للأسباب الَّتي أدّت إلى ظهور هذا التيار، فيمكننا أن نبدأ تحليلنا من حيث الاهتمام المركزي للكلاسيك. الاهتمام الَّذي تحدد بإشكاليات النمو والتطور والإنتاج وتوزيع الدخل، وكان ذلك أمراً مفهوماً ومبرراً؛ فقد ظهرت الآلة على المسرح الاجتماعي بمنتهى الوضوح والفاعلية وجعلت من جميع العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع علاقة تبدأ وتنتهي حيث الآلة؛ الأمر الَّذي يستدعي ظهور التفسير العلمي لهذه الظواهر الَّتي أخذت في التبلور آنذاك.

أما النيوكلاسيك، فإن دائرة التبادل، وإنما ابتداءً من الاستهلاك، هي مجال الانشغال الأساسي، وفي حقل التبادل، لدى النيوكلاسيك، يظهر أشخاص هم من قبيل الرجل الاقتصادي، الرشيد الحكيم، الَّذي يسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع لحاجاته، ولكنه حال سعيه هذا تحكمه الحاجات المادية غير المحدودة ويريد إشباعها بأشياء مادية محدودة، ومن هنا لم يجد النيوكلاسيك بدّاً من دراسة العلاقة بين الإنسان والأشياء المادية دراسة كمية تهمل المظهر الكيفي للظواهر.

ارتبط التغير الفكري الَّذي صاحب النيوكلاسيك بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية الَّتي حدثت في دول غرب أوروبا على وجه التحديد، إذ مرت هذه الدول بمرحلة من الركود (أزمة الهيكل) وصار الاعتقاد بأن الاهتمام بالنمو والتطور ليس ضرورياً كما فعل الكلاسيك، إذ أن النمو، في تقدير الغالبية من مفكري النيوكلاسيك، يتم من تلقاء نفسه دون حاجة جدية لدراسته وتفسير ظواهره على الصعيد الاجتماعي. ولكن المهم هو استخلاص قواعد اقتصادية تنطبق في كل زمان ومكان، وفي كل مجتمع، وبغض النظر عن علاقات الإنتاج فى هذا المجتمع. كما ارتبط التغير الفكري الَّذي قاده هذا التيار بما لحق الواقع الاجتماعي على الصعيد الثقافي، إذ انتشر الخطاب العلمي والسعي من أجل فهم الكون بشكل مادي، استناداً إلى العلوم الطبيعية والرياضيات؛ استكمالاً للرغبة الجماعية في التحرر من صنمية الفكر ووثنية الرأي الَّذين فرضا الظلام على القارة بأسرها طوال قرون من الجهل والفقر والمرض

والثيوقراطية وادعاء امتلاك الحقيقة، وهو الأمر الَّذي انعكس على كتابات النيوكلاسيك، فرغبوا في الابتعاد عن لغة العلوم الاجتماعية الَّتي قد تؤدي، وسوف تؤدي، إلى التعرية الطبقية وإبراز الصراع الاجتماعي بين قوى الإنتاج، واتجهوا بقوة نحو القياس الكمي عن طريق التعبيرات الرياضية، واستعاروا أيضاً بعض الألفاظ، والأفكار، من العلوم الطبيعية، وظهروا أكثر ميلاً إلى تجريد الظواهر الاقتصادية! وقادهم ذلك إلى النظر إلى علمهم (الجديد) كعلم منفصل عن العلوم الاجتماعية والسياسية، والسياسية بصفة خاصة، الأمر الَّذي عنى فصل علم الاقتصاد عن دائرة التاريخ والعلوم الاجتماعية، وصار ينظر له على أنه علم طبيعي بحت يحوي نظريات ثابتة قابلة للتطبيق دائماً، حالها حال ما يتعلق بالعلم المعملي.[٥]

جاءت المدرسة النيوكلاسيكية، وقد وجهت سهام النقد العنيفة جداً لكتابات ماركس، بل ولبعض أفكار الكلاسيك نفسهم[٦]، وبصفة خاصة إلى نظرية القيمة، ولكي تقدم موضوعاً جديداً كما ذكرنا (لعلم!) الاقتصاد، رغبة في نسف التحليل الطبقي الَّذي أعطاه ماركس!

---

(٥) بالإضافة إلى الاستخدام الفج والمبالغ فيه للرياضيات ولغة الرموز والأرقام والمعادلات، بصفة خاصة عند ليون فالراس، فعلى سبيل المثال تم نقل فكرة (منحنيات السواء) من علم الجيولوجيا، الَّتي تقيس ارتفاعات الجبال والأجسام المرتفعة بوجه عام بالنسبة لسطح البحر. كما تم نقل فكرة (المرونة) من علم الطبيعة.

(٦) كتب فون ميزس، وهو من كبار مفكري المدرسة النمساوية:

"The classical economists and their epigones could not, of course, recognize the problems involved. If it were true that the value of things is determined by the quantity of labor required for their production or reproduction, then there is no further problem of economic calculation. The supporters of the labor theory of value cannot be blamed for having misconstrued the problems of a socialist system. Their fateful failure was their untenable doctrine of value. That some of them were ready to consider the imaginary construction of a socialist economy as a useful and realizable pattern for a thorough reform of social organization did not contradict the essential content of their theoretical analysis. But it was different with subjective catallactics... Wieser was right when he once declared that many economists have unwittingly dealt with the value theory of communism and have on that account neglected to elaborate that of the present state of society, it is tragic that he himself did not avoid this failure. The illusion that a rational order of economic management is possible in a society based on public ownership of the means of production owed its origin to the value theory of the classical economists and its tenacity to the failure of many modern economists to think through consistently to its ultimate conclusions... Thus the socialist utopias were generated and preserved by the shortcomings of those schools of thought which the Marxian's reject as "an ideological disguise of the selfish class interest of the exploiting bourgeoisie." In truth it was the errors of these schools that made the socialist ideas thrive. This fact clearly demonstrates the emptiness of the Marxian teachings concerning "ideologies" =

(٦)

ابتداءً من النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي، طرأت على المدرسة النيوكلاسيكية تغيّرات واضحة؛ فلقد تحول اهتمام التحليل من الجزئي إلى الكلي، من تحليل توازن المستهلك والمنتج، إلى تحليل توازن الاقتصاد القومي. جاء هذا التبدل كبلورة لما أسهم به ليون فالراس (١٨٣٤-١٩١٠) في استخدام تحليل التوازن الشامل بكيفية لم تكن معهودة من قبل، وبطريقة خاصة في التحليل باستخدام مجموعة من المعادلات الرياضية البحتة في محاولته للبحث عن التوازن الاقتصادي العام بدراسة جميع العوامل الَّتي تتضافر معاً لتحديد سلوك المنتج والمستهلك في السوق. وهو يدرس، رياضياً، أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت.

وقد ظلت هذه التحولات في حقل التيار النيوكلاسيكي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي محصورة في مجال النظرية الأكاديمية، والمراجع والمؤلفات العلمية. أما على الصعيد السياسي الاقتصادي فلم يكن لها أدنى تأثير، فخلال تلك الفترة كان مذهب مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) يشهد قمة انتصاراته وطغيانه الفكري، واضعاً ما عداه من مذاهب وأفكار في الزوايا المعتمة، فحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، كان مذهب الحرية الاقتصادية سائداً إلى حد بعيد في الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي.

ولكن ما أن اندلعت نيران الحرب، حتى تبدَّلت الأحوال وتغيرت التصورات؛ فخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين(١٩١٩-١٩٣٩) وهي الفترة الَّتي زاد فيها تركز الرأسمال وتمركزه، وتبلورت فيها الاحتكارات الصناعية الضخمة، إعلاناً عن بداية سيادة المشروع الرأسمالى في شكله الدولي، تعرض النظام الرأسمالى للعديد من التوترات، بدءً بثورة العمال في ألمانيا عام ١٩١٨، ثم أزمة الديون والتعويضات الَّتى فرضتها معاهدة فرساي عام ١٩١٩، ثم أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وبروز الحرب النقدية والتكتلات الاقتصادية، ثم انهيار قاعدة الصرف بالذهب... ومن ثم

= and its modern offshoot, the sociology of knowledge". Ludwig Von Miss. **Human Action**, op. cit. p.364.

كان طبيعياً ظهور الكينزية، في زمان الأزمة في شكلها الدوري، ونظريتها الَّتي تعتمد على وجوب التدخل الحكومي بوصفه عاملاً مساعداً في تحريك الاقتصاد الَّذي كف عن السير، بعدما لاحت في الأفق أزمات متتالية.

(٧)

في ظل هذه الهيمنة الكينزية، كان هناك تيار فكري يتكون في أحضان التيار النيوكلاسيكي، هو تيار النقديين بقيادة م. فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦)، الَّذي سيتزعم حملة ضارية في مواجهة الكينزية، كي ينتهي الأمر باختلاف جذري، وتواري للسياسة الكينزية، وظهور التيار النيوكلاسيكي المطور. تيار النقديين. الَّذي سيلقى تطبيقاً رسمياً في الفترة من ١٩٧٩ حتّى ١٩٨٤، وبصفة خاصة في المملكة المتحدة بزعامة مارجريت تاتشر (١٩٢٥-٢٠١٣) والولايات المتحدة الأمريكية برئاسة رونالد ريجان (١٩١١-٢٠٠٤)، ولم تكن النتائج سارة على الإطلاق؛ إذ تعمق الكساد، واستفحلت البطالة، وانخفض الميل الاستثماري، وازدادت الضغوط التضخمية، نتيجة للزيادة الواضحة في عرض النقود، بالإضافة إلى إضعاف المركز التنافسي للاقتصاد داخل السوق الرأسمالية العالمية. ويخرج عن إطار بحثنا هنا معالجة هذه الإشكاليات.

(٨)

وما يهمنا هنا هو توضيح طبيعة ومحتوى(العلم!) الَّذي يلقن للطلاب في المدارس والجامعات. على الصعيد العالمي وكيف تم الانتقال من علم يوضح ويكشف إلى فن يخفي ويطمس. من علم اجتماعي إلى فن معملي. وكيف تم تسويق هذا الفن وبصفة خاصة في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي المعاصر، وعالمنا العربي في مقدمة هذه الأجزاء بتفوق! ولأننا سوف نرى في الفصل القادم كيف يتم الإعدام الفكري للطلبة، فسنكتفي هنا بمراجعة، موجزة بطبيعة الحال، لانعكاس هذا الانتقال والتحول من علم الاقتصاد السياسي إلى فن التسيير على واقع نظرية التخلف، فهي ما ينبغي، كما ذكرنا سلفاً، أن تمثل المحل الدائم لانشغالنا، في عالمنا العربي.

فمن العبارات المألوفة والَّتي عادة ما يتم تداولها في الندوات والمؤتمرات وعلى المنصات الإحتفالية للمؤسسات المهتمة بمشكلات الوحدة العربية، وللعجب نجد العبارات نفسها يتم تداولها في بعض الندوات والمؤتمرات والفعاليات الفكرية والثقافية الّتي تنظمها الأنظمة السياسية الحاكمة، والمؤسسات الرسمية في الأقطار العربية، تلك العبارات الَّتي تقول: أنه يحق لكل عربي مؤمن، بل وحتّى غير المؤمن، بالقومية، ووحدة المصير، والهدف المشترك، أن يندهش، بل ويسخر حزيناً متألماً، حينما يجول ببصره على خريطة عالمنا المعاصر، ومهما أن كانت الخريطة الَّتي ينظر إليها، سياسية، جغرافية، طبيعية،... أو حتّى صماء؛ فلسوف يدرك على الفور أن هناك شيئاً مستنكراً غريباً يحدث على أرض الواقع؛ إذ أن تلك المساحة الشاسعة الهائلة على الخريطة والَّتي تحتل نحو ١٠% من يابسة الكوكب؛ وتسمى بالعالم/الوطن العربي، لا ينقصها أي شيء من الموارد البشرية والإمكانيات الطبيعية والمادية، حتّى تنطلق نحو التقدم. نحو حياة أفضل. نحو خلق حياة كريمة للأجيال القادمة، ومع ذلك لم يزل وطننا العربي (متخلفاً) تابعاً على الرغم من أن الاستعمار، الَّذي كان حُجة المتحججين، قد انقشع منذ عشرات السنين، ولم يزل الوطن العربي مكبلاً بقيود التخلف! فلماذا؟ وإلى أي حد؟ وكيف الخروج من هذا الأَسر؟ وهل هذا من الممكن إنجازه؟

اعتقد أن الإجابة على هذه الأسئلة، وغيرها من الأسئلة المرتبطة بوجودنا الاجتماعي ذاته كعرب، بل كبشر، تتعلق بمدى وعينا بالأمور الخمسة الآتية:

١- إن غالبية المساهمات النظرية، وما يعرف بـ (التراكم المعرفي) في حقل تحليل ظاهرة التخلف الاقتصادي العربي، بوجه خاص، لم تستطع أن ترى ظاهرة التخلف إلا من خلال بيانات المرض، والفقر، والجوع، وإحصاءات الدخل والناتج والتوزيع والتضخم،... إلى آخره. ومن ثم يصير الحل لدى هذه المساهمات، وهي المعتمدة رسمياً، للخروج من الأزمة، أزمة التخلف، هو التركيز على النداء، وأحياناً الصراخ، باتباع السياسات"الرأسمالية/الحرة" الَّتي تتبعها الدول الَّتي لا تعاني من الفقر المرض والجوع؛ لكي تخرج البلدان المتخلفة من الفقر والمرض والجوع!

٢- وهو ما يترتب على أولاً، إن غالبية المساهمات إنما تنتهي حيث يجب أن تبدأ، إذ عادةً ما نرى مئات الكتابات في هذا الصدد تقترح للخروج من أزمة التخلف سياسات اقتصادية ذات مدخل آدائي/ خطي، من دون محاولة إثارة الكيفية، الجدلية، الَّتي تكون بها التخلف تاريخياً على الصعيد الاجتماعي في الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بوجه عام، وعالمنا العربي، الَّذي هو أحد تلك الأجزاء، بوجه خاص. وأفضل ما أمكن تحقيقه هو الإشارة إلى الاستعمار، كتاريخ ميت، ثم القفز البهلواني، بعد الجهل بالتاريخ أو تجاهله بجهل، إلى اقتراح سياسات السوق الحرة.

٣- عادةً ما يتم تناول إشكالية التخلف الاقتصادي العربي بمعزل عن إشكالية التخلف على الصعيد العالمي، أي دون رؤية الاقتصاد العربي كأحد الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وربما كان هذا ترتيب منطقي لتناول الإشكالية من منظور أحادي، يفترض التجانس ولا يرى سوى الطرح "التكاملي" والمنادة "المثالية" بالتكامل الاقتصادي العربي. وكأن البلدان العربية تعيش خارج الكوكب. على الرغم من ارتباط (انجاز) مشروع التكامل الاقتصادي العربي بالخروج من الرأسمالية؛ كنظام عالمي، باستبدال علاقات اجتماعية رأسمالية الطابع بعلاقات ذات طابع اجتماعي/إنساني. علاقات ترتكز على فك الروابط مع الإمبريالية العالمية من خلال مشروع حضاري لمستقبل آمن.

٤- السؤال الأهم، وهو غالباً ما لا تتم الإجابة عليه، هو: لماذا بعد أن خرج الاستعمار، الَّذي شوه الهيكل الاقتصادي وسبب التخلف، لم تزل بلدان العالم العربي متخلفة؟ هذا السؤال من المعتاد تجاهله، من قبل النظرية الرسمية، وبالطبع من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والانتقال، الكوميدي، إلى: كيف نخرج من التخلف "بالتكامل"؟ وهنا نرى سيلاً من المقترحات (المدرسية/الرسمية) الَّتي لا تعرف ما الَّذي تقترحه للخروج من الأزمة. لأنها في الغالب لا تعرف ما الَّذي تبحث عنه؛ وذلك أمر منطقي، أيضاً، حينما لا تعرف هذا المقترحات ماهية التخلف ذاته، على الرغم من أن الحديث عن التكامل الاقتصادي يكون عديم المعنى والفائدة معاً إذ

لم يقترن بالبحث الموازي في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم العربي، وإنما، وهذا ضروري فكرياً وواقعياً، كأحد الأجزاء المتخلفة (وغير المتجانسة) من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، من جهة درس ماهية ظاهرة التخلف ومحدداتها وكيفية تجاوزها التاريخي؛ فلن يمسي مقنعاً الحديث عن تكامل اقتصادي عربي من دون الحديث عن كيفية هيكلية لتجاوز التخلف ذاته، وإنما ابتداءً من إعادة النظر في التراكم المعرفي في حقل نظرية التخلف ذاتها.

٥- ولأن النظرية الرسمية(٧)(النيوكلاسيكية في مجملها) هي المعتمدة للتلقين في المدارس والمعاهد والجامعات في عالمنا العربي؛ فالنتيجة هي الإعدام اليومي لمئات الآلاف من الطلاب، الّذين يتم تلقينهم صباحاً ومساءً بيانات الفقر وعدد المرضى والجوعى، ويقال لهم أن هذا هو التخلف بعينه، وإذ ما أردتم الخروج ببلادكم من هذه الحالة فلتنظروا إلى ما يفعله صُنّاع القرار السياسي الاقتصادي في الغرب الرأسمالي، وأفعلوا ما لا يَفعلون! لأنهم حقاً يستحون! كونوا أكثر طموحاً. افتحوا الأسواق. حرروا التجارة. عوموا العملة. لا تدعموا الفلاح، واتركوه نهباً للرأسمال المضاربي. سرحوا العمال. قلصوا النفقات العامة. ارفعوا أيديكم عن الأثمان. ساندوا كبار رجال المال. تخلصوا من القطاع العام. رحبوا بالرأسمال الأجنبي. وافعلوا ما تمليه عليكم المؤسسات المالية والنقدية الدولية، قدسوا نموذج هارود/دومار. لا تقرأوا إلا للنيوكلاسيك. جوفنز، ومنجر، ومارشال، وفالراس، وجوارتيني، وفريدمان، وكروجمان، وصولو، وغيرهم من الكينزيين والنقديين والحديين؛ طبعاً بعد أن يقال لهؤلاء الضحايا الّذين يتم إعدامهم فكرياً يومياً في المؤسسات التعليمية في العالم العربي إن"الاقتصاد" هو ذلك الكم المكدس من الأرقام والمعادلات فى مؤلفات هؤلاء فقط، أما غيرهم فهم إما تاريخ

---

(٧) لتكوين الوعي بشأن النظريات الرئيسية فى حقل نظرية التخلف، بمفهومها التقليدي، انظر، على سبيل المثال:

B.Higgins, **Economic Development: Principles, Problems, Policies** (London: Constable and Co, 1959).

Ragnar Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries** (Oxford: Basil Blackwell, 1960).

G.Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions** (London: Gerald Duckworth Co, 1957).

J.Schumpeter, **The Theory of Economic Development** (Cambridge University press, 1967).

W.Rostow, **The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto** (Cambridge, University press,1960).

مقبور، أو كفار ملحدون... ولكي تكون المحصلة النهائية، حينما يكون بأيدي هؤلاء الطلاب/الضحايا صنع القرار السياسي في بلادهم المتخلفة، هي المساهمة الأكثر فعالية في تعميق التخلف، وربما تسريع وتيرة تجديد إنتاجه.

إن اَلّذي يتم تلقينه للطلاب في عالمنا العربى، الَّذين يومياً يتم إعدامهم فكرياً، يرتكز على قاعدة رئيسية في الاقتصاد قوامها: ان كل شيء متوقف على كل شيء.

الطالب (الضحية): ما هو علم الاقتصاد؟

الأستاذ: هو ذلك العلم الَّذي يدرس الظواهر الاقتصادية.

الضحية: وما هي الظواهر الاقتصادية؟

الأستاذ: الظواهر الاقتصادية هي تلك الَّتي يدرسها"علم!" الاقتصاد!

الضحية: شكراً.

هؤلاء الطلاب هم الأجيال القادمة الَّتي سوف تتحمل مسئولية أمة!

(٩)

الأدهى والأمر، أن الأساتذة. أساتذة الاقتصاد في الجامعات. الَّذين يتولون التلقين، لا يجدون أدنى غضاضة في أن يقولوا لهؤلاء الطلاب، الضحايا، ان الاقتصاد هو الاقتصاد السياسي، والاختلاف بينهما هو اختلاف، مزاجي، في الاسم، نتج عن تطور تاريخي! على الرغم من أن الفارق بين الإثنين هو كالفارق بين الخيال والحقيقة، بين الافتراض والقانون، بين التبرير والعلم. فلننتقل الآن إلى الفصل السادس عشر كي نشاهد هذه المأساة عن قرب!

الفصل السادس عشر
الإعدام اليومي للطلبة

(١)

ولأن انشغالنا الفكري يأتي دائما محدداً بالأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي المعاصر، وعالمنا العربي كما ذكرنا يحتل مكانة (متميزة!) في إطار هذه الأجزاء. فسوف نستعرض أدناه ما يدرس للضحايا والشهداء في المدارس والجامعات في عالمنا العربي. ولنؤجل النقد الموسع لهذا الفكر المهيمن على المؤسسة التعليمية إلى أبحاث أخرى، ولنكتف هنا بأبسط الأمور. أي (تعريف العلم!) الَّذي يتم تدريسه للضحايا في هذه المؤسسات. فهل يعرف الأساتذة. أساتذة الاقتصاد. حقاً ما الَّذي يدرسونه للطلبة؟

(٢)

مثل أول: جاء في أحد الكتب المقررة لتلقين الطلاب في مصر:"فمع كونها (يقصد الدراسة م.ع.ز) تحمل وصف الاقتصاد السياسي، فإنها تلتزم بالأصول العلمية السائدة في علم الاقتصاد... لا شك ان النظرة الطموحة في البحث تقتضي إجراء دراستنا في الاقتصاد السياسي من خلال الإحاطة بالقسيمات المختلفة والمتداخلة التي يعرفها علم الاقتصاد".[١]

أولاً: الاقتصاد السياسي مصطلح مختلف تمام الاختلاف عن مصطلح الاقتصاد. ثانياً: الواقع أني لا أدري ما علاقة علم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعى منشغل بنمط الإنتاج الرأسمالى المتمفصل حول قانون القيمة، بذلك الفن التجريبي المسمى بالاقتصاد؟ وما علاقة علم ينشغل بالقيمة كأساس لتجديد الإنتاج الاجتماعي، بفن تسيير همه المنفعة؟ وما علاقة علم حقل إهتمامه الإنتاج، بفن تسيير لا شاغل له إلا السوق والتداول؟ وما علاقة عِلم محور إهتمامه زيادة ثروة الأمم، بالإنتاج، وتحليل توزيع هذا الإنتاج، بفن تسيير يعبد الاستهلاك ويقدس التدمير وسلة المهملات؟ وما علاقة علم اجتماعي، بفن تسيير يصفي العلم من محتواه الاجتماعي؟ وما علاقة علم

(١) عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد** (الإسكندرية: دار الجامعة، ١٩٩٨)

يفرق، بوعي، بين قيمة السلعة وثمنها، وبين فن تسيير لا يعي إلا النفعية يخلط، ودون وعي، بين القيمة والثمن؟ وما علاقة عِلم مجتمعي، بفن تسيير أناني؟ ربما الإجابة على كل هذه الأسئلة موجودة في عنوان الكتاب نفسه:"أصول الاقتصاد السياسي: مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد". إنها التوليفة الخرافية، غير العلمية (الاقتصاد السياسي/الاقتصاد) الَّتي يتم حشو دماغ الطلاب بها.

مثلٌ ثان، وهو من كتاب آخر مقرر أيضاً لتلقين الطلاب في مصر، إذ جاء في الكتاب:"ففي خلال القرن الماضي كان يطلق على هذا الفرع الاقتصاد السياسي، ثم أطلق عليه مع الفريد مارشال اسم الاقتصاد. ونجد الآن نوعاً من العودة إلى الاسم القديم وخصوصاً مع بروز أهمية الدور الَّذي يلعبه هذا العلم في التأثير على السياسة الاقتصادية".(٢)

الآن عرفنا ان الاقتصاد السياسي أصبح اسمه الجديد الاقتصاد! وهو يستمد وجوده من السياسة الاقتصادية! ولكننا نعرف أيضاً أن العبرة في موضوع العلم. أي علم. ليست بما نخلعه نحن عليه، أو بما نريده له، إذ العبرة بما صار عليه موضوع العلم نفسه على صعيد الواقع. ومن ثم فإن النشأة/ الواقع التاريخي يقول أن الاقتصاد السياسي هو: علم نمط الإنتاج الرأسمالي المتمفصل حول قانون القيمة، بل هو **علم قانون القيمة**، وليس العلم المنشغل بالسياسة الاقتصادية (وفقاً لسياسات صندوق النقد!) حقاً ما ذنب الطلاب، الَّذين يتم إعدامهم يومياً، كي يقال لهم ان الاقتصاد كان قديماً يسمى الاقتصاد السياسي؟

مثلٌ ثالث، من مصر أيضاً، وهو من كتاب كذلك يتم تلقينه للطلاب، فبعد أن ذكر المؤلف مجموعة من التعريفات الَّتي تنتمي إلى مدارس نظرية ومذاهب فكرية مختلفة للغاية وربما متنافرة، دون تفرقة ما بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد، كتب للطلاب:"... الواقع أنه لا يوجد بين هذه التعريفات تعريف يمكن أن نصفه بأنه جامع مانع بسبب اتساع مفهوم ونطاق هذا العلم. فكل من هذه التعريفات يشمل جانباً أو أكثر من جوانب عِلم الاقتصاد، ولكنه أعم منها جميعاً".(٣)

---

(٢) حازم البلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي** (الإسكندرية: منشأة المعارف،١٩٩٦)، ص٢٣.

(٣) أحمد جمال الدين موسى، **مبادىء الاقتصاد السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية،٢٠٠٣)، ص٢٤.

أخيراً تعلم الطلاب انهم يدرسون علم لا تعريف له! والأهم هو انهم تعلموا ان كل المفكرين الَّذين سعوا أو تجاسروا لوضع تعريف لهذا العلم الواسع! الَّذي يستعصي على التعريف! انما كانوا جميعهم ينظرون إلى موضوع علم واحد! على الرغم من أن منهم من نظر إلى الثروة، ومنهم من نظر إلى الإنتاج، ومنهم من نظر إلى التوزيع، ومنهم من نظر إلى التداول. بيد أن هذا العلم الجهمي الَّذي لا يعرّف، فهو الأمر الَّذي لم يكن، ولن يكون سوى في الكتاب الَّذي بين يدي طلاب جامعة المنصورة فقط!

مثلٌ رابع، ولكن من بيروت، فالطلاب هناك يدرسون كتاباً يشرح، بإخلاص شديد، النظرية النيوكلاسيكية، تحت عنوان الاقتصاد السياسي.(٤)

مثلٌ خامس من ليبيا. استكمالاً لأسطورة هذا العلم الَّذي لا يمكن تعريفه، واستخدام طريقة اختر أنت ما يناسبك، فالطلاب في ليبيا يدرسون: "هناك تعريفات كثيرة للاقتصاد ولكن يصعب في العادة إيجاد تعريف شامل يحتوي على كل شيء... ولكن يمكن مثلاً تعريف الاقتصاد بأنه: أ: دراسة للثروة. ب: دراسة للأفراد في حياتهم المعيشية اليومية. ج: دراسة الاختيار بين البدائل. هـ: دراسة الندرة. و: دراسة كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة أو المحدوة...".(٥)

وعلى الرغم من أن كل تعريف من تلك التعريفات هو في جوهره تعبيرٌ عن وجهات نظر مختلفة للغاية عبر تاريخ الفكرالاقتصادي، وكل تعريف من هذه التعريفات إنما يصدر عن تصور معين لموضوع العلم الَّذي ينشغل به المفكر؛ فالتعريف الأول مثلاً هو تصور خاص بالكلاسيك(٦) بوجه عام، والثاني يعود إلى ألفريد مارشال، الَّذي يعد معبراً فكرياً من الكلاسيك إلى الحديين، إلا أن الأساتذة أساتذة الاقتصاد. يرون أن كل التعريفات صحيحة! بل وجميلة! وكُل التعريفات واحدة! هكذا

---

(٤) عرمي رحب، **الاقتصاد السياسي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٧)

(٥) أبو القاسم عمر الطبولي، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد** (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣)، ص١٢.

(٦) على وجه التحديد، يعرف آدم سميث الاقتصاد السياسي بأنه:"ذلك الفرع من فروع المعرفة الَّذي يتسلح به رجل الدولة أو المشرع، لأنه يمدهما بأمرين: الأول: كيف يوفرون عوائد وفيرة للمواطنين، أو كيف يوفرون هم عوائدهم. والثاني: كيفية تزويد الدولة أو الكومنولث بالإيرادات الكافية للخدمات العامة وإثراء الشعب والسلطة".

Adam Smith. **The Wealth of Nation**.op,cit,Book IV,p.277.

تعلم الطلاب، قادة الغد، أن الاقتصاد علم لا تعريف له، ولو كان من الضروري تعريفه، فإنه يمكن تعريفه بأيْ تعريف!

مثلٌ سادس، من دمشق، فطلاب كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، يلقنون أن:"علم الاقتصاد السياسي يندرج في نظام العلوم الاجتماعية، كما أصبح واضحاً ان موضوع هذا العلم هو البحث في طبيعة وماهية كل نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية الَّتي تنشأ بين البشر في المراحل التاريخية المختلفة أثناء قيامهم بعملية إنتاج وتوزيع الثروة المادية".(٧)

ها نحن وصلنا سالمين إلى علم التاريخ! وصلنا إلى علم طرق الإنتاج عبر التاريخ! وصلنا إلى إختزال الاقتصاد السياسي في التاريخ! وصلنا إلى كراسات التعميم سوفياتية الصنع! حيث الاقتصاد السياسي علم يدرس علاقات الإنتاج والقوانين الكامنة في أساليب الإنتاج المختلفة الَّتي تعاقبت تاريخياً. لقد وصلنا إلى نيكيتين وأبالكين ورفاقهما!(٨) والسبب الرئيسي في اعتناق تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم أنماط الإنتاج؛ هو التقديم الأيديولوجي، البائد، لفكرة الشيوعية، فمن رحم نمط إنتاج يخرج نمط إنتاج آخر؛ فمن نمط الإنتاج البدائي يخرج نمط الإنتاج العبودي، ومن الأخير يخرج نمط الإنتاج الإقطاعي، ومن نمط الإنتاج الإقطاعى يخرج نمط الإنتاج الرأسمالي، ومن نمط الإنتاج الرأسمالى، مروراً بالإشتراكية، يخرج نمط الإنتاج الشيوعي، فمن بدائية إلى شيوعية يتلخص تاريخ أنماط الإنتاج، بل ويتلخص تاريخ البشر أنفسهم! وفقاً للموجزات الأولية وكراسات التعميم! ولأن النمط الشيوعي هو المطمح، غير العِلمي، وفقاً للنبوؤة، فلا بد من لَيْ عنق العلم وتطويعه كي يُخدّم على الأيديولوجيا، ومن ثم يصبح علم الاقتصاد السياسي هو خادم مبشّر بالخلاص من شرور البشر! فهو يرصد (جميع) أنماط الإنتاج السابقة على مجيء المخلّص، ومن ثم يُطلق له بخور القداسة!

---

(٧) محمد سعيد نابلسي، **الاقتصاد السياسي** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٨) ص٢٩.

(٨) على سبيل المثال: أبالكين، وآحرون، **الاقتصاد السياسي**، ترجمة سعد رحمي(القاهرة: دار الثقافة الحديدة،١٩٨٧) ص٥٤. ويعد أستاذي الدكتور محمد دويدار من أبرز المفكرين المصريين الَّذين تبنوا تعريف الاقتصاد السياسي كعلم لأنماط الإنتاج. محمد دويدار، **مبادىء: الأساسيات**. المصدر نفسه، ص٢٨٧-٣٢٨.

(٣)

إنَّ ما يدرسه الطلاب الآن في جُل المؤسسات التعليمية في عالمنا العربي عبارة عن نظرية تقدَّم على أساس من كونها النظرية النهائية تاريخياً، والوحيدة الصحيحة عبر تاريخ فكر البشر على صعيد النشاط الاقتصادي. هذه النظرية هي النظرية النيوكلاسيكية المنشغلة بالسوق والتداول والاستهلاك، وهي مباحث مكدَّسة في كتب التسويق الهزلية، ومؤلفات الإدارة وربما علم النفس، على الطريقة الأمريكية، ولا يدرسون الاقتصاد السياسي على الإطلاق! ولا يعلمون منه سوى اسمه! لا يدرسون ما ينبغي أن يدرسوه. لا يدرسون العلم الحقيقي القادر، دون ادعاء امتلاك الحقيقة الاجتماعية، على شرح كيف يعمل النظام. وإن حدث ودرسوه، عرضاً، فإنما يدرسونه باستخفاف على عجل، في باب "أفكار مهجورة". وعادة ما تشرح هذه الأفكار بشكل مشوه. والأمثلة لا حصر لها في كتب الأساتذة. أساتذة الاقتصاد. في وطني العربي![٩]

الاقتصاد السياسي حقاً بريء من كل الكتابات، المبتذلة، الَّتي تستخدم اسمه زيفاً وزوراً. ويجب علينا أمام كل بحث يبدأ وينتهي حيث السوق والتداول، أن نفقد الأمل في أن بإمكانه تحمل مسئولية أجيال قادمة كي تقود أمة نحو الخلاص من الفقر والجهل والمرض من خلال مشروع حضاري لمستقبل آمن.

إن المهم إنجازه الآن، ومباشرة، هو دفع عجلة التاريخ نحو مستقبل لديه مشروع حضاري وإنساني يستلهم وجوده من تراث البشرية المشترك. حقاً إما الطموح إلى أكثر من الوجود. وإمّا الصلاة لئلا يأتي المخرب شتاءً بعدما قاد المخبولون العميان على ظهر كوكب ينتحر. هلا طمحنا إلى أكثر من وجودنا؟ فلنطمح إلى أكثر من الوجود.

---

(٩) والأمر لا يقتصر على ذلك، إنما نجد في بعض الأحوال، وهي في الواقع كثيرة، استخدام المصطلح، مصطلح الاقتصاد السياسي من قبيل "الديكور"! والخلط الفج بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد. فعلى سبيل المثال رسالة دكتوراه موضوعها ليس له أي علاقة بالاقتصاد السياسي، ولكنها تستخدم الاصطلاح دون وعي بكونه يعبر عن علم قانون القيمة. القانون الَّذي يحكم عمل النظام الرأسمالي، بحكم نشأته التاريخية وما سلور على أرض الواقع المادي بتفاصيله كافة. فالرسالة المذكورة موضوعها: السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة في الثمانينات من القرن الماضي. ولأنها تعالج الأطروحة من منظور (الاقتصاد) فقد قررت أن تضيف اصطلاح يكسب غلاف الرسالة بريقاً، فأضافت (السياسي) إلى (الاقتصاد) ما أجمل الثقافوية العربية! انظر: زينب عبد العظيم محمد، **السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة "١٩٨١- ١٩٩١": دراسة من منظور الاقتصاد السياسي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

المراجع

١- العربية:

كتب:

إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

———— ، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً.** القاهرة: المكتبة الأكاديمية،٢٠٠٧.

إبراهيم بن محمد البيهقي، **المحاسن والمساوىء.** بيروت: دار صادر، د.ت.

إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة.** القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٨٨.

ابن إياس، **نزهة الأمم.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

ابن الحاج، **المدخل.** القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٩٢٩.

ابن الهمام، **فتح القدير.** بيروت: دار الفكر، د.ت.

ابن المأمون، **نصوص من أخبار مصر.** القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي،١٩٨٣.

ابن تغري بردي، **حوادث الدهور.** المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٠.

ابن حوقل، **كتاب صورة الأرض.** بيروت: دار صادر، د.ت.

ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد.** بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.

ابن عابدين، **رد المحتار.** بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٩٨٧.

ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة.** القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٥٥.

ابن قدامة، **المغني.** بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.

ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم.** القاهرة: دار الحديث،١٩٧٢.

ابو البقاء الكفوي، **الكليات.** بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣.

أبو الحسن الواحدي، **أسباب النزول.** القاهرة: المكتبة التوفيقية،٢٠٠٣.

أبو بكر السرخسي، **كتاب المبسوط.** بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

أبو الفضل الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة.** بيروت: دار صادر، ٢٠٠٩.

أبو حيان التوحيدي، **الامتاع والمؤانسة.** القاهرة: دار الرسالة. ١٩٩٥.

أبو منصور الثعالبي، **خاص الخاص.** بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٦٦.

أبو نصر الفارابي، **إحصاء العلوم.** القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٩.

———— ، **كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة.** القاهرة: مطبعة النيل، ١٩٢١.

أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة.** بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٠.

أبو يعلى الفراء، **الأحكام السلطانية.** بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.

أحمد بن أبي يعقوب، **كتاب البلدان.** بيروت: دار صادر، د.ت.

أحمد صابر سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي- الاقتصادي.** بيروت: دار ابن خلدون،١٩٧٩.

أحمد عبد الباقي، **الحضارة الإسلامية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

إلياس الأيوبي، **تاريخ مصر: في عهد الخديو إسماعيل باشا.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر.** القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

أ. أرماني، **جمهورية اشتراكية مسيحية.** بيروت: دار المشرق،١٩٩٠.

أ. ب. كلوت، **لمحة عامة إلى مصر**. القاهرة: دار الموقف العربي، ٢٠٠١.

أدولف جروهمان، **أوراق البردي العربية**. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٤.

ألفريد زيمرن، **الحياة العامة اليونانية**. القاهرة: البيان العربي، ١٩٥٨.

أوخينو تشانج رودريجث، **حضارة أمريكا اللاتينية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨.

آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨.

أدولف إرمان، وهرمان رانكه، **الحياة المصرية في العصور القديمة**. القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٢٥.

باتريك آرتو، وماري فيرار، **الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨.

أرشيبالد لويس، **القوى البحرية والتجارية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨.

أريك هوبسباوم، **عصر رأس المال**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦.

إيرا لابدوس، **مدن إسلامية في عهد المماليك**. بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٨٧.

أ. إيمار وجانين أبوايه، **تاريخ الحضارات العام**. بيروت: عويدات للنشر والطباعة،٢٠٠٣.

أرسطو، **في السياسة**. بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع الإنسانية،١٩٨٠.

إي. راي، كانتريري، **موجز تاريخ علم الاقتصاد**. القاهرة: المركز القومي للترجمة،٢٠١١.

أيمن فؤاد، **الدولة الفاطمية في مصر**. بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠.

البهوتي، **الروض المربع**. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة،١٩٨٣.

مخطوطات قمران- البحر الميت. دمشق: دار الطليعة، ١٩٩٨.

الحبيب الجنحاني، **المغرب الإسلامي**. تونس: الدار التونسية للنشر،١٩٧٧.

الجاحظ، **التبصر بالتجارة**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٩.

الجهشياري، **كتاب الوزراء والكتاب**. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨.

الحسن الوزان، **وصف أفريقيا**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣.

الشيرازي، **تكملة المجموع شرح المهذب**. القاهرة: دار الحديث، ٢٠١٠.

الشيزري، **نهاية الرتبة**. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦.

السبتي، **حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمُد**. أبوظبي، المجمع الثقافي، ١٩٩٩.

الماوردي، **الأحكام السلطانية والولاية الدينية**. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**. ليدن. مطبعة ليدن، ١٩٠٩.

المقريزي، **اغاثة الأمة بكشف الغمة**. حمص: دار ابن الوليد للنشر، ١٩٥٦.

ــــــــ، **شذور العقود**. القاهرة: دار الأمانة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

ــــــــ، **المواعظ والاعتبار**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

ــــــــ، **السلوك**. القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦.

الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة**. بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤.

الطبري، **جامع البيان**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٠.

القرطبي، **تفسير القرطبي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٠.

القلقشندي، **صبح الأعشى**. القاهرة: المؤسسة المصرية، ١٩٦٣.

الكتاب المقدس. القاهرة: دار الكتاب المقدس،١٩٩٩.

الكاساني، **بدائع الصنائع**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.

الكاملي، **كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية**. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨٦.
الونشريشي، **المعيار المعرب**. بيروت، الرباط دار المغرب العربي،١٩٨١.
بول باران، وبول سويزي، **رأس المال الاحتكاري**. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،١٩٩١.
برتراند رسل، **النظرة العلمية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦.
برهان غليون، **اغتيال العقل**. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٧.
برهان الدين دلّو، **حضارة مصر والعراق**. بيروت: دار الفارابى،١٩٨٩.
بطرس البستاني، **دائرة المعارف**. بيروت: دار المعرفة، د. ت.
بيير مونتيه، **الحياة اليومية في عهد الرعامسة**، القاهرة: الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٥.
بير كرابييس، **إسماعيل: المفترى عليه**. القاهرة: دار النشر الحديث، ١٩٣٧.
بول هاريسون، **في قلب العالم الثالث**. نيقوسيا: ميد تو للتنمية والرعاية،١٩٩٠.
بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي**. القاهرة: دار الشروق،١٩٩٥.
بول كروجمان، **العودة إلى الكساد العظيم**. بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠١٠.
تاج الدين بن ميسر، **المنتقى من أخبار مصر**. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٨١.
تشارلز روبنسون، **أثينا في عهد بركليس**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٦.
تتشارلز ورث، **الامبراطورية الرومانية**. القاهرة: الهيئة المصرية، ١٩٩٩.
توماس سنتش، **نقد نظريات الاقتصاد العالمي**. دمشق: مركز الأبحاث الاشتراكية،١٩٩٠.
توفيق الطويل، **أسس الفلسفة**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.
جابرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
جان مازيل، **تاريخ الحضارة الفينيقية**. اللاذقية: الحوار للنشر، ١٩٩٨.
جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الأن**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
ج. كرامب، أ. جاكوب، **تراث العصور الوسطى**. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٩٤.
جون برجر، **وجهات نظر**. دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية،١٩٩٩.
ج. كونتنو، **الحضارة الفينيقية**. القاهرة: مركز الشرق الأوسط، ١٩٤٨.
ج. روبرتسون، **السودان من الحكم البريطاني إلى الاستقلال**. بيروت: الجيل، ١٩٩٦.
جان زيجلر، **إمبراطورية العار**. القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠٠٧.
جبور عبد النور وسهيل ادريس، **المنهل**. بيروت: دار الآداب، ١٩٨٩.
جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤.
جواد علي، **المفصل**. بيروت: دار العلم للملايين. بغداد: مكتبة النهضة،١٩٦٩.
جوزيف يوسف، **تاريخ العصور الوسطى الأوروبية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
ج. هوسون، وفالبيل، **الدولة والمؤسسات في مصر**. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٧.
جوزيف شومبيتر، **عشرة اقتصاديين عظام**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.
جيرار جهامي، **موسوعة مصطلحات ابن سينا**. بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤.
جيرمى سيبروك، **ضحايا التنمية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٢.
جيمس فولتشر، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١.

حيدر بامات، **إسهام المسلمين فى الحضارة.** القاهرة: المركز المصري، ١٩٨٥.
خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك.** القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١١.
رالف بيرى، **آفاق القيمة.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨.
راشد البراوي، **حقيقة الانقلاب الأخير في مصر.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
رسائل اخوان الصفاء وخلال الوفاء. القاهرة: المطبعة العربية بمصر، ١٩٢٨.
روبرت إسحاق، **مخاطر العولمة.** بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥.
روجيه جارودي، **كيف صنعنا القرن العشرين؟.** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.
ـــــــــ ، **كارل ماركس.** بيروت: منشورات دار الآداب، ١٩٧٠.
روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية.** بيروت: الغرب الإسلامى، ١٩٩٢.
روزا لوكسمبورج، **ما هو الاقتصاد السياسي؟.** بيروت: ابن خلدون، ١٩٧٧.
زكريا ابراهيم، **مبادىء الفلسفة والأخلاق.** القاهرة: مطبعة الفجالة، ١٩٦٢.
زكريا أحمد نصر، **تطور النظام الاقتصادي.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٥.
زكي محمد حسن، **كنوز الفاطميين.** القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧.
زينب أبو الأنوار، **أسواق وتجار أوروبا العصور الوسطى.** القاهرة: الآفاق العربية، ٢٠١٢.
زيجريد هونكه، **شمس العرب تسطع على الغرب.** بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣.
ستيفن رنسيمان، **الحضارة البيزنطية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
دافيد س. لاندز، **بنوك وباشوات.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦.
سعيد عبد الفتاح عاشور، **العصر المماليكي في مصر والشام.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦.
ـــــــــ ، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤.
سمير أمين ، **التراكم على الصعيد العالمي.** بيروت: دار ابن خلدون،١٩٨٧.
ـــــــــ ، **ما بعد الرأسمالية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
ـــــــــ ، **التطور اللامتكافيء.** بيروت: دار الحداثة،١٩٨١.
صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر.** بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.
شارل عيسوي، **التاريخ الاقتصادي.** بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٥.
ـــــــــ ، **تأملات في التاريخ العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.
صاعد الأندلسي، **طبقات الأمم.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣.
عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية.** القاهرة: دار المستقبل العربي،١٩٨٢.
عاصم الدسوقى، **كبار ملاك الأراضي الزراعية.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.
عاطف العراقي، **العقل والتنوير.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩٥.
عبد الباسط عبد المعطي، **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر.** القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات،٢٠٠٢.
عبد الله البستاني، **فاكهة البستان.** بيروت: المطبعة الأمريكانية، ١٩٣٠.
عبد الله بن المقفع، **الأدب الكبير.** بيروت: دار الآداب. ١٩٩٨.
عبد الحكيم الذنون، **التشريعات البابلية.** دمشق: علاء الدين للنشر، ١٩٩٩.
عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات.** بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨.
عبد اللطيف الخلابي، **الحرف والصنائع.** القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،٢٠١١.

عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط.** الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٤.
عبد الرحمن الرافعي، **ثورة٢٣يولية سنة ١٩٥٢.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩.
———— ، **تاريخ الحركة القومية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.
عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري.** القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٤.
علي بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.
علي حسن، **مصر في العصور الوسطى.** القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٤٧.
علي بن اللبودي، **فضل الاكتساب وأحكام الكسب وآداب المعيشة.** بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧.
علي البارودي، **القانون التجاري.** الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٦
علي الوردي، **منطق ابن خلدون.** لندن: دار كوفان، ١٩٩٤.
عزمي رجب، **الاقتصاد السياسي.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٧.
عزيز سوريال عطية، **الحروب الصليبية.** القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٠.
فخر الدين الطريحي، **مجمع البحرين.** بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥.
ف. كورينطي، قاموس **إسباني- عربي.** مدريد: المعهد الإسباني العربي، ١٩٨٥.
فرغلي هريدي، **الرأسمالية الأجنبية ١٩٣٧-١٩٥٧.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٣.
ف. لابه. كولنز، **١٠خرافات عن الجوع في العالم.** نيودلهي: مركز العالم الثالث، ١٩٩٩.
فؤاد مرسي، **التخلّف والتنمية.** بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢ .
———— ، **هذا الانفتاح الاقتصادي.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
فنشنزو فيتللو، **الفكر الاقتصادي الحديث.** القاهرة: الدار المصرية، ١٩٦١.
فيكتور مورجان، **تاريخ النقود.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣.
فيليب حتّي، **تاريخ لبنان.** بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢.
قاموس أكسفورد، **المحيط.** بيروت: أكاديميا إنترناشيونال،٢٠١٠.
قاموس: عربي- إيطالي، إيطالي- عربي. لندن: دار عكاظ، ١٩٨٩.
قتيبة الشهابي، **نقود الشام.** دمشق. وزارة الثقافة، ٢٠٠٠.
قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة.** بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.
ك. بوكسر، **إمبراطورية هولندا البحرية.** أبوظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٤.
كارلهاينز برنهردت، **لبنان القديم.** دمشق: قدمس للنشر ١٩٩٩.
كارل ماركس، ف. انجلز، **بيان الحزب الشيوعي.** موسكو: دار التقدم، ١٩٨٢.
كرامب، وجاكوب، **تراث العصور الوسطى.** القاهرة: سجل العرب، ١٩٩٤.
ك. نوبلكور، **المرأة الفرعونية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩.
ك. برنتن، **قصة الفكر الغربي.** القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥.
ك. لالويت، **نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة.** القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٦.
ك. اليازجي، **معالم الفكر العربي في العصر الوسيط.** بيروت: العلم للملايين، ١٩٥٤.
ل. سيمينوفا،**صلاح الدين والمماليك.** القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٨.

ل. ديلابورت، **بلاد ما بين النهرين.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
ل. فيشر، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٠.
ل. سيجورنه، **أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة ما قبل الكولومبية.** القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٣.
ليوتي نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي.** بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٨.
ليو تولوستوي، **كتابات تربوية.** بيروت: دار القلم،١٩٦٩.
مالك بن أنس، **المدونة الكبرى.** القاهرة: مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، ١٩٤٦.
مايكل هاملتون، **تاريخ ضائع.** القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٨.
مايكل كلير، **دم ونفط.** بيروت: دار الساقي، ٢٠١١.
مجد الدين الفيروزآبادي، **القاموس المحيط.** بيروت: دار الجيل، د.ت.
محمد الدماصي، **الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
محمد الرازي فخر الدين، **تفسير الفخر الرازي.** بيروت: دار الفكر، د.ت.
محمد أركون، **أين هو الفكر الإسلامى المعاصر؟.** بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٦.
محمد القرشي،**كتاب معالم القربة.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
محمد بن بسام، **أنيس الجليس في أخبار تنيس.** القاهرة: مكتبة الثقافة،٢٠٠٢.
محمد سرور، **الدولة الفاطمية في مصر.** القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥.
محمد دويدار، **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير.** الإسكندرية: دار الجامعات، ١٩٧٨.
--------، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته.** الاسكندرية: منشأة المعارف،١٩٨١.
--------. **مبادىء الاقتصاد السياسي: الأساسيات،** الاسكندرية: دار الجامعة، ٢٠٠٨.
--------، **الحركة العامة للاقتصاد المصري في نصف قرن.** القاهرة: إصدارات سطور الجديدة،٢٠١٠ .
محمد نابلسي، **الاقتصاد السياسي.** دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٨.
محمد الشرقاوي، **الشركات التجارية.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
محمد صالح، **شرح القانون التجاري.** القاهرة: مطبعة فتح الله إلياس ١٩٣٨.
محمد صبري، **الإمبراطورية السودانية.** القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٨.
محمد كامل مرسي، **شرح القانون المدني.** الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٥.
محمد شكري، **بناء دولة مصر محمد علي.** القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨.
محمد قدري، **مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان.** القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٩١.
محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة،** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤
محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية،** القاهرة: مكتبة الأداب،١٩٩٧.
محجوب باشري، **معالم الحركة الوطنية في السودان.** بيروت: المكتبة الثقافية، ١٩٦٦.
محمود عبد الفضيل، **التحولات في الريف المصري.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
مصطفى كمال طه، **القانون التجاري.** الاسكندرية: مطابع رمسيس، ١٩٥٦.
مراد وهبه، **المعجم الفلسفي.** القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.
مرتضى الزبيدي، **تاج العروس.** بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
م. رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية.** القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥٧.
م. كين، **حضارة أوروبا العصور الوسطى.** القاهرة: عين للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٠.

م. تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٢.
ناصر خسرو، **سفرنامة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣.
نادر فرجاني، **هدر الإمكانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
نديم البيطار، **المثقفون والثورة: سقوط الإنتيليجنسيا العربية**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
نعوم تشومسكي، **سنة ٥٠١ الغزو مستمر**. دمشق: المدى، ٢٠٠٢.
نعوم شقير، **تاريخ سيناء: القديم والحديث وجغرافيتها**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.
نعيم فرح، **الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى**. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٩.
هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠١.
هـ. آ. أيرنسايد، **نبوة حزقيال**. القاهرة: دار الإخوة للنشر،٢٠٠٩.
هنري حبيب عيروط، **الفلاحون**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩.
هـ. ولز، **معالم تاريخ الإنسانية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
هالة العوري، **أهل الكهف**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،٢٠٠٠.
هوميروس، **الأوديسة**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨.
وليم باركلي، **تفسير العهد الجديد**. القاهرة: دار الثقافة المسيحية،١٩٨٦.
وليم موير، **تاريخ دولة المماليك في مصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.
و. شورز، **حضارة أمريكا اللاتينية**. القاهرة: نهضة مصر، ١٩٧٠.
ول ديوارنت، **قصة الحضارة**. بيروت: دار الجيل، د.ت.
يولي تسيركين، **الحضارة الفينيقية في إسبانيا**. بيروت: جروس برس، ١٩٨٨.

دوريات

بارتولمي بيناصر، **مناس جيريس: ذروة عالية لامتزاج الأعراق**. القاهرة: المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية. :"ديوجين"، العدد ١٩١. ٢٠٠٢
بدرو شلميطا، **صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي**. في: **الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**، ترجمة مصطفى الرقى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
برنارد لويس، **النقابات الإسلامية**. ترجمة عبد العزيز الدوري. القاهرة: الرسالة، ١٩٤٦.
سمير أمين، **التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية**. في: **التنمية المستقلة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
عبد الهادي علي النجار، **الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتعبئة الفائض الزراعي نحو المدينة**. مصر المعاصرة؛ العدد٣٧٦. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، ١٩٧٩.
عبد العزيز الدوري، **نشوء الأصناف والحرف في الإسلام**. بغداد: كلية الآداب، ١٩٥٩.
فاروق عثمان أباظة، **صدى الحروب الصليبية في حركة الكشوف الجغرافية في مطلع العصور الحديثة**. في: **الإطار التاريخي للحركة الصليبية**. القاهرة: اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٩٦.
كمال مظهر أحمد، **الرأسمالية وتجارة الرق**. في: **مسألة الرق في أفريقيا**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،١٩٨٩.

محمد محمود الإمام، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**. أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
محمد حامد دويدار، **المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر**. القاهرة: مجلة قضايا فكرية، ١٩٩٠.
يوسف فضل، وب. أغوت، **السودان، من١٥٠٠ إلى١٨٠٠، تاريخ أفريقيا العام**: ج٧: **أفريقيا من ظل السيطرة الاستعمارية**، إشراف ب. أ . أغوث، سلسلة تاريخ أفريقيا العام. القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، "د.ت".
يوسف صايغ، **موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية والجنائية، **ملامح طبقية جديدة: الانفتاح الاقتصادي، في: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري١٩٥٢-١٩٨٠**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥.
مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٨٣.
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الإدارية: بموجب منهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**. عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٣.

٢- الأجنبية

A.Smith, **The Wealth of Nations.** New York: Barnes& Noble. 2004.
A.Emmanuel, **Unequal Exchange.** London: Monthly. Review Press, 1972.
Albert Hourani, **A history of the Arab peoples**. Cambridge: Harvard Univ press, 1991.
A. Lalande, **Vocabulaire Technique et Critique De la Philosophie**. Paris: Librairie Fe'lix Alcan,1926.
Ame'lie Kubrt, **The Ancient Near East** ,London: Routledge,1995.
Barry Kemp, **Ancient Egypt: Anatomy of Civilization**. London: Routlede, 1991.
Bastiste, **A Treatise on Political Economy**. Philadelphia: Lippincott, Grambo Co,1855.
B.Higgins,**Economic Development**. London: Constable and Co, 1959.
Chronology of European History 15,000 B.c to 1997, Volume 1: 15,000 B.c-1763, Edited by John Powell , London: Fitzroy Dearborn publisher, 1998.
Ch.Gide & Rist, **A history of Economic Doctrines.** London: George Harrap Co, 1949.
Collins Dictionary: New York: Harper Collins Publisher: 1997.
Coline et E. Levi -Provençal, **Un Manuel Hispanique De Hisba**, Traite D'abc Abd ALLAH Muhammad B. Abi Muhammad As-sakti De Malaga, Sur la Surveillance Des Corporations Et La Répression Des Fraudes En Espagne Musulmane. Paris: Librairie Ernest Leroux 1931.
Clifton&J.mc Laughlin, **Nouveau Dictionnaire** .Paris: Librairie Grainer présures1904.
D.Stewart, **Lectures on Political Economy**.London:Macmillan &co,1875.
D. Ricardo, **The Principles of Political Economy and Taxation**. New York Barnes & Noble. 2005.
D. Greenwald, **Encyclopedia of Economics.** New York: McGraw-Hill Book Co, 1982.
Diodore De Sicile, **Bibliotheque Historique**, Livre I, and introduction generale par Francois Chamoux et Pierre Bertrc, Traduit par Yvonne Verniere .Paris: Les Belles Lettres, 1993.
E. Böhm-Bawerk, **The Positive Theory of Capital** .London: Macmillan and Co.1888.

Edwin Dolan, **The Foundations of Modern Austrian Economics** .Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976.
E. Roll, **History of Economic Thought**. London: Faber and Faber, 1973.
Edward Gibbon, **The Decline and fall of the Roman Empire**, An Abridgement by D. M. Low .London: Chatto and Windus, 1961.
Francois Quesnay, **Tableau Economique** .Paris: A La Institut National de Etudes d Emographiques, 2005.
Friedrich Katz, **The Ancient American Civilizations** .London: Phoenix Press, 1969.
Fernand Braudel, **Civilization Materielle, Economie et Capitalism, XV^e-XVIII^e siècle**, Vol II. Paris: Librarie Armand Colin, 1979.
Fustel De Coulanges, **La Cite Antique**. Paris: Librairie Hachette, 1900.
Georges Ripert, **Traite' Elementaire de Droit Civil de Planiol**. Paris: Librairie
G.Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions.** London: Gerald Duckworth Co, 1957.
H. Higgs, **Palgrave's Dictionary of Political Economy.** London: Macmillan and Co., Ltd.1958.
H.Fowler&F.Fowler, **The Concise Oxford dictionary** .Oxford: Oxford University press, 1939.
Henri Denis, **Histoire De La pensee Economique**.Paris: Presses Universitaires de France, 1966.
James Buchanan, **Cost and Choice: An Inquiry in Economic Theory** Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc, 1999.
John S.Cambs, **Man, Money, and Goods**. New York: Columbia University press, 1952.
J. M. Keynes, **The General Theory.** London, Macmillan, 1967.
John Merriman, **A History of Modern Europe from the Renaissance to present** .New York,: W.W.Norton & Company,1996.
John Kenneth Galbraith, **A History of Economics.** Penguin Books, 1987.
John Fred Bell, **A History of Economic Thought** .New York: The Ronald press company, 1953.
John Stuart Mill, **Principles of Political Economy with some of Their Applications to Social Philosophy** .London: Longmans, Green &Co, 1909.
Joseph A.Schumpeter, **History of Economic Analysis** ,New York: Oxford University press,1959.
--------------, **The Theory of Economic Development** .Cambridge Univ press, 1967.
Jean-Paul Colin, **Dictionnaire Des Difficultés du Françaíse** .Paris Les Usuels du Robert, 1977.
Justinian's Institutes, Translated by Peter Birks & Grant McLeod .London: Duckworth, 1987.
Karl Marx, **Capital**: New York: The Modern Library, 1906.
L. Haney, **A history of Economic Thought**. New York: Macmillan Company, 1936.
La Loi De Hammourabi: Vers2000 AV. J.-C. .Paris: Ernest Leroux, Editeur, 1906.
Latin American History on File,.Victoria Chapman& Associates1988.
Ludwig Von Mises, **Human Action: A Treatise on Economics**. Irvington-on-Hudson, NY: The Foundation for Economic Education, 1999.
Laurence S Moss, **The Economics of Ludwig von Mises: toward a Critical Reappraisal**, Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976.
Norman Davies, **Europe : A History**.Oxford: Oxford Univ press,1996.
Marc Van de Mieroop, **A History of the Ancient Near East ca.3000-323 BC**.Oxford: Blackwell publishing, 2004.
M.Dobb, **Studies in the Development of Capitalism**. London: Routledge, 1947.
Maurice Lombard, **The Golden Age of Islam**. Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2004.
Michel Beaud, **A History of Capitalism 1500-1980** .London: Macmillan press1989.
Oxford Latin Dictionary. Oxford: Oxford University press, 1996.

O'Driscoll Gerald, **Economics as a Coordination Problem: The Contributions of Friedrich Hayek**. Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1977.
Petit Larousse. Paris: Librairie Larousse, 1977.
Percy Gardner, **A History of ancient Coinage 700-300 B.C** .Oxford Univ Press, 1918.
R. Cantillon, **Essay on the Nature of Trade in General**, London: Frank Cass Co. 1959.
Rosa Luxembourg, **The Accumulation of Capital**. London: Rutledge and Kegan 1963
R .Heilbroner, **The worldly Philosophers**.New York: Simon&Schuster, 1961.
R.Osborne,**The Economics and Politics of Slavery at Athens** .London: Routledge, 1995.
Richard G. Lipsey and N. Courant, **Economics** .New York: Addison-Wesley, 1999.
Ragnar Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries**. Oxford: Basil Blackwell, 1960.
S.Amin, **Le change inegale et la loi de la valuer**, Arthropods -IDEP, Paris, 1973.
ST.Thomas Aquinas, **Philosophical Texts** .London: Oxford University press, 1951.
Samuelson and D. Nordhaus, **Economics**.New York: McGraw-Hill Companies 2005.
Thomas Munck, **Seventeenth Century Europe: State, Conflict and The Social Order in Europe 1598-1700**.London: Macmillan,1990.
The Oxford English Dictionary .Oxford: Clarendon press, 1989
Turgot, Robert Jacques, **Reflections on the Formation and Distribution of Wealth**. London: E.Sprag, 1898
T.Malthus, **Definitions in Political Economy** .London: John Murray, 1827.
The Columbia Encyclopedia .Columbia University Press, 1959.
Vincent Renouf, **Outlines of General History** .London: Macmillan, 1910.
Werner Sombart, **The Jews and Modern Capitalism**, Kitchenr: Batoch Books, 2001.
Warren Treadgold, **A History of the Byzantine State and Society**. California: Stanford University Press, 1997.
W. S. Jevons, **The Theory of Political Economy** .London: Macmillan and Co.1888.
W.Rostow, **The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto**. Cambridge, University press, 1960.

المحتويات

دار الفتح
للطباعة والنشر
شارع سوتير، الاسكندرية، أمام كلية الحقوق
س. ت: ١٠٨٢١٩/١٩٨٢
ت: ٤٨٧٠٢٠٣/٤٨٤٠٦٦٤(٠٣)
ف: ٤٨٧٠٢٠٤(٠٣)

دار الف

للطباعة وال

شارع سوتير . الاسكندرية .